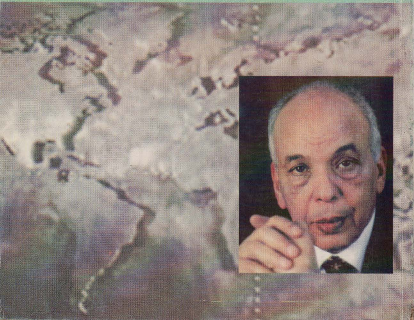
مهرجان القراءة للجميع / مكتبة الأسرة ٢٠٠٢

الأعمال الفكرية

إبراهيم نافع

إنفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة

الهيئة المصرية العامة للكتاب



انفجار سبتمبر بين العولمة والأمركة

انفجار سبتمبر

بين

العولمة والأمركة

إبراهيم نافع

مهرجان القراءة للجميع
للطفل. للشاب. للأسرة
جمعية الرعاية المتكاملة

مهرجان القراءة للجميع ٢٠٠٢
مكتبة الأسـرة
برعاية السيدة سوزان مبارك
سلسلة الأعمال الفكرية

الجهات المشاركة:

جمعية الرعاية المتكاملة المركزية

وزارة الثقـافـة

وزارة الإعـلام

وزارة التربية والتعليم

وزارة التنمية المحلية

وزارة الشـــباب

التنفيذ : هيئة الكتاب

انفجار سبتمبر
بين العولمة والأمركة
إبراهيم نافع

الغلاف
والإشراف الفنى:
الـفنـان : **محمـود الهندى**
الإخراج الفنى والتنفيذ :
صبرى عبدالواحد
المشرف العام :
د. سـمير سرحـــان

على سبيل التقديم :

نعم استطاعت مكتبة الأسرة بإصداراتها عبر الأعوام الماضية أن تسد فراغا كان رهيباً فى المكتبة العربية وأن تزيد رقعة القراءة والقراء، بل حظيت بالتفاف وتلهف جماهيرى على إصداراتها غير مسبوق على مستوى النشر فى العالم العربى أجمع، بل أعادت إلى الشارع الثقافى أسماء رواد فى مجالات الإبداع والمعرفة كادت أن تنسى وأطلعت شباب مصر على إبداعات عصر التنوير وما تلاه من روائع الإبداع والفكر والمعرفة الإنسانية المصرية والعربية على وجه الخصوص، ها هى تواصل إصداراتها للعام التاسع على التوالى فى مختلف فروع المعرفة الإنسانية بالنشر الموسوعى بعد أن حققت فى العامين الماضيين إقبالاً جماهيرياً رائعاً على الموسوعات التى أصدرتها. وتواصل إصدارها هذا العام إلى جانب الإصدارات الإبداعية والفكرية والدينية وغيرها من السلاسل المعروفة وحتى إبداعات شباب الأقاليم وجدت لها مكاناً هذا العام فى **«مكتبة الأسرة»**.. سوف يذكر شباب هذا الجيل هذا الفضل لصاحبته وراعيته السيدة العظيمة/ **سوزان مبارك**..

د. سمير سرحان

المحتويـــــات

تصديـــــر

أحداث ١١ سبتمبر
وضـــرورة
" عولمة العولمة "
شركاء فى المغارم والغنائم

من أهم تداعيات أحداث هجوم الطائرات الانتحارى علـــى برجـــى مركـــز التجارة والبنتاجون فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، ما نادى به كثير مـــن المفكريـــن من ضرورة " عولمة العولمة " . فعقب هذه الأحداث ، طالبت الولايات المتحـدة العالم كله بالوقوف معها فى معركتها العسكرية والسياسـية والاقتصاديــة مـــع جماعات الإرهاب وما أسمته " الدول المارقة " . ومن جانب آخر ، فإن الـهبوط الذى اعترى الاقتصاد الأمريكى من جراء هذه الأحداث قد ارتد إلى نحـــر دول العالم كله ، بحكم ما للولايات المتحدة من روافع وآليات تجعلـــها تتحكـم فـــى اقتصادات الآخرين .

فإذا كان العالم كله سيدفع فاتورة ما جرى لأمريكا بحكم قوانين العولمة ، فإن من حق دوله أن تطالب بأن تكون العولمة طريقا يسير فى اتجاهين وليس فـــى اتجاه واحد فقط ، وأن يعم نفعها الجميع بأقصى درجة ممكنـــة مـــن المســـاواة والعدالة ، وألا تكون لصالح القطب الأوحد فى المحـــل الأول ، يذهـب جـلّ مغانمها إليه فى حين يتحمل الآخرون ، خاصة البلدان النامية ، مغارمها .

بل ويرى بعض المفكرين أن الولايات المتحدة ، اغتنمت فرصة مـــا جـــرى لتحقيق مزيد من المكاسب بتوظيف العولمة لصالحها بدرجة أشد كثافة من قبل . ويستدلون على هذا بمخططاتها للسيطرة على وسط آسيا ــ وفى القلـــب منــه

أفغانستان بموقعها الحاكم ــ بما يزخر به من ثروة نفطية ، بــل ويقولــون إن مخططات السيطرة هــذه كــانت معــدة وســتنفذ ، ســواء وقعــت أحــداث ١١ سبتمبر أو لم تقع .

كذلك يتوقع عدد من الاقتصاديين أن تتشدد الولايات المتحدة عقــب انتــهاء العمليات العسكرية فى أفغانستان وأماكن أخرى قــد تراهــا ، فــى مطالبــها واشتراطاتها الاقتصادية، سواء من الهيئات والمنظمــات الاقتصاديــة الدوليــة (مثل منظمة التجــارة العالميــة ، ومؤسســات بريتــون وودز(*) ، أو مــن شركائها التجاريين ، بما يتيح لصادراتــها مــن الســلع والخدمــات ورؤوس الأموال والتكنولوجيا ، فرصا أكبر للربح .

ويرى عدد آخر من المفكرين أن هناك ارتباطا وثيقا بين مــا جــرى فــى الولايات المتحدة فى ١١ سبتمبر وبين العولمة ، كأسلوب للعلاقات الاقتصاديــة الدولية وآلية لإدارة شؤون الاقتصاد العالمى . ويؤكدون أن عولمــة مــا قبــل ١١ سبتمبر ، تختلف عن عولمة ما بعده ، وذلك من عدة نواحٍ :

- إن عولمة ما قبــل ١١ ســبتمبر ، كــانت تجعــل الأســبقية والأولويــة والصدارة للمسائل الاقتصادية على المسائل السياسية ، فى حين أن عولمــة ما بعدها قلبت الآية . ومثلما يقول البروفسور كــلاوس شــواب رئيــس المنتدى الاقتصادى العالمى فى المؤتمر الذى عقده المنتدى فى الــهند فــى ٣ ديسمبر ٢٠٠١ ، فإن أحداث سبتمبر غيرت مجرى التاريخ . ففى أعقاب سقوط سور برلين هيمنت المسائل الاقتصادية على المســائل السياســية ، وأطلق ذلك موجة من الغضب عبرت عن نفسها مــن خــلال الحركــات المناوئة للعولمة فى تسعينيات القرن العشرين . وقد تفاقم هذا الغضب مــن جراء سرعة وتعقد التغيير ، خاصة التغيير التكنولوجى ، ممــا أدى فــى نهاية المطاف إلى فقد الحكومات لمشــروعيتها . لكــن مــا حــدث فــى ١١ سبتمبر يضع فى رأى شواب نهاية لهذا الاتجاه ويعيد الحكومات إلــى موقع الصدارة ، ويجعل للسياسة مرة أخرى الأسبقية على الاقتصاد .

وقد عاد المفكرون حتى فى أعتى الدول الرأسمالية ــ وبصورة قويــة

(*) صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للتعمير والتنمية ومؤسسة التمويل الدولية .

بعد أحداث سبتمبر ــ يتحدثون عن الدور الرئيسى للدولة فى الاقتصاد ، وعدم ترك الحبل على الغارب للسوق وقواها وآلياتها .

- ☐ طرحت أحداث نيويورك وواشنطن كما سلف القول ، فكرة " ضرورة عولمة العولمة " بمعنى وضع القواعد والآليات التى تجعلها فى خدمة الجميع ، وليس فى خدمة الأقوياء أولا . وطفق المفكرون ، ليس من العالم النامى وحده ، بل من العالم المتقدم أيضا ، يتحدثون عن عولمة تكفل أن يكون الجميع من الفائزين ــ حتى وإن اختلفت الأنصبة ــ وألا يكون هناك فائزون على طول الخط وخاسرون فى كل شىء . ذلك أن للبلدان النامية دورها وأهميتها فى " التعاون الحقيقى " الدولى ومتعدد الأطراف ، وينبغى أن يكون لها أيضا نصيبها العادل من ثمراته .

- ☐ إن العولمة كانت فى رأى البعض صنوا للاستعمار (ومنهم نيك جوينج المعلق السياسى بشبكة البى بى سى التليفزيونية العالمية، وهو ما أعلنه فى مؤتمر الهند الذى سبقت الإشارة إليه) ، وإن أحداث ١١ سبتمبر التى أكدت ضرورة ترابط العالم ، تحتم تحويلها من " مجرد طريق سريع للسيطرة على الأسواق " إلى " طريق سريع لتبادل المنافع وتقاسم الثمار " .

- ☐ إن أحداث ١١ سبتمبر ، جلبت أسوأ ثمار العولمة ، متمثلة فى نقل الكساد والتباطؤ الاقتصادى الذى ترتب عليها إلى البلدان النامية ، وزادت من وطأة الفقر فيها كما أعلن هورست كوهلر مدير صندوق النقد الدولى. ويطرح هذا ضرورة وضع آليات للعولمة تكفل حماية المعرضين للمعاناة ، وعدم تحميلهم متاعب الآخرين الأغنياء ، بل أن يتقدم الآخرون الأغنياء للتخفيف من المحن المترتبة على العولمة .

- ☐ إنه فى ظل وسائل التأثير القوية التى كفلتها العولمة ــ وهى ظاهرة اقتصادية فى الأساس ــ للأغنياء على الفقراء ، يظل للإرادة السياسية دور أساسى فى تحقيق الخيارات . وقد ضربت مصر مبارك فى هذا الصدد أروع الأمثلة . فالجميع يعرفون أن الروافع الاقتصادية التى يمكن أن تستخدمها الإدارة الأمريكية فى التأثير على مصر كثيرة ، تشمل المساعدات الاقتصادية والعسكرية ، وحجم التبادل التجارى استيرادا

وتصديرا بين البلدين ،`وأن للدولار دور أساسى فى الاقتصاد المصـــرى ، إضافة إلى هيمنة أمريكا على القرار فى المؤسسات الاقتصادية الدولية ذات المعاملات الكثيفة مع مصر . ومع ذلك ، فإن مصر رفضت بإباء وحـــزم أن تشارك فى العمليات العسكرية الأمريكية فى أفغانستان ، رغـــم توافـــد رسل الضغط وبشكل يكاد يكون يوميا على القاهرة ، بمـــن فيـــهم رئيـــس الوزراء البريطانى تونى بلير وغيره ، للمطالبة بمشاركة مصر . ويؤكـــد هذا أنه رغم جبروت العولمة الاقتصادية ، فإن استقلال القـــرار السياســـى مسألة ممكنة تماما خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر التى أثبتت أنـــه ليســـت هناك " منعة مطلقة " لأى دولة وأن الكبـــار معرضـــون للمعانـــاة مثـــل غيرهم بل وأكثر .

- وفى الوقت الذى تؤكد فيه أحـــداث ١١ ســـبتمبر ، أن العولمـــة لابـــد أن تكون لصالح الجميع ، على الأقل ردا على جميـــل وقوفـــهم جميعـــا مـــع الأمريكيين فى محنتهم ، تصاعدت فى الولايات المتحدة الدعاوى للمطالبـــة بأن تكون العولمة أولا وأخيرا لصالح الأقوى . واســـتغلت هـــذه الدوائـــر فرصة العمل العسكرى فى أفغانستان ليس فقط لتصفية طالبان وبـــن لادن، وإنما لفرض الهيمنة الأمريكية على هذه المنطقة الحساســـة اســـتراتيجيا، والتى تزخر بثروات نفطية هائلة ، تجعل منها كما يقولون " منطقة الخليـــج الثانية ". ومما يوفر صورة عن ثروات النفط فى هذه المنطقة أن شـــركة بريتش بتروليوم الانجليزية وستاتويل النرويجية تتوقعان الحصـــول منـــها على ٨٠ مليار دولار مقابل استثمار ٥ر٧ مليار دولار فى المنطقـــة ، وأن منطقة ناجورنو كاراباخ وحدها ــ وهى جدّ محدودة جغرافيا ــ يتّوقـــع أن تغل ١٢ مليار دولار من استثمارات فى النفط تبلغ ٤ مليارات دولار .

- ويؤكـــد بعـــض المفكريـــن أن أحـــداث ١١ ســـبتمبر بتداعياتـــها علـــى الاقتصاد الأمريكى وعلى هيبة الولايات المتحدة ، سوف تـــؤدى تدريجيـــا وعلى مدار الأعوام المقبلة إلى تآكل أدوات الهيمنة الأمريكية على الأصعدة الاقتصادية والتكنولوجية : بفضل تراجع الأداء التكنولوجـــى ، وانكســـار موجة الإنفاق المفرط على تكنولوجيا المعلومات ، وزيادة الطاقة الإنتاجيـــة غير المستغلة ، وتسريح العمال ، وانخفاض الطلب العالمى .

هل بدأ الانزلاق الجماعى ؟

لم تطرح قضية العولمة نفسها من قبل على هذا النحو العنيف الذى تبدت بـه فور وقوع أحداث يوم ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الدامى فى الولايات المتحـدة، حتـى أن البعض قال إن " عولمة الهبوط " قد بدأت . فالمعاناة التـى تعرضـت لـها أمريكا من جراء هذه الهجمات ، انعكست بشكل فورى وآن على جميع أركـان الكرة الأرضية الأربعة ، وترددت أصداؤها وتداعياتـها الاقتصاديـة بصفـة خاصة فى شتى البلدان قاطبة ، متقدمة ونامية على حد سواء . وقد دفـع ذلـك الكثيرين إلى القول إن العالم بدأ انزلاقا جماعيا متزامنا إلى حالة مـن الكسـاد تذكر بما جرى فى ثلاثينيات القرن العشرين . فالاقتصاد الأمريكى الذى يبلـغ الناتج المحلى الإجمالى فيه ١٠ تريليونات دولار (التريليون ألف مليار) والـذى يضرب بجذوره وفروعه واستثماراته فى شـتى أنحـاء العـالم وباسـتقطابه لاستثمارات الآخرين وأموالهم (تتحكم أمريكا فى استثمارات تبلـغ نحـو ١٩٤ مليار دولار من إجمالى الاستثمارات العالمية البالغ ٦٢٠ مليار دولار) ، هـذا الاقتصاد يحدد بالفعل وتيرة وسرعة الاقتصاد العالمى كله ، وما يعتريـه مـن قوة وضعف ينعكس فورا ، سلبا وإيجابا، على الدنيا بأسرها .

حجم الكارثة فى أمريكا

فى أعقاب أحداث سبتمبر المشهود ، أعلن الرئيس الأمريكى جورج بوش أن ما حدث لم يود بحياة آلاف الأشخاص فحسب ، وإنمـا هـدد أرزاق ووسـائل معيشة مئات الألوف من الأمريكيين . والواقع أن الأرقام التى تعكـس النتـائج الاقتصادية الفورية والمباشرة للطمة ١١ سبتمبر بالنسبة للولايات المتحدة ، كثيرة جدا. فقد خسرت البورصة من جراء غلقها أربعة أيام نحو ٤ مليـارات دولار، وقدرت خسائر الأسهم المتداولة على مؤشر داوجونـز بنحـو ٣ر١ تريليـون دولار ، وسيرتفع حجم هذه الخسائر للشركات الصناعية الكبرى المسجلة فـى مؤشر داوجونز إلى نحو ٥ر٢ تريليون دولار، يضاف إليـها خسـائر مؤشـر ناسداك، أسهم التكنولوجيا، التى بلغـت نحـو ٦ر١ تريليـون دولار ، أى أن الإجمالى يفوق ١ر٤ تريليون دولار . وبلغت خسائر شـركات الطـيران مـا

يصل إلى ٤٠ مليار دولار (١٠ مليارات في أسبوع واحد من وقوع الحادث) وقامت بتسريح ١٠٠ ألف من العاملين . أما الخسائر في موقع الحادث فتقدر بمبلغ ١٠٥ مليارات دولار منها ٤٥ مليار دولار قيمة المباني التي تم تدميرها ، و ٢٠ مليارا لعمليات التنظيف. وكما تقول الإيكونومست، فقد بلغ عدد العمال المسرحين ٤١٥ ألفا خلال شهر واحد فقط من الحدث المشهود ، وذلك خارج قطاع الزراعة ، وزاد معدل البطالة بمقدار نصف نقطة مئوية ليصل إلى ٤ر٥% وهو أكبر معدل خلال عشرين عاما (زاد معدل بطالة السود نقطة مئوية كاملة ليصل إلى ٧ر٩%) ، بل ويرى المحللون في وول ستريت أن معدل البطالة قد يصل قريبا إلى ٥ر٦% أو أكثر . ومع ارتفاع البطالة ، ينخفض الاستهلاك والإنتاج . وتدل الأرقام على أن الأرقام القياسية للشراء انخفضت في شهر أكتوبر ٢٠٠١ ، إلى أدنى مستوى منذ عام ٢٠٠١ . وقد توقع الاقتصاديون في مؤسسة " جولدمان ساكس " أن ينخفض الناتج المحلى الإجمالى الأمريكي بمقدار ٥ر٣% سنويا في الربع الأخير من ٢٠٠١ ، وبمقدار ١% سنويا أخرى في الربع الأول من عام ٢٠٠٢ . وتضيف الإيكونومست أنه رغم انهيار الإنفاق الرأسمالي ، إذ انخفض بمقدار ١٢% محسوبا على أساس سنوى في الربع الثالث من ٢٠٠١ ، فإن القدرات الإنتاجية الزائدة على الحاجة في الشركات لا تزال كبيرة كما أنها تعاني من فجوات تمويلية كبيرة . أما بنك الاحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأمريكي) ، فقد خفض سعر الفائدة قصير الأجل منذ يناير ٢٠٠١ بمقدار ٥ر٤% (تم تخفيض أسعار الفائدة ١٠ مرات هذا العام وينتظر تخفيضه مرة أخرى) . وإذا قيست أسعار الفائدة الحقيقية في ضوء الرقم القياسي لسعر المستهلك ، فسوف يتضح أنها سالبة .

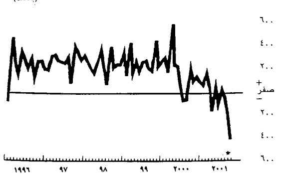
والواقع أن الولايات المتحدة الأمريكية قد تعرضت للحوادث الإرهابية في وقت كان فيه الاقتصاد الأمريكي يمر بمرحلة تباطؤ واضح منذ نهاية العام الماضي . وكانت هناك توقعات متزايدة بأن تشهد فترة الربع الأخير من العام الحالي (أكتوبر ــ ديسمبر) بداية التخلص تدريجيا من هذا التباطؤ ، تمهيدا لدخول الاقتصاد الأمريكي مرحلة نمو جديدة ، بدءا من العام المقبل ، وكان السند الأساسي لهذه التوقعات هو ما اتخذه بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ، من إجراءات توسعية في السياسة النقدية ، تمثلت في خفض أسعار

تصدير: أحداث ١١ سبتمبر وضرورة " عولمة العولمة " شركاء فى المغارم والغنائم

معدل البطالة



التغير فى العمالة بأجر عن الشهر السابق



* أرقام أولية عن سبتمبر وأكتوبر.

المصدر : مكتب إحصاءات العمل.

الفائدة عدة مرات فى عام ٢٠٠١ ، لتبلغ أقل معدل لها منذ سنوات طويلة ، ومع ذلك فإنه قبل حوادث ١١ سبتمبر بأيام قليلة أوضحت البيانات ارتفاع معدل البطالة الأمريكي ، خلال أغسطس ، بمقدار ٤ر٠% مقارنة بشهر يوليو ، حيث بلغ معدل البطالة نحو ٩ر٤% مقابل ٥ر٤% فى يوليو ، وبذلك بلغ معدل البطالة أعلى معدل له منذ نحو أربعة أعوام كاملة ، كما أنه زاد بمقدار ١% على المعدل المسجل فى شهر نوفمبر من عام ٢٠٠٠ .

وكانت النتيجة الفورية لهذا الارتفاع فى معدل البطالة ما يشبه الانهيار فى مؤشرات أداء بورصة وول ستريت الأمريكية، حيث إن ارتفاع معدل البطالة يعنى المزيد من تدهور الاقتصاد، وتوقع زيادة الانخفاض فى إنفاق المستهلكين ، وخفض معدلات الإنفاق الاستثمارى، مما يدفع نحو المزيد من التباطؤ فى النشاط الاقتصادى. إذ يبلغ إنفاق المستهلكين الأمريكيين نحو ٦٥ فى المائة من حجم الناتج المحلى الأمريكى، مما يتيح له أن يمارس دورا كبيرا على معدلات نمو الاقتصاد، ولهذا السبب نجد أن مؤشر ثقة المستهلك، والذى يجرى قياسه شهريا، ويعد من أهم المؤشرات التى تعطى توقعا جيدا عن الأداء الاقتصادى الأمريكى فى المستقبل القريب، قد بدأ يتهاوى مثلما أعلنت عدة هيئات اقتصادية .

لقد كان الاقتصاد الأمريكى يمر، منذ الربع الأخير من عام ٢٠٠٠، بمرحلة من التباطؤ الاقتصادى لم يشهدها منذ أمد طويل نسبيا. فمعدل النمو فى النصف الأول من عام ٢٠٠١ لم يزد سوى بمقدار طفيف للغاية، على الرغم من محاولات إنعاش الاقتصاد عن طريق السياسة النقدية التوسعية التى حاولت حث الطلب الاستهلاكى والاستثمارى على التوسع، وهو ما قد يعيد الاقتصاد إلى نمو معتدل نسبيا، تمهيدا لأن يتحول إلى تسجيل معدلات نمو أكثر ارتفاعا فى عام ٢٠٠٢، كما كانوا يأملون، لكن بيانات البطالة الأخيرة أظهرت أن ما اتخذ من إجراءات لم يكن كافيا للتغلب على العوامل التى تدفع الاقتصاد نحو الركود.

وبالطبع فإنه مع وقوع الأعمال الإرهابية التى تعرضت لها كل من نيويورك وواشنطن، تأكد الجميع من أن حالة الاقتصاد ستتدهور أكثر فأكثر، ومن أن الركود أصبح أمرا واقعا، وربما كان الخلاف يدور فقط حول مدى عمق هذا الركود، والفترة التى يمكن أن يستغرقها، إذ كان البعض يرى أن الأحداث لن

تكون لها آثار اقتصادية طويلة المدى، وأن قوة دفع الاقتصاد الأمريكى، ستعمل على التخلص من هذه الأزمة بسرعة، بل ربما تعمل زيادة الإنفاق العام المرتبطة بالتعويضات التى ستدفع وإعادة تعمير ما ترتب على عمليات التفجير من دمار، بالإضافة إلى الإنفاق العسكرى، على إنعاش الاقتصاد، لكن الحقائق الصلبة فى الأسواق حاليا جاءت لتبين خطأ هذه التقديرات. والتوقعات السائدة الآن هى أن معدل نمو الاقتصاد الأمريكى تراجع عام ٢٠٠١ إلى ما لا يتجاوز ١ر٦ فى المائة بعد أن حقق معدلات نمو تزيد على ٤ فى المائة سنويا خلال الأعوام الثلاثة ١٩٩٧ و١٩٩٨ و١٩٩٩، ارتفعت إلى نمو يقدر فى المتوسط بمقدار ٥ فى المائة خلال عام ٢٠٠٠، ولم يحقق الاقتصاد الأمريكى نموا بهذه السرعة منذ عام ١٩٨٤ حيث كان قد مر قبله بحالة ركود فى السنوات الأولى من الثمانينيات.

التداعيات العالمية

لا بد من أن نتذكر فى هذا الشأن، أن أمريكا هى بالفعل قاطرة الاقتصاد العالمى، إذ يبلغ حجم الناتج المحلى الإجمالى الأمريكى ــ كما سبق أن قلنا ــ ما يزيد على ١٠ تريليونات دولار، أو ما يزيد على ٢٨ فى المائة من حجم الناتج الإجمالى العالمى. وعلاوة على ذلك فإن الولايات المتحدة هى أكبر بلد مستورد فى العالم، كما أن السوق الأمريكية تعد الأكثر انفتاحا على العالم مقارنة بدول العالم المتقدمة الأخرى . وعلى الرغم من حجم وأهمية اقتصادات أخرى مثل أوروبا الموحدة أو اليابان، فإنها هى الأخرى كانت تمر بمرحلة تباطؤ فى النشاط الاقتصادى، أو ركود خلال السنوات القليلة الماضية. وقد أدى ذلك إلى قيام الاقتصاد الأمريكى بدور القائد والموجه للاقتصاد العالمى خلال الأعوام الأخيرة، بشكل شبه منفرد، خاصة فى ظل عدد من الأزمات الدولية مثل الأزمة الآسيوية والروسية والبرازيلية، حيث كان انفتاح الاقتصاد الأمريكى وكبر حجم السوق من أهم الأسباب التى يذكرها المحللون الاقتصاديون التى ساعدت على الخروج بسرعة من هذه الأزمات، وعدم تحولها إلى أزمات عالمية كبرى. لكن أحداث سبتمبر الأخيرة تؤذن بأن دور القاطرة الأمريكية ربما يكون

قد وصل إلى نهايته، مما سيفرض على جميع دول العالم ضرورة اتخاذ سياسات صعبة حتى يمكن الخروج من هذا الركود بأقل خسائر ممكنة وفى مدى زمنـــي مناسب.

وعلى عكس كل التوقعات السابقة ، عاد المحللون الاقتصاديون يؤكـــدون أن كسادا عالميا كان قد بدأ قبل أحداث سبتمبر ، وأن هذه الأحداث قـــد فاقمتـــه . وتؤكد الإيكونومست أن من أحلام اليقظة أن نأمل فى أن يسفر انفجـــار أكـــبر الفقاعات المالية فى التاريخ مقترنا بآثار ما بعد صدمة هجوم ١١ سبتمبر، عـــن كساد معتدل . ويرى البعض أن أمريكا ستتبع اليابان فى ركودها الذى اســـتمر عقدا من الزمان حتى الآن ، وأن هناك مبررات قوية للاعتقـــاد بـــأن الركـــود الأمريكى سيكون أعمق وأطول أجلا منه فى أماكن أخرى ، أولها يتمثـــل فـــى عطل الطاقة الإنتاجية الزائدة نتيجة الحجم المطلق للاستثمارات والاقتراض فـــى التسعينيات ، والثانى هو تزامن الـــهبوط الاقتصـــادى العـــالمى ، مـــع أفـــول الاقتصادات فى شتى أنحاء العالم معا ، وأنه من المتوقع أن يعـــانى الاقتصـــاد العالمى ككل أعمق هبوط منذ ثلاثينيات القرن العشرين ، وهو ما يزيد بـــدوره من احتمالات الكساد الأعمق فى أمريكا .

كذلك يتخوف بعض المحللين من أن يؤدى تخفيف ضوابط السياسات النقديـــة والمالية ، إلى تصاعد التضخم ، برغم أن البعض يرى أن الخطر قد يتمثل فـــى الوضع العكسى ، وأنه نتيجة للتباطؤ الاقتصادى الحالى ، أصبح فائض الطاقـــة الإنتاجية هو الأكبر منذ ثلاثينيات القرن العشرين . ويترتب على ذلك أن النمـــو فى اقتصادات مجموعة السبعة سيكون أقل بصورة صارخة مـــن حيـــث القيـــم المطلقة . ويعنى النمو المتباطئ فى الناتج المحلى الإجمالى أن الأمر سيســـتغرق طويلا للتخلص من الديون وفائض الطاقة الإنتاجية . وحتى مع نجاح سياســـات خفض التضخم ، فإن ذلك سيعتصر الأرباح ويفاقم مشاكل الديون ويفرض قيودا على النظم المالية .

والآمال ليست كبيرة بالنسبة للاقتصادات الناهضة فى أمريكا اللاتينية وآســـيا التى تعانى من الكساد حاليا ، رغم أن الحكومات الآسيوية تستخدم أدواتها المالية والضريبية بنشاط أكبر لدعم اقتصاداتها . (أعلنت حكومة سنغافورة خفضا فـــى الضرائب وزيادة الإنفاق العام بما يساوى ٧% من الناتج المحلى الإجمـــالى) .

لكن كثيرا من دول أمريكا اللاتينية التى تعتمد اعتمادا كبيرا على رأس المـــال الأجنبى ، خاصة الأرجنتين ، يتعين عليها حاليا أن تزيد سعر الفائدة وأن تحكم السياسة المالية .

ورغم أن هورست كوهلر مدير صندوق النقد الدولى يرى أن هناك مـبررات قوية لتوقع أن يكون التدهور الحالى ـــ بعد سبتمبر ـــ فى الظروف الاقتصاديـة العالمية ، قصير الأجل نسبيا ، إلا أنه أكد أن هناك احتمالا لا يمكـــن تجاهلــه لحدوث نتائج أسوأ ، قد تتضمن انخفاض النمو الاقتصادى ، وزيادة مصـــاعب التمويل بالنسبة لكثير من البلدان النامية . وأضاف أنـــه حتـــى قبـــل هجمــات سبتمبر ، كان الاقتصاد يشهد اتجاها واضحا للهبوط فى جميع الأقاليم الرئيســية فى العالم ، وأن الأمر سيزداد تفاقما بعد هذه الهجمات ، خاصة فـــى الولايـــات المتحدة بل فى أماكن أخرى من العالم . وأكد أن موقف الأسواق الناشئة والبلدان النامية غدا أكثر صعوبة مع تقلص فرص الوصول للأسواق الماليـــة العالميـــة والتدهور الأعمق فى الطلب على السلع وأسعارها ، إضافة إلـــى مـــا فرضتـــه الشواغل الأمنية بعد الهجمات من زيادة فى تكاليف النقل الجوى وانخفاض فـــى حركة السفر للسياحة وارتفاع فى أسعار وتكاليف نقل السلع .

وقد أوضح كوهلر أيضا أن الضعف الإضـــافى الـــذى ســـينتاب الاقتصـــاد الأمريكى من جراء الهجمات سيؤثر بصورة ملحوظة فى بلدان أمريكا اللاتينيـــة والكاريبى والمقاصد السياحية فى جميع أنحاء العالم ، وأن البلدان المدينـــة ذات الأسواق الناشئة ستتأثر من جراء عزوف المستثمرين الدوليين عن المخـــاطرة، وسوف تشعر الاقتصادات الآسيوية الناشئة بأثر انخفاض الطلب فـــى البلـــدان الصناعية. كما أن انخفاض الطلب على السلع الأوليـــة وأســـعارها، ســـيجعل الصورة أشد قتامة بالنسبة لمنتجى المواد الأولية.

وقد حذر بنك التنمية الآسيوى من احتمـــالات تراجـــع النمـــو الاقتصــــادى العالمى إلى مستويات قريبة من تلك التى كـــانت ســـائدة فـــى أثنـــاء الأزمـــة المالية الآسيوية ، عقب الهجمات الإرهابية التى وقعت فى الولايات المتحدة.

وقال البنك ـــ فى بيان له ـــ إن الاعتداءات ستساعد على إطالة فترة التراجع الاقتصادى فى آسيا لمدة ٦ أشهر على الأقل مع توقع عدم انتعاش الاقتصاد قبل

حلول العام المقبل. وأوضح البنك أن النمو الاقتصادى العالمى فى عـــام ٢٠٠١ قد تراجع إلى ٢ر٢ فى المائة وهى النسبة التى وصل إليها الاقتصـــاد العـــالمى عام ١٩٩٨ فى ذروة الأزمة الأسيوية وأشار إلى أن الفارق الوحيد بين الأزمتين هو أن الدول الصناعية هى سبب التراجع الجديد على عكس الأزمة الآسيوية.

وقد خفض صندوق النقد الدولى توقعاته السابقة عن نمو الاقتصاد العالمى فى عام ٢٠٠٢ من جراء أحداث ١١ سبتمبر. وجاءت تقديراته للنمـــو الأمريكـــى المتوقع فى عام ٢٠٠٢ بكامله متواضعة حيث لم يتعد ٧ر٠ فى المائة؛ وهو مـــا يمثل أسوأ أداء منذ الركود الأخير فى ١٩٩١.

وكان الصندوق قد توقع ، فى أكتوبر ٢٠٠١ ، أن يشهد الاقتصاد الأمريكـــى فى ٢٠٠٢ توسعا يبلغ معدله ٢ر٢ فى المائة.

كما جاءت توقعات الصندوق بالنسبة لليابان، ثانى أكبر اقتصاد فى العـــالم، هزيلة بدرجة لافتة للنظر، حيث من المنتظـــر أن يعـــانى الاقتصـــاد اليابـــانى انكماشا ، حيث من المتوقع ألا يُزيد معدل النمو على ٣ر١ فـــى المائـــة، بعـــد هبوط فى النمو تعرض له عام ٢٠٠١ ليبلغ معدل النمو ٩ر٠ فى المائة.

وكان الصندوق قد توقع فى أكتوبر ٢٠٠١ ، حدوث هبوط أقـــل حـــدة فـــى اليابان، حيث كان من المنتظر أن يعانى الاقتصاد فى عام ٢٠٠١ انكماشا قـــدره ٥ر٠ فى المائة، لكنه توقع نموا موجبا يبلغ ٢ر٠ فى المائة فى ٢٠٠٢.

وقلل الصندوق من سقف توقعاته بالنسبة للنمو العالمى خلال عامى ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ ، ليبلغ ٤ر٢ فى المائة، بعد أن خفض كثيرا من تقديراته للنمو المتوقـــع أن تحققه الاقتصادات الكبرى فى العالم.

وصرح المدير العام للصندوق بأن واضعى السياسات يواجـــهون " درجـــة استثنائية من عدم التيقن "، فى أعقاب الـــهجمات الإرهابيـــة علـــى نيويـــورك وواشنطن. وأضاف أن " الموقف صعب بجلاء "، وأعلـــن أن المعـــدل البـــالغ ٢ر٢ فى المائة الذى توقع الصندوق أن يحققه النمو العالمى، يقل بـــأكثر مـــن نقطة مئوية كاملة عن تقديرات شهر أكتوبر ٢٠٠١.

ويقدر الصندوق أن يحقق الاتحاد الأوروبى نموا يبلـــغ ٤ر١ فـــى المائـــة عام ٢٠٠١، وهو ما يمثل تراجعا طفيفا عن نسبة الـ ٨ر١ فى المائـــة لعـــام ٢٠٠١، و٢ر٢ فى المائة لعام ٢٠٠٢ التى تضمنتها توقعاته فى أكتوبر ٢٠٠١.

وتبدو تقديرات منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، التى تضم الدول الثلاثين الأكبر اقتصاديا فى العالم ، أقل تفاؤلا من تقديرات صندوق النقد الدولى . فقـــد قدرت المنظمة أن النمو الاقتصادى العالمى لن يزيد معدله على ١% فى عـــام ٢٠٠١ وسيكون فى حدود ٢ر١% عام ٢٠٠٢.

وبرغم النظرة المتشائمة فى تقديرات صندوق النقد الدولى ومنظمة التعـــاون الاقتصادى والتنمية، فإن دوائر " البيزنس " قد توصلت إلـــى تقديـــرات أكـــثر تشاؤما. ففى تقرير لكبرى شركات الاستثمار الأمريكية " مورجان ستانلى ديـــن وينز " ، ورد أن أحداث سبتمبر ٢٠٠١ وما تلاها قد أدت إلى انتقال الاقتصـــاد العالمى من مرحلة " النمو المتباطئ " إلى مرحلة " كساد طويـــل " . ووصـــف ستيفن روخ كبير الاقتصاديين فى " مورجان ستانلى دين وينز " ما يمـــر بـــه الاقتصاد العالمى بأنه أسوأ كساد عالمى منذ نهاية الحـــرب العالميـــة الثانيـــة ، وأنه سيكون أطول وأعمق من الكســـاد الـــذى عرفـــه العـــالم فـــى منتصـــف السبعينيات وحتى أوائل الثمانينيات.

خسارة العـــرب

دونما شك ، كانت المنطقة العربية أكبر الخاسرين سياسيا مـــن أحـــداث ١١ سبتمبر وما تلاها . فقد تضـــررت صـــورة العـــرب أفـــرادا ودولا حـــاضرا ومستقبلا لأن الإرهابيين المشتبه فيهم فى حادث الطائرات الانتحارية خرجـــوا من المنطقة العربية. وبرغم إعلان الولايات المتحدة أن حربها فى أفغانســـتان ، ليست حربا بين الغرب والإسلام ، إلا أن اليمين المحافظ الأمريكى أحيا مقولـــة صمويل هنتنجتون الدعائية حول " صدام الحضارات " ليصور الحرب وكأنـــها صدام بين الحضارة الغربية والحضارة العربية الإسلامية ، وسعى إلى مد نطاق الحرب لتشمل دولا عربية مثل العراق دونما دليل على تورط أية دولة عربيـــة فى هجوم الطائرات الانتحاريّة فى ١١ سبتمبر . كما خسر العـــرب سياســـيا ،

على صعيد القضية الفلسطينية ، حيث استغلت إسرائيل انشغال العالم فى الحرب ضد الإرهاب ، ذريعة لمواصلة حربها ضد الفلسطينيين وتصفية السلطة الوطنية الفلسطينية وإجهاض اتفاق أوسلو . ولم تكن خسارة العرب سياسية فقط ، بل كانت اقتصادية أيضا . فالاقتصادات العربية التى لم تجن من مغانم العولمة إلا قليلا بسبب بطء اندراجها فى موكبها ، تحملت نصيبا كبيرا من مغارم العولمة بعد أحداث سبتمبر بسبب اعتمادها على الاقتصادات الغربية المتقدمة.

وقد أكدت تقديرات اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة ، أن أحداث سبتمبر ٢٠٠١ ، أدت إلى انخفاض معدل النمو فى المملكة العربية السعودية من ٤ر٥% عام ٢٠٠٠ إلى ٢ر٥% عام ٢٠٠١ وإلى ١ر٨% عام ٢٠٠٢ . وفى الكويت من ٤% إلى ٧ر١% إلى ١ر٥% وفى الإمارات من ٦ر٥% إلى ٣ر٥% إلى ٢ر٥% ، وفى عمان من ٤ر٦% إلى ٣ر٥% إلى ٢% ، وفى مصر من ٥ر٥% إلى ٣ر٥% إلى ٣% على التوالى.

كما شهدت أسواق الأسهم العربية انخفاضا كبيرا بعد أحداث سبتمبر وحتى نهاية عام ٢٠٠١ ، بنسبة ٢٠ر٨% فى مصر ، و ٩ر٣% فى السعودية، و ١١% فى عمان و ٦٩ر٦% فى المغرب ، و ٣ر١٦% فى لبنان ، و ٥ر٨١% فى الكويت ، و ٤ر١١% فى البحرين . وقد كان قطاع البترول من أكثر القطاعات الاقتصادية العربية تضررا . فقد تراجع الطلب العالمى على البترول بسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادى والتأثيرات السلبية لأحداث سبتمبر على حركة السياحة والطيران . ولذلك تراجع متوسط سعر برميل البترول من ٦ر٢٧ دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٢٢ دولارا عام ٢٠٠١ ، بانخفاض يزيد على نسبة ٢٠% ، الأمر الذى أدى إلى انخفاض عائدات البترول فى الدول العربية بحوالى ٢٣% .

كما تراجعت حركة السفر جوا من وإلى المنطقة العربية بنسبة ٣٥% بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ . وقامت شركات الطيران العالمية بإلغاء بعض الخطوط وتقليص عدد الرحلات على خطوط أخرى . وقدرت منظمة الطيران العربية خسائر شركات الطيران العربية بما يزيد على ١٠ مليارات دولار بنهاية عام ٢٠٠١ . كما انخفضت إشغالات الفنادق فى المنطقة العربية

بنسب تتراوح بين ٣٠ و ٧٠% ، لينخفض دخل السياحة فى المنطقة بنحو ١٠ مليارات دولار .

وتأثرت ــ كذلك ــ بأحداث ١١ سبتمبر تدفقات الاستثمار إلى المنطقة العربية تأثرا سلبيا . وطبقا لتقديرات مؤسسة التمويل الدولية فقد انخفضت تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى الأسواق الناشئة فى العالم من ١٦٦ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ١٠٦ مليارات دولار عام ٢٠٠١ . وتبعا لذلك ، انخفضت تدفقات الاستثمارات الخارجية المباشرة إلى المنطقة العربية من ٤٫٦ مليار دولار عام ٢٠٠٠ إلى ٣٫٥ مليار دولار عام ٢٠٠١ . كما تأثرت الاستثمارات العربية فى الخارج والتى تقدر بحوالى ٨٠٠ مليار دولار ، بالكساد فى الدول الصناعية المتقدمة ، خصوصا فى الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية ، بالإضافة إلى أن تلك الاستثمارات أصبحت مهددة بمخاطر التجميد فى إطار الحملة الدولية ضد الإرهاب التى تطول مؤسسات وأفرادا لمجرد الاشتباه دون دليل أكيد ولا يعول كثيرا على عودة جانب كبير من الأموال العربية فى الخارج إلى المنطقة العربية التى قد تشهد حالة من عدم الاستقرار السياسى والاقتصادى إذا وصلت الحملة إلى أراضيها.

خاتمة

كما سلف القول، يتفق كثيرون على أن عالم ما قبل ١١ سبتمبر ٢٠٠١، ليس هو بأى حال عالم ما بعد هذا التاريخ، وأن الخسائر المباشرة مهما علت، تبدو شاحبة وعديمة الشأن بالمقارنة بالنتائج غير المباشرة لما حدث فى ذلك اليوم المشهود. ذلك أنه مثلما تهاوى فى لمح البصر برجا مركز التجارة العالمى وكأنهما من ورق، بدأت تتهاوى مسلمات كثيرة، كانت تحكم معتقدات وأفكار الناس والحكومات والأمم. ولن تتبدى الآثار الكاملة لمراجعة كل الأحكام التى كانت تحكم عالم ما قبل " يوم الدينونة " وعرض الطائرات الدامى والمثير، إلا بعد أن ينقشع تماما غبار البرجين وعواصف المعارك العسكرية التى اكتسحت أفغانستان انتقاما لما حدث.

صحيح أن العالم كله ساير رد الفعل الأمريكي أو لم يعترض عليه، تعاطفا حقيقيا أو خوفا من سورة الغضب الأمريكي أو دفعا للاتهام أو عجزا عن التصدي، لكن سيبدأ الجميع، آجلا أو عاجلا، في إعادة حساباتهم وجمع وطرح مكاسبهم وخسائرهم، وإعادة النظر في كل سياساتهم في ضوء الدروس المستفادة من ذلك اليوم.

والواقع أن الولايات المتحدة لم تهنأ كثيرا بوضع " القطب الواحد " صاحب الأمر والحق في الطاعة من الجميع، ولم تكمل هيمنتها بعد اندحار السوفيت ومن لف لفهم ولم يمر عليها عقد من الزمان، إلا وتعرضت لقدر من المهانة ستتضاعف تداعياته على مر الزمن.

والمتوقع أن إذعان الدول المتقدمة للدور الأمريكي، لن يعود بنفس قوته. فالجميع سيحسبون ماذا سيكسبون وماذا سيخسرون، في ضوء ما أثبته يوم ١١ سبتمبر من أن الدولة العظمى الوحيدة معرضة للمعاناة هي أيضا.

وقد أكد هورست كوهلر مدير صندوق النقد الدولي في بيان له أمام المجلس التنفيذي للصندوق أنه في أعقاب هجمات ١١ سبتمبر، وما اعترى الاقتصاد الأمريكي من ضعف، يتعين على المجتمع الدولي أن " يتضافر لقيادة نهج منسق لمواجهة الموقف الدولي المتدهور "، مما يعني انه لم يعد يؤمن بدور القاطرة الأمريكية المحركة.

خلاصة القول أن استسلام الكبار للدور الأمريكي، لن يعود كسابق عهده.

أما دول العالم الثالث، فيتعين عليها أن تسعى لتحقيق مزيد من حرية الإرادة دون مناطحة أو مزايدة، وفي ضوء احترام الأوزان النسبية لكل الأطراف.

إذا كانت تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر لحظات فاصلة بين عالم ما قبلها وعالم ما بعدها كما كتبت مرارا، فإن قدرة هذه التفجيرات على التأثير في التاريخ المعاصر للمجتمع الدولي ترتبط باستجابة المجتمع الأمريكي قبل أي مجتمع آخر لمعنى ومغزى هذه الأحداث. ووسط الضجيج السياسي والعسكري

فى الولايات المتحدة، تظهر مؤشرات على أن التغيير قد بدأ فى دوائر أخـــرى غير سياسية وغير عسكرية.

وقد لمحت فى الاستطلاع الذى بثته شبكة ABC الأمريكية لآراء عــدد مــن أبرز الكتاب والمفكرين الأمريكيين حول ما حدث فى الحادى عشر من سبتمبر، إشارات إلى أن تغيرا يجتاح العقل الأمريكى. فأحد الروائيين الأمريكيين يقــول إن تأثيرات إيجابية على الحياة الأمريكية تطل من بين حطام الأبراج الضخمــة فى نيويورك، وهى تأثيرات تدفع الأمريكيين إلى إعادة التفكير فـــى المشـــاعر والدوافع ومراجعة الحسابات وأوراق التاريخ، لقد اكتشفنا أننا نعرف جيدا كيـف يمكن أن يصبح الفرد منا طبيبا أو مهندسا أو محاميا ناجحا، ولكننا لـم نعـرف كيف يصبح الإنسان منا إنسانا، فمن بين الأنقاض تنطلق روح جديدة تحوم على المدينة الحزينة تجعل الناس أكثر لطفا، وأكثر قدرة على التعامل الإنسانى مــع الآخرين.

وهذا مؤرخ أمريكى بارز، يقول : " إننـــا علـــى مـــدى الأعـــوام العشـــرة الماضية، ومنذ انتهاء الحرب الباردة، أقمنا حفلا صاخبـــا ســـيطر علينـــا فيـــه المرح واستغرقنا وقتا طويلا فى متابعة تفـــاصيل الحيـــاة الخاصـــة للرئيـــس، وخضعنا للوهم، فأغفلنا أننا بسياساتنا أوجدنا أعداء كثيرين، لقد اعتدنا أن نكـون القوة الرئيسية فى العالم وأن نحارب بدون ضحايا مستندين إلى قوتنا التكنولوجية المخيفة، وجاءنا التحدى فجأة من حفنة من البشر لا يشـــكلون أمـــة ويســـكنون الجبال بلا منازل " .

وتكشف التطورات الأخيرة ــ أيضا ــ عن مظاهر عامة جديدة بدأت تظهر فى المجتمع الأمريكى. فكثيرون قد تخلوا عن الاهتمـــام بـــالصحف الصفـــراء ومتابعة أخبار النجوم، وعدم الاهتمام بالشئون السياسية وتجاهل العـــالم الـــذى تعيش شعوبه خارج الأراضى الأمريكية وحل محل كل ذلك شعور جديد وإدراك جديد للتطورات التى تتداعى خارج أمريكا.

برغم أنه لا يمكن التراجع عن " العولمة "، وهو ما أكده اجتمـــاع الدوحـــة لمنظمة التجارة العالمية، فإن إعادة تصميمها باتت قضية ملحة. وممـــا يبشـــر بالخير أنه رغم أحداث سبتمبر، والجمرة الخبيثة، والحـــرب فـــى أفغانســـتان،

والخوف من هجمات إرهابية جديدة، أو مظاهرات مضادة على غرار مظاهرات سياتل، وجنيف، وبراج، وجنوا، فإن الدول الصناعية الكبرى، أصـرت علـى عقد المؤتمر فى موعده، دون تغيير يذكر فى جدول أعماله، برغم حادث إطلاق النار على قاعدة أمريكية، قبل انعقاد المؤتمر بيومين، والمعنى واضح هـو أن الهجمات الإرهابية لا يجوز لـها أن تؤثـر فـى الاقتصـاد الحـر، وحريـة التجارة، وتدفق رؤوس الأموال، وتأكيد أن العولمة قائمة، حتى وإن اسـتفادت منها الجماعات المناوئة لها.

ولقد جاء انعقاد المؤتمر فى منعطف إنسانى لم يسبق للبشرية أن صادفتـه، حتى فى الحربين العالميتين الأولى والثانية، ولا فـى أزمـة الخليـج الثانيـة، ولا حتى فى مظاهرات الغاضبين من منظمة التجارة العالميـة فـى الأعـوام السابقة، فهو يأتى فى ظل تداخل إرهاب معولم، مع اقتصاد معولم أيضا.

ولتجاوز فشل مؤتمر سياتل أبدت الدول الغنية تفهما فـى مؤتمـر الدوحـة لأوضاع الدول الفقيرة، فجاءت المناقشات أكثر مرونة، خاصة من دول الاتحـاد الأوروبى، وعلى رأسها فرنسا.

واللحاق بقطار العولمة التى يتعين إعادة تشكيلها، مادام لا مفر منـه، جعـل الصين العضو رقم ١٤٣ فى منظمة التجارة العالمية، وهى سادس أكبر دولة فى العالم من حيث ناتجها المحلى الإجمالى، الذى يتجاوز ٤٥٠ مليار دولار، وبذلك سبقت الصين روسيا الدولة الثانية فى العالم من حيث التسليح، فى دخول معترك العولمة ولا تفوتنا ــ هنا ــ الإشارة إلى أن دخول الصين يعنى أن تتخلى عـن أيديولوجيتها الاقتصادية قليلا، لأن العولمة أمر واقع، ومن يختار العزلـة عـن العالم سوف يخسر اقتصاديا وحتى سياسيا.

وإذا أرادت الدول الكبرى أن تطور العولمة، لتصبح أكثر عدالة، فعليـها أن تأخذ فى الحسبان تفاعلات شعوب العالم الثالث، حتى لا تصبـح العولمـة ذات اتجاه واحد، يأتى من الغرب المتقدم إلى بقية دول العـالم، فيواجـه بـالرفض والعنف، وهو أمر يجد مبرره لدى قطاع عريض فى العـالم الثـالث، وداخـل أوروبا نفسها، بسبب غياب العدالة الدولية.

مقدمة

حديث أهل بابل !

عندما ضرب الله أهل " بابل " على ألسنتهم أصبح كل منهم يتحدث لغة مختلفة .. وضاعت بينهم اللغة المشتركة التى كانوا يتواصلون ويتفاهمون بها .. وتقطعت جسور الاتصال والود الإنسانى بينهم.

إن ما جرى لأهل " بابل " هو نفسه ما جرى لأهل الأرض بعد أن ضربوا بما يسمى " العولمة " .. فقد اختلف الجميع حولها .. وتعددت رؤيتهم إليها بالرغم من أن " العولمة " تبشر بلسان عالمي واحد .. ففى حين يذهب البعض إلى أنها " الشيطان الأكبر " و" الإمبريالية العظمى " و" الخراب المستعجل " فإن البعض الآخر يعتبرها " بركة " حلت بالناس .. وأنها ستأتى بجنات تجرى من تحتها الأنهار .. وأنها المدفعية الثقيلة التى سيدك بها العالم حصون الفقر العتيدة .. وكان من الطبيعى أن يوجد بين الفريق الحالم والفريق اليائس فريق ثالث .. يفهم ويفحص ويدرس ويستوعب ويتحفظ ويضع الشروط والضوابط وكيف يمكن أن تكون " العولمة" مثل عصا التوازن التى يمسك بها لاعب السيرك وهو يسير على حبل رفيع تحته هاوية تنتظره لو اختل توازنه.

وقد يتصور البعض أن موضوع " العولمة " هو فقط موضوع الصفوة أو النخبة الثقافية والسياسية والأكاديمية .. وأنه موضوع صعب على رجل الشارع أن يستوعبه .. أو يهتم به .. فما فيه يكفيه .. لكن .. ذلك غير صحيح .. فلو كان رجل الشارع يقصر اهتمامه على تفاصيل مشاكل حياته اليومية فإن موضوع " العولمة " هو طرف مباشر فى ذلك .. فقد باتت " العولمة " طرفا مباشرا فى حياة الناس ومؤثرا على أرزاقهم وفرص العمل المتاحة لهم وطبيعة التعليم الذى عليهم أن يمنحوه لأولادهم ونوعية برامج التليفزيون التى ستدخل

بيوتهم وسرعة السيارة التى ستقلهم وتعدد جنسيات السلع والخدمات التى يحتاجون إليها.

إن الكون كله ـ بفضل الحواجز التى أزيلت ووسائل الاتصالات التى قربت وطبائع العزلة التى سقطت وتطورات التكنولوجيا التى سيطرت ـ قد أصبح نسيجا وكيانا وجسدا واحدا .. إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الأعضاء بالسهر والحمى .. فلو وقعت حرب فى " أفغانستان " لتأثر النفط فى " الخليج " .. ولو أصيبت بورصة " نيويورك " بالزكام لراحت بورصة " طوكيو " تعطس وتسخن .. ولو تحولت نمور " آسيا " الاقتصادية إلى حيوانات أليفة لتغيرت خريطة الحرب الأهلية فى " إفريقيا " .. ولتغيرت طبيعة الودائع البنكية فى " سويسرا " .. ولو ظهرت تسريحة شعر جديدة على رأس مغنٍ أمريكى فى " هوليود " لوجدناها على الفور على طرفى مقص حلاق فى " شبرا ".

لا أحد محصن من تأثير " العولمة " .. لا أحد بعيد عن مجال نفوذها .. القوى قبل الضعيف .. والغنى قبل الفقير .. من يملك قبل من يجلس على فيض الرحمن .. من يفتح بابه على مصراعيه .. ومن يتصور الأمان عندما يعيش بمفرده .. لكن .. حجم تأثير الكبار فى طبيعة " العولمة " أكبر وأخطر من حجم تأثير الصغار عليها .. لذلك فالكبار هم غالبا الذين يصيغون قوانينها والصغار هم الذين يدفعون الثمن.

ومنذ اللحظة الأولى لسماعى كلمة " العولمة " وجدتنى أقف أمامها مشدودا .. ثم رحت أستوعبها .. وأراقبها .. وأتفهم طبيعتها .. وأتصور كيفية علاج آثارها الجانبية .. كنت أدرك منذ البداية أن هذه الكلمة التى تنطق بسهولة سوف تؤثر علينا لتكون ربما أقرب إلينا من حبل الوريد .. وكنت على يقين من سرعة الاهتمام بها وبقضاياها ومتاعبها فى أوساط الرأى العام .. وعندى دليل علمى مباشر.

لقد قام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية فى " الأهرام " باستطلاعين عن موقف الرأى العام من قضايا " العولمة " .. كان الاستطلاع الأول فى " سبتمبر " عام ٢٠٠٠ وكان الاستطلاع الثانى فى

" فبراير " من العام التالى .. وقد أشار إليهما الدكتور " عبد المنعم سعيد " فى مجلة " الأهرام الاقتصادى " ــ عدد ٢٣ " إبريل " عام ٢٠٠١ ــ مؤكدا أن النتائج : تشير بوضوح إلى وجود تأييد للانفتاح على العالم حيث عبر أكثر من نصف المشاركين فى الاستطلاعين عن اتجاهات إيجابية تجاه المنح والمساعدات الأجنبية .. وتراوحت نسبة المؤيدين بين ٥٩ فى المائة بين الإعلاميين على سبيل المثال .. وفى سؤال عن مدى أثر انضمام مصر إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد الوطنى زادت نسبة الذين يرون الآثار الإيجابية على ٥٠ فى المائة فى جميع الاستطلاعات ما عدا القطاع الإعلامى فقد وصلت نسبته إلى أكثر من ٧٥ فى المائة فى متوسط الاستطلاعين .. وكانت أدنى نسبة تأييد فى القطاعين الخاص والحكومى .. ربما نتيجة الخوف من المنافسة .. ربما نتيجة عمق التغييرات المطلوب إجراؤها للتكيف مع ضغوط المنافسة .. ويبدو القطاع الإعلامى استثناء فى هذا الاتجاه .. فقد تساوت الاتجاهات الإيجابية والسلبية (٣٩ فى المائة لكل منهما) .. وبينما يبدو الاتجاه نفسه سائدا فيما يخص المشاركة مع أوروبا(حيث نجد تأييدا عاما وتحفظا نسبيا لدى النخبة) فإن المجتمع المصرى ككل متحفظ للغاية على سياسات الاقتراض من العالم الخارجى .. وكانت أعلى نسبة تأييد لذلك فى القطاع الخاص (نحو ٤٤ فى المائة) .. وهذه مجرد عينات على تفهم واهتمام الرأى العام فى بلادنا للقضية الصعبة التى نناقشها .. قضية " العولمة " .

وكنت قد تصديت لموضوع العولمة فى أكثر من مناسبة، إدراكا منى لخطرها وخطورتها على حياة منطقتنا ووطننا ومواطنينا. وقد كتبت عنها ٤٠ مرة فى الأهرام. ففى ١٨ سبتمبر ٢٠٠٠، عرضت لهذه الظاهرة مبينا دواعيها وأسبابها الاقتصادية والتكنولوجية والمؤسسية والاجتماعية، وأكدت أن لها سلبيات وإيجابيات، لكل منهما شروطها وضوابطها. فى عمود " حقائق " الذى نشر فى ذلك اليوم، جاء فيه ما يلى :

" صحيح أن العالم منذ قرون عديدة يشهد تحولات ملموسة، تدفع كل الشعوب والدول نحو المزيد من الارتباط والاعتماد المتبادل، ولكن العولمة تتوافق مع العديد من وسائط الاتصال التى لم تكن موجودة من قبل، بدءا من

أسواق النقد الأجنبي، وأسواق رأس المال التي يتصل بعضها ببعض على الصعيد العالمي، وتعمل على مدى ٢٤ ساعة يوميا، حيث تجري المبادلات والصفقات بين أقصى الأرض وأدناها، وبين شرقها وغربها، وبين شمالها وجنوبها، وأنت في مكانك، والطرف الآخر في مكانه، مهما تباعدت المسافات بين المكانين. وقد تعمق هذا مع وجود شبكات الإنترنت، وما صار يعرف باسم التجارة الإليكترونية، وأجهزة الهاتف المحمول، وشبكات الإعلام الفضائي.

ولم يكن للعولمة أن تأخذ شكلها وملامحها المميزة لها، دون وجود مؤسسات ذات طابع عالمي، وتمتاز بقدر من الفاعلية والمشروعية، والمثال على ذلك منظمة التجارة العالمية التي لديها صلاحيات، وسلطات، تتجاوز صلاحيات وسلطات الحكومات الوطنية، وبالإضافة إلى منظمة التجارة العالمية، هناك ما يعرف باسم الشركات المتعددة الجنسيات أو العابرة للقارات، وبعض هذه الشركات لها مراكز مالية تفوق المراكز المالية لعدة دول مجتمعة.

وعلى الصعيدين الاجتماعي والثقافي، فإن العولمة أخذت تفرض وجودها، عبر ما يعرف باسم الشبكات العالمية للمنظمات غير الحكومية، والعديد من الأنشطة الثقافية والخيرية والإنسانية التي تتجاوز حدود الدول الوطنية، وتعمل على مساحات واسعة جدا أقل وصف لها هو العالمية.

وزاد من ترسيخ العولمة تلك الأطر والقواعد القانونية ذات النطاق العالمي، حيث تم التوصل إلى العديد من الاتفاقيات الدولية التي تنظم شئون التجارة العالمية، والتي تنظم تجارة الخدمات، والتي تنظم الحقوق والواجبات فيما يخص مسائل الملكية الفكرية، خاصة أن هذه الاتفاقيات يتم سندها ودعمها بآليات قوة لتنفيذها على صعيد الواقع، حتى لا تكون حبرا على ورق، وهي ذات طابع إلزامي، إذ تلتزم بها الحكومات الوطنية، وهذا في حد ذاته تطور غير مسبوق يضع قيودا على الحكومات الوطنية، وهي تمارس السيادة القومية.

وليس صحيحا أن العولمة في حد ذاتها تضمن الخير لكل الناس، وليس صحيحا كذلك أن العولمة في حد ذاتها تمثل شرا مطلقا، ولكن العولمة لها إيجابياتها التي لا تتحقق إلا بشروط معينة، ولها سلبياتها التي يمكن تفاديها بأساليب معينة ".

وفى اليوم التالى ١٩ سبتمبر عام ٢٠٠٠ استكملت هذه القضية تحت العنوان نفسه، لبيان آثار العولمة وتداعياتها على مختلف الدول، سواء النمور الآسيوية أو البلدان التى حققت نتائج ناجحة فى الاندماج فى الاقتصاد العالمى، وشروط الاستفادة من العولمة، وما تحقق من نجاح فى قارات تمتد من آسيا لأوروبا وصولا لأمريكا اللاتينية :

" الحقيقة الواضحة بشأن العولمة، هى أن هناك دولا استفادت بصورة فعلية من العولمة، بينما هناك دول تندفع نحو المزيد من التهميش، على الرغم من أنها مندمجة فى تيار العولمة.

فمنذ منتصف الثمانينيات، بدأ العالم يدرك حقيقة ما بات يعرف باسم النمور الآسيوية، التى اخترقت حواجز الفقر، واجتاحت حواجز التخلف، وانطلقت نحو آفاق التصنيع، وظفرت باقتصاد حديث، ترك آثارا إيجابية على كل محاولات الحياة الاجتماعية التى بدأت بدورها تشهد عصرا من الرفاهة والازدهار، يعيش المواطن فى ظلاله متمتعا بدخول مرتفعة، وبمستويات من المعيشة اللائقة، وفوق هذا كله فإن المواطن قد تسلح بالأمان الذى يدفعه نحو تحقيق المزيد من الإنجازات التى تعود عليه بالنفع الذى يرتجيه.

وبالإضافة إلى النمور الآسيوية، هناك دول أخرى ظفرت خلال السنوات العشر الأخيرة بتجارب ناجحة فى الاندماج فى الاقتصاد العالمى، وأدارت عملية الانخراط فى العولمة بأساليب ذكية أتاحت لها أن تحول العولمة إلى عنصر إيجابى يدعم الاقتصاد المحلى، ويزوده بعناصر الازدهار، ويغذيه بفرص التقدم والانتشار، وهذه الدول تتوزع على عدة قارات، وتعكس كل منها ملامح بيئتها الثقافية والاجتماعية. ففى آسيا — على سبيل المثال — تبرز الهند كنموذج بارز فى الاستفادة الهائلة من إمكانات العولمة، وفى أوروبا الشرقية تجد الأمثلة العديدة بارزة وواضحة مثل بولندا التى كانت الدولة الرائدة فى كسر الستار الشيوعى الحديدى، والتى قادت تجربة غير مسبوقة فى التحول من الاقتصاد الاشتراكى المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق، القائم على حرية التجارة وحرية العرض والطلب، وعلى المبادرة الخاصة، وعلى حرية تدفق الأموال والخدمات والسلع والعمالة.

ولا تتوقف النماذج التى استفادت من إيجابيات العولمة على آسيا وأوروبـــا، وإنما امتدت إلى أمريكا اللاتينية، القارة التى ذاع صيتها فى الفقر والانقلابـــات العسكرية والاضطرابات الاجتماعية، ومن أبرز النماذج الناجحة فـــى أمريكـــا اللاتينية نجد جمهورية شيلى التى تمكنت من تنفيذ برامج إصلاحية انتقلت بـــها من التعثر الاقتصادى إلى النجاح الذى لا تخطئه العين.

وكل هذه الأمثلة نجحت فى الاستفادة من العولمة بعدة أشكال ".

لكن .. ذلك كله يؤكد تضارب أهل الذكر الاقتصادى والسياسى حول مفـــهوم " العولمة " .. فأصبح كل فى واد يهيم على وجهه .. بين مـــن يلقـــى قصـــائد الشعر فى مدحها والتغزل فيها ومـــن تنقلـــب هـــذه القصـــائد لديـــه إلـــى ذم وهجاء .. وبمختلف اللغات.

وقد جعلها البعض مرادفة لــ " الأمركة " بالمعنى الليـــبرالى فـــى عصرنـــا الذى نعيشه .. ومنهم من يسميها " الأوربة " بمعناها الاستعمارى التقليـــدى .. ومنهم من يرى أنها تعنى اقتصادا كونيا .. كوكبيا .. يشـــمل الأرض كلـــها .. وينشر الخير فى ربوعها .. بما فى ذلك البلدان النامية والدول التى تصعد تـــل التقدم والدول المتقدمة على حد سواء .. وهو ما جعل مارشـــال " مكمـــاهون " يسخر من ذلك بقوله : " على سطح سفينة الأرض لم يعد هناك ركاب .. فقـــد تحولنا جميعا إلى طاقم يتولى القيادة ".

والأمر المتفق عليه بين كافة الفرقاء جميعا هـــو أن " العولمـــة " أصبحـــت أمرا واقعا .. أصبحت على رقاب العباد .. تؤثـــر عليـــهم جميعـــا فـــى كـــل مكان .. وفى أى لحظة تمر عليهم فى هذا الزمان .. لكـــن الخـــلاف يســـتعر بينهم حول أسبابها ونتائجها ومضارهـــا ومنافعـــها ومـــا هـــو الثمـــن الـــذى سيدفعه الأغنياء ؟ وما هو حجم الكارثة التى سيتعرض لها الفقراء ؟ ..

وقد صور بعض المفكرين " العولمة " بطريقـــة ســـاخرة .. فعلـــى غـــرار مقولة يوسف وهبى : " ما الدنيا إلا مسرح كبـــير " يقـــول الدكتـــور " جـــلال أمين " : " ما الدنيا إلا سوق كبيرة " .. وهـــذه الســـوق تعتمـــد أساســـا عنـــد البعض على ثورة الاتصالات .. ومن أمثلة ذلك أن المكالمات الهاتفيـــة بلغـــت ١٠٠ مليار دقيقة فى عام ٢٠٠٠، وأن مـــن يســـافرون يوميـــا يبلـــغ عددهـــم

٣ ملايين، وأن عدد مستخدمي الإنترنت قـــارب ٤٥٠ مليونـــا (منـــهم ٢٥٠ مليونا فى أمريكا و ١٠٠ مليون فى أوروبا و ٣ ملايين فى إفريقيـــا .. أى كمـــا هى دائما فى المؤخرة).

وما يؤكد خطورة وأهمية هذه الظاهرة تزايد عـــدد النـــدوات والمؤتمـــرات وحلقات البحث والنقاش التى عقدت حولها فى شتى أنحاء المعمورة، سواء مـــن جانب جهات حكومية دولية ومحلية، أو من جانب منظمات الأمم المتحــــدة، أو من جانب منظمات إقليمية أهلية وجماهيرية .. ولم يتوقـــف الاهتمـــام وإبـــداء الرأى على الحوار الهادئ، وإنما امتد إلى المظاهرات الغاضبة والاحتجاجـــات الساخنة التى شاركت فيها الألوف الهادرة والخائفة من آثارها .. وقـــد جـــاءت من بلدان مختلفة أثناء عقد مؤتمرات وقمم القادة والرؤساء والمسؤولين .. مثـــل مؤتمر " سياتل " فى الولايات المتحدة الأمريكية .. ومثـــل مؤتمـــر " جنـــوة " فى إيطاليا .. وفى هذه المظاهرات سقط قتلى وســـالت مـــاء جرحـــى .. هـــم شهداء " العولمة " وضحاياها.

ويرى المؤيدون للعولمة أنها لحظة رائعة فى تاريخ البشـــرية يحـــدث فيـــها تفوق السوق على الدولة والاقتصاد على السياســـة .. وهـــذه اللحظـــة جـــاءت بمكاسب صافية للبشرية جمعاء .. فبفضلها ارتفع النـــاتج المحلـــى الإجمـــالى الحقيقى للعالم من ٢ تريليون دولار فى ١٩٦٥ إلى ٢٨ تريليـــون دولار فـــى ١٩٩٥. وإذا قسمنا هذا الرقم على عدد سكان العالم نجد أن المتوسط العـــالمى لنصيب الفرد ارتفع من ٦١٤ دولارا فـــى ١٩٦٥ إلـــى ٤٩٠٨ دولارات فـــى ١٩٩٥. وكذلك ارتفع حجم الصادرات العالمية بمتوسط سنوى بلـــغ ٦ر٧ فـــى المائة خلال ١٩٦٥-١٩٨٠، و٧ر٤ فى المائة خلال ١٩٨٠-١٩٩٠، و٦ فـــى المائة خلال ١٩٩٠-١٩٩٥. وتجاوز إجمالى حجم التجارة العالمية (فى شـــكل صادرات أو واردات) ٥ تريليونات دولار فـــى ١٩٩٥ مقـــابل ٣ تريليونـــات دولار فى ١٩٨٠. ورغم أن سكان العـــالم زادوا بمقـــدار ٩ر١ مليـــار نســـمة فيما بين ١٩٧٠ و١٩٩٦، فقد بلغ متوسط معدل نمو دخل الفـــرد ســـنويا فـــى البلدان النامية نحو ٣ر١ فى المائة.

وخلال هذه الفترة، زادت بسرعة كذلك تدفقات رؤوس الأموال الخاصة على البلدان النامية، وزاد صافى الاستثمار الأجنبى المباشر من أكثر قليلا من ملياري دولار فى ١٩٧٠ إلى أكثر من ٩٥ مليار دولار فى ١٩٩٥. وزادت تدفقات محافظ أسهم رأس المال من لا شيء إلى ٣٢ مليار دولار خلال الفترة نفسها.

وما يريد أن يقوله من يوردون هذه الأرقام أن العولمة بآلياتها ومؤسساتها، مثل منظمة التجارة العالمية والترتيبات التى يتم فرضها لتيسير وزيادة التجارة الدولية، والاتفاقيات التى يتم إبرامها فى هذا الصدد، وعوامل الإكراه التى تدفع الكثرة الغالبة من الدول للانضمام لركب العولمة. كل هذا يحقق رخاء العالم بأسره، كبيره وصغيره، غنيه وفقيره، دوله وأفراده، حتى وإن تباينت حظوظ كل منهم نتيجة لهذه الظاهرة، فإن الكل " كاسبون " وليس هناك خاسرون منها.

وبينما بشر المؤيدون للعولمة بأنها مكسب خالص للبشرية، يرى المناهضون لها أن متاعبها لا حصر لها.. ومنها :

- **أولا**، تزايد الاستقطاب لمصلحة الأقوياء وعلى حساب الضعفاء، فمثلا قال بابا الفاتيكان أثناء زيارته لكوبا " إن الأغنياء فى العالم يزدادون غنى وإن الفقراء فيه يزدادون فقرا ". لهذا فإن المناوئين لها يعتبرونها " تفرقة عنصرية اقتصادية " لإثراء الدول المتقدمة. ويرون أنها سوف تؤدى إلى تزايد الفقر وعدم المساواة بين مناطق العالم وفيما بين البلدان داخل هذه المناطق ، وكذلك بين الفئات الاجتماعية داخل البلد الواحد. ويقولون إنه فى حين توجد قلة ثرية من البلدان، يصل دخل الفرد فى بعضها إلى ٢٤ ألف دولار سنويا، هناك أكثر من ٣ر١ مليار شخص يقل دخلهم عن دولار واحد يوميا وهم يمثلون ثلث سكان العالم تقريبا. ويعيش حوالى ٦٠ فى المائة من فقراء العالم فى الهند والصين. كما يعيش نحو ٨٠ فى المائة من فقراء العالم فى ١٢ بلدا هى: الهند، الصين، البرازيل، نيجيريا، إندونيسيا، الفلبين، إثيوبيا، باكستان، المكسيك، كينيا، بيرو، نيبال. وإذا استمرت نسبة الثلاثين فى المائة الحالية من سكان العالم الذين يعيشون فى فقر، فإن عدد هؤلاء سوف يصل إلى ٩ر١ مليار شخص بحلول سنة ٢٠١٥. ويشير معارضو العولمة، إلى تزايد الفجوة واتساعها بين الأغنياء والفقراء، فقد ازداد الفارق بين الدخول النسبية فى البلدان الصناعية والنامية منذ

١٩٦٥، وبشكل خاص منذ منتصف السبعينيات، فمثلا هبطت نسبة متوسط دخل الفرد فى البلدان الإفريقية من ١٤ فى المائة من مستوى نظيره فى البلدان الصناعية فى ١٩٦٥ إلى ٧ر٥ فى المائة فقط فى ١٩٩٥.

وفى حين كان ٥٢ بلدا من ١٠٨ بلدان غير منتجة للنفط تدخل ضمن البلدان الأقل دخلا فى ١٩٦٥، فإن الرقم قد زاد إلى ٨٤ بلدا بحلول ١٩٩٥. وفيما بين أعوام ١٩٦٥–١٩٨٠ و١٩٨٠–١٩٩٣ نجد أن عدد السكان فى البلدان التى حققت نموا سالبا قد ارتفع من ٢٠٠ مليون إلى مليار نسمة تقريبا. ويحصل حاليا، ٢٠ فى المائة من أفقر سكان العالم على ١ر١ فى المائة فقط من الدخل العالمى، بينما يحصل أغنى ٢٠ فى المائة على ٨٦ فى المائة منه. وفيما بين عامى ١٩٦٠ و١٩٩٤، زاد التفاوت فى الدخل بين أغنى ٢٠ فى المائة وأفقر ٢٠ فى المائة من ٣٠ : ١ إلى ٧٨ : ١.

• **ثانيا**، التدهور المستمر للبيئة الطبيعية من جراء تصرفات الأغنياء ولحسابهم وبما يضر الفقراء. فقد زاد الاستخدام العالمى للطاقة ــ وجله يتركز فى البلدان المتقدمة ــ بأكثر من ٧٠ فى المائة فى السنوات الـ ٢٥ الماضية، ومن المتوقع أن تصل النسبة إلى ٥٠ فى المائة فى الفترة من عام ١٩٩٣ حتى ٢٠١٠، مما يتسبب فى زيادة الانبعاثات الغازية التى تؤدى إلى ظاهرة الاحترار العالمى. وبينما يوجد ٨٠ فى المائة من سكان العالم فى البلدان النامية، فإنها تستهلك ٣٣ فى المائة فقط من مصادر الطاقة العالمية.

كذلك سوف يزيد استهلاك المياه ــ أيضا لحساب الأغنياء ــ ويصبح النقص فى موارد المياه أكثر القضايا تفجرا فى القرن الحادى والعشرين، على نحو يسبب الخراب الاقتصادى أو قد يفجر الحروب الإقليمية. وتشير التوقعات إلى أن نحو ثلثى بلدان العالم سوف تواجه ضغوطا مائية بحلول سنة ٢٠٢٥، بسبب التوزيع غير العادل للمياه، والمرتبط أساسا بالتزايد السريع فى الطلب عليه وزيادة تلوثه. كما أدت التنمية الصناعية السريعة إلى ارتفاع مستويات تلوث الماء والهواء وزيادة النفايات. ويتركز مصدر معظم الملوثات فى البلدان المتقدمة. وهناك ٤ر١ مليار شخص من المقيمين بالحضر يتعرضون لهواء غير آمن (نسبة كبيرة منهم فى العالم الثالث). ففى أمريكا اللاتينية، مثلا، يتعرض

نحو ٢٥ فى المائة من سكان الحضر يوميا لمستويات عالية من تلوث الهواء الذى يتسبب سنويا فى ضياع ٦٥ مليون يوم عمل بسبب المرض.

ويقدر أن ٩ر٢ مليار نسمة لا يحصلون على خدمات صرف صحى مناسبة وأن ٤ر١ مليار يفتقرون إلى مياه الشرب الآمنة. ولا تزال غابات العالم تتعرض لضغوط لا هوادة فيها. ففيما بين ١٩٩٠ و١٩٩٥، قدرت الخسارة السنوية للغابات فى البلدان النامية بما لا يقل عن ٧ر١٣ مليون هكتار.

• **ثالثا،** ومن مغارم العولمة أيضا عند البعض أن انتهاء الحرب الباردة وتسارع العولمة، أفضى إلى انتقال الحرب إلى الميدان الاقتصادى، حيث احتدم الصراع من أجل الغزو التجارى العالمى، وسعت دولة واحدة قارية لفرض هيمنتها على الجميع، حتى على من كانوا شركاء لها فى التصدى " لإمبراطورية الشر " الشيوعية، وبالأحرى على الدول الضعيفة اقتصاديا. ويتسم التنافس والصراع الاقتصادى بنفس الخصائص القاتلة للحرب، بدءا من الدعاية وإلقاء المسؤولية على الآخرين إلى تدمير المقومات الاقتصادية بل والحياة الإنسانية والبيئية. وفى هذا تقوم الأدوات التكنولوجية والاقتصادية للغزو والفتح والسيطرة بنفس الوظائف القديمة فى مجال آخر، حيث تعتبر الأسواق هى ميادين القتال الجديدة.

وليس جديدا، بالطبع، أن يجرى خوض الحروب من أجل الحصول على الموارد، ومن أجل تعزيز التجارة. ولكن الجديد، هو أن ميادين القتال لم تعد ميادين إقليمية، بل امتدت لتشمل المعمورة كلها.

ولعل ما حققته تكنولوجيات أربعين عاما من صناعة الحرب هو أنها قد جعلت الأرض غير مادية، مثلما جعلت الصواريخ البالستية العابرة للقارات الحدود القومية حدودا غير مادية وأصبح الوقوف على الحياد فى هذه الأيام أمرا غير ذى موضوع. ولا شك أن الترسانة الكاملة لتكنولوجيات الحرب الممولة تمويلا عاما، بدءا من بحوث العمليات إلى أنظمة الحاسب الآلى، ومن الأقمار الصناعية إلى الاتصالات الفضائية والشبكات المتكاملة، قد أصبحت أدوات لحرب جديدة لتحقيق القوة التجارية العالمية. وفى حرب المنافسة العالمية، فإن الهدف هو الناس، جميع الناس الذين ينظرون للمجتمع، وللعمل، وللطبيعة،

ولغيرهم من البشر كمصادر للاهتمام والتفاعل ـ وليس كسلع. وأصبح كل ما لا يمكن شراؤه أو بيعه، وكل ما لا يمكن التعبير عنه بلغة المال وعمليات المكسب والخسارة، يقف فى طريق " السوق "، ويصبح أرض عدو، يتعين احتلالها، وتغيير معالمها، واخضاعها. ويتم إنجاز العمل بالماكينات والآلات، وليس بواسطة الناس. وجرى الاستغناء عن الناس ـ الأعداء ـ ووضعهم جانبا، وإرسالهم بعيدا إلى أماكن أخرى ـ وهى بذلك أصبحت هذه هى النسخة الاقتصادية من التطهير العرقى.

وتكفل العولمة، انخفاض تكاليف المعاملات والتغلب على العوائق التى تقوم فى سبيل إجراء الأعمال أو غير ذلك من أشكال التفاعل مع الدول الأخرى فى أنحاء العالم، وبما يؤدى إلى تعزيز التكامل بين أسواق السلع والخدمات والتكنولوجيا والأفكار ورؤوس الأموال والأيدى العاملة، وخفض الفروق فى أسعار تلك المنتجات وعوامل الإنتاج فى كل مكان. وقد اجتمع الانخفاض فى تكاليف الإنتاج والنقل، والهبوط الشديد فى تكاليف الاتصال والمعلومات، وخفض الرسوم الجمركية والحواجز غير الجمركية للتجارة فى السلع والخدمات ورؤوس الأموال، ولدرجة ما فى تكلفة الأيدى العاملة، لتزيد من سرعة العولمة فى أواخر القرن العشرين بشكل غير مسبوق، ولا يبدو أن تلك السرعة فى سبيلها إلى التباطؤ، رغما عن ممانعة ومقاومة البعض.

وتتضح سرعة العولمة فى أن أكثر من خمس الإنتاج العالمى يتم الآن تصديره، وهو ما يعادل مثلى نسبة الخمسينيات، وأن التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبى المباشر زادت لأكثر من ستة أمثال بين أعوام ١٩٨٣ و١٩٩٠ واستمرت تنمو بأكثر من مثلى سرعة نمو التجارة فى السلع خلال التسعينيات، وأن الاستثمار الدولى بالمحفظة نما بنفس سرعة الاستثمار الأجنبى المباشر. وخلال السنوات الخمس الماضية وحدها، تضاعفت القيمة السنوية لعمليات الاندماج والشراء عبر الحدود ثلاثة أمثال، حيث زادت من ١٠٠ مليار دولار إلى ٣٠٠ مليار دولار.

وللعولمة بعد تكنولوجى واضح. فقد حدثت فى الأزمنة الحديثة ثلاث ثورات تكنولوجية فى تكاليف النقل والاتصال، الأولى عندما انخفضت تكلفة نقل السلع انخفاضا شديدا فى القرن التاسع عشر مع اكتشاف الآلة البخارية التى أوجدت

الخطوط الحديدية وسفن البحار. وأدت صناعة أجسام السفن من الصلب ووسائل التبريد واكتشاف التلغراف، إلى المزيد من خفض تكلفة النقل البحرى فى أواخر القرن التاسع عشر، ولا سيما بالنسبة للسلع المعرضة للتلف. كذلك أسفرت الثورة التكنولوجية الثانية عن خفض كبير فى تكاليف نقل الأشخاص. وتمثلت فى منتصف القرن العشرين فى انخفاض تكاليف النقل بالسيارات والطائرات، وانخفاض أسعار الشحن البحرى ورسوم استخدام التليفون انخفاضا شديدا خلال هذه الفترة ووقعت الثورة الثالثة فى تكنولوجيا النقل والاتصال، فى نهاية القرن العشرين، وهى الثورة الرقمية، والتى خفضت تكاليف الاتصالات البعيدة، خاصة تكاليف الحصول بسرعة على البيانات والمعرفة المتعلقة بالتشغيل، والمعلومات والأفكار من أى مكان فى العالم.

وازدادت العولمة قوة نتيجة للقرارات التى اتخذتها الحكومات لتحرير التجارة وأنظمة الاستثمار. فبعد الحماية التى كانت سائدة فيما بين الحربين، بدأ هذا التحرير بإنقاص رسوم الاستيراد على السلع المصنوعة، وتحرير أسواق الصرف الأجنبى وإلغاء القيود على تدفق رؤوس الأموال، وتحرك كثير من الدول غير المنتمية إلى منظمة التعاون والتنمية فى الميدان الاقتصادى ـــ ومن بينها الصين ثم الكتلة السوفيتية ـــ بعيدا عن التوجه الداخلى والأخذ بالتجارة وسياسات الاستثمار الموجهة للخارج. كذلك تمت إزالة الضوابط عن الأسواق المحلية فى عدد متزايد من البلدان، مما عزز من تأثير إزالة الضوابط عن المعاملات عند الحدود الوطنية.

وقد أسهمت الجات ومنظمة التجارة العالمية فى العولمة بعدة وسائل. فللمنظمة الأخيرة أهداف أهمها: وضع قواعد للتجارة الدولية والإلزام بتنفيذها، وإيجاد محفل يتم داخله التفاوض على تحرير التجارة ومتابعته، تحسين شفافية السياسات وتسوية المنازعات التجارية. والمفروض أن قواعد الجات والمنظمة لضبط التجارة الدولية تخدم ثلاثة أغراض على الأقل :

- **أولها**، أنها تحمى مصلحة الدول الصغيرة والضعيفة من إجراءات التمييز التجارى من جانب الدول الكبيرة والقوية.

- **وثانيها،** الحيلولة دون استخدام الاقتصادات الكبيرة لقوتها الاحتكارية لفرض ضرائب على تجارتها. مما يجعل العالم فى مجموعه أسوأ حالا إذا طبقت مثل هذه الضرائب التجارية.
- **ثالثها وأهمها،** أن القواعد متعددة الأطراف التى تضبط السياسات التجارية تساعد الحكومات على التصدى إلى جماعات المصالح الداخلية .. فلا تستطيع هذه الجماعات أن تلعب دور المحتكر .. فالعالم مفتوح .. ولا تستطيع هذه الجماعات أن تضغط لتحقيق مكاسب إضافية .. فقوتها أصبحت بفضل المنافسة الخارجية ضعيفة.

لكن .. المعارضين يرون أن المنظمات الدولية التى جاءت بها العولمة — مثل منظمة الجات وغيرها — سوف تغتصب ما تبقى من الاستقلال الاقتصادى للدول النامية .. وأن هذه المؤسسات ستنتهك حرمة هذه الدول إلى أقصى حد .. وستجعلها ميدانا مباحا لسيطرة الشركات القوية التى تنهب مواردها الأولية وتفرض عليها منتجات وسلعا وخدمات بالأسعار والشروط التى تراها .. كما أنها تقضى وتجهز على صناعاتها الوليدة غير القادرة على المنافسة بحرمانها من حماية عادلة وحضانة جائزة .. ويؤكدون أن هذه الأدوات والآليات الدولية شأنها شأن كل ما سبقها من ترتيبات واتفاقيات فى عصر التوسع الاستعمارى لا تهدف إلا إلى فرض سيطرة الأقوياء وجعل كلمتهم هى العليا وكلمة الدول النامية هى السفلى .. وأنها سوف تجعل العالم" سداح مداح " أما الدول الغنية فترتع و" تبرطع " فيه كما تشاء .. ولا يملك الآخرون إلا أن يقولوا : " آمين " مهللين فرحين هاتفين لسيطرة القوى على الضعيف والغنى على الفقير والخارجى على الداخلى.

وتتميز المرحلة الجديدة من العولمة أيضا بالتغيرات المذهلة فى حركة البشر .. فبالرغم من أنه كان متوقعا أن تؤدى زيادة تدفقات السلع ورؤوس الأموال وسهولة حركتها إلى الحد من الهجرة البشرية، فإن ما حدث هو العكس تماما .. فالناس الآن ينتقلون أكثر مما كانوا من قبل .. ففى كل عام يهاجر ما بين مليونين وثلاثة ملايين شخص، ويهاجر غالبيتهم إلى أربع دول بالتحديد هى الولايات المتحدة وألمانيا وكندا واستراليا .. وبالترتيب نفسه .. وعندما بدأ القرن

الحادى والعشرون كان ما يقرب من ١٢٠ مليون شخص يعيشون خارج الدول التى ولدوا فيها.

وربما لهذا السبب فإن الدول المتقدمة باتت تضع شروطا قاسية أمام الهجرة إليها .. بما فى ذلك أسباب اللجوء السياسى والدينى كذلك .. وحتى الدول التى كانت مضيافة للهجرة (بالطبع لمصلحتها فى النهاية وهى الحصول على أيد عاملة رخيصة) توشك أن تغلق أبوابها أمام الوافدين الجدد وتزداد تشددا كل يوم فى شروط قبول القادمين والوافدين إليها .. وتتزايد شكوى منظمة الأمم المتحدة لشئون اللاجئين من تعسف الدول الأوروبية المتقدمة جميعها، وكذلك الولايات المتحدة، فى قبول اللاجئين .. بل وإصرارها على طردهم وترحيلهم إلى الأماكن التى جاءوا منها وهى تعرف أن فى ذلك هلاكهم.

وينفى بعض المفكرين ظاهرة العولمة أصلا، بمقولة أنه من الناحية المنطقية لا يمكن أن تقوم عولمة فى ظل نظام عالمى يقوم على الدول القومية الغيورة على فضائها واستقلالها، وفى ظل التفكك والتشرذم والاتجاه إلى الأقلمة فى مختلف أنحاء العالم، بل ويشيرون إلى تنامى النزعات المحلية شبه الانفصالية داخل بعض الدول، فيؤكدون أن كاليفورنيا فى الولايات المتحدة هى بمثابة سادس دولة فى العالم من حيث القدرة الاقتصادية، وأنها تعمل على الدفاع عن مصالحها الخاصة، وأن بعض الولايات الأمريكية لها مكاتب تمثيل فى الخارج، وأن البعض فى شمال إيطاليا تراوده أحلام الانفصال وله أحزابه السياسية التى تنادى بذلك، وأن إنجلترا وفرنسا وألمانيا وأسبانيا لا تخلو من اتجاهات مماثلة. ويدعو بعض دعاة اللاعولمة إلى بديل قومى شامل لا يعنى الانسحاب من الاقتصاد العالمى وإنما يعنى :

١- إعادة توجيه الاقتصاد من الإنتاج للتصدير، إلى السوق الداخلية.

٢- خلق تجمع جديد للإنتاج والتبادل يضم تعاونيات المجتمع، والمشروعات الخاصة، ومشروعات الدولة، ويستبعد الشركات متعددة الجنسيات.

٣- المحافظة على مبدأ الاعتماد على النفس فى الحياة الاقتصادية لتشجيع إنتاج السلع فى المجتمع وعلى المستوى القومى.

٤- إن ذلك يعنى ما هو أكثر من الحمائية. إنه يعنى أن تعمل مؤسسات الدولة، وقطاع الأعمال، والمجتمع على تنسيق سياساتهم ـ فى شكل ما من أشكال المجتمع المؤسسى.

ويبقى أن نقترب أيضا من أكثر المناطق حيوية وأهمية وحساسية .. يبقى أن نقترب من منطقة مناقشة علاقتنا نحن بالعولمة .. وفى رأيى فإن الشرق الأوسط والوطن العربى تحديدا من أكثر المناطق تأثرا بالعولمة ومن أكثرها استهدافا لمخططات وأهداف القوى التى تحركها لأسباب متعددة منها :

* إن ثروات المنطقة خاصة النفط تعتبر حيوية وحاسمة لقوى العولمة وللاقتصادات الكبرى التى تحكم العالم وهذه القوى تركز على التحكم فى مقدرات هذه المنطقة وتشكيل مصائرها .. وهو أمر يؤكده التاريخ بكافة أحداثه .. خاصة المعاصرة منها.

* إن الموقع الجغرافى الاستراتيجى للمنطقة هو موقع يؤثر بطريقة مباشرة فى مصالح العالم الاستراتيجية والعسكرية ويؤثر بطريقة غير مباشرة فى مناطق أخرى يتأثر بها العالم .. وكأن هذه المنطقة هى قلب العالم فعلا.

وإذا كانت دول العالم لا ترغب ولا تقدر على رفض العولمة جملة وتفصيلا فلا بد لها أن تتخذ ما يلزم من تدابير وسياسات للاستفادة منها وتقليل مضارها، ولن يتأتى ذلك إلا بالتعاون العربى على أسس عصرية واعية ودعائم اقتصادية سليمة بعيدا عن العواطف والشعارات التى لا تسمن ولا تغنى من جوع وبما يحقق مصالح كل الأطراف.

ولعلنا لا نغالى إذا ما أكدنا أن التعاون العربى يمكن إذا قام على العقل والرشد أن يكون أكثر عطاء من شراء مشروعات فى الغرب أو تكديس الأموال فى خزائنه .. وهو ما سنعرض له لاحقا بعد حديث العولمة .. ما لها .. وما عليها .. والقوى المحركة لها .. خاصة فى أوروبا والولايات المتحدة .. وبعد أن نعرض للأقلمة ونماذجها .. وذلك كله بهدف طرح موضوع يشغل الأذهان، وهو (العولمة والأقلمة)، من كافة جوانبه على نحو يدعو لإعمال الفكر للتصدى لهذه الظاهرة التى تؤثر على مصائرنا شعوبا وحكومات فى وطننا العربى الكبير.

وبعد هذه المقدمة التى طالت، فإن هذا الكتاب يتناول فى الباب الأول، قضية العولمة .. وفى فصله الأول نستعرض ما عليها وما لها وأصولها وتطورها وتداعياتها ونتائجها على مختلف الأطراف، سواء الفاعلة فيها أو المتأثرة بها .. ويتناول الفصل الثانى العولمة لحساب أوروبا أو ما يسمى " أوربة العولمة " إبان عصور الاكتشافات الكبرى والفتوحات الاستعمارية التى قامت باكتشاف العالم كله وتقسيمه فيما بين الدول الأوروبية، مع تحديد الآليات التى استخدمت فى ذلك وتداعياتها ونتائجها التى ترتبت عليها .. وبعد ذلك يناقش الفصل الثالث مسألة حيوية هى : " هل هى عولمة أم أمركة ؟ " مبينا أسباب ووسائل الهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة التى أصبحت تحدد بقرار ــ يكاد يكون منفردا ــ منها مسيرة الاقتصاد العالمىُ ونصيب مختلف دول العالم الأخرى منه .. ويستعرض هذا الفصل حجج المؤيدين والمعارضين لفكرة أن العولمة ما هى إلا أمركة .. بل ويوضح آراء وحجج المعارضين للعولمة فى الولايات المتحدة نفسها الذين يرون أنها تضر ببلادهم وبرفاهيتهم ودخولهم .. والرد عليها.

أما الباب الثانى، فهو عن الأقلمة، ويتناول فى بدايته أو الفصل الخامس من الكتاب، ظاهرة الأقلمة والترتيبات الإقليمية .. أسبابها ودواعيها وآلياتها ومبرراتها والنتائج المترتبة عليها .. ويعرض ما لها وما عليها حسب الآراء المختلفة .. المؤيدة والمناوئة .. ويستعرض الفصل السادس طبيعة التجمعات الاقتصادية الإقليمية الثلاثة الكبرى. الأوروبية والآسيوية والأمريكية .. ويتوقف عند تطوراتها ووسائلها ونجاحاتها وأوجه القصور وآثارها على الدوائر المختلفة المحيطة بها وعلى العالم الخارجى .. وبطبيعة الحال هناك عشرات التجمعات الإقليمية الأقل أهمية سواء فى إفريقيا (وتزيد على الدستة) أو فى أمريكا اللاتينية أو فى آسيا.

ثم يتعرض الفصل السابع إلى أضعف حلقات الأقلمة وإن كانت فى الوقت نفسه هى الأكثر أهمية لنا .. وهى الأقلمة العربية .. ونبين فيه دواعيها وضروراتها وعثراتها وأسباب ذلك كله .. بالإضافة إلى مؤسساتها الحالية وأوجه القصور فيها .. وبعد ذلك يناقش الفصل نفسه قضية الشرق أوسطية واحتمالات التعاون الاقتصادى مع إسرائيل (إذا ما قام سلام حقيقى) ..

ونبين أهداف القوى التى تضغط فى سبيل ذلك والإمكانــات الحقيقيــة لتحقيقــه على أرض الواقع.

وينتهى الكتاب بخاتمة تجمل الــرأى فــى موضوعــى العولمــة والأقلمــة والدروس المستفادة منهما.

والقصد من ذلك كله هو إطلاع القارئ العربى على صورة شــاملة لــهاتين الظاهرتين اللتين تؤثران على كل ما حوله وعليه هو شــخصيا حتــى يصبــح عنصرا فاعلا فى تحديد ما يأتى به الغد .. مثله مثل أقرانه فى أوروبا وأمريكــا الذين تضع القوى العظمى آراءهم فى حسبانها وهى تقرر شؤون الكون.

الباب
الأول

العولمة

الفصل الأول

العولمة : مغانم أم مغارم ؟

تختلف مقاييس مدى " عولمة " دولة ما ومدى استفادتها من العولمة. ويتمثل المقياس الذى يحظى بأكبر إجماع فى عدة جوانب منها :

- ثقل هذه الدولة على النطاق العالمي ــ مقيسا بحجم ناتجها القومى الإجمالى(*)، وما إذا كانت دولة من الدول التى تسمى " الرأس " أو دول " الجسم "، بمعنى ما إذا كانت تحدد مسار الآخرين وتسبقهم، أو أن الآخرين يحددون مسارها وتتبعهم.
- مدى انفتاح هذه الدولة على العالم، وحجم تجارتها ــ تصديرا واستيرادا ــ وحجم معاملاتها المالية واستثماراتها فى الخارج من جانب واستثمارات الأجانب داخل اراضيها من جانب آخر.
- وزن عملتها، وحجم استخدامها ــ أداة للتبادل ــ فى المعاملات والصفقات الدولية، وكأداة " لربط " عملات الآخرين بها، بما يكفل لهم استقرار عملاتهم، ومدى استخدامها " كمرساة " وسند لعملات الدول الأخرى، واستعمالها فى تسوية الحسابات والمعاملات الدولية، بل و" كمخزن للقيم " وللادخار، وللوقاية من تدهور قيمة النقود، بل وفى الرهان على ارتفاع قيمتها ــ قياسا بعملات أخرى ــ ومن ثم تحقيق مكاسب تهبط من السماء على غير انتظام.
- مستوى التزامها بترتيبات واتفاقيات العولمة ومؤسساتها.

(*) الناتج القومى الإجمالى = القيمة السوقية لكافة السلع والخدمات النهائية المنتجة بواسطة الاقتصاد القومى على مدى فترة من الزمن، عادة سنة.

وليس شرطا أن تتوافر كل هذه الجوانب لدولة ما. فمع أن ثقل الولايات المتحدة الاقتصادى على النطاق العالمى ساحق، وترتبطها علاقات بجميع بلدان العالم، فإن مستوى التزامها بالترتيبات والاتفاقيات الدولية التى تولت زمام المبادرة فى وضعها تحقيقا لمصالحها فى المحل الأول، محل تشكك البعض. ذلك أن الولايات المتحدة كانت محلا لأكبر عدد من الشكاوى التى تلقتها منظمة التجارة العالمية بسبب مخالفاتها التجارية.

وهناك مقاييس أخرى للعولمة، تجعل بلدا مثل سنغافورة هى أول دولة " معولمة ".

حجج وحجج مضادة

الاعتراض على العولمة أو تأييدها، ينتشران فى البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وتشترك فى الجدل الدائر حولها قوى سياسية واجتماعية وفكرية مختلفة، بذرائع وحجج متباينة.

حجج المعارضين

يرى بعض المفكرين أن المبشرين بالعولمة ودعاتها يتسمون بنوع من " الأصولية " و " الدوجماتية " وأنهم متحجرون فى إصرارهم على أن السوقين الحرة والرأسمالية ــ على الطراز الأمريكى تحديدا ــ هما الحل الناجع لجميع متاعب البشرية وأنهما نهاية التاريخ والبشير بقيام الجنة الموعودة على الأرض. ولايقتصر المعترضون على أنصار مذاهب فكرية معينة، أو على أنصار مذهب الحماية الاقتصادية والعزلة، بل إن كلينتون وبلير بشرا بما يسمى " الطريق الثالث " أو طبعة معدلة من الرأسمالية المعولمة. وتتكاثر المؤتمرات والندوات الدولية التى تعارض العولمة.

فقد أدان عدد من رؤساء الحكومات والفلاسفة، وعلماء الاجتماع والسياسة والاقتصاد، وخبراء الجغرافيا السياسية والنظريات الاستراتيجية من خمسة عشر بلدا التقوا من ١٨ إلى ١٩ مارس ١٩٩٩ فى جامعة ميونخ (بألمانيا) لمناقشة

التحديات الكبرى الناجمة عن عملية العولمة فى سياق التغيرات الجغرافية السياسية منذ نهاية الحرب الباردة، آثار العولمة التى تخل باستقرار الأنظمة الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية خاصة فى البلدان النامية. وانتقدوا " أصولية السوق الحرة " لدعاة العولمة ودعوا إلى احترام الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للطبقة العاملة فى كافة البلدان وإلى الشعور بالمسئولية الاخلاقية المرتبطة بالحرية الاقتصادية.

وأكد الخبراء، بوجه خاص، التعارض الجوهرى بين عملية العولمة الاقتصادية غير المنظمة والمتطلبات الأساسية للديمقراطية. وأوضح العديد من المفكرين أن الديمقراطية الحقيقية التى تعنى مشاركة الناس أصبحت غير ممكنة التحقيق فى ظل نظام دولى أحادى القطب من الناحية السياسية يتسم بـ " دكتاتورية الاقتصاد ". وأشاروا بصورة انتقادية إلى الشعار الجديد المسمى بـ " العولمة المسئولة " الذى روج له منتدى دافوس الاقتصادى العالمى، وألقوا الضوء على الأشكال الجديدة للمقاومة الديمقراطية والحركات الاجتماعية التحررية ضد حكم الأقلية بصفة أساسية فى إطار العولمة حيث تحل ما تسمى بالسوق " الحرة " محل سيادة الدولة وحرية الفرد.

ثروة ٣ بليونيرات
تعادل ثروة ٤٨ بلدا

وفى إيضاحها لهيمنة القلة على مصائر الكثرة الساحقة فى ظل العولمة، أشارت سوزان جورج، رئيسة مرصد العولمة فى باريس، والمدير المشارك لمعهد أمستردام متعدد الجنسيات، والمؤلفة لتسعة كتب، فى مؤتمر عقد أخيرا فى فيرونا، بإيطاليا عن العولمة، إلى وجود حكومة عالمية_ وهى حكومة غير ديموقراطية _ حيث تستطيع مجموعة _ قليلة العدد _ واحدة من البشر تغيير مستقبل غيرهم من البشر غير المشاركين فى صنع القرارات. وهدفها هو وضع كل النشاط الإنسانى فى السوق التى يتحكمون فيها بما فى ذلك التعليم، والثقافة، والصحة. والعولمة فى رأيها مسئولة عن دفع الثروة إلى أعلى فيما بين البلدان وداخل البلدان على السواء.

ويؤكد مناهضو العولمة أنه منذ عام ١٩٨٠ ، عانت كل الدول من مظـــاهر التفاوت المتزايدة. وتعيش نسبة ٨٥ فى المائة من الناس فى بلدان تتزايد فيـــها مظاهر التفاوت، وتشمل هذه البلدان الصيـــن، وروســـيا، وأوروبـــا الشـــرقية، وأوروبـــا الغربيـــة، والولايـــات المتحـــدة، وفـــى الوقـــت نفســـه ، تـــتزايد مظاهر التفاوت بيـــن الشـــمال والجنـــوب. ويوضـــح هـــؤلاء المفكـــرون أن الـــ ٢٠ فى المائة العليا من البشر يمتلكـــون ٨٢ فـــى المائـــة مـــن الـــثروة، بينما يحصل الـــ ٨٠ فى المائة فى القاع على ١ر٣ فى المائة من ثروة العـــالم. وبلغت مظاهر التفاوت هذه أقصى مـــدى فـــى الوقـــت الحـــاضر. إذ يوجـــد حاليا ٤٨٥ بليونيرا فى العالم، يسيطرون على ما يعادل نصف ثـــروة العـــالم. ويتحكم ثلاثة فقط من هؤلاء البليونيرات فى ثروة تساوى قيمة الإنتاج القومـــى لـــ ٤٨ بلدا .

ويؤكد معارضو العولمة أن لهذه المظاهر من التفـــاوت عواقـــب وخيمـــة، مثلما يتبدى فى السلسلة الأخيرة مـــن الأزمـــات الماليـــة التـــى تســـببت فيـــها المؤسسات الاستثمارية فى العالم. اذ يعمل كل " القطيع الإليكترونى " فى الوقت نفسه، فعندما يقول شخص ما " إن الأمور لا تسير على ما يرام فـــى تـــايلند أو المكسيك يسرع الجميع إلى الباب فى الوقت نفسه، وتحدث الأزمة الاقتصاديـــة ويدخل الصندوق للدولى ليقول ما يجب أن تفعله البلاد ". فعلى ســـبيل المثـــال، انهارت ٢٨٠٠٠ مؤسسة فى المكسيك بعد الأزمة المالية عام ١٩٩٥ لأنها لـــم تستطع أن تجارى أسعار الفائدة التى فرضت عليها. ويعيـــش نصـــف ســـكان المكسيك حاليا تحت مستوى خط الفقر. وفى إندونيسيا، بعد الأزمة المالية، وقـــع عشرون مليون نسمة كانوا يظنون أنهم صاروا من الطبقة المتوســـطة، بشـــكل عنيف فى براثن الفقر. وفى روسيا كان ٧٤ فى المائة من الناس يعتبرون فـــى العادة من الفقراء الحقيقيين.

وتؤكد سوزان جورج أن " الديون ليست مشكله ماليـــة "، ولكنـــها مشـــكله سياسية، وأنها مفيدة بدرجه غير عادية بالنسبة للشمال؛ فهى أفضل كثيرا مـــن الاستعمار لأنها لا تحتاج إلـــى جيـــش أو مـــا إلـــى ذلـــك للمحافظـــة علـــى خضوع الناس.

وفى ردهم على السؤال التالى من هم مديـــــرو النظـــام العـــالمى ؟ يقـــول معارضو العولمة إن القوة التى تقف وراء العرش هى الشركات الكبرى متعـــددة الجنسيات. وهى لا تريد أن تحكم بصورة مباشرة، ولذلك فإنها تفعل ذلك مــــن خلال البنك الدولى، وصندوق النقد الدولى، ومنظمة التجارة العالمية. وتســـاعد هذه الشركات حتى الأمم المتحدة، وقد وقع كوفى عنان العقد العالمى مع خمسين شركه متعددة الجنسيات، لكثير منها سجلات رهيبة فى انتهاك حقوق الإنســـان وتدمير البيئة.

إن هذا النظام يعمل لصالح الـــ ١٠ فى المائة الأعلى مستوى مـــن ســـكان العالم حاليا، ولمواجهة هذا الوضع المؤسف، يرى مناهضو العولمة أنه يجب :

١- إقامة اتحادات وطنية قوية، وأن يســـتمر العمـــل مـــن خـــلال الدولـــة، ومن خلال الحكومات الوطنية

٢- جعل التجارة متساوية وعادلة وليست تجارة حرة.

٣- وضع قواعد أخرى غير تلك الموجودة حاليا. ويجب ألا يكـــون التعليـــم، والرعاية الطبية ، والرعاية الاجتماعية فى السوق.

٤- فرض ضريبة علـــى رأس المـــال الدولـــى، لأن ذوى النوايـــا الحســـنة لا يستطيعون احتواء جميع المستبعدين.

٥- جعل الشركات متعددة الجنسيات مسئولة عن أعمالها فى كل أنحاء العالم.

٦- إلغاء ديون العالم الثالث والحد من نفوذ البنك الدولـــى وصنـــدوق النقـــد الدولى.

ويخشى منتقدو العولمة من أن يؤدى ازديـــاد التجـــارة والاســـتثمار الأجنبـــى والتدفقات المالية إلى انتصار ما يسمونه الرأسماليه المتوحشـــة، بقيـــام نظـــام رأسمالى قاس يتميز بالاستغلال، والسيطرة، وازدياد الفروق وعدم المساواة بين المجتمعات القومية. ولا يقتصر الخوف من العولمة على سكان العـــالم الثـــالث وأصحاب الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقـــال، إذ تظـــهر الاســـتقصاءات أن نصف الأمريكيين على الأقل يعتقدون أن العولمة تؤدى إلى تخفيض الأجـــور،

وتتسبب فى البطالة، أما الأوروبيون فهم أكثر تشاؤما بشأن التكامل الاقتصادى العالمى، ويسود شعور معاد للعولمة فى كثير من الدول الصناعية الأخرى، ناهيك عن أن العداء أشد فى العالم النامى والاقتصادات الانتقالية.

حجج المناصرين

يرى أنصار العولمة أنها ستحقق فى نهاية الأمر المساواة وتقارب والتقاء الأداء بين الاقتصادات القومية، وأن تكامل الاقتصادات الأقل نموا فى الاقتصاد العالمى سيحقق زيادات كبيرة فى معدلات نموها الاقتصادى وفى مستويات إنتاجيتها، وأن المعدلات السريعة للنمو الاقتصادى ستفيد كافة السكان عندما يحين الوقت.

ويعتقد معظم الاقتصاديين الأمريكيين، ومن لف لفهم فى أوروبا، بل فى العالم الثالث، أن الدول النامية ستتبع النموذج الأمريكى للاقتصاد القائم على السوق، وأن العولمة ستعمل على زيادة القبول العالمى للملكية الخاصة والسوق والنزعة الفردية والديموقراطية السياسية. ويؤكد هؤلاء أن التدفقات الاقتصادية والتكنولوجية من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل نموا تفيد الأخيرة فعلا، وتحقق مصالح الأولى، وأن عملية التقارب والالتقاء ستدعم قوة وثروة وأمن الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وأن الاستثمارات التى قامت بها الشركات متعددة الجنسيات فى البلدان النامية لن تؤدى إلى فقد كبير للعمال فى الدول المتقدمة لوظائفهم وإلى تخفيض أجورهم فى حين سترفع من دخول ومستوى معيشة عمال العالم الثالث.

وينفى آخرون أن العولمة تؤدى إلى إنشاء نظام اقتصادى ودولى هرمى يتكون من قلب ومركز غنى من الاقتصادات المتقدمة والمستغلة، تحيط به حافة فقيرة من الاقتصادات الأقل تقدما، وأن العولمة ستؤدى إلى تركيز شديد فى قوة الشركات فى نطاق وعبر الحدود القومية. وأن التجارة الدولية ونواحى نشاط الشركات متعددة الجنسيات ستسفر عن زيادة عدم المساواة دوليا.

ويؤكد الاقتصاديون المناصرون للعولمة أن نشر التكنولوجيا من الاقتصادات المتقدمة إلى العالم الثالث سيؤدى إلى زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية

للاقتصادات النامية منخفضة الأجور ويرفع مستوى الأجور فيها لأن الأجور والإنتاجية قد ارتفعا معا تاريخيا، وأنه كلما ارتفعت إنتاجية العمال منخفضى الأجور فى الدول النامية ارتفعت أجورهم، وهكذا يتلاشى تهديدها المزعوم للعمال ذوى الأجور المرتفعة فى الدول المتقدمة. فعلى سبيل المثال، فإنه بسبب تصنيع كوريا الجنوبية ارتفعت أجور العمال فيها بدرجة كبيرة واقتربت من مستويات الأجور الغربية. وعلى الرغم من أن الدول المتقدمة ستفقد أسواق تلك المنتجات التى ستكون فيها للدول النامية ميزة تنافسية، فإن ازدياد ثروة الدول الأخيرة سيخلق أسواقا أكبر لصادرات جديدة تحتفظ أو تصبح فيها للدول الأولى ميزة نسبية. وبهذه الطريقة يستفيد كل من الاقتصادات المتقدمة والنامية من العولمة والتجمع الاقتصادى.

ويؤكد المؤيدون أنه مع اندماج الشركات الضخمة مع بعضها بعضا، وقيامها بالتحالف مع الشركات الأخرى، يزداد تركز القوة الاقتصادية، مما يؤدى لإعادة هيكلة وترشيد نواحى نشاط الشركات حول العالم وتغيير الاقتصاد العالمى للأفضل، مما يؤدى لاحتدام المنافسة الاقتصادية مع انسهيار العوائق أمام التجارة والاستثمار وذلك لصالح المستهلك، الأمر الذى يشكل قيدا جوهريا على ممارسة الشركات لقوتها. فعلى سبيل المثال، قلل دخول شركات السيارات اليابانية إلى السوق الأمريكية، من القوة الاحتكارية لشركات صناعة السيارات الأمريكية، وعاد بفائدة كبيرة على المستهلكين الأمريكيين من ناحية الأسعار والجودة.

ويقلل المناصرون للعولمة من تأثيرها على توزيع القوة بين الدول، خاصة بين البلاد المتقدمة والأقل تقدما. ويؤكدون أن كل نظام اقتصادى دولى على امتداد التاريخ كان نظاما هرميا يتكون من اقتصادات مسيطرة واقتصادات تابعة، وأنه لم يكن هناك على الإطلاق، ولا ينتظر أن يكون هناك فى المستقبل، نظام دولى قائم على المساواة وعادل، سواء مع العولمة أو بدونها. ويقول دعاة العولمة، إنه على الرغم من الزيادة الكبيرة فى عولمة الشئون الاقتصادية، فإن توزيع الثروة فيما بين الدول المتقدمة والنامية لم يتغير بشكل كبير فى خلال نصف القرن الماضى، وإن القدر المتواضع من إعادة التوزيع الذى حدث،

أفاد اقتصادات الصين التى أصبحت ثالث أكبر اقتصاد فى العالم وفقا لإجمـــالى الناتج القومى، وإن العولمة لم تؤثر على القطاع الأكبر من سكان العالم.

وفى الرد على أن العولمة أدت إلى الاستقطاب بيـــن الأغنيـاء والفقـراء. يرى الاقتصاديون المؤيدون لها، أن العولمة قد مكنت عددا من الدول فى آسـيا ومنطقة المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينيـة مـن إغـلاق الفجـوة الاقتصاديـة والتكنولوجية مع الدول المتقدمة، بل إن هذه الدول باتت تنافس هـذه الأخـيرة فى عقر دارها وفى الأسواق التى كانت " مقصورة " عليها على وجه الحصر.

كما يرى دعاة العولمة فى ردهم على منتقديـها فـى الغـرب أن نفقـات الرعاية والرفاهة فى الولايات المتحدة وغيرها لم تتأثر كثيرا من جراء عمليـة العولمة ويقولون إن العولمة لم تؤثر على الرفاهية فى أوروبا، حيث تمثل نفقات الرفاهة والرعاية على مستوى الأفـراد والحكومـات، مبـالغ أضخـم كثـيرا مما هى عليه فى اليابـان أو الولايـات المتحـدة. وإن المعاشـات السـخية، والإجازات الطويلة مدفوعة الأجر، ونفقات الرعاية الصحية، والتكاليف الأخرى غير الأجور، قد ألقت أعباء مالية ضخمة على كاهل المنشآت الأوروبية ودافعى الضرائب، وإن الدلائل تشير بقوة إلـى أن مصروفـات الرفاهـة والرعايـة والتكاليف الأخرى المصاحبة لها قد خفضت من القـدرة التنافسـية للمنشـآت الأوروبية وشجعت كثيرا منها على نقل الإنتاج إلى شرق أوروبـا والولايـات المتحدة، وبات كثيرون يعتقدون أن دول الرفاهة قد أصبحت باهظة التكلفة وأنـه يجب تخفيض هذه التكلفة. ومع كل ذلك، يظل من غير المحتمـل أن تشـارك أوروبا الغربية فى إجراء تخفيض كبير فى برامـج الرفاهـة والرعايـة بـها. ويقول هؤلاء إنه بغض النظر عن قـوة أو ضعـف الـرأى الخـاص بـأثر العولمة الاقتصادية على شبكات الضمان الاجتماعى وعلـى حالـة الرفاهـة، فإنه يتعين تقديم المساعدة للخاسرين فى العملية.

العولمة : تزايد أم انحسار ؟

رغم الأهمية الشديدة للعولمة الاقتصادية واتساع نطاقها بالفعل، فإن العـالم ليس متكاملا بالدرجة التى قد يتصورها كثيرون، كما أن العولمة ليست قضـاء

لا يمكن الرجوع عنه، علاوة على أن العولمة ترتكز علـــى أســاس سياســـي يمكن أن يتهاوى ويتفكك إذا فشلت القوى الرئيسية فى تقوية ودعـــم روابطـــها الاقتصادية والسياسية.

ويقلل بعض المفكرين من قوة اتجاهات العولمة، بالإشارة إلى تفتت الاتحـاد السوفيتى السابق لأكثر من ١٥ بلدا، وتفكك يوجسلافيا، وانقسام تشيكوسـلوفاكيا، وظهور النزعات العرقية كأساس لتشكيل الدول، بل والانقسامات علـــى أســس دينية وطائفية، وحديث البعض حتى عن " صـــراع الحضـــارات " والثقافـات باعتبارها كلها ظواهر تنخر فى أسس العولمة وتوهن من قبضتها.

ويتحدث البعض عن العولمة من منظور الصراع الطبقـــى .. ويقولـــون ان الصراع الطبقى بين من يملكون ومن لا يملكون انعكس على الدول فيمـــا بعـد العولمة .. بين غنيها وفقيرها، شمالها وجنوبها، مـــن يملكـــون أســـباب القـــوة الاقتصادية والمحرومين منها، من تتوافـــر لـــهم أسـباب الوفـــرة والازدهـــار والمحرومين من كل هذا. لهذا فإن الصراع الطبقى الدولـــى فـــى رأى هـــؤلاء سيقضى على هذا النوع من العولمة الذى يقسم العالم لأغنياء وفقـــراء وصـــولا لعالم موحد يتحقق فيه قدر كبير من المساواة، ليس بين النـــــاس فقـــط، وإنمـــا أساسا بين الدول.

وهناك اتفاق عريض على أن تكامل الاقتصاد العالمى غير متساو إلى حــــد كبير، واقتصر على قطاعات اقتصادية معينة، ولم يكن بدرجة الاتســـاع التـــى يعتقدها كثيرون، بل إن بعض الكتاب يرون أن نطاق العولمة أقل منه فى فترات سابقة، فى حين يؤكد آخرون أن الاقتصاد العالمى فيما بعد الحـــرب قـــد أعـــاد العولمة إلى نفس المستوى الذى كانت عليه تقريبا فـــى عـــام ١٩١٣. وتعلـــن مجلة " الإيكونوميست " أن فرنسا وبريطانيا العظمـــى لـــم تكونـــا مفتوحتيـــن أمام التجارة فى عام ١٩٩٩ كما كانتا فى عام ١٩١٣، وأن اليابان أيضـــا أقـــل انفتاحا، بل إن السوقين الأمريكية والكندية اللتين يـــتزايد تكاملـــهما لا تـــزالان محدودتين إلى حد كبير بالحدود القائمة بين البلدين. ويرى بول كروجمـــــان أن الاقتصاد العالمى فى أواخر التسعينيات كان أقل تكاملا فى عدد مـــن النواحـــى المهمة عما كان عليه قبل الحرب العالمية الأولى. وعلى سبيل المثال، فإنه فـــى

ظل مبدأ قاعدة الذهب ومبدأ حرية النشاط الاقتصادى، بلغت الأسواق فى العقود التى سبقت الحرب العالمية الأولى أوجُّها فعلا، ولم يكن للحكومات نفوذ كبير فى الشئون الاقتصادية. وفى ضوء حجم الاقتصادات القومية والاقتصاد الدولى لذلك الوقت، نجد أن التجارة والاستثمار والتدفقات المالية كانت أكبر فى أواخر القرن التاسع عشر عما أصبحت عليه فى نهاية القرن العشرين، الذى اتسم رغم الزيادة الكبيرة فى كل من سرعة وحجم التدفقات الاقتصادية المطلق عبر الحدود القومية، بأن الأثر الاقتصادى للعولمة، أصبح يحدده إلى حد كبير " ثالوث " الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واليابان والأسواق الصاعدة فى شرق آسيا. هذا بالإضافة إلى أن التكامل الاقتصادى بين هذا الثالوث لا يزال محدودا، وأن الحدود القومية لا تزال تمثل عوائق أمامه. وعلى الرغم من أن الاقتصادات الصناعية قد أصبحت أكثر انفتاحا، فإن الواردات والاستثمارات الداخلة إليها لا تزال صغيرة إذا ما قورنت بحجم كل اقتصاد محلى على حدة. ويتضح هذا من حقيقة أنه فى حين زادت التجارة (الواردات والصادرات) الأمريكية من ١١ فى المائة فى ١٩٧٠ إلى ٢٤ فى المائة من إجمالى الناتج القومى فى منتصف التسعينيات، فإن الاقتصاد الأمريكى لا يزال اقتصادا تدفعه السوق المحلية إلى حد بعيد.

كذلك كانت عولمة العمل أكبر كثيرا بالفعل قبل الحرب العالمية الأولى عنها فى الفترة التى أعقبتها، فقد تناقصت الهجرة الدولية بشكل كبير بعد الحرب. ففى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، هاجر نحو ٦٠ مليون أوروبى إلى العالم الجديد وإلى " أراضى التوطن الحديثة " مثل استراليا، ونيوزيلندا والأرجنتين وإلى مناطق دافئة أخرى. وهاجرت أعداد كبيرة من الصين والهند البريطانية إلى المستعمرات الأوروبية فى جنوب شرق آسيا وإلى البلاد الاستوائية الأخرى مثل شرق إفريقيا وجزر الكاريبى. ومع نشوب الحرب العالمية الأولى، توقفت الهجرات الضخمة، ولم تستعد قوتها مرة أخرى على الإطلاق.

حقيقة التقارب

يتنبأ أنصار الاقتصاد العالمى الذى تسيطر عليه السوق بأن كل الدول ستتقارب فى اتجاه نظام عالمى جديد يقوم على أساس قيم التحرر (السوق

الحرة، النزعة الفردية، الحرية)، وانتشار الرخاء العالمي، والسلام العالمي. ويرى هؤلاء أن العولمة لا راد لها، وأن مارجريت ثاتشر ورونالد ريجان قد مهدا الطريق أمام التاريخ، وسيادة القطاع الخاص، وإلغاء كل القيود على التجارة والاستثمار الأجنبي والسوق.

ويرفض مفكرون أمريكيون مقولة إن كافة الاقتصادات القومية تتبع النموذج الأمريكي لحرية السوق، ويؤكدون أن القيم القومية، والمؤسسات الراسخة، والقرون الطويلة من التقاليد لا يمكن اكتساحها وإلقاؤها جانبا، ويتشككون في مقولة أن العولمة ستؤدي إلى تقارب وتوحد المجتمعات القومية ويعتقدون أن النزاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الأمم ستظل عوامل حيوية في الشئون الدولية. وفي الوقت ذاته، يؤكد آخرون أن ازدياد حدة وكثافة المنافسة الاقتصادية العالمية، ودواعي التوسع في التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر، تتطلب أن تأخذ المجتمعات بنظم وتشريعات ومؤسسات وممارسات اقتصادية متماثلة، وأن الأداء الفائق للاقتصاد الأمريكي في التسعينيات بالمقارنة بضعف الاقتصادات الآسيوية في منطقة المحيط الهادئ بقيادة الدولة، بما فيها اليابان، قد جعل من اقتصاد السوق الأمريكي نموذجا لبقية العالم.

والواقع أن الاعتقاد بأن التكنولوجيا الحديثة وقوى السوق سترغم كل دولة على اتباع نمط مشترك من التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي إنما هو أمر قديم العهد، فقبل ظهور " العولمة " بمفهومها المعاصر، بل وحتى قبل تداول التعبير نفسه، كانت نظريات مثل النظرية الماركسية ونظرية التصنيع ونظرية التحديث، قد تنبأت بأن التكنولوجيا الحديثة والتطورات الاقتصادية ستؤدي إلى تدمير كافة القيم الاجتماعية والمؤسسات والتشريعات وتسفر عن تجميع وإدماج الجنس البشري في نمط واحد شامل من القيم، والمعتقدات، والمؤسسات. وغني عن القول، أن هذه التنبؤات لم تتحقق بعد. وعلى الرغم من أن المجتمعات القومية قد أخذت فعلا بكثير من التشريعات والمؤسسات المشتركة، فمازالت الاختلافات القومية أمرا أساسيا، في عمل الاقتصادات الرأسمالية أو اقتصادات السوق.

إن اقتصادات السوق تتخذ أشكالا مختلفة ولا تتقارب أو تلتقى فى نوع واحد موحد. والواقع أنه حتى فى نطاق كل مجتمع قومى على حدة، يكون التقارب والالتقاء محدودا.

والواقع أنه رغم أن النموذجين اليابانى والأوروبى للتنمية قد تأثرا كثيرا، بالنموذج الأمريكى، وأنهما يدوران فى فلك اقتصاد السوق الرأسمالية، فإن لهما خصائصهما المميزة ويختلفان ليس فقط فى الأهداف وإنما أيضا فى الآليات والوسائل وفى بعض الفلسفات. بل إن النموذجين اليابانى والأوروبى يطرحان نفسيهما كبديل ليس فقط للنموذج الأمريكى، وإنما يعرضان نفسيهما ليحلا لدى دول العالم الأخرى محل الشريك الأمريكى، كمصدر للصادرات وكسوق للواردات من هذه الدول، بل ويقدمان عملتيهما ــ اليورو والين خصوصا اليورو ــ لتلعبا نفس الأدوار التى يلعبها الدولار الأمريكى، خاصة كأداة ربط للعملات الأخرى بها، وكوسيلة للتسويات بل وكمخزن للقيم. وما الحرب التى تدور رحاها بين الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية على الأسواق والصفقات، وتجسسها الاقتصادى على بعضها البعض، إلا نفى لهذا التقارب فى الآليات والوسائل.

ويشير البعض إلى أن الاقتصاد الدولى يؤثر على الاقتصادات القومية بطريقتين مهمتين على الأقل:

- **أولا :** قد تؤدى التغيرات فى الاقتصاد الدولى إلى نقص (أو زيادة) قوى بعض الدول واستقلالها.
- **ثانيا :** قد يعيد الاقتصاد العالمى تشكيل السياسة المحلية والشئون الاقتصادية عن طريق تأثيره على المصالح المحلية.

وعن طريق هذه القنوات، يمكن للاقتصاد العالمى أن يغير سلوك ومؤسسات وتشريعات المجتمعات المحلية. ولكن ليس من الواضح ما إذا كانت التطورات الخارجية المرتبطة بالعولمة، ستؤدى فعلا إلى تحول الاقتصادات القومية أو إلى تقارب أكبر.

والواقع أن ازدياد تكامل الاقتصادات القومية، وشدة المنافسة الدولية قد شجع المجتمعات على اتباع تشريعات ومؤسسات وممارسات معينة ثبت نجاحها في أماكن أخرى غير الولايات المتحدة، وأفضل ما يمثل هذه الظاهرة هو انتشار الأسلوب الياباني ذي الكفاءة العالية المسمى بالإنتاج " النحيل " أو الوجيز إلى الولايات المتحدة، وبريطانيا العظمى، وأماكن أخرى. ومع هذا، فإن الاستنتاج بأن العولمة الاقتصادية تقوم بتوحيد أو تنميط الاقتصادات القومية استنتاج ليس له ما يبرره.

ويؤكد بعض المفكرين الحقائق التالية :

١- إنه على الرغم من بعض التقارب في أداء الاقتصاد الكلي مثل معدلات النمو، ومستويات الإنتاجية، فلم يحدث سوى تقارب قليل جدا على مستوى التشريعات والمؤسسات القومية.

٢- إن النظم المختلفة المتساوية الفعالية للشركات وغيرها من المؤسسات في داخل المنتجات القومية تحد من الحاجة إلى التقارب لتحقيق أهداف معينة.

٣- إن الضغوط الخارجية قد تتطلب بعض الاستجابة، ولكن طبيعة الاستجابة تحددها إلى حد كبير العوامل المحلية.

٤- إن تقارب المؤسسات والتشريعات القومية كان أحد موضوعات المفاوضات الدولية، ونادرا ما يمكن تحديده على أساس أنه نتيجة تلقائية للعولمة.

٥- إن الآثار المحلية للعولمة تقررها إلى حد كبير الدول ذاتها.

البلدان النامية والعولمة

يؤكد ضياء قرشي الخبير بالبنك الدولي أن تحقيق اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي، ينطوي على بعض التحديات الصعبة، وهو أمر إن تحقق فلن يفيدها وحدها بل سيفيد البلدان الصناعية أيضا. ويقول إن هذه البلدان النامية تمثل قوة دافعة في مجال العولمة، فقد ارتفعت بسرعة حصة التجارة (الصادرات والواردات) في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية من نحو

٣٣ فى المائة فى منتصف الثمانينيات إلى ٤٣ فى المائة حاليا وقد تتجاوز ٥٠ فى المائة فى العقد المقبل. وفى السنوات السبع التى أعقبت البدء فى مفاوضات جولة أوروجواى فى ١٩٨٦ كانت البلدان النامية تمثل ٥٨ من الـ ٧٢ عملية من عمليات التحرر الذاتى التى أبلغت إلى الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات).

إن الاندماج المتزايد للبلدان النامية فى التجارة العالمية يواكبه ــ بل ويعززه فى الواقع ــ اندماجها المتنامى فى التمويل العالمى. وقد تضاعف أربع مرات تدفق رؤوس الأموال الخاصة إلى البلدان النامية فى الفترة ما بين عامى ١٩٩٠ و١٩٩٤ (الشكل ٢). وتبلغ هذه التدفقات الآن نحو ثلاثة أرباع كافة تدفقات الموارد الصافية طويلة الأجل للبلدان النامية. وقد قفزت حصة البلدان النامية من تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر فى العالم من ٢٣ فى المائة فى منتصف الثمانينيات إلى أكثر من ٤٠ فى المائة فى الفترة ٩٢-١٩٩٤.

ورغم ما تبينه الأرقام السابقة من تزايد اندماج البلدان النامية فى الاقتصاد العالمى، فإن العائد الفعلى والحقيقى عليها كأوطان، وعلى مواطنيها كأفراد، لم يزد كثيرا إن لم يكن قد تناقص. فبالإضافة إلى أن الأرقام السابقة بالقيم الاسمية للنقود ترتفع بسبب ارتفاع الأسعار والتضخم، فإن مستويات معيشة الأفراد ودخولهم انخفضت فى هذه البلدان، إضافة إلى تزايد مديونيتها لأرقام فلكية، وهى المديونية التى تعصف خدمتها بجزء أساسى من ناتجها القومى الإجمالى سنويا، علاوة على تزايد عجزها التجارى ومن ثم تقليص فاعليتها الدولية وقدرتها على المنافسة، ناهيك عن تحقيق التقدم.

ولئن كان العالم النامى قد أصبح فى مجموعه أكثر اندماجا دوليا فإن سرعة ومستوى الدمج تختلف اختلافا كبيرا من بلد لآخر. والتناقض فى ميدان التجارة أكثر بروزا بين شرق آسيا وإفريقيا. فقد ازداد اندماج شرق آسيا فى التجارة العالمية بسرعة وبطريقة مستدامة. فى حين كانت نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالى فى إفريقيا جنوبى الصحراء فى انخفاض مستمر حتى وقت قريب . وهى لا تزال أقل من مستواها الذى كانت عليه منذ عشرين عاما.

وبالمثل اتخذ الاندماج المالي للبلدان النامية صورا متنوعة أيضا. وكان نحو ٩٠ في المائة من تدفقات رأس المال الخاص إلى البلدان النامية في الفترة ٩١ـ ١٩٩٤ يتركز في اثنى عشر بلدا، معظمها بلدان متوسطة الدخل في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية.

ويرى البعض للعولمة آثارا عميقة على البلدان النامية؛ فهي تخلق فرصا جديدة مهمة: إقامة أسواق للتجارة، وإيجاد مجموعة كبيرة من السلع، وتدفقات أكبر من رؤوس الأموال الخاصة للداخل، وتحسين إمكانية الحصول على التكنولوجيا. كما أن قيام أعداد متزايدة من البلدان النامية بإجراء إصلاحات متجهة إلى الخارج قد أدى إلى جعل هذه البلدان فاعلة ومستفيدة في الوقت نفسه من العولمة.

والواقع أن الفرص الجديدة التي تخلقها العولمة تواكبها تحديات جديدة قاسية للإدارة الاقتصادية. فالاندماج يتطلب انتهاج تجارة حرة، ونظام استثماري حر والإبقاء عليهما. وفي مجال التجارة تزداد المنافسة عنفا. كما أن الإمكانيات سريعة التغير للتجارة تساند من هم أكثر نشاطا. وفي مجال التمويل فإن اندماج أسواق رأس المال الدولية وما يصاحب ذلك من احتمال تقلب تدفق رؤوس الأموال يجعل إدارة الاقتصاد الكلي في البلدان النامية أكثر تعقيدا.

والدور الدولي المتنامي للبلدان النامية يعني أيضا أنه يمكن أن يكون لها تأثير اقتصادي أقوى على البلدان الصناعية إن أحسنت التخطيط والحشد والمساومة. ويتضح ذلك مثلا من أن نحو خمس صادرات البلدان الصناعية اتجه إلى البلدان النامية في أواخر الثمانينيات. وقد ارتفعت هذه الحصة اليوم إلى الربع. ويرجح أن تتجاوز الثلث في نهاية العقد المقبل.

وقد جاء في تقرير صدر أخيرا من البنك الدولي بعنوان " الآفاق الاقتصادية العالمية والبلدان النامية، ١٩٩٥: " أن ازدياد اندماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي يمثل فرصة كبرى ــ وقد تكون أهم الفرص ــ للنهوض برفاهة البلدان النامية، والبلدان الصناعية على السواء على المدى الطويل، ولكن ينبغي للبلدان النامية أن ترتفع إلى مستوى التحدي ". وفي هذا فإن خمس نقاط تتطلب التأكيد عليها :

- إن البيئة الاقتصادية العالمية مواتية للمزيد من اندماج البلدان النامية فـــى الاقتصاد العالمى، ولكن البلدان المتلكئة سوف تواجه خطـــر أن تتـــأخر عن غيرها بمسافة طويلة.
- إن الطريق المؤدى إلى الاندماج المتزايد لن يكون سهلا وهو ما أكدتـــه أزمة المكسيك.

فالاندماج المتزايد للبلدان النامية فى أســـواق رأس المـــال العالميـــة يحقق منافع كبيرة ولكنــــه يتطلـــب أيضـــا انضباطـــا أدق فـــى الإدارة الاقتصادية. لأنه لن يترك مجالا لحدوث أخطاء فى السياسة.

- اتفاقية جولة أوروجواى سوف تعزز دمج التجارة الدولية ولكـــن يبقـــى الكثير الذى ينبغى عمله.
- من الأرجح أن يكون تدويل الخدمات هو العنصر الأساسى فى المرحلـــة المقبلة من العولمة.
- عندما تصبح البلدان النامية أكثر اندماجا فى الاقتصاد العالمى فإنها لـــن تستفيد من ذلك وحدها بل تستفيد البلدان الصناعية أيضا. ولكـــن عمليـــة الاندماج لن تتم دون حدوث احتكاكات.

ولكى تحقق البلدان النامية منافع العولمة، فإنه يتعين عليها :

- **أولا** ، الالتزام بنظام حر للتجارة والمدفوعات : ينبغى للبلدان الفقيرة تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة والالتزام بنظام مفتوح للتجارة الدولية والمدفوعات بشكل دائم، وتوفير حقوق مضمونة للملكية.
- **ثانيا** ، الالتزام بسياسة تعزز النمو: يعتمد مدى تحريـــر التجـــارة ونظـــام المدفوعات والحصول على فرصة أكبر لدخول صادرات بلـــد مـــا إلـــى الأسواق الأخرى، وما يؤدى إليه ذلك من تعزيز النمو الاقتصـــادى للبلـــد النامى، إلى حد كبير أيضا، على بيئـــة السياســـات المحليـــة. فسياســـات الاقتصاد الكلى المستقرة والسليمة والتى يمكـــن التنبـــؤ بـــها، وسياســـات الضرائب غير المتحيزة لقطاعات معينة، هى من الأمور التـــى لا غنـــى

عنها. وسوف تؤدى إصلاحات جولة أوروجواى إلى جعـــل الصـــادرات الزراعية وصادرات المنسوجات والملابس أكثر ربحية للــــدول الناميـــة. وتحرير التجارة فى الداخل سيعزز ذلك، لأن الكثير من الاقتصادات النامية والانتقالية قد عمدت تقليديا لحماية الصناعـــات التحويليـــة الثقيلـــة علـــى حساب الصناعات الخفيفة والمنتجات الأولية.

من كل هذا وكثير غيره، يتضـــح أن العولمـــة ليســـت " شـــرا خالصـــا " ولا " خيرا خالصا " بالنسبة للبلدان النامية، وأنها لـــن تـــؤدى بصـــورة آليـــة وتلقائية إلى الإضرار بها أو نفعها، وإنما الأمر يتوقـــف عليـــها أولا وأخـــيرا. فإذا ما أحسنت تدبير شئون اقتصادها وأخذت بسياسات سليمة، تزيد من قدرتـــها على المنافسة وتدعم مركزها التفاوضى مع الغير، جاءت النتيجة خيرا وبركـــة، وإلا كانت وبالا عليها وعلى سكانها. وفى هذا ــ كما ســـيرد بيانـــه تفصيـــلا فيما بعد ــ فإن ترتيبات الأقلمة ليست نفيا للعولمة أو عرقلـــة لـــها، بـــل إنـــها إذا أقيمت على أسس سليمة ورشيدة تضيف للعولمة بأكثر ما يضيفـــه مجمـــوع مساهمات الدول الأعضاء الداخلة فيها، وإنها تكفل شريكا أقوى فـــى العولمـــة أكثر قدرة على أن يفيد الآخرين وأن يستفيد.

ورغم العثرات، تثبت التجارب الناجحة لدول شرق آسيا وبعض دول أمريكا اللاتينية، أنها عندما أحسنت سياستها وحققت تنمية ســـليمة ومســـتدامة، كـــان إسهامها فى العولمة أكبر حجما وأكثر نفعا لها وللآخرين.

خاتمـــة

بعد الاستعراض السابق لقضية العولمة، يمكن أن نخلص إلـــى عـــدة حقـــائق أساسية، فى مقدمتها :

- **إن العولمة حقيقة واقعة، وليست مجرد دعوة يتم الترويج لـــها أو مفـــهوم ملتبس يدعو له البعض لسبب أو لآخر.**
- **إن لها أسبابا متعددة ومتشابكة، منها، التقدم الاقتصادى، والـــدور القيـــادى للدول الكبرى، والثورة التكنولوجية والطفـــرة المذهلـــة فـــى الاتصـــالات**

والمعلومات والمعرفة، والتحول الذى طرأ على الروابط والعلاقات بين الدول والمجتمعات والشعوب بل الأفراد.

- إنها تجرى فى سياق تاريخى محدد يؤثر فى تحديد نطاقها وآلياتها وغاياتها، ويتمثل فى :

- انتهاء الحرب الباردة وثنائية القطبية، وهيمنة قطب واحد، هو الولايات المتحدة التى أصبحت تتمتع بثقل اقتصادى وسياسى وعسكرى وتكنولوجى وحضارى يمكنها من جر الآخرين خلفها.

- خروج النظام الرأسمالى منتصرا – ولو إلى حين – فى المنافسة مع النظم الأخرى، خاصة الشيوعية والاشتراكية، التى حاولت الأخذ بنهج مختلف تحقيقا لغايات مختلفة.

- إن الدعوة لطريق ثالث، أو نظام يختلف عن النظام الرأسمالى، مازالت جنينية، فى مرحلة تشكيل الأفكار والمفاهيم، ولم تنتقل إلى مرحلة التطبيق.

- وفى إطار علاقات القوى التى تتم فيها عملية العولمة الحالية والتى تختلف عن عولمة عصر الكشوف الجغرافية وبناء الإمبراطوريات الاستعمارية، أو عولمة فترة الحرب الباردة، فإن هذه العولمة لابد أن تتحو لتحقيق مصالح الأقوياء وفى الصدارة منهم الولايات المتحدة، لكن هذا لا ينفى إمكان استفادة الآخرين منها، وذلك رهن بقوتهم وقدرتهم وحسن استعدادهم.

- إن عملية العولمة الحالية عملية واحدة لها آليات مشتركة وأهداف متقاربة، وتحركها قوى رئيسية متضافرة بشكل أو بآخر، على النقيض من عولمة فترة الحرب الباردة والتى كانت تضم :

- عولمة رأسمالية، تجرى أساسا فى ربوع العالم الرأسمالى ومن أخذوا بمنهجه ولها أهداف وآليات وقوى فاعلة محددة خاصة بها.

- عولمة اشتراكية، تجرى فى إطار الكتلة الاشتراكية، والأممية الشيوعية والاشتراكية، ولها آليات وأهداف وقوى فاعلة خاصة بها.

وبالطبع، فإنه إبان هذه الفترة، كان هناك نوع من العولمة يجمع بين المعسكرين، وإن لم يرد أقطابهما وأساطينهما.

- رغم أن العولمة الحالية يقودها الأقوياء ويحاولون جعلها تحقق مصالحهم في المحل الأول، حتى وإن كان على حساب الغير، فإنها ليست " كارثة " بالنسبة للبلدان النامية. إذ تفيدها في نواح كثيرة ــ من باب " الفيض " أحيانا ــ لكن يتعين عليها أن تتخذ التدابير وتتبنى السياسات التي تقلل لأدنى حد من مغارمها، وتعظم لأقصى حد ما يمكن منافعها.
- إن الأقلمة، وتشكيل مختلف أنواع الاتحادات والجماعات الإقليمية والجغرافية، في تصاعد في موازاة العولمة وفي محاولة للحد من آثارها الضارة. وهذه أيضا ينبغي أن تتم في شكل منضبط يقلل آثارها السلبية ويزيد من نتائجها الإيجابية.
- إن القوى الشعبية والجماهيرية المستنيرة، وضغوط جماعات المثقفين ذوي الضمير الإنساني، خاصة في البلدان المتقدمة، تغل في أحيان كثيرة أيدي قوى الهيمنة الاقتصادية والسياسية العالمية وتجبرها على عدم التنطع والإفراط في أنانيتها. ويتبدى ذلك في المظاهرات الغاضبة والاحتجاجات الواسعة التي صاحبت كل منتديات ومؤتمرات العولمة التي عقدت في أوروبا وأمريكا، ونجحت في ترويع ــ وأحيانا ردع ــ سادة العالم.
- إن قوى العولمة ليست طليقة العنان وليس لها الكلمة العليا بلا معقب، بل ان لهذه الظاهرة نقيضها الذي يتصارع معها، وإن للدول القومية، بل ولنعرات التعصب القومي والعرقي، التي اشتد عودها بعد انتهاء الحرب الباردة، دورا في الحد من سرعة مسار العولمة.
- إنه مهما بلغت سطوة الدول المتقدمة، وفي صدارتها الولايات المتحدة، ومهما وصل إليه تحكمها في آليات الاقتصاد العالمي، فإنها ليست مطلقة اليدين تماما. فالتنافر بين الدول الغنية وتضارب المصالح بينها، بل وتنافر المصالح داخلها، ومقاومة البلدان النامية لمخططات البلدان

الغنية، بل ومقاومة قطاعـــات واســعة مـــن أبنـــاء البلـــدان المتقدمـــة نفسها لأسباب عقدية ومصلحيـــة وإنســـانية، كـــل ذلـــك يضـــع قيـــودا على عمليات العولمة، ويجعل مسارها متعرجا وإن كان يتقدم على الدوام.

الفصل الثانى

العولمة لحساب أوروبا
أو أوربة العالم

على مدى التاريخ شهد العالم نشوء كيانات دولية تسيطر على مساحات واسعة منه، وتربط بين شعوبها وأراضيها بعلاقات اقتصادية وسياسية وعسكرية. وتتفاوت الكيانات الدولية قوة وضعفا حسب صعود الكيان الأم أو أفوله، وما يتعرض له من منافسة كيانات فتية أخرى، بازغة أو قائمة، أكثر منه قوة وقدرة تسعى بدورها إلى الامتداد والتوسع الجغرافي، وتصارع لاقتطاع أجزاء من الممتلكات والأراضى الخاضعة للكيانات القديمة.

وبالرغم من أن هذه الدول، أو الامبراطوريات القديمة، كانت عالمية بكل المقاييس وحققت قدرا كبيرا من عولمة العالم والربط بين أجزائه فى شبكة واحدة من المبادلات والعلاقات الاقتصادية والتجارية، فإنها لم تبلغ أبدا الأبعاد التى حققتها التوسعات الأوروبية فى عصر الكشوف الجغرافية، التى قامت كما سلف القول باكتشاف وبجرد العالم كله وتقسيمه والربط بين أجزائه فى منظومة محكمة من العلاقات الاقتصادية والتجارية. وقد ساعدها على ذلك، التقدم التكنولوجى النسبى الذى حققته فى المواصلات، خاصة البحرية، إضافة إلى تنامى قوتها العسكرية، وتحقيقها لتقدم اقتصادى وصناعى وفر لديها سلعا تريد لها منافذ للتوزيع وتحتاج إلى مواد خام من البلاد الأخرى، وتنامى دورها كتاجر فى المبادلات الدولية. ومما سهل لها مهمتها ضعف البلدان المفتوحة وتدهور قوتها العسكرية وتخلف اقتصادها بالرغم من ثراء مواردها الطبيعية غير المستغلة، الأمر الذى جعلها نهبا مباحا لكل أنواع الطامعين والمغامرين دون أن تقدر على المقاومة والتصدى لمطامعهم ومخططاتهم.

لقد كان لأوروبا الفضل فى إتمام أول عملية عولمة كونية حقيقية، على خلاف الكيانات السابقة التى لم تغط الكون كله، مثلما غطته أوروبا.

وفى هذه المرة كانت العولمة لحساب أوروبا وحدها، أو كما يقال فقد تمت " أوربة " العالم تحقيقا لمصالح دول أوروبا على وجه الحصر. ففى عمليات العولمة السابقة، تم البعض منها لحساب قارات أخرى، مثل محاولة العولمة التى قامت بها الإمبراطورية الفارسية وحققت فيها قدرا من النجاح. كذلك كانت الإمبراطورية الإسلامية، آسيوية إفريقية فى جوهرها، وإن امتدت إلى أجزاء من أوروبا، وحققت نوعا من الربط بين أجزاء جد متباعدة من العالم تمتد من الصين وسيبريا إلى أحراش إفريقيا وصحاريها، وقد غطتها التجارة العربية التى تشكلت أساسا من سلع مجلوبة من أنحاء أخرى فى الإمبراطورية الإسلامية، وإن ضمت كثيرا من المنتجات المصنوعة فى هذه الإمبراطورية، خاصة المنسوجات والملابس والحلى والزجاج والمصنوعات الجلدية والزجاجية. وبكثير من المقاييس فإن الإمبراطورية الإسلامية، حققت قدرا من عولمة العالم فاق كثيرا ما حققته الإمبراطورية الفارسية وإمبراطورية الإسكندر الأكبر، وبيزنطة، بل وما حققته الإمبراطورية الرومانية من حيث اتساع نطاق المبادلات جغرافياً وتنوع أصنافها وعدد الشعوب والبلدان المستفيدة منها.

ومع ذلك، فإن العولمة الأوروبية، فاقت كل ذلك. وهى بكل المقاييس، كما سلف القول، أول عملية عولمة حقيقية، بالمفهوم الحديث للمصطلح، سواء من حيث مداها وشمولها واتساع نطاقها الجغرافى، أو من حيث كثافة وتعدد المبادلات والمعاملات التجارية، أو أعداد الناس المنخرطين فيها.

إن أوروبا هى التى قامت " بتدويل " المعاملات التجارية والعلاقات الاقتصادية، وهى التى ربطت العالم كله فى شبكة واحدة محكمة، حتى وإن كان كل جزء منها يتبع دولة أخرى من الدول الأوروبية الغازية التى اتسمت بالشراسة فى التصدى لمنافسيها وخصومها الأوروبيين الآخرين، مما أشعل بينها حروبا مدمرة وصراعات مهلكة.

ولئن كانت مساعى التدويل والعولمة السابقة على المسعى الأوروبى لها، قد انتكست بانهيار مكانة الدولة التى تقوم بها، فإن المشروع الأوروبى

للعولمة لم يتراجع أبدا فى مجموعه، حتى وإن اختلفت مواقع القيادة فيه بين فترة تاريخية وأخرى وانتقلت من هذا البلد إلى ذاك. لقد اتسمت العولمة الأوروبية بأنها عولمة لا راد لها ولا تعود القهقرى، بل تتقدم باطراد، وإن اختلفت آلياتها وأهدافها وتداعياتها. لقد أصبح لها منطقها الخاص ودواعيها الموضوعية التى تجعل منها عملية مستدامة تتقدم باطراد.

وقد وفرت العولمة الأوروبية، أو التوسع الأوروبى، وما ارتبط بهما من نهب شره وواسع النطاق لثروات المستعمرات، التراكم الرأسمالى الأولى الذى استند إليه التقدم الأوروبى فى مجال الثورة الصناعية. فقد أفاد الأوروبيون من الثروات التى استنزفوها من المستعمرات ــ بما فى ذلك أمريكا ــ فى توفير رأس المال اللازم للتوسع الصناعى وزيادة الإنتاج الذى يستدعى بدوره إمدادا بالمواد الخام ويتطلب أسواقا لتصريفه.

إن كميات المعادن ــ خاصة الذهب والفضة ــ والمواد الأولية ــ كالقطن والمطاط والأخشاب وغيرها ــ التى استولت عليها الدول الأوروبية من مستعمراتها فى آسيا وإفريقيا وأمريكا واستراليا، هى التى وفرت الأساس ــ رأس المال أو التراكم الرأسمالى الأولى كما سلف القول ــ الذى مكن الثورة الصناعية الأوروبية من تحقيق إنجازات غير مسبوقة فى الإنتاج، ومن ثم التبادل العالمى، وبالتالى فى عولمة العالم وربطه فى كيان موحد يعمل لصالح أوروبا أساسا. وبغير هذه الثروات المنهوبة، ربما لم تكن لتحقق الثورة الصناعية ما حققته، أو ربما سارت بخطى أبطأ كثيرا أو حتى تعثرت.

تقسيم العالم من اليابان لأمريكا

بعد نجاح الثورة الصناعية وازدياد قوة أوروبا الاقتصادية والعسكرية، أكملت كما أوضحنا اكتشاف وجرد وتسجيل مختلف أنحاء العالم والتسابق لاحتلالها واقتسامها، سعيا وراء المواد الخام اللازمة لصناعاتها ولتلبية حاجة سكانها،وللحصول على أسواق لمنتجاتها ،والهيمنة على مواقع استراتيجية تتحكم فى الطرق التجارية والعسكرية وتشكل حصونا للدفاع عن الممتلكات والاستمرار فى استنزاف الثروات وتصريف الإنتاج. وامتد الجرد والتقسيم

من اليابان والفلبين للأمريكتين مرورا بآسيا وإفريقيا ووصولا لاستراليا، ومن أقصى القطب الشمالى حتى القطب الجنوبى.

ومع أن الدوافع كانت اقتصادية وعسكرية فى الأساس، إلا أنها امتدت لمحاولة تشكيل جميع أوجه الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية فى البلاد التى تم فتحها، وعملت الدول الأوروبية على تشكيل العالم على صورتها، وسعت إلى " أوربة " الكرة الأرضية بأسرها، وتكبيلها بشبكة محكمة من الطرق وعلاقات الإنتاج والاقتصاد والثقافة والحضارة، تجعل مصيرها بين أيدى الأوروبيين وبما يخدم مصالحهم.

وكما أوضحنا فإن التوسع الاستعمارى ليس ظاهرة جديدة أو أوروبية مثلما سيرد تفصيل ذلك فيما بعد، فقد عرف التاريخ الإنسانى إمبراطوريات سابقة، بعضها يرجع إلى ما يزيد على ألف عام (توسع أثينا)، لكن الجديد هو اتساع نطاقها ليشمل العالم كله بالمعنى الحقيقى، فالتجارب السابقة غطت فحسب أجزاء من الأرض، أما مرحلة التوسع الإمبراطورى الأوروبى فقد شملت الأرض كلها، ولم تترك فيها حجرا على حجر إلا وقلبته بحثا عن الثروة والهيمنة.

ومثلما يقول فريد زكريا(*) فى كتابه " من الثروة إلى القوة "، فإن " الأقوياء على شاكلة واحدة جميعا يتوسعون، ويرسلون جنودهم وسفنهم وعملاءهم المعلنين والسريين إلى الخارج، يشنون الحروب، ويحرسون الحدود، ويديرون أقاليم وشعوبا من مختلف اللغات والعادات والعقائد بعيدا عن عواصم بلادهم. إنهم يفرضون النفوذ على الأجانب بطرق مختلفة... إن الأقوياء يفعلون بغيرهم ما لا يستطيع غيرهم أن يفعله بهم". وعلى مسار التاريخ، كانت الدول التى شهدت نموا ملحوظا فى مواردها المادية، تسارع نسبيا إلى إعادة تحديد وتوسيع نطاق مصالحها السياسية فى الخارج، قياسا بزيادة إنفاقها العسكرى، وإثارة الحروب، والاستيلاء على الأراضى، ونشر الجنود والدبلوماسيين، والمشاركة

(*) مدير تحرير دورية " فورين أفيرز " المتخصصة فى الشئون الدولية ، وزميل أبحاث فى " مجلس العلاقات الخارجية " فى نيويورك ، وكاتب فى مجلة " نيوزويك ".

فى صنع قرارات الدول الكبرى. وقد خلص بول كنيدى إلى أن "هناك صلة واضحة للغاية بين الصعود والهبوط الاقتصادى لأى من القوى الكبرى، وبين صعودها وانهيارها كقوة عسكرية مهمة (أو إمبراطورية عالمية) ". ويضرب لذلك مثلا: صعود السويد الوجيز وهبوطها. ففى مطلع القرن السابع عشر، كانت السويد تتمتع بالكاد بآفاق مشرقة للانضمام إلى جماعة الدول الكبرى. وحيث إن غالبية سكانها كانوا من المزارعين، وكانت الصناعة فيها ضئيلة، ومدنها قليلة، واقتصادها قائما على المقايضة، فإن قاعدتها الاقتصادية كانت بالغة الضعف. غير أنه بعد التدفق الملحوظ للاستثمارات الأجنبية والإصلاحات الداخلية، تغيرت أقدار السويد، وأصبحت فى وقت وجيز واحدة من أغنى بلدان أوروبا ومنتجا رئيسيا للحديد والنحاس. ومهدت هذه الثروة الجديدة الطريق إلى قيام قوة عسكرية أكبر ودبلوماسية أشد تأثيرا. وفى عام ١٦٣٠، شارك عاهل السويد جوستافوس أدولفوس بحماس فى النزاع السياسى الأوروبى لصالح القضية البروتستانتية، وكان لقوة السويد العسكرية الهائلة دور حاسم فى ردع طموحات أسرة الهابسبرج على مدى السنوات العشرين التالية. وفى العقود التالية، استولت السويد على عدة أقاليم عبر البلطيق، وتدخلت مرارا فى بولندا، وحلمت بتوحيد إسكندينافيا تحت عرشها. ثم انحدرت على مدى السنوات الستين التالية، القوة الاقتصادية للسويد مقارنة بالاقتصادات الصناعية لأوروبا الغربية، ومن ثم ذوى دورها كقوة أوروبية عظمى.

كذلك تحدث لينين(*) مطولا عن النمو غير المتكافئ للدول الاستعمارية، مما يجعل الأقوياء الجدد راغبين فى إعادة تقسيم العالم بما يعطيهم حصة منه تتناسب مع قوتهم الاقتصادية والعسكرية، ومن ثم تنشأ الحروب بينهم لإعادة رسم الحدود وتوزيع المستعمرات حسب ميزان القوى الجديد، لمصلحة الدول

(*) فلاديمير آليش أوليانوف لينين (١٨٧٠-١٩٢٤)، زعيم ثورى ورجل دولة روسى. قاد المجموعة البلشفية داخل الحزب الديمقراطى الاشتراكى، وأصبح زعيما للثورة عام ١٩١٧ ثم رئيس الحكومة الشيوعية بعد الثورة.

القوية الناهضة، وعلى حساب الدول الاستعمارية القديمة التي " شاخت " وتخلفت قوتها الاقتصادية والعسكرية، قياسا بقوة الدول الفتية التي تتطلع لنصيب يناسب مكانتها وطموحها. والواقع أن التاريخ، ومنذ قديم الزمان، حافل بالأمثلة على الحروب التي نشبت من أجل إعادة تقسيم العالم المرة تلو الأخرى، وفق التوازن الجديد للقوى بين الدول المتقدمة.

وفي هذا تقف السويد مثلا واضحا لاتجاه يمكن للمرء أن يرصده ضمن جميع القوى الصاعدة تقريبا، من هولندا في أواخر القرن السادس عشر، إلى بريطانيا في أواخر القرن الثامن عشر، إلى اليابان في أواخر القرن التاسع عشر. لقد ظلت بروسيا، على سبيل المثال، دولة من الدرجة الثانية إلى أن حققت انطلاقها الاقتصادي في الخمسينيات من القرن التاسع عشر وفيما بين ١٨٣٠ و ١٨٨٠، فزاد نصيب الدولة الألمانية في الإنتاج الصناعي العالمي بنحو ١٥٠ في المائة، بينما شهدت الدولتان المنافستان لها، فرنسا وإمبراطورية الهابسبرج، زيادة مقدارها ٥٠ في المائة و٤٠ في المائة على التوالي فقط. ونما الناتج القومي الإجمالي لألمانيا فيما بين ١٨٤٠ و١٨٧٠، أكثر من أي دولة أوروبية أخرى. وبالارتباط مع الثورة العسكرية البروسية في ستينيات القرن التاسع عشر، ساند هذا النمو الحروب الناجحة لتوحيد ألمانيا وانتصار " ألمانيا الجديدة " على فرنسا. وبعد عام ١٨٧٠، هيمنت ألمانيا، بدعم من قوتها الصناعية التي لا تضارع، وبقيادة الداهية بسمارك(*)، على منظومة الدول الأوروبية الكبرى. ولاحظ الدبلوماسيون في حينه أن جميع الطرق تؤدي إلى برلين.

وأصبح هذا النمط عاديا إلى درجة أن رجال الدولة الأوروبيين كانوا ينظرون إلى الدولة التي لا تحول ثراءها إلى نفوذ سياسي باعتبارها دولة شاذة. وكانوا في القرن الثامن عشر يتحدثون في تعجب وازدراء عن " المرض

(*) أوتو فون بسمارك (١٨١٥-١٨٩٨) دبلوماسي ورجل دولة بروسي – ألماني، يعتبر مهندس الامبراطورية الألمانية. استفاد من عمله كسفير لبروسيا لدى سان بترسبرج ثم باريس في إعادة رسم خريطة أوروبا. ولما أصبح رئيسا للوزراء خطط لهزيمة النمسا ثم فرنسا، ووحد ألمانيا تحت القيادة العسكرية لبروسيا.

الهولندى " ذلك المرض الذى يمنع أمة تتمتع بازدهار فردى وبراعة تجارية فائقة لا مثيل لها، من أن تصبح دولة لها نفوذ وقوة كبيران". إذ يستطيع البلد — أى بلد — بما له من ثروة كبرى وتقدم اقتصادى أن يبنى آلة عسكرية ودبلوماسية قادرة على تحقيق أهدافه فى الخارج، غير أن هذه الأهداف ذاتها، ورؤيتها لاحتياجاتها ومقاصدها، اتجهت كلها نحو التوسع مع نمو الموارد. وبكل الوضوح، أدرك رجال الدولة الأوروبيون ممن نشأوا فى ظل منظومة الدول الكبرى، أن القدرات تشكل النوايا.

حدود التوسع الأوروبى

مثلما أوضحنا، لم يترك الأوروبيون ركنا فى العالم إلا وارتادوه وحاولوا إخضاعه، أيا كانت درجة عزلته ودرجة منعته ومهما استمر قرونا من الانغلاق ومقاومة الأجانب بل وكراهيتهم الشديدة. وفى ١٤٩٢، سيطر الأوروبيون على ٩ فى المائة من العالم، وفى ١٨٠١ حكموا ثلثه، وفى ١٨٨٠ سادوا ثلثيه، وفى ١٩٣٥، تحكموا فى ٨٥ فى المائة من سطح الأرض و٧٠ فى المائة من سكانها. وفى ثلاثينيات القرن العشرين سيطر ٤ آلاف موظف بريطانى يساندهم ٦٠ ألف جندى (أساسا من جنوب آسيا) على ٣٠٠ مليون نسمة فى الهند. وفى أمريكا اللاتينية، هلك ٩٠ فى المائة من أهل البلاد التى غزاها الأسبان من جراء القتل الجماعى والسخرة والحصار والجوع والمرض.

لقد قام الأوروبيون كما قلنا باكتشاف العالم كله وجرد أراضيه وموارده وتسجيلها وتقسيمها، فيما بينهم. وقامت أكبر حركة عولمة شهدها التاريخ تحقيقا للسيطرة الأوروبية على العالم كله لاستغلال ثرواته وإمكاناته لتحقيق النهضة والرفاهية الأوروبية على حساب أبناء المستعمرات.

وفيما يلى جدولان يبينان نطاق هذه السيطرة الأوروبية فى ١٩٣٩.

نطاق الاستعمار ١٩٣٩

***	بريطانيا العظمى	فرنسا	بلجيكا	هولندا	ألمانيا (١٩١٤)
المساحة بالأميال المربعة	٩٤ ٠٠٠	٢١٢ ٦٠٠	١١ ٨٠٠	١٣ ٢٠٠	٢١٠ ٠٠٠
السكان	٤٥ ٥٠٠ ١٠٠	٤٢ ٠٠٠ ٠٠٠	٨ ٣٠٠ ٠٠٠	٨ ٥٠٠ ٠٠٠ ٦٧ ٥٠٠	٦٥ ٧٠٠ ٠٠٠
مساحة المستعمرات	١٣ ١٠٠ ٠٠٠	٤ ٣٠٠ ٠٠٠	٩٤٠ ٠٠٠	٧٩٠ ٠٠٠	١ ١٠٠ ٠٠٠
سكان المستعمرات	٤٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٥ ٠٠٠ ٠٠٠	١٣ ٠٠٠ ٠٠٠	٦٦ ٠٠٠ ٠٠٠	١٣ ٠٠٠ ٠٠٠

النسبة المئوية للأقاليم التى خضعت للدول الاستعمارية الأوروبية والأمريكية

المنطقة	النسبة المئوية الخاضعة للسيطرة
إفريقيا	٤ر٩٠ فى المائة
بولينزيا	٩ر٩٨ فى المائة
آسيا	٥ر٥٦ فى المائة
أستراليا	١٠٠ فى المائة
الأمريكتان	٢ر٢٧ فى المائة

آثار السيطرة الأوروبية

ترتبت عدة نتائج مهمة على السيطرة الأوروبية على باقى العالم منها :

- توقف التطور الاقتصادى للمستعمرات أو كاد، من جراء نــهب الــثروات، وقصر دورها على أن تكون موردا للمواد الخام وسوقا للمنتجات.
- تم تعديل العمليات والآليات الاقتصادية بما يحقق مصالح أوروبا.

- أدخلت تكنولوجيات غير ملائمة للأوضاع المحلية.
- تصاعد نفوذ الولايات الساحلية وتدهور نفوذ المناطق الداخلية.
- انهار الاستقرار السياسى.
- تجاهلت الحدود المرسومة الجغرافيا السكانية والثقافية.
- أغلقت طرق الهجرة.
- قامت المدن الاستعمارية.
- تم إدخال نموذج الحكم الأوروبى عادة بما يتناقض مع الثقافة التقليدية للاتصال والترابط المباشر.
- انخفضت معدلات الوفيات مما أدى لزيادة معدل نمو السكان وانخفض دخلهم وتحصيلهم التعليمى، إلا فى تلك الأقسام من الاقتصاد التى تعمل لصالح الأوروبيين.
- أقيمت شبكات مواصلات تربط الداخل بالساحل بوصلات داخلية قليلة.
- اتجهت الأنماط التجارية صوب أوروبا مما قلل التكامل الإقليمى المحلى.
- قامت اقتصادات مزدوجة : قطاع أوروبى حديث إلى جانب قطاع الكفاف التقليدى.
- تم تطبيق نظم التعليم الأوروبية .
- جرى دخول الديانات الغربية.
- تم إضعاف الثقافات المحلية، وجرى " تغريب " الحياة والثقافة والتعليم بل وأساليب المعيشة.

أصول موغلة فى القدم

يرجع بعض الكتاب بظاهرة العولمة الناجمة عن التوسع واحتلال أراض جديدة لعهود موغلة فى القدم، مثل المفكر الفرنسى فيليب مورو ديفارج الذى

يرى انها بدأت منذ أكثر من ١٥ ألف سنة عندما اجتاحت أقوام قادمة من آسيا، أوروبا ثم عبروها سيرا على الأقدام وبعدها اجتازوا مضيق بيرنج ونزلوا على امتداد القارة الأمريكية واستعمروها وشادوا فيها حضارات ما قبل كولومبس[*]. فى حين ترجع وجهة نظر أخرى بعولمة التوسع إلى عصر بناء الإمبراطوريات الأولى ومحاولات توحيد الإنسانية فى ظل نفس السلطة فى إطار طموح عالمى للتوفيق بين التنوع والوحدة. فقد كفلت فارس الخيمينية (من ٥٥٩ إلى ٣٢١ ق.م) داخلها تعدد الشعوب والثقافات والأديان، وأقام الإسكندر الأكبر[**] الذى هزم فارس وفتحها، إمبراطورية عالمية فى الفضاء الممتد من اليونان للهند، وجاءت الإمبراطورية الرومانية باعتبارها النموذج المثالى لدولة عالمية فى ظل نظام مرن تحميه الفيالق العسكرية وتتعايش فيه الشعوب والثقافات والأديان وتندمج ويثرى بعضها البعض. وعقب ذلك قامت الإمبراطورية الإسلامية، التى شادت اقتصادا له أبعاد عالمية ليس داخل الإمبراطورية الإسلامية نفسها، وإنما أيضا فيما بينها وبين خارج " دار الإسلام "، وحققت إنجازات علمية وتكنولوجية بارزة.

لكن الرأى الغالب كما أوضحنا يرى أن العولمة ظاهرة أوروبية، وانها مرادف لسيطرة أوروبا على العالم. فمع الاكتشافات الكبرى، وبدء " أوربة " العالم وباكتشاف الأرض وجرد مواردها واقتسامها وإعادة تسميتها، لم يخلق الأوروبيون فقط فضاء عالميا واحدا لكل الناس فحسب، وإنما شكلوا هيكله وفق أفكارهم ومعتقداتهم. ومن ثم، فإن العولمة، أى تقسيم الأرض وإحاطتها بعلاقات من كل الأنواع، لا تنفصل عن انتشار المرجعية الأوروبية على نطاق كوكب الأرض.

(*) كريستوفر كولومبس (١٤٥١-١٥٠٦) بحار برتغالى وصل أمريكا عام ١٤٩٢ فى أثناء محاولته اكتشاف طريق جديد للهند.

(**) الإسكندر الأكبر (٣٥٦-٣٢٣ ق.م) قائد عسكرى يونانى خلف والده فيليب كملك لمقدونيا فى ٣٣٦ ق.م. قاد المدن الإغريقية ضد فارس وهزم الملك داريوس، واحتل مصر وأسس مدينة الاسكندرية، ووصل إلى الهند.

ومنذ نهاية القرن ١٥، فرضت القارة الأمريكية نفسها باعتبارهـــا الســاحة الرئيسية لعملية " أوربة " الأرض، ففى حيـــن كـــانت آســيا وإفريقيـــا، حتـــى بحكايات وأساطير الرحالة، معروفتين لأوروبا، لــــم تكـــن أمريكـــا موجـــودة بالنسبة للأوروبيين حتى اكتشافها فى ١٤٩٢ على أيدى كولومبس.

وعمل اللقاء بالغزاة كعامل محفز سحق التوازنات الهشة فى هذه المنطقـــة، وفى بداية القرن السادس عشر، وخلال بضعة عقود، قضت قبضات المغامرين، المتعطشين للذهب، على الإمبراطوريات الاستثنائية للأزتك والأنكا.

تملك الأوروبيون أمريكا، التى أفرغت من غالبية سكانها الأصليين، ومـــات كثيرون ممن بقوا منهم على قيد الحياة فى جحيم المناجم. واستثارت المنافســـات الإمبريالية الأسبان والبرتغاليين والهولنديين والفرنسيين والبريطـــانيين الذيـــن استغلوا السكان الأصليين وتلاعبوا بهم، وتنــــازعوا فيمـــا بينـــهم المســـاحات الشاسعة، وأصبحت أمريكا الوسطى والجنوبية أســـبانية وبرتغاليـــة، وغطتـــها الأديرة والملكيات الشاسعة الكبيرة، وانتهت أمريكـــا الشـــمالية حيـــث واجـــه الفرنسيون والإنجليز فى الأساس بعضهم البعض، إلى أيدى الآخرين " معـــاهدة باريس ١٧٦٣ م ".

ولم يكن كولومبس (١٤٥١-١٥٠٦) سوى واحد من محركـــى المنافســـة الأوروبية، التى كانت ساحتها بالفعل هى الأرض بأسرها. وكان الرهـــان هـــو التحرر من ربقة طريق الحرير الذى كان يربط أوروبا بالصين عن طريق آسيا الوسطى، والذى كان يسيطر عليه الأتراك. وأفضى ذلك إلى ســـباق لاكتشـــاف الطريق البحرى الذى يفتح مسارا حرا مفتوحا للشرق الأقصى، هــــذا المكـــان البعيد الأسطورى الذى تجىء منه التوابل والحرير والذهـــب. ونظـــم الأمـــير البرتغالى هنرى الملاح، وهو سليل أب قام باكتشافات كبرى، عدة حملات نزلت على امتداد الساحل الغربى لإفريقيا، متحديا أشد الأساطير إثارة للرعب. وفـــى ١٤٨٨، تم الوصول إلى الكاب، وفى ١٤٩٧، وبعد خمس سنوات من وصـــول كولومبس بتمويل من قشطالة، والارتحال على الطريق إلى الغرب، لا إلى آســيا وإنما إلى جزر الكاريبى، تجاوز فاسكو دى جاما الذى أخذ رأس الرجاء الصالح

طريقا إلى الشرق، ثم أصبح فى ١٤٩٨ أول أوروبى يصل إلى الهند بحرا، وفى ١٥١٩-١٥٢٢، أكمل ماجلان الدورة الأولى حول العالم.

وطوال القرن السادس عشر، نسجت الصلات الأولى عبر المحيط الأطلسى وبعد ذلك بقليل عبر المحيط الهادئ (فى ١٥٦٤-١٥٦٥، بين المكسيك والفلبين). ولم تتطلب هذه المغامرات التى غيرت وجه العالم، سوى مئات، أو آلاف من الرجال. كانت المخاطر هائلة: غرق المراكب، الأمراض، هجمات القراصنة أو جنود بحرية الدول الغريمة، وكانت مدة المسيرة تبلغ عدة أشهر، واستغرقت أحيانا أكثر من سنة. وكان المردود يخضع للمصادفة كثيرا، وكلما استطالت المسافة، كانت الموارد التى تحقق الثروة من النوع الأكثر ندرة : الذهب، والمعادن النفيسة والعبيد. وفى استيلاء أوروبا هذا على العالم وهى فى عز قوتها، ساد العنف فى كل مكان.

وبدأت هذه الاندفاعة الأولى للدول الأوروبية تتوغل فى داخل القارات. فقد عبر بعض الروس الذين يتسمون بالجرأة أراضى سيبريا الشاسعة فى القرن السابع عشر، وبقيت إفريقيا بعيدة عن الاهتمام، إذ ظلت حتى منتصف القرن ١٩ " قارة الظلمات" وبعد ذلك بدأ اجتياحها العاصف.

الوصول لليابان والصين

تميز استعمار إفريقيا عن استعمار غيرها من المناطق، بأنه وفر مقادير هائلة من " الأبنوس الأسود " أو العبيد اللازمين لأداء كثير من الأنشطة الاقتصادية فى غير موطنهم، وللعمل كجنود فى قوات الإمبراطوريات الأوروبية. والقصة الأكثر شهرة فى هذا، هى اختطاف الأفارقة وبيعهم كرقيق للعمل فى مزارع القطن فى الجنوب الأمريكى، ولأداء كافة المهام الشاقة، مما أودى بحياة الألوف منهم، سواء خلال عمليات " اصطيادهم " التى كانت تتم بوحشية، أو خلال نقلهم إلى أمريكا فى ظل ظروف غير إنسانية يتفشى خلالها المرض والجوع والتقييد بالسلاسل فى زنازين السفن التى تشبه زرائب

الخنازير أو أشد سوءا، وقد كـــان يستغرق نقلـهم عـدة أشـهر لا يـرون فيها الشمس، أو خلال استغلالهم لأقصى حد فى المزارع والمعامل الأمريكية.

وفى عام ١٥٤٢، وصلت سفينة أوروبيـة لشـواطئ اليابـان لأول مـرة، وبدأ فرض الهيمنة الاقتصادية وتحديد شروط ومعدلات التبادل التجارى معـها لصالح الأوروبيين، وكذلك السعى لتغيير الثقافة والحضارة اليابانية الموغلة فـى القدم، بل وتغيير الديانة. فمن ١٥٤٩ إلى ١٥٥١، بدأ التنصير فـى اليابـان، وانتشرت المسيحية على نطاق واسع، وسرعان ما ثـارت المنازعـات، التـى أضيفت إلى الصراعـات الداخليـة، مواجـهات بيـن البعثـات الكاثوليكيـة والبروتستنتية وكذلك الطوائف الكاثوليكية(الفرنسيسكان ضد اليسوعيين) فـى منافسة ضد بعضها البعض. وفى الوقت نفسه، نشأت المصـارف والوكـالات التجارية، ولكن سرعان ما استأنفت اليابان عمليات الرفض : فلم ترض اليابـان أن تكون مسرحا للصراعات بين الأوروبيين. وابتداء من ١٦٤٠ بدأت انغلاقـا استغرق أكثر من قرنين واستمر حتى العقد ١٨٥٠، ومع ذلـك، فـإن اليابـان التى كانت حريصة على الإبقاء على اتصال مع الخـارج، خـاضع لسـيطرة قوية، سمحت للهولنديين بالاتجـار مـع الأرخبيـل، وإن اقتصـر وجودهـم على جزيرة ديشيما الصناعية، فى ميناء نجازاكى.

وإذا كانت العزلة قد حمت اليابان، فقد حمى الصين الاستقرار غير العـادى للوزن النسبى لعدد سكانها (نحو خمس سكان العالم منـذ عـهود سـحيقة)، وإضافة لذلك، فإن الصين، إمبراطورية الوسط، كانت تعتـبر نفسـها العـالم، والحضارة، وأنه ليس لدى الخارج ما يقدمه لها، ولا يسعه إلا أن يبجل تفوقـها المبهر. ومع ذلك، فقد بدأ فرض الشروط والاتفاقيات التجارية بـالقوة والتـى تمثلت فى أقبح صورها فى حرب الأفيون. كما بدأت محاولات تغيـير الديـن والثقافة فيها. ففى عام ١٥٨٢، تأسست بعثات تبشيرية يسوعية فى الصين بقصد تحويل السكان إلى المسيحية. وفى القرن السابع عشر، نشـب صـراع حـول الطقوس الصينية تفاقم من جـراء التنـافس بيـن اليسـوعيين والدومينكـان والفرنسيسكان، وفى ١٧٠٤، ثـم فـى ١٧١٥ و ١٧٤٢ أدان البابـا أسـاليب اليسوعيين ، وفى ١٧١٧، حرم إمبراطور الصين التبشير بالمسـيحية، وبعـد

اليابان بما يقرب من ثمانين سنة، انغلقت الصين بدورها علـــى نفســـها، وقــد أزعجتها أوروبا النهمة والمتعصبة، المتلهفـــة علـــى الاســتيلاء علـــى العـــالم واستخدامه كساحة للمعارك.

وحتى القرن السابع عشر، كان فى مقدور منطقة البحر المتوســـط، وهـــى منطقة ذات كثافة استثنائية فى المبادلات، أن تعتقد أنها مركز العالم. وفى أعقاب الاكتشافات الكبرى، وفى ظل فيليب الثانى، انكمشت منطقة البحر المتوسط على نفسها بصورة رهيبة، ولم يعد هذا البحر سوى بحر صغير مغلق، يحيـــط بــه ويهمشه التوسع المدهش للطرق التجارية، وأصبح المحيط الأطلسى هو البحـــر المتوسط الجديد، فى حين أن المحيط الهندى، الذى ساده البحارة العرب طويـــلا، وجد نفسه مشدودا إلى شبكة جد شاسعة تربط أوروبا بآسيا.

لكن سرعان ما استعادت الدول الأوروبية اهتمامها بمنطقة الشرق الأوسـط، نظرا لموقعها الاستراتيجى الذى يتحكم فى طرق المواصـــلات المفضيـــة إلـــى المستعمرات وطرق التجارة الدولية، وأيضا لاستغلال ثرواتها التـــى اكتشــفت حديثا ولاستغلالها كأسواق.

وفجأة نازعت الدول الاستعمارية الجديدة الدول القديمة على السيطرة، التـــى اكتسحت السادة القدامى لـــهذه الفضـــاءات. ومنــذ ١٤٩٣ــ١٤٩٤، أصبحــت الأراضى الغربيةــ وكانت أمريكا قد اكتشفت بالكاد ــ موضوع تقســـيم بيـــن أسبانيا والبرتغال حتى ظهر منافسون مثل إنجلترا وفرنسا..

وفى الحروب التى لا تنتهى والمتكررة التى خاضتها هذه الدول لـــم تكــف الرهانات الأوروبية والعالمية عن التداخل فيما بينها، وكـــانت انجلـــترا التـــى حفظتها عزلتها وصانتها، هى الفائزة الكبرى بهذا الجزء الشاسع. وفى النصـــف الثانى من القرن السابع عشر، هزمت انجلترا منافستها الأولـــى فـــى البحـــار، هولندا، وبعد ذلك، من حرب الانفصال عـــن أســـبانيا (١٧٠١ــ ١٧١٣) إلـــى حروب نابليون إلى فجر القرن التاسع عشر، حدثت مواجهة ذات أبعاد عالميـــة، ضمت سواء بالنسبة لميادين القتال أو بالنسبة للأهداف، فرنسا وإنجلترا، أوروبا وأيضا الهند، وأمريكا وروسيا.. وإذا كانت انجلترا قــد ســادت، فذلـــك لأنـــها سيطرت على المحيطات وأغلقت الأبواب على فرنسا فى القارة الأوروبية.

وفى عام ١٥٠٠، قامت شبكة المبادلات الأوروبية التى كانت فينيسيا مركزا لها، باستغلال البحر الأبيض المتوسط بالسيطرة المباشرة عليه، وامتـــدت إلـــى الشمال، نحو البلطيق والنرويج وروسيا، وإلى الغرب نحو جزر الكنارى، وإلى الشرق نحو بلدان المشرق، والبحر الأحمر والمحيـــط الـــهندى حيـــث أنشــأت الوكالات التجارية. وبعد ذلك بنحو ثلاثة قرون، فى ١٧٧٥، عشية نشر قلـــوع الثورة الصناعية، امتد "أخطبوط" التجارة الأوروبية، للأرض كلها، ولكنـــه لـــم يصل عادة فى البدء إلا للشواطئ، تاركا مناطق الداخل الشاسعة مـــن القـــارات خارج سيطرته، وبعد ذلك تغلغل إلى الداخل الذى كان يزخر بثروات هائلة.

وفى القرن التاسع عشر، تراكمت تغيرات مترابطة فيمـــا بينـــهاـــ الثـــورة الصناعية، وثورة النقل، والثورة الديمغرافيةــ لتضخم حركة العولمة عن طريق " الأوربة " وتعجل بها. وفى النهاية، انخرطت الأرض كلها فى هذه الحركـــــة. بيد أن هذه الحركة نقلت الأفكار التى صاغتها وحملتها أوروبا، والتـــى تبنتـــها الشعوب والثقافات الأخرى وأعادت تفسيرها وأرجعتها إلـــى أوروبـــا. ومـــن هنا نشبت فى القرن العشرين الصراعات العالمية التى تصادمت فيـــها الـــدول راسخة الأقدام والدول المحبطة، الدول المهيمنة والشعوب الخاضعة للهيمنة.

وفى عالم ما قبل الصناعة كان البشر يســـكنون القـــرى ويعيشـــون علـــى الأرض. وكانت العودة الدورية للمجاعة تذكر الناس بما ينقصهم، وكانت الفاقـــة لصيقة بوجودهم. وكان الموت، خاصة من جراء الأوبئة، منتشرا فى كل مكان، فلم يكن كثيرون من الأطفال الرضع يتجاوزون العام من عمرهم، وكان متوسط العمر المتوقع لا يزيد على ٣٠ سنة. وانقلب هذا "التوازن" رأسا على عقب فـــى أوروبا منذ القرنين السابع عشر والثامن عشر من جراء ثورة للحداثة كانت لـــها عدة أوجه: النهج المستند للعقل والعلم للإنســـان والمجتمـــع، وتطـــور الطـــب وأساليب الوقاية الصحية، والتحول من الحرف إلـــى الصناعـــة. وقـــد أســـهم هذا التغيير المعقد فى العولمة بثلاثة طرق.

ثورة وسائل الاتصال

كان لوسائل الاتصال والثورة التى حدثت فيها دور حاسم فى العولمة الأوروبية. ففى النصف الأول من القرن التاسع عشر، ظهرت السكك الحديدية والسفن التجارية. ومنذ النصف الثانى من القرن التاسع عشر، اخترقت السكك الحديدية مساحات شاسعة، مقيمة صلات دائمة نشرت الناس والسلع. من قبل، كانت هناك عربة النقل، أول مركبة تدرج على الأرض ــ أولا نحو الذهب ــ مما أدى إلى طرد السكان القدامى فى غربى الولايات المتحدة أو فى إفريقيا الجنوبية والإتيان بالأوروبيين. ومع مجيء القطار، "حصان النار" ، أصبح الاستعمار والتوطن شاسعا ومنتظما. وفى ١٨٦٩، اكتمل أول خط أمريكى للسكك الحديدية عبر القارة. ومن ١٨٩١إلى ١٩١٧، بنت روسيا القيصرية خطا عبر سيبريا. وأثارت السكك الحديدية أحلاما هائلة، مثل حلم سيسل رودس الذى حلم فى نهاية القرن التاسع عشر، بربط القاهرة بالكاب. وبالمثل، كفلت السفن التجارية نقل أعداد ضخمة من المهاجرين الأوروبيين نحو الأراضى الجديدة وفى المحل الأول تجاه الولايات المتحدة.

السعى وراء منافذ وأسواق

وعدت الثورة الصناعية البشرية بالوفرة أو فرط الوفرة. ونحو منتصف القرن التاسع عشر، رسخت الدورة الاقتصادية الرأسمالية على نحو نموذجى: فيض الإنتاج، وتشبع الأسواق، وإفلاس المشروعات، والانهيار المصرفى، ونكبات البورصات، وإعادة الهيكلة، وإعادة انطلاق النشاط. وأفضى التقدم التقنى، بمضاعفة العائد إلى إلغاء اعتبار الفاقة قدرا محتوما لكنه جعل البحث عن أسواق جديدة أكثر إلحاحا. وأجبرت الدول الأوروبية، عن طريق القوة بصفة عامة، العالم على أن يفتح أبوابه لمنتجاتها. فغرقت الهند فى ظل السيطرة البريطانية فى طوفان منسوجات لانكشير، مما ساعد فى ظل صدمة هذه المنافسة، على اختفاء صناعتها الحرفية، ومن ١٨٣٩إلى ١٨٤٢، انتهت حرب الأفيون بين انجلترا والصين إلى هزيمة الثانية التى تعين عليها فتح أبوابها بصفة خاصة أمام الأفيون المستورد من الهند، الذى كانت قد

حاولت منعه. وفى ١٨٥٣ ــ ١٨٥٤، أجبر "برى" ، العميد البحرى الأمريكى، اليابان تحت قصف المدافع، على ان تقبل التجارة مع البلدان الغربية. وفى نهاية القرن التاسع عشر، اختلط البحث عن أسواق بالمنافسات الاستعمارية حول إفريقيا. وباستغلال السوق العالمية، أضفت البرجوازية طابعا عالميا على الإنتاج والاستهلاك فى كل البلدان. وظهرت محل الاحتياجات القديمة التى كان يتم إشباعها بالمنتجات القومية، احتياجات جديدة يتطلب إشباعها منتجات من بلدان ومناخات جد بعيدة. وتطورت بدلا من العزلة القديمة والاكتفاء الذاتى المحلى، تجارة شاملة، واعتماد متبادل شامل بين الأمم. وكان ما يصدق على المنتجات المادية يصدق أيضا على منتجات العقل. وأصبحت الأعمال الفكرية لأمة ما ملكية مشتركة للجميع. وفى هذا تتمثل السمات الأساسية للعولمة بصورة كاملة: تهاوى كل الحدود تحت الاندفاع الذى لا يقاوم للصناعة والحداثة وهجر أنشطة بشرية معينة، وتضاعف وتضخم تدفقات (السلع والأفكار..)، وعالمية قبضة التبادل، وكل ذلك قمين بالخضوع لقانون العرض والطلب ولعبة الأسعار.

وتبلورت الثورة الصناعية فى انجلترا فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر، وكانت فرنسا، التى غدت بدورها وطنا لمبتكرات هائلة، هى المعمل الثانى. لكن يبدو أن آلام الثورة الفرنسية وفتوحات نابليون حطمت على ما يبدو حركة التحديث هذه. وبعد ذلك بنصف قرن، فى ١٨٥٠، كانت انجلترا لا تزال هى ورشة العالم، وانضمت للمسار بلدان أخرى ومناطق أخرى : بلجيكا، وشمالى وشاطئ فرنسا على البحر المتوسط، بروسيا، والجزء الغربى من النمسا، وروسيا الأوروبية، واقتصر فضاء الصناعة فى القارة الأوروبية، على جيوب صناعية فى خضم الدوام الشاسع للريف.

وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، اتسع الفضاء الصناعى، وتقطعت أنفاس انجلترا، المستفيد الأساسى من سبق كبير. وعانت فرنسا التى كانت تبشر بأن تصبح الدولة الصناعية الثانية، من ركود ديمغرافى، وانغلقت على نفسها فى نزعة حمائية عنيفة (لوى ميلان ١٨٩٢). وأقلعت مراكب التصنيع فى بروسيا، ثم ألمانيا فى ١٨٧١، ونافستا انجلترا ابتداء من تسعينيات القرن التاسع عشر.

ومنذئذ أفلتت الثورة الصناعية من أوروبا. فالولايات المتحدة، في أعقاب انتصار الشمال الصناعي الآخذ بالحمائية على الجنوب الزراعي الآخذ بحرية التبادل، في حرب الانفصال (١٨٦١-١٨٦٥) وحدت فضاءها القومي من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهادىء (فتح الغرب). وظهرت الولايات المتحدة منذ نهاية القرن التاسع عشر باعتبارها أول دولة صناعية على ظهر الأرض. وانطلقت روسيا في عقد التسعينيات من القرن التاسع عشر. وخارج العالم المسيحي، الأبيض والاستعماري، كانت اليابان في عصر الميجي (١٨٦٨-١٩١٢) هي الوحيدة التي استطاعت دخول هذه المنافسة على التحديث والقوة.

ولم يكن في هذا الانتشار للتصنيع شيء ميكانيكي. فقد دفعته واعترضته وحرفته عوامل وطنية. ولم تكف هذه الموجة في الأعماق عن أن تتراءى في حالات الفوضى السياسية. وقد نبع صعود ألمانيا من الجيشان التقني والعلمي والثقافي فيها، والاندفاعة الديمغرافية بها. وإن نبع أيضا من تعطشها للانتقام من فرنسا وانجلترا، وهما القوتان الراسختان اللتان شكلتا إمبراطوريتين استعماريتين، مما جعل ألمانيا تستعر غضبا من وصولها متأخرة إلى عالم كان قد تم تقسيمه بالفعل. وتجمعت للولايات المتحدة أوراق قوة رابحة، استثنائية (أراض شاسعة، ومحيطان يكفلان لها الحماية، وعدم وجود ميراث تاريخي يكره المستقبل على أن يكون تكرارا للماضي، واستيطان مهاجرين متعطشين لمستقبل أفضل فيها). كما كان على أوراق القوة الرابحة هذه أن تتوحد حول طموح، حلم. بيد أن هذا التبلور عمل على توافق مع أسطورة الحدود المفتوحة، وزيادة الأفق الذي يتعين دوما دفعه للتوسع دون توقف، والإيمان بأن العناية الإلهية عهدت إليهم بإنشاء أرض الميعاد الجديدة. وأما روسيا التي جذبتها حركية التصنيع هذه فقد أطلقت العقال لقوى هائلة (خاصة عن طريق تكدس ملايين من الفلاحين اجتثوا من جذورهم في المصانع والمدن) سحقتها صدمة الحرب العالمية الأولى (وثورة ١٩١٧) وعرضتها للخطر التجربة السوفيتية، وهي التحدي الأساسي لدوائر العولمة الرأسمالية والمحاولة الأكثر راديكالية للتطور نحو الاكتفاء الذاتي.

لماذا أفلتت اليابان من هيمنة الدول الغربية وتحدتها (الحرب الروسية اليابانية فى ١٩٠٤-١٩٠٥) على خلاف ما حدث تقريبا فى كل آسيا التى مزقتها وسحقتها هذه الدول ؟ يؤكد البعض أن اليابان أدركت أنه ليس هناك طريق أمامها سوى المحاكاة المنهجية للغرب، وأثبتت أنها أفضل التلاميذ (عندما أخذت بالتصنيع وبتشكيل برلمان وفتح إمبراطورية). لكن شراهتها قادتها للمواجهة فى ١٩٤١ مع العملاق الأمريكى الذى عارض إنشاء فضاءات مستقلة وحطمها ـــ ومن ثم استبعدها. وفى ١٩٤٥ انسحقت اليابان التى أصبحت فى النهاية جد فقيرة ومعرضة للمعاناة، وأعاد فاتحها ومستعمرها بناءها وفق النموذج الغربى.

خاتمة

من القرن السادس عشر إلى القرن العشرين، لم تنفصل العولمة، أى تسجيل كل المجتمعات فى تاريخ أوحد مشترك، عن تشكيل الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية. وقد نشر المستعمرون قيمهم مع ممارساتهم (على سبيل المثال القيم البرلمانية مع طقوس الشاى بالنسبة لإنجلترا، وأفكار الثورة الفرنسية مع رغيف الخبز المتطاول)، ولم يكن المستوطنون أو على وجه الدقة الصفوة منهم يريدون إلا الاستئثار بعلامات التفوق هذه ثم توجيهها فيما بعد ضد من حملوها. أى باستخدام قوة السلاح وحقوق الشعوب التى استأثروا بها لأنفسهم.

وتشكلت هذه الامبراطوريات عن طريق الفتح الوحشى لقارات بأسرها، من أمريكا إلى إفريقيا. وفى الوقت نفسه استبدلت التقسيمات الفضفاضة للتجمعات القبلية التى سبقتها، بتقسيمات واضحة جلية، هذه الحدود الخطية التى ورثتها الدول واعترفت بها مثلما حددها مستعمروها، عند حصولها على الاستقلال، وأثارت بينها قدرا كبيرا من المنازعات والحروب، كفلت فى أحيان كثيرة، عودة الدول الاستعمارية من " الشباك " بعد إخراجها من الباب، وأبقت على المستعمرات السابقة فى حالة تخلف اقتصادى وحضارى وتبعية للمستعمرين السابقين واعتماد عليهم، خاصة فى المجالات الاقتصادية والحضرية.

وقد استمرت الهيمنة الأوروبية على العالم، وظلت أوروبا تشكل الكرة الأرضية على صورتها وتتحكم فى ثرواتها ومصائر سكانها حتى القرن العشرين دون منازع.

وتعددت الحروب فيما بين الدول الأوروبية لإعادة تقسيم العالم، حسب تغير موازين القوى الاقتصادية والعسكرية فيما بينها. فكلما صعدت دولة منها وازدادت قوة، لم تعد ترضى بالتقسيم القائم بالفعل للعالم وسعت إلى تغييره ليكون لها منه نصيب يتفق مع قدراتها الجديدة.

ورغم ما خلفته هذه الحروب من دمار على نطاق الكوكب كله، وما أدت إليه من تغيير السادة وتغيير الخرائط، فقد ظل العالم أوروبيا فى جوهره : يغلب عليه التنظيم السياسى والاقتصادى والثقافى الأوروبى، وتحركه العواصم الأوروبية.

لكن حدثين كبيرين، طفقا يتسببان فى أفول هيمنة أوروبا على العالم ، هما :

تصاعد القوة الأمريكية

- تصاعدت القوة الأمريكية ـ اقتصاديا وعسكريا ـ تدريجيا وظهر نموذج أمريكى جديد فى الحياة والعمل والثقافة، بدأ يفرض نفسه على العالم. وتصاعد التوسع الإقليمى للولايات المتحدة تدريجيا. ففى الفترة ١٧٨٣-١٨١٣، أثارت ١٣ ولاية معا ادعاءات إقليمية، وتم شراء لويزيانا وإجراء بضع عمليات ضم، وفى الفترة من ١٨١٣-١٨٥٣، تخلت بريطانيا عنها، واستسلمت فلوريدا بالتسوية مع بريطانيا، وجرى ضم تكساس، وضم دولة اوريجون، واستسلام المكسيك، وشراء جاد سدين، وتم فى الفترة من ١٨٥٣-١٨٩٦، الاستيلاء على ألاسكا، وضم ميدواه، وفى الفترة ١٨٩٦-١٩١٧، تم ضم هاواى وبورتوريكو، واحتلال كطوبا حتى عام ١٩٠٢ وفى أعوام ١٩١٢ و١٩١٧ و١٩٢٢، تم إعلانها محمية من ١٨٩٨ إلى ١٩٣٤، كما جرى احتلال الفلبين، وضم واحتلال الجزر والجزر المرجانية فى المحيط الهادئ، وفى ١٩٠٣، تم إنشاء

قناة بنما واستئجار منطقة القناة، وفى ١٩١٢ تم احتلال هندوراس حتى ١٩١٩، ومرة أخرى فى ١٩٢٦–١٩٣٣، واحتلال فيرا كروز فى ١٩١٤، وفى ١٩١٥ تم احتلال هايتى حتى ١٩٣٤، ثم أعلنت محمية فى ١٩١٥–١٩٣٦، وفى ١٩١٦ احتلت جمهورية الدومينيكان حتى ١٩٢٤، ثم أعلنت محمية حتى ١٩٤١ وتم الاستيلاء على جزر فيرجن.

وبالإضافة إلى التوسع بالضم، فقد نما الاقتصاد الأمريكى بقوة غير مسبوقة، وازداد ثقله فى الميزان العالمى. ومع ذلك، فقد تأخر سعى الولايات المتحدة ــ كما سيجىء بيانه فيما بعد ــ إلى اكتساب مكانة وهيمنة دولية ــ اقتصادية وثقافية وسياسية بل وعسكرية ــ وتعلقت مدة طويلة بالعزلة والاكتفاء الذاتى، الأمر الذى مكنها من تنوع مواردها وضخامة سوقها، وعزلتها الجغرافية التى تكفل لها حماية منيعة.

لكن مع تنامى إمكاناتها وقدراتها، سعت إلى أن تتكافأ مكانتها ــ بل وهيمنتها الدولية ــ مع ذلك. وكان من الطبيعى تماما، أن تحاول وراثة أقدم وأكبر إمبراطوريتين عالميتين، فرنسا وإنجلترا، والحلول محلهما فى مستعمراتهما ــ بل واقتحام عقر دارهما ــ بالوسائل الاقتصادية أساسا. وعن طريق التوسع بلا غزو، بالسيطرة الاقتصادية والتجارية والمالية، على النحو الذى سيرد بيانه فيما بعد.

لقد وصل الأمر إلى حد أن النموذج الأمريكى بدأ يشكل أوروبا نفسها على شاكلته، إضافة إلى الحلول محل النموذج الأوروبى فى باقى أنحاء العالم. وقد مكن لهذا كما قلنا تزايد وزن الاقتصاد القارى الأمريكى وتنامى إنتاجيته وضخامة إنتاجه، إضافة إلى عوامل أخرى أهمها :

- إن الولايات المتحدة كان لها الفضل الحاسم فى إنقاذ أوروبا من هزيمة نكراء على يد ألمانيا واليابان وإيطاليا فى الحرب العالمية الثانية التى كانت تستهدف حرمان الدول الأوروبية التقليدية من مستعمراتها، وفرض نموذجها وسيطرتها على هذه المستعمرات بل على العالم أجمع.

- إن الولايات المتحدة، كان لها فضل إنقاذ أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية من الخراب الاقتصادى وإعادة تعميرها، وإبان هذا عملت على فرض نموذجها عليها وتغليب مصالحها وترسيخ آلياتها وقيمها ليس على أوروبا فقط، وإنما على باقى أنحاء العالم. وفى هذا أيضا لعب ثقلها الاقتصادى، وآلياتها فى تحقيق الازدهار، وسيطرتها على مؤسسات بريتون وودز(*)، دورا كبيرا فى القضاء على " أوربة " العالم والنيل من النموذج الأوروبى فى عقر داره. لقد اقتطع التوسع الأمريكى ـ الاقتصادى والحضارى بل العسكرى ـ مساحات شاسعة من فضاء العولمة الأوروبية التى لم تعد تشكل العالم على صورتها، وحلت محلها العولمة الأمريكية ـ كما سيرد بيانه فيما بعد والتى باتت هى التى تشكل العالم على صورتها وتحدد له مسيرته وأساليب حياته.

النموذج السوفيتى

بقيام الثورة البولشفية وإنشاء ما سمى بالكتلة الاشتراكية، بعد الحرب العالمية الثانية، تم مرة أخرى اقتطاع جزء كبير جدا من فضاء النموذج الأوروبى، امتد من كوريا والصين وفييتنام إلى دول أوروبا الشرقية وكوبا، والبلدان التى حاولت تطبيق النموذج الاشتراكى ـ فى الاقتصاد والقيم والثقافة ـ فى إفريقيا وأمريكا اللاتينية. وبرز " النموذج السوفيتى " كنقيض للنموذج الأوروبى فى كافة مناحى الحياة، ولاقى نجاحا فى أجزاء كبيرة من العالم ـ كانت قد تمت أوربتها ـ بل وامتد تأثيره إلى داخل القلاع الأوروبية نفسها، كإنجلترا وفرنسا وألمانيا، بنشوء أحزاب شيوعية تدعو لصيغة أو أخرى من النموذج السوفيتى، مما أوهن " الأوربة " فى عقر دارها وجفف منابعها الأصلية.

والواقع أن الصعود الأمريكى، وامتداد نطاق النموذج السوفيتى، اقتطعا جزءا كبيرا من فضاء أوربة العالم، ومن ثم لم تعد أوروبا، هى التى تحدد

(*) صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى للتعمير والتنمية، ومؤسسة التمويل الدولية.

مسيرة التطورات الدولية وشكل وآليات وأهداف الأنماط الاقتصادية والسياسية والثقافية والفكرية. ومن الحق أن يقال إن صعود النموذج الأمريكى تحديدا هو الذى عصف بالنموذج الأوروبى فى كل أنحاء العالم، بما فى ذلك أوروبا نفسها، وإنه تسلل إلى كافة مناحى الحياة بما فى ذلك اللغات الأوروبية نفسها.

كذلك اقتطعت اليابان، التى تعد الاقتصاد الثانى فى العالم بعد الولايات المتحدة، جزءا آخر كبيرا من فضاء العولمة الأوروبية، بما فى ذلك حتى أساليب تنظيم الإنتاج.

كل هذا اصاب بالوهن العولمة الأوروبية وأضعف دورها وإن لم يقض عليه تماما وإنما حد من تأثيرها إلى حد كبير بحيث لم تعد هى القوة الحاكمة التى تحدد تطور العالم ومصير دوله واقتصاده وتجارته. وكما سلف القول فإن " العولمة الأمريكية " و" العولمة السوفيتية أو الاشتراكية "، كان لهما أكبر الأثر فى إنهاء مرحلة عولمة الأرض لحساب أوروبا.

وبانهيار نموذج العولمة الاشتراكى ــ وإن بقيت منه مراكز لها تأثير عالمى مثل الصين ــ باتت العولمة الأمريكية، أو أمركة العالم لحساب الولايات المتحدة، هى التى تحدد المسار الرئيسى للتطورات العالمية، وإن لم تكن يدها فى ذلك مطلقة، إذ تغلها فى أحيان كثيرة دول وقوى أخرى فاعلة على النطاق الدولى. وفى بعض الأحيان قد تكون هذه الدول التى تتحدى الهيمنة الأمريكية، دولا صغيرة، مثل فيتنام التى تحدتها عسكريا وهزمتها رغم فقرها، ومثل دول جنوب وشرق آسيا التى اقتطعت جزءا من الفضاء الأمريكى، حتى وإن كان بالتعاون مع شركاء أمريكيين.

الباب
الثاني

الأمـركة

الفصل الثالث

عولمة أم أمركة ؟

فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، بدأ صعود نجم الولايات المتحدة الأمريكية بسرعة مذهلة، من جراء دورها فى هزيمة النازية والفاشية، وما قامت به من جهد لإعادة تعمير أوروبا واليابان ــ تحقيقا لمصالحها وتدعيما لمكانتها فى المحل الأول، ودفاعها المستميت عن النظام الرأسمالى فى مواجهة نظام اشتراكى طفق يتوسع سريعا ويجذب الكثيرين إلى النموذج الذى يسعى لاقامته، حتى انتهى الامر بانتصار نظامها وسقوط النظام الآخر بفعل أوجه ضعفه الداخلية فى المحل الأول، ومحاربة الولايات المتحدة له وانهاكه واستنزافه فى سباقات التسلح وفى الصراعات الدولية ومحاصرته اقتصاديا وتجاريا.

وبانهيار المعسكر الاشتراكى، وانتهاء زمن القطبين، أصبحت للولايات المتحدة الهيمنة على العالم باعتبارها القوة العظمى الوحيدة، اقتصاديا وحضاريا وعسكريا، خاصة بعد أن أسلم المعسكر الغربى كله واليابان زمام قيادهما للولايات المتحدة إبان الحرب الباردة، لخوفهما من الغول السوفيتى الذى كانت تحميهما منه القوة العسكرية الأمريكية الساحقة، خاصة مظلتها النووية. وبعد الحرب العالمية الثانية، ازداد إذعان الغرب واليابان للولايات المتحدة، وأصبحا لا يبرمان أمرا ترفضه أمريكا أو لا تقره.

و" العصر الأمريكى " أو " الحقبة الأمريكية " لا تعنى أنه ليس هناك من يناوئ الولايات المتحدة. فالتعارض والتناقض من طبائع الأمور، واختلاف المصالح الاقتصادية وصراع الحضارات، كثيرا ما يثير الشقاق بين أوروبا والولايات المتحدة بما يصل لحد التضارب. لكن الجديد هو أن هذا التناقض لم يعد يحل عن طريق الحروب العسكرية، مثلما كان يحدث

فى عهود سابقة بين الدول الكبرى، وإنما يتم حله بطرق سلمية، أى بالمفاوضات والضغوط، وفى أسوأ الأحوال بالحروب الاقتصادية. وبالطبع، فإن هذه الحروب الاقتصادية لا تقل شراسة وتدميرا وإلحاقا بالأضرار من الحروب العسكرية. على العكس، فإنها تتسم بشراسة أكبر، وتمتد من التجسس الاقتصادى ــ وهو ما تتبادله أوروبا وأمريكا وللأخيرة باع طويل فيه لتفوق أجهزتها وتقدم تكنولوجياتها.

بل إنه حتى الدول النامية والاقتصاديات التى تمر بمرحلة انتقال، لا تذعن القيادة كلية للعولمة الأمريكية، وهى حتى وإن سلمت بها وبأنها واقع لا مهرب منه، فإنها تدافع عن مصالحها القومية بترتيبات مختلفة، مثل الترتيبات الإقليمية أو المخططات الاقتصادية القومية والوطنية وغيرها، وهى لا تسلم بالشروط الأمريكية إلا مرغمة وبعد استنفاد كل وسائل المقاومة والتصدى.

مبررات العولمة الأمريكية

للعولمة الأمريكية أسباب موضوعية تتعلق بما يلى :

- قوة الاقتصاد الأمريكى وحجمه.
- ضعف الوزن النسبى للأطراف الأخرى.
- هزيمة الأسس الفلسفية والسياسية والاجتماعية التى قامت عليها نماذج أخرى.
- ثقل التقدم التكنولوجى الأمريكى قياسا بما يحققه الآخرون.
- نجاح الولايات المتحدة فى إقامة نظم ومؤسسات دولية تكفل لها الهيمنة وتجعل لها الكلمة العليا.

ويروج بعض المفكرين لفكرة أن وفورات الحجم، مثلما هى مطلوبة فى الوحدات الإنتاجية وفى الأسواق، فإنها مطلوبة فيما يتعلق بكيان الدول وحجمها. ويقولون إن الدولة ــ المدينة، حلت محلها الدولة القومية، وان الدولة القارة ــ

الولايات المتحدة ـ هى الكيان الاقتصادى الرشيد حاليا، وإن بقيادتها ستقوم الدولة الكوكبية والسوق الكونية. ويستطرد هؤلاء إلى القول إن الاقتصاد الكونى لن يستطيع أن يعمل ويزدهر إلا فى وجود دولة " رأس " ودول " جسم " تحركها الرأس، وإن العولمة لن تنجح إلا تحت جناح كيان سياسى يضمنه، هو الولايات المتحدة، ومن ثم تصبح العولمة مرادفا للأمركة. وقد أصبحت العولمة مرادفا لعالم وحيد القطب عاصمته واشنطون.

فهل يعنى هذا أن الولايات المتحدة هى الخادم لقوى السوق التى تتمتع بقوة تتجاوز قوة أية استراتيجية سياسية يمكن أن تنشأ فى واشنطون، وأنه ينبغى للعالم أن يكون شاكرا لوجود هذه القبضة الحانية ؟ أم يعنى أن العولمة أداة للتسلط الأمريكى، وأيديولوجية جديدة تدعم تخطيطا استعماريا. ذلك ما يستعر الخلاف حوله ويحتدم الجدل إزاءه، ليس فى العالم النامى وحده، وإنما أيضا فى العالم المتقدم، بل فى الولايات المتحدة نفسها.

حجم الاقتصاد الأمريكى

فى خطاب له أمام المؤتمر الخامس والثلاثين لبنك الاحتياطى الفيدرالى المعنى بهيكلة النظام المصرفى وقدرته على المنافسة فى ٦ مايو ١٩٩٩، أكد رئيس البنك آلان جرينسبان أن الاقتصاد الأمريكى استطاع حتى تاريخه، ورغم كل الأزمات الاقتصادية التى عصفت بالعالم شرقه وغربه أن يظل واحة للازدهار فى تناقض حاد مع الاقتصادات المتعثرة مع العالم النامى والركود فى اليابان والنمو الفاتر فى أوروبا. وقد عزا جرينسبان ذلك، إلى نمو الطلب المحلى (بلغ ذروته فى ١٩٩٩ ويقدر بنسبة ٥ فى المائة) فى الولايات المتحدة والذى قال إنه يمثل نحو ثلث إجمالى الطلب العالمى منذ ١٩٩٦، كما أرجعه إلى التحكم فى التضخم ونمو الناتج المحلى الإجمالى (يقدر بنسبة ٣٫٧٥ فى المائة) ونمو إنتاجية العمل بنحو ٣ فى المائة، وتخفيض نمو تكاليف وحدة العمل، ودور التكنولوجيا والمبتكرات، خاصة فى مجال الاتصالات والمعلومات فى زيادة معدلات العائد، وارتفاع استثمار رأس المال منذ ١٩٩٣،

وبالذات فى معدات التكنولوجيا الراقية بصورة حادة، وزيادة ربحية وإيرادات الشركات بنحو ٥ر١٣ فى المائة.

ويتضح حجم الاقتصاد الأمريكى من أن الناتج القومى الإجمالى(*) فى ١٩٩٨، بلغ ٤٩ر٨ تريليون دولار، وأن الناتج القومى الصافى بلغ فى نفس السنة ٥٨ر٧ تريليون دولار، وأن الدخل القومى بلغ ٩٩ر٦ تريليون دولار (التريليون ألف ألف مليون). وقد بلغ الاستهلاك الخاص فى الولايات المتحدة ٥ر٥٢٣٧ مليار دولار، والاستهلاك الحكومى ٨ر١١٧١ مليار دولار، والاستثمار الثابت الإجمالى ٩ر١٤٦٢ مليار دولار وإجمالى الطلب المحلى ١ر٧٩٠٢ مليار دولار.

أما الصادرات من السلع والخدمات فبلغت ٢ر٨٧٤ مليار دولار (ما يقرب من ٢٠ فى المائة من الصادرات العالمية)، وبلغت الواردات منهما ١ر٩٦٣ مليار دولار، وبلغت قيمة الناتج المحلى الإجمالى بأسعار السوق ٢ر٧٨١٣ مليار دولار.

قصة الصعود الأمريكى

مثلما يقول فريد زكريا فى كتابه " القيم من الثروة إلى القوة " فقد واصلت الولايات المتحدة نموها المطرد فى السكان والثروة معا على مدى النصف الأول من القرن التاسع عشر، وبدأت مع قدوم الخمسينيات من القرن نفسه فى الانطلاق نحو النمو الاقتصادى المستدام والتصنيع، الأمر الذى دفع بها إلى المقدمة فى الاقتصاد العالمى على مدى القرن. غير أن النمو الاقتصادى(**) لم يحقق خطى مذهلة حقا إلا فى العقود التى أعقبت الحرب الأهلية. وبأحد المقاييس نمت الولايات المتحدة بمعدل متوسط قدره ٥ فى المائة سنويا فيما بين ١٨٧٣ و١٩١٣. وتبدت هذه الزيادة غير العادية فى مختلف قطاعات

(*) الناتج القومى الإجمالى = القيمة السوقية لكافة السلع والخدمات النهائية المنتجة بواسطة الاقتصاد القومى على مدة فترة زمنية محددة، عادة سنة.

(**) النمو الاقتصادى هو معدل الزيادة السنوية فى الناتج المحلى الإجمالى.

الاقتصاد تقريبا. وزاد إنتاج القمح فى الفترة من ١٨٦٥ إلى ١٨٩٨ بنسبة ٢٥٦ فى المائة. والذرة بنسبة ٢٢٢ فى المائة، والسكر بنسبة ٤٦٠ فى المائة. وفى القطاعات الصناعية كان النمو أكبر من ذلك : فقد ارتفع إنتاج الفحم بنسبة ٨٠٠ فى المائة، وقضبان الصلب بنسبة ٥٢٣ فى المائة، وخطوط السكك الحديدية بالأميال بنسبة ٥٦٧ فى المائة. وفى الصناعات الأحدث التى بدأت من الصفر تقريبا، كان النمو هائلا إلى حد يجعل النسب المئوية نفسها عقيمة المعنى. فعلى سبيل المثال، زاد إنتاج البترول من ثلاثة ملايين برميل عام ١٨٦٥ إلى خمسة وخمسين مليون برميل عام ١٨٩٨. وعزز الازدهار والتقدم الاقتصادى الدءوب سمعة البلاد كموقع غنى بالفرص غير المحدودة، مما جذب الملايين من المغامرين الأوروبيين إلى شواطئها. وتضاعف تعداد السكان فيما بين ١٨٦٥ و ١٩٠٠ .

وكان صعود أمريكا كالشهاب أكثر من مذهل بالمقاييس النسبية. ففى حين كانت الولايات المتحدة تنمو بمعدل ٥ فى المائة سنويا، كان متوسط نمو بريطانيا العظمى لا يتعدى ٦ر١ فى المائة. وبحلول عام ١٨٨٥، كانت الولايات المتحدة قد تخطت بريطانيا، لتفوز بأكبر نصيب بمفردها فى إنتاج الصناعات التحويلية عالميا. وبعد سنة واحدة، احتلت مكان بريطانيا لتصبح أكبر منتج للصلب فى العالم. وبالنسبة لاستهلاك الطاقة، التى يعتبرها البعض أفضل معيار للقوة الاقتصادية للدولة، تخطت الولايات المتحدة بريطانيا بحلول عام ١٨٩٠، وفى عام ١٩٠٠ كانت الولايات المتحدة تستهلك من الطاقة أكثر من إجمالى ما تستهلكه ألمانيا، وفرنسا، والنمسا ـ المجر، وروسيا. ولما كان المقياس الأخير للنفوذ الدولى فى أواخر القرن التاسع عشر، وقت التنافس الاستعمارى والإمبريالى، هو السيطرة السياسية على أراض أجنبية، فقد استولت فيما بين ١٨٦٥ و١٨٩٠ على آلاسكا المهجورة وجزر ميدواى الصغيرة وحصلت على حق إقامة القواعد فى ساموا.

وعلى مدى العقد التالى، نمت السياسة الخارجية الأمريكية بإقدام متزايد. وفيما بين ١٨٨٩ و١٩٠٨، أتيحت للولايات المتحدة اثنتان وثلاثون فرصة لتوسيع مصالحها ونفوذها فى الخارج. وانتهزت واشنطون هذه الفرص خمسا

وعشرين مرة، وهو معدل أعلى للغاية (٧٨ فى المائة) من نظيره فى مرحلة سابقة هى ١٨٦٥-١٨٨٩ (اثنتان وعشرون فرصة للتوسع، استغلت منها ست فرص، ليصبح معدل التوسع ٢٧ فى المائة). وكانت القوة القومية الصاعدة للبلاد ــ وقد حظيت حينذاك باعتراف واسع المدى داخليا وخارجيا ــ مسئولة عن النشاط الأمريكى المتعاظم فى الشئون الدولية. ولم يكن هذا التوجه التوسعى بالدرجة الأولى نتيجة لتهديدات أكبر للأمن الأمريكى، موضوعية كانت أو متصورة.

وفى الفترة ١٨٨٩-١٩٠٨، تخطت الولايات المتحدة بريطانيا بجدارة لتصبح الأمة الصناعية الكبرى فى العالم، حيث وصل نصيبها من الإنتاج العالمى إلى ٣٠ فى المائة بحلول عام ١٩٩٠، وإلى ٣٥ فى المائة بحلول عام ١٩٠٧. وارتفع إنتاجها من الصلب، الذى كان يعتبر فى ذلك الحين مؤشرا حاسما للقوة القومية، إلى ٢٣ر٤ مليون طن عام ١٩٠٧، بالمقارنة بـ ٦ر٥ مليون طن فقط فى بريطانيا، و١١ر٩ مليون طن فى ألمانيا. وفى صناعة الفحم نفسها، حيث كانت بريطانيا تنتج عام ١٨٧٠ ثلاثة أمثال ما تنتجه أقرب دولة منافسة وهى ألمانيا، اندفعت الولايات المتحدة إلى الأمام بقوة فى أوائل ١٩٠٠.

وكان المجالان اللذان أدت القوة الاقتصادية الصاعدة من خلالهما، إلى اكتساب المصالح فى الخارج، هما التجارة والمالية. وفيما بين ١٨٨٩ و١٩١٣، ارتفعت صادرات الصناعات التحويلية من ٨٩ مليون دولار إلى ٨٠٥ ملايين دولار، فى حين زادت الواردات من ١٧٤ مليون دولار إلى ٤٧٠ مليونا.

وفى ظل تنامى القوة هذا، تصاعدت الدعاوى التوسعية. وبالفعل، وفى غضون سنة واحدة توسعت أمريكا فى هاواى وكوبا وبورتوريكو وجوام وجزر ويك والفلبين وساموا. ويورد فريد زكريا فى كتابه الجدول التالى للتوسع الأمريكى :

فرص أمريكا للتوسع (١٨٨٩-١٩٠٨)

الفترة	الحالة	المحصلة
١٨٨٩-١٨٩٣	١- بناء البحرية	ت
	٢- مؤتمر جامعة الدول الأمريكية	ت
	٣- شيلى	ت
	٤- هاواى	ع ت
١٨٩٣-١٨٩٧	٥- الثورة البرازيلية	ت
	٦- نيكاراجوا	ت
	٧- أزمة الحدود الفنزويلية	ت
	٨- الثورة الكوبية	ع ت
١٨٩٧-١٩٠١	٩- كوبا	ت
	١٠- هاواى	ت
	١١- الفلبين	ت
	١٢- بورتوريكو	ت
	١٣- جوام	ت
	١٤- جزر ويك أيلاندز	ت
	١٥- ساموا	ت
	١٦- التدخل فى الصين	ت
	١٧- خليج سامساه	ع ت
	١٨- معاهدة هاى ـ يونسيفوت	ع ت
١٩٠١-١٩٠٨	١٩- قناة بنما	ت
	٢٠- حدود ألاسكا	ت
	٢١- كوبا ـ تعديل بلات	ت
	٢٢- جزر الهند الغربية الدانمركية	ع ت
	٢٣- المسألة الفنزويلية / الألمانية	ت
	٢٤- سانتو دومينجو	ت
	٢٥- الباب المفتوح البريطانى	ع ت
	٢٦- مذكرات الباب المفتوح	ت
	٢٧- تمرد البوكسر	ت
	٢٨- مؤتمر بروتسماوث للسلام	ت
	٢٩- مؤتمر الجيسيراس	ت
	٣٠- انقلاب كوبا	ت
	٣١- الحرب الأهلية فى جواتيمالا	ت
	٣٢- استرضاء اليابان	ع ت

ملحوظة : ت = توسع ؛ ع ت = عدم توسع

الانفراد بالهيمنة

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، مهدت ثلاثة انقلابات لقيام فضاء عالمي أوحد، خاضع للهيمنة الأمريكية، وهى :

١- **تصفية الاستعمار القديم :** اختفت الإمبراطوريات الاستعمارية القديمة، تاركة وراءها آثارا لا تمحى، فلم تستعد الشعوب التى كانت خاضعة، وقد حصلت على الاستقلال، عوالمها السابقة، وإنما أصبحت تعيش فى أطر مستوردة (فى المحل الأول، دولة على الطراز الأوروبى). وامتد المجتمع الدولى الذى كان يقتصر على العالم الذى يقال إنه متحضر (أوروبا وأمريكا عقب أوروبا)، ليشمل الإنسانية كلها.

٢- **شبكة عالمية للمبادلات :** منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى عقد السبعينيات ظل التبادل الدولى ــ التجارى، المالى، التقنى ــ مقصورا على الفضاء الغربى : أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، وكانت اليابان وهى القوة الفاعلة الثالثة تعتبر فى الوقت نفسه حالة خاصة لأنها آسيوية ولأنها تفرض نفسها سريعا فى قطاعات (من الترسانات البحرية إلى السيارات) كانت الدول الصناعية القديمة تعتبرها حكرا لها. وخلال هذه العقود، كان العالم الشيوعى يتطور نحو نظام الاكتفاء الذاتى. أما باقى العالم، فكان يتحرر من الاستعمار.

وفى السبعينيات بدأ توسع رهيب فى شبكات المبادلات، فقد حفز إثراء الاقتصادات العربية، خلال الثلاثين عاما المجيدة (١٩٤٥-١٩٧٥) أوسع تدويل للمشروعات الكبرى، سعيا وراء الأسواق ووسائل التمويل. وجلبت صدمتا البترول بصورة مفاجئة إيرادات هائلة للدول المصدرة للهيدروكربونات، التى " أعادت تدوير " أموالها فى الدورات الدولية مما جعلها أطرافا مؤثرة فى اللعبة الاقتصادية الدولية. واستدان كثير من البلدان بصورة باهظة واقترض من وراء حدوده. وفى منطقة آسيا ــ المحيط الهادئ تشكلت أول موجة من البلدان حديثة التصنيع ــ الدول الأربع التى يعد كل منها تنينا (كوريا الجنوبية، تايوان، وهونج كونج، وسنغافورة) وأخيرا، أسهم التخلى عن التكافؤ الثابت لأسعار الصرف والتحول إلى الأسعار العائمة فى انتزاع سيطرة الدول على التدفقات المالية الدولية وإقامة الأسواق (ومن ثم القوى الفاعلة التى لا تعد

ولا تحصى : البنوك، وأجهزة جمع المدخرات، والأشخاص) التى تتحكم فـــى الأموال.

٣- **انهيار نماذج الاكتفاء الذاتى :** فى ١٩٨٩-١٩٩١، انـــهارت الكتلـــة الشيوعية فى أوروبا الشرقية. وبعد ذلك تفجر الاتحاد السوفييتى تحت وقع هـــذه اللطمة. وهكذا انتهت أضخم تجربة لتحقيق الاكتفاء الذاتى فى القرن العشـــرين. وبالمثل، ففى عقد الثمانينيات، فإن دول العالم الثالث التى اختارت طريقا ممـــاثلا (الأولوية لإنشاء قاعدة صناعية، بما يكفل الاستقلال الاقتصادى) إمـــا أنـــها أدركت أنه يتعين عليها الانفتاح وأن تتصل كفرع بالتدفقات الدوليـــة (الصيـــن وأيضا المكسيك والهند وفيتنام ...) أو تتخبط فى أزمة أو حتى تتعرض لانهيار وفوضى (الجزائر التى اعتقدت أن عائد البترول سيمول احتياجاتها، وألحقـــت بنفسها الخراب من جراء مشروعات غير مفيدة).

العولمة = الأمركة

يرى بعض المفكرين أن العولمة ليست سوى مرادف للأمركة، انطلاقا مـــن الهيمنة الاقتصادية الأمريكية على النطاق العالمى، وتأثر السياسات الاقتصاديـــة فى كل بلدان العالم بما يجرى فى الولايات المتحدة، لأسباب فى مقدمتها :

- ضخامة الاقتصاد الأمريكى وأبعاده الكونية.
- سيطرة رأس المال المالى الأمريكى على مشروعات واقتصادات فى كافـــة أرجاء المعمورة.
- أن الدولار الأمريكى أصبح هو وسيلة التبادل ومخزن القيـــم وأداة التســـوية الرئيسية بالنسبة لمعظم دول العالم.
- سيطرة الولايات المتحدة على مؤسسات " بريتون وودز " وإملاء سياســـتها عليها، لتمليها هذه المؤسسات بدورها على مختلف دول العالم المتعاملة معها.
- سيطرة الولايات المتحدة على الأنشطة الاقتصادية الحاكمة، مثـــل صناعـــة المعلومات والبرمجيات، وعلى صناعة الخدمات والتمويل.

- تحول الولايات المتحدة لأكبر سوق لاستثمار رؤوس الأموال الأجنبية في صناعاتها. فمنذ انخفاض الدولار في ١٩٧٠، أصبحت قبلة المستثمرين الأوروبيين من هولندا وبريطانيا وكندا وألمانيا وسويسرا واليابان وفرنسا. وقد قدرت لجنة من الكونجرس الاستثمارات الأجنبية في الولايات المتحدة في ١٩٨٠ بمبلغ ٣٥٠ مليار دولار. فعلى سبيل المثال، امتلك اليابانيون كليا أو جزئيا ٢٢٥ شركة أمريكية تنتشر في ٤٢ ولاية.
- وبالمثل حرصت البنوك الأجنبية على فتح فروع لها في الولايات المتحدة للاستثمار وتقديم القروض فيها، ووصلت البنوك الأجنبية العاملة في أمريكا إلى ٣١٥ بنكا في ١٩٧٩. كما يملك الأجانب ١٢ في المائة من أصول أكثر من ١٠٠ بنك أمريكي تبلغ أصولها ٧٧ مليار دولار. وبالمثل تمتد فروع البنوك الأمريكية لمختلف أنحاء العالم وتحقق مكاسب كبيرة. فمثلا حقق بنك " سيتي بنك " وبنك " تشيز مانهاتن " ما يزيد على ١٠ في المائة من دخلهما من البرازيل في ١٩٨٠.

ويستحق بعض النقاط التي تؤكد المركز المهيمن لأمريكا توضيحا أكبر نجمله فيما يلي :

أولا : قيام اقتصاد أمريكي جديد

حظيت الولايات المتحدة في النصف الثاني من التسعينيات بنمو اقتصادي قوي يواكبه تضخم منخفض وتزايد في إنتاجية العمل، مما دفع المراقبين إلى إعلان مولد " اقتصاد جديد " بها مرتبط بالتقدم في مجالات العلم والتكنولوجيا والاتصالات.

وتعزى القوة الدافعة للتعجيل بنمو إنتاجية العمل في الولايات المتحدة الذي تحقق خلال فترة التسعينيات إلى الأخذ السريع بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد أدت الابتكارات التكنولوجية إلى هبوط حاد في أسعار أجهزة الكمبيوتر بنحو ٢٢ في المائة سنويا، في المتوسط، خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠. وأدى هبوط الأسعار إلى تشجيع الصناعات على الاستثمار في معدات

تجهيز المعلومات، وتصاعد الاستثمار، بالأسعار الحقيقية، بمعدل يبلغ نحـو ٤٤ فى المائة.

ولتحديد دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى زيادة نمو إنتاجية العمل، حاولت دراسات عديدة فصل نمو إنتاجية العمل فى زيادة قيمة رأس المال عـن إجمالى مؤشر نمو عوامل الإنتاجية. ووجدت هذه الدراسات أن تزايد الكفـاءات فى إنتاج أجهزة الكمبيوتر وأشباه الموصلات قـد أدى إلـى ارتفـاع المؤشـر الإجمالى لعوامل الإنتاج، ومن ثم إنتاجية العمل، فى قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ما يتضح من انخفاض أسعار منتجات هذا القطاع. وقد شجع انخفاض الأسعار صناعات أخرى على الاستثمار بشكل متزايد فـى المعـدات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ مما أسهم فى زيادة قيمـة رؤوس الأموال وزيادة نمو إنتاجية العمل. ويعزى إلـى التغـيرات المتصلـة بإنتـاج واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ما يقرب من ثلثى التسـارع فـى نمو إنتاجية العمل فى النصف الثانى من التسعينيات.

وفى الولايات المتحدة ستتوقف استمرارية التسـريع الملحـوظ فـى نمـو إنتاجية العمل على الابتكار المسـتمر للتكنولوجيـا ــ خاصـة فيمـا يتعلـق بأشباه الموصلات، واستمرار الهبوط فـى أسـعار التكنولوجيـا، واسـتمرار انتهاج ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفى الماضى القريـب، فـإن الابتكار التكنولوجى السريع فى الولايـات المتحـدة قـد عكـس عـددا مـن العوامل شملت المنافسة القوية التى أبرزت الحاجة إلى تكنولوجيا موفرة للتكلفة، والإنفاق العام والخاص بغزارة على البحث والتطوير، والحماية القوية للملكيـة الفكرية، والحصول على تمويل وافر ــ وكثيرٌ من هذه العوامل تبدو متوافـرة وتعتبر بشيرا بفتوحات تكنولوجية جديدة فى المستقبل . غير أن الهبوط الشـديد فى بورصة الأوراق المالية " ناسداك " ــ خاصة منذ خريـف عـام ٢٠٠٠ ــ يوحى بأن المرجح أفول نجم رأس المال المغـامر وخمـود آفـاق العـروض العامة الأولية، على الأقل فى الأمد القريب، ومن ثم الحد من فرص التمويل.

ثانيا : تضخم الاستثمار الأجنبى المباشر فى أمريكا

فى الثمانينيات افتتحت ٣٠ ولاية أمريكيـة، مكـاتب لـها فـى العواصـم الأوروبية لجلب الاستثمارات إلى الولايات المتحدة. وتصارعت عـدة ولايـات لتقديم المزايا لشركة فولكس فاجن الألمانية حتى فازت بنسلفانيا بإنشاء مصنـع لهذه الشركة فيها تكلف فى البدء ٢٥٠ مليون دولار.

وقد بلغ متوسط التدفق السنوى من الاستثمارات المباشـرة الـواردة إلـى الولايات المتحدة خلال ١٩٨٥-١٩٩٠ بالقيمة الحالية للدولار، خمس مرات مـا كان عليه فى ١٩٧٥-١٩٨٠. وبعد أن ظلت الولايات المتحدة عقودا طويلة البلد الذى يمثل المصدر الرئيسى للاستثمارات المباشرة الصادرة، فإنها حلت محـل كندا فى منتصف الثمانينيات بوصفها البلد المضيف رقم واحد فى العـالم مـن حيث القيمة الإجمالية لنشاط الأعمال الخاضع لسيطرة أجنبية.

لقد جرت التدفقات الواردة السريعة من الاسـتثمارات المباشـرة (وهـى الاستثمارات التى أتاحت للأجانب نسبة ١٠ فى المائة على الأقل مـن ملكيـة منشآت الأعمال فى الولايات المتحدة) خلال الثمانينيات فى سياق انفجار فـى التجارة الدولية فى جميع أنواع الأصول، وعلى مـدى عقـود عديـدة، كـان المستثمرون من الولايات المتحدة يهيمنون على الأسواق المالية الدولية كدائنيـن ومقترضين على حد سواء، وذلك بتدفق صادر صاف متواضع من رأس المـال فى معظم السنوات.

وفى الثمانينيات، أصبحت الولايات المتحدة فجأة مقترضـا صافيـا علـى نطاق غير مسبوق بالنسبة لأى دولة. بيـد أن شـريحة فقـط مـن الارتفـاع فى إجمالى التدفقات الواردة من رأس المال هـى التـى جـاءت فـى شـكل اسـتثمار مباشـر، وحتـى فـى عـام ١٩٨٩ عندمـا وصلـت التدفقـات الاستثمارية المباشرة والواردة إلى ذروة تزيد علـى ٧٠ مليـار دولار، فـإن ذلك لم يشكل إلا أقل من ثلث مجموع التدفقات الواردة من رأس المال فى تلـك السنة.

وتبدى فى الجدول التالى، ضخامة الاستثمارات الأجنبيـــة فـــى الولايـــات المتحدة، والتى تعد فلكية بكل المقاييس (حيث زادت فى ١٩٩٠ علـــى ٨٦ر٣ مليار دولار، منها ٣٧ر٢ مليار دولار استثمارات مباشرة).

الاستثمارات الأجنبية فى الولايات المتحدة
التدفقات الواردة لميزان المدفوعات
(بمليارات الدولارات)

	الإجمالى	الاستثمارات الأجنبية المباشرة	الاستثمارات الأجنبية المباشرة كنسبة مئوية من الإجمالى
١٩٦٠	٢ر٣	٠ر٣	١٣ر٧
١٩٧٠	٦ر٤	١ر٥	٢٣ر٠
١٩٧٢	٢١ر٥	٠ر٩	٤ر٤
١٩٧٤	٣٤ر٢	٤ر٨	١٣ر٩
١٩٧٦	٣٦ر٥	٤ر٣	١١ر٩
١٩٧٨	٦٤ر٠	٧ر٩	١٢ر٣
١٩٨٠	٥٨ر١	١٦ر٩	٢٩ر١
١٩٨١	٨٣ر٠	٢٥ر٢	٣٠ر٣
١٩٨٢	٩٣ر٧	١٣ر٨	١٤ر٧
١٩٨٣	٨٤ر٩	١١ر٩	١٤ر١
١٩٨٤	١٠٢ر٦	٢٥ر٤	٢٤ر٧
١٩٨٥	١٣٠ر٠	١٩ر٠	١٤ر٦
١٩٨٦	٢٢١ر٦	٣٤ر١	١٥ر٤
١٩٨٧	٢١٨ر٥	٥٨ر١	٢٦ر٦
١٩٨٨	٢٢١ر٤	٥٩ر٤	٢٦ر٨
١٩٨٩	٢١٦ر٥	٧٠ر٦	٣٢ر٦
١٩٩٠	٨٦ر٣	٣٧ر٢	٤٣ر١

المصدر : Survey of Current Business ، أغسطس ١٩٩١ وأعداد سابقة.

ملحوظة : احتسبت النسبة المئوية من بيانات غير مقربة.

ويتضح من الجدول التالى، المصادر الأساسية للاستثمار الأجنبى المباشــر، والتى تتمثل أساسا فى الدول المتقدمة. صحيـــح أن بلـــدان النفــط ــ خاصـــة العربية ــ بدأت تستثمر مبالغ هائلة فى الولايات المتحدة، لكن أوروبا لا تـــزال هى المصدر الرئيسى للاستثمار الأجنبى فى الولايات المتحدة.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الولايات المتحدة
التدفقات الواردة لميزان المدفوعات حسب البلدان المستثمرة الرئيسية
(بمليارات الدولارات)

	الإجمالى، كل البلدان	المملكة المتحدة	اليابان	هولندا	كندا	ألمانيا	سويسرا
١٩٨٥	١٩ر٠	٤ر٧	٣ر٤	٢ر٨	٩ر٠	٢ر٣	٢ر٧
١٩٨٦	٣٤ر١	١٠ر٨	٧ر٣	٤ر٤	٢ر٥	٢ر٠	١ر٤
١٩٨٧	٥٨ر١	٢٥ر٣	٨ر٨	٨ر٥	٣ر٧	٤ر٤	٣ر٠
١٩٨٨	٥٩ر٤	٢١ر٠	١٧ر٣	٥ر٨	١ر٢	٢ر٤	٨ر٠
١٩٨٩	٧٠ر٦	١٨ر٩	١٧ر٤	٧ر٣	٣ر٢	٣ر٨	٤ر٧
١٩٩٠	٢٧ر٢	٣ر٧	١٧ر٣	٧ر١	صفر	٩ر٠	١ر٠

المصدر : Survey of Current Business أغسطس ١٩٩١ وأعداد سابقة .

وتبين الدراسات التطبيقية أن نشاط الاســـتثمار المباشـــر فـــى الصناعـــات التحويلية يتركز فى الصناعات التى تكون فيها نفقات البحث والتطوير والإعلان كبيرة ــ وتشمل الأمثلة بالنسبة للولايات المتحدة الإليكترونيات والكيماويـــات، والعقاقير والأغذية المجهزة، علاوة على صناعة الســـيارات الأكـــثر شـــهرة. وخلال الثمانينيات، ساعدت الحماية المتزايدة والانخفاض فى التكلفة النسبية لقوة العمل فى الولايات المتحدة على إمالة الميزان لصالح اتخاذ منتجـــى الســـيارات اليابانيين مواقع فى الولايات المتحدة، وفيمـــا ســـبق كـــانت الأســـواق نفســـها

تخدم الصادرات، بيد أن اتفاق التجارة الحرة المبرم بين الولايات المتحدة وكندا الذى دخل حيز النفاذ فى ١٩٨٩، علاوة على توسعه الوشيك ليشمل المكسيك داخل " منطقة تجارة حرة لأمريكا الشمالية "، قد أعطى تعزيزات إضافية لمميزات الإقليم كموقع للإنتاج.

والفرص المعززة لتجنب الضرائب تعتبر فائدة محتملة للعمليات المتعددة الجنسية يكثر الاستشهاد بها، على الرغم من صعوبة قياس حجم الفوائد. والأداة الرئيسية هنا فى سعر التحويل ــ السعر الدفترى الذى " تباع " به سلعة أو خدمة ما بواسطة إحدى الوحدات داخل الشركة إلى وحدة أخرى، وتستخدم الشركات أسعار التحويل المواتية لزيادة الأرباح العالمية الصافية بعد الضرائب بواسطة نقل الأرباح المبلغة فيما بين السلطات الضريبية المختلفة. وتلك ممارسة قديمة للشركات المتعددة الجنسيات القائمة فى الولايات المتحدة، وقد بدأ النشاط المناظر الحالى للشركات الأجنبية العاملة فى الولايات المتحدة يجذب الانتباه. ويتهم بعض المسئولين الشركات الأجنبية بأنها تستفيد من الدخول إلى أسواق الولايات المتحدة دون أن تدفع حصة ملائمة فى ضرائبها، وكانت إدارة كلينتون، تجمع عن طريق إنفاذ قوانين ضرائب الولايات المتحدة بشكل أكثر صرامة من الضرائب المتحصلة من الشركات الأجنبية، ما يصل إلى ٤٥ مليار دولار على مدى أربع سنوات. بيد أن اختصاصيى الضرائب كانوا يعتقدون أن اتخاذ إجراءات صارمة حيال تجاوزات التسعير التحويلى قد لا تغل سوى شريحة فقط من هذا المبلغ، كما أنها قد تخاطر بتثبيط همة المستثمرين الجدد.

الولايات المتحدة مورد ومصدر للاستثمار

إن الزيادة الكبيرة فى الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة والصادرة قد طمست الفارق، على الأقل فيما بين الدول الصناعية، بين البلدان المضيفة والمصادر القطرية، ففى الستينيات، كانت الولايات المتحدة المصدر القطرى الأول، وبذلك كانت أكبر مستفيد محتمل من وضع حدود دولية على السياسات وطنية النزعة للبلدان المضيفة. وحاليا، لا تزال الولايات المتحدة مصدرا قطريا رئيسيا علاوة على كونها أقوى صوت داع إلى اتخاذ إجراء دولى

لتنظيم السياسات الاستثمارية، إلا أنها أصبحت أيضا أهم مضيف في العالم للاستثمار المباشر، بكل ما يستتبعه هذا الدور من ضغوط سياسية، وفي المقابل، اكتسب الاتحاد الأوروبي، علاوة على كندا واليابان، مصلحة في وضع حدود على السياسات الاستثمارية للبلد المضيف، لاسيما سياسات الولايات المتحدة.

ولذلك فإن الجدل الذي ثار حول مسائل السياسات الرئيسية بالنسبة للولايات المتحدة في التسعينيات مناظرة لما ثار في الجدل الوطني بشأن السياسة التجارية قبل عقد مضى، أي ما إذا كانت لا تزال الولايات المتحدة مستعدة وقادرة على مناصرة الأهداف العالمية حتى عندما يقتضي ذلك بعض التضحية بالحاجات الوطنية المقررة. وبشكل أكثر تحديدا، هل الولايات المتحدة مستعدة وقادرة على مواصلة دورها القيادي في التصدي للسياسات الاستثمارية التي تحقق غايات قطاعية ضيقة على حساب الكفاءة الشاملة ؟ أو هل ستنضم بدلا من ذلك إلى البلدان المضيفة الأخرى في الاستسلام لضغوط جماعات المصالح والعداء للأجانب.

ثالثا : تكاثر الاستثمارات الأمريكية في الخارج

تتعدد الاستثمارات الأمريكية في الخارج في مجالات تمتد من الهامبورجر إلى البرمجيات. وحتى الصناعات الثقيلة فخلال السنوات القليلة الماضية، اتجه الاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة في الصناعة التحويلية بالبلدان النامية إلى التزايد باطراد، ويبلغ مجموعه الآن نحو ٣ مليارات دولار سنويا — وهو ما يقارب ٢٢ في المائة من إجمالي تدفقات رؤوس الأموال من البلدان الصناعية إلى البلدان النامية. وقد تركز هذا الاستثمار في أمريكا اللاتينية (٦٠ في المائة) وشرق آسيا (٣٠ في المائة)، وتستأثر البرازيل والمكسيك بأكثر من نصف إجمالي استثمارات الولايات المتحدة في الصناعة التحويلية بالعالم النامي، كما تستأثر البلدان العشرة الأولى الموجهة إليها الاستثمارات الأجنبية المباشرة للولايات المتحدة بنحو ٨٦ في المائة.

تقلب الاستثمارات فى البلدان النامية

لا تظهر بيانات تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر حتى الآن أى تحويلات كبيرة، ولكن ثمة مؤشر ـــ هو تدفقات الصناعة التحويلية من الولايات المتحدة إلى كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية ـــ يشير إلى اتجاه متصاعد، وإن كان متقلبا، خلال العقد الماضى، فيما يتعلق بالتدفقات إلى العالم النامى، وبصفة خاصة منذ عام ١٩٨٧. وتمثل الاستثمارات الحالية فى البلدان النامية حوالى ١٥ فى المائة من إجمالى الرصيد الرأسمالى، ولكن التدفقات زادت على ٢٠ فى المائة فى كل من السنوات الثلاث الماضية، وبالإضافة إلى هذا، فإن التغييرات فى نسبة واردات الصناعة التحويلية من هذه البلدان تحركت فى نفس الاتجاه غالبا. ومن ثم، فإن نسبة كل من الاستثمار الأجنبى المباشر وواردات الصناعات التحويلية للولايات المتحدة التى تمثلها البلدان النامية، أخذت فى التزايد أخيرا مما يشير إلى اعتماد متزايد على الإنتاج فى هذه الأقاليم.

ولكن الاستثمار الأجنبى المباشر للولايات المتحدة بالأسعار الحقيقية فى المناطق النامية اتسم بالثبات النسبى منذ عام ١٩٨٨، بعد أن نما سريعا قبل ذلك فى العقد نفسه، وقد اتجه ثلثا الاستثمارات تقريبا إلى بلدين اثنين، هما المكسيك والبرازيل. وباستثناء المكسيك، فإن الاستثمار الأجنبى المباشر الحقيقى فى المناطق الأخرى أخذ فى الانخفاض منذ عام ١٩٨٨.

ومن جراء نقل كثير من الصناعات التحويلية الأمريكية للخارج، بحثا عن أرباح أكبر وعمالة أرخص، بل حتى لتلويث بلاد الآخرين بمخلفاتها، أخذ استخدام القوة العاملة فى الصناعة التحويلية بالولايات المتحدة فى الانخفاض خلال سنوات كثيرة، وإذا ما استمرت الاتجاهات الراهنة فإن قوة العمل فى الصناعات التحويلية ستمثل أقل من ١٥ فى المائة من إجمالى قوة العمل بنهاية هذا القرن. وقد اصطحبت هذه العملية بانخفاض أكثر حدة فى نسبة العمال غير المهرة الذين يبقون فى وظائف الصناعة التحويلية، وهو اتجاه نتج جزئيا عن تغيرات التكنولوجيا، وجزئيا عن انتقال هذه الوظائف إلى البلدان ذات الأجور المنخفضة، وبالنسبة لإنتاج السلع القابلة للتبادل التجارى، تم الربط بفعالية بين

أسواق العمل غير الماهر فى الولايات المتحدة وبين الأسواق العالمية، وحيث لم يتجه الإنتاج بعد إلى الأساليب كثيفة التكنولوجيا (تجميع الملابس، والأحذية مثلا)، فإن حصة كبيرة من الإنتاج تم تحويلها إلى البلدان الفقيرة.

لكن البيانات العالمية تبين أخيرا أن قدرة البلدان النامية على جذب استثمارات الصناعة التحويلية ــ الأمريكية وغيرها ــ على أساس موارد العمل غير الماهر والرخيص قد انخفضت فى السنوات الأخيرة، وهو اتجاه سيستمر بغير شك. فالحاجة لمثل هذا العمل فى تصنيع كثير من المنتجات بلغت أقل كثيرا عما كانت عليه منذ عقد مضى. ومع المعدل الحالى لتطوير التكنولوجيا بالنسبة للمنتجات والعمليات فإن معظم أرصفة التصدير ــ فى الخارج ــ ذاتها ستحتاج إلى تطوير للإبقاء على قدرتها التنافسية، وهو ما ينطوى على تدعيم مستويات المهارات البشرية أيضا. وبوسع البلدان النامية التى يتوافر لديها عمل أكثر مهارة وبأجور أدنى نسبيا، أن تؤثر بشكل موات على قرارات توطين المصانع، ولكن الاحتياطى اللازم من العمال الأفضل إعدادا لا يوجد إلا فى عدد قليل من البلدان متوسطة الدخل.

وعند بحث العلاقة بين الأسواق ومواقع المصانع يمكن النظر فى السيناريوهات التالية :

- تركيز أقل على المنظمات الشبيهة بنمط أى . بى . ام (حيث يقوم مصنع وحيد بتوفير المنتجات لسائر الفروع فى جميع أنحاء العالم)؛
- تركيز أكبر على الأسواق الإقليمية فى أوروبا، وأمريكا الشمالية، وجنوب شرق آسيا، حيث يتوافر القرب من الأسواق الكبيرة والمتطورة نسبيا؛
- تحويل أقل على المستوى العالمى للأجزاء، والمكونات وربما يستثنى من ذلك التحويل داخل الأقاليم؛
- جعل " أرصفة التصدير " أقل شيوعا؛
- تركيز أكبر على تطوير العمليات المحلية المساعدة للصناعة التحويلية، بما فى ذلك الخدمات التقنية، وبصفة خاصة تلك التى تتضمن مستويات أعلى من المهارة.

لكنْ ثمة أسباب أخرى لتوطين الإنتاج فى المناطق النامية، منها أسباب ستصبح أكثر أهمية بمرور الوقت. فعلى سبيل المثال، تحتاج الشركات على نحو متزايد إلى توطين مصانعها بالقرب من الأسواق، التى قد يكون البعض منها فى البلدان النامية الأكبر حجما. وعلاوة على هذا، فبالنسبة لبعض العمليات الإنتاجية، تتضاءل متطلبات الحجم (الصلب، على سبيل المثال)، وبالتالى تكون الأسواق الكبيرة أقل ضرورة لتبرير إنتاج هذه الأنواع.

وقد ينتج عن الاعتماد المتزايد على الموردين المحليين للنظم الفرعية الكاملة، وحتى المنتجات النهائية، انتقال كثير من المنافع المهمة كما حدث عندما نقلت شركات البلدان الصناعية إنتاجها فى وقت سابق، وتوجد بالفعل دلائل على هذا فى كثير من قطاعات الإنتاج التى تحتاج إلى كثافة أكثر فى الأيدى العاملة، فبعض شركات الملابس فى تايلند مثلا، يحول أجزاء من عملياته الإنتاجية إلى كمبوديا وفييت نام، وتقوم شركات الأحذية فى تايوان بإنشاء وحدات جديدة فى الصين. ومن ثم، فإن الأمل بالنسبة للبلدان النامية الأكثر فقرا قد لا يتمثل فى اجتذاب الشركات الكبيرة الناضجة (التى ستواصل التركيز على الأسواق الأكثر ثراء)، ولكن فى توطين شركات عبر وطنية جديدة من البلدان النامية الأخرى.

رابعا : تزايد الدولرة(*) كأداة للسيطرة

أسبغ الدور الدولى للدولار عددا من الفوائد الاقتصادية والسياسية الثابتة على الولايات المتحدة الأمريكية. والطلب الدولى على الدولار يعنى تمكين الولايات المتحدة من تمويل العجز الضخم والمستمر فى ميزان التجارة / المدفوعات بأدنى تكلفة. وفى الواقع فإن حكومة الولايات المتحدة كان فى مقدورها أن تفترض أن الدول الأخرى ستهب تلقائيا إلى تمويل العجز الأمريكى الضخم فى المدفوعات الدولية نظرا لأن الآخرين الذين يحتاجون إلى الدولار

(*) دولرة الاقتصاد تعنى أن يكون الدولار وسيط المبادلات، ومخزن القيمة (المدخرات)، ووحدة الحساب.

للقيام بأعمالهم الدولية، لا يطلبون أسعار فائدة مرتفعة. وفضلا عن هـذا فـإن الولايات المتحدة تستطيع اقتراض عملتها ذاتها، ومـن ثـم تتجنـب مخـاطر سعر الصرف. ومعظم الدولارات الموجودة فى التـداول فـى الخـارج فـى أيدى غير الأمريكيين، أى ما يطلق عليه " زيادة عرض الدولار " ويبلغ نحـو ٢٦٥ مليار دولار، هو ما يعادل قرضا بدون فوائد للولايـات المتحـدة يبلـغ ١٣ مليار دولار تمثل مقدار الفوائد التى تم توفيرها. وفضلا عن كل مـا تقـدم فإن المكانة الأمريكية تتعزز بالدور الدولى للدولار.

والدولرة من أهم وسائل العولمة على الطريقة الأمريكية، أو لصالح النموذج الأمريكى. فقد زادت بسرعة فى أوائل التسعينيات ودائع النقد الأجنبى ـ خاصة الدولار فى الاقتصادات التى كانت فى السابق مخططة مركزيا، حيـث عمـل التضخم المرتفع، وضوابط سعر الفائدة على جعل العملة المحلية غير جذابة.

فنادرا ما تستطيع العملات المحلية أن تخرج سالمة من ويـلات التضخـم المرتفع والمتقلب، فما إن تحدث عملية تضخمية حتى يسـارع الجمـهور إلـى التخلى عن العملة المحلية كمخزن للقيمة، ويتحول إلى عملـة أجنبيـة كمـلاذ للمدخرات المالية. وفى الوقت نفسه، يبدأ تحديد بعض الأسعار ـ لا سيما أسعار البنود المرتفعة الثمن مثل العقارات والسيارات ـ بالعملة الأجنبية، وفى نهايـة الأمر، يتم الكثير من الصفقات التى تنطوى على تحويلات نقدية كبيرة باستخدام عملة أجنبية، وفى حين تحتفظ العملة المحلية عادة بوظائفها كوسـيلة للتبـادل، وكوحدة للحساب بالنسبة لجميع السلع غير المعمرة تقريبا، فإنها تصبح مواطنـا من الدرجة الثانية، وتحظى بالقليل من الاحترام.

ومن المؤكد أن جاذبية العملة الأجنبية الوطيدة كوسيلة لحماية القيمة الحقيقية للأصول المالية لم تقتصر على اقتصادات السـوق، فخـلال الثمانينيـات أدى التضخم الآخذ فى الارتفاع إلى دولرة واسعة النطـاق فـى كـل مـن بولنـدا ويوغوسلافيا سابقا، وبنهاية العقد، بلغت نسبة الدولرة، ٧٠ فى المائة فى الأولى و ٨٠ فى المائة فى الثانية. ورغم أنه فى الاقتصاد المخطط ذى الطابع السوفياتى التقليدى، كان احتفاظ السكان المحليين بودائع أجنبية محظورا بشكل صارم. فإنه وحتى فى عز سطوة الاتحاد السوفييتى السابق، كان التكالب على الدولار فـى

السوق السوداء فى موسكو كبيرا بأضعاف السعر الرسمى، بل إن الدولة نفسها كانت تبيع بعض السلع بالدولار فى عز التخطيط الاشتراكى. ومع مقدم الإصلاحات السوقية الجذرية فى الاقتصادات التى كانت فى السابق مخططة مركزيا فى أوائل التسعينيات، رفعت القيود على ودائع العملات الأجنبية بدرجات متفاوتة كجزء من حزمة شاملة للتحرر المالى. ونتيجة لذلك، ازدادت ودائع العملات الأجنبية بسرعة كبيرة فى الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال.

وكان نمط الدولرة فى الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال مماثلا إلى حد كبير لنمط بلدان أمريكا اللاتينية. ولكن على خلاف بلدان أمريكا اللاتينية عادت معظم الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال والتى نجحت فى تحقيق الاستقرار، إلى عملاتها المحلية تدعوها إلى ذلك الزيادة فى معدلات العائد الحقيقى على الأصول المحلية، الناجمة عن انخفاض التضخم وحرية أسعار الفائدة. وتوفر النظرة الأولى إلى شواهد الدولرة فى الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال ــ وباستخدام أمريكا اللاتينية كنقطة قياس ــ رؤية جديدة لعوامل الاقتصاد الكلى، والعوامل المؤسسية التى تستحث الدولرة، وكذلك العودة إلى العملات الوطنية.

تباين الخبرات فى الدولرة

وقد سمحت جميع الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال تقريبا، وكجزء من برامجها للتثبيت والإصلاح خلال الفترة ٩١-١٩٩٣ للسكان المحليين (وللأجانب فى بعض الأحيان) بتملك ودائع بالعملة الأجنبية ــ أساسا الدولار ــ رغم بقاء بعض القيود. وفى أوروبا الشرقية، ارتفعت الدولرة بسرعة فى تلك البلدان ــ ألبانيا وبلغاريا ورومانيا ــ التى أفضى تحرير الأسعار فيها إلى تضخم مرتفع فى السنة الأولى من الإصلاح. ففى ألبانيا، سرعان ما بلغت الدولرة ٢٠ فى المائة، ويبدو أنها استقرت عند ٢٠-٢٥ فى المائة عقب الانخفاض السريع فى التضخم فى ٩٢-١٩٩٣. وفى بلغاريا ورومانيا، ارتفعت نسبة الدولرة بسرعة فى غضون المحاولات الفاشلة لوضع نهاية مستديمة

للتضخم، فوصلت إلى مستويات أعلى مما حدث فى ألبانيا، فبحلول الربع الأول من ١٩٩٤ بلغت نسبة الدولرة فى كل من بلغاريا ورومانيا ٣٥ فى المائة.

وعلى النقيض من بقية أوروبا الشرقية، شهدت هنجاريا وتشيكوسلوفاكيا السابقة (الجمهورية التشيكية وجمهورية السلوفاك حاليا). حيث اتبعت سياسات مالية ونقدية حويطة خلال الفترة السابقة على الإصلاح، زيادة طفيفة فحسب فى نسبة الدولرة فى أوائل التسعينيات. ففى هنجاريا، زادت نسبة الدولرة من أقل من ٥ فى المائة فى كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٩ إلى أكثر من ١٥ فى المائة فى ١٩٩٣، واستقرت منذ ذلك الحين، وربما يكون ذلك انعكاسا لتضاؤل الفارق فى العائد بين ودائع الفورينت وودائع الدولار. وكانت نسبة الدولرة فى تشيكوسلوفاكيا السابقة لا تزيد على نحو ١٠-١٢ فى المائة عندما حدث الانقسام (أول كانون الثانى / يناير ١٩٩٣)، مع وجود نسبة أقل فى الجمهورية السلوفاكية منها فى الجمهورية التشيكية. وعلى الرغم من حدوث زيادة طفيفة منذ ذلك الحين فى نسبة الدولرة فى جمهورية السلوفاك فإن التضخم المستقر والمنخفض فى كلا البلدين أبقى الدولرة عند مستويات منخفضة. ومنذ النصف الثانى من ١٩٩٣، أخذت أسعار الفائدة المحلية فى الجمهورية التشيكية ترتفع بالنسبة إلى عوائد ودائع العملة الأجنبية.

وفى دول الاتحاد السوفيتى السابق، اكتسبت الدولرة أهمية بالغة بسرعة، حيث تزامنت الإصلاحات المالية التى سمحت بودائع العملة الأجنبية مع بداية التضخم المرتفع. وفى مواجهة الأسعار المتسارعة بشدة، وأسعار الفائدة المحلية الحقيقية السلبية، والتخفيضات الكبيرة فى قيمة العملة فى المراحل الأولى فى الإصلاح، تبين أن ودائع العملة الأجنبية بديل أفضل من ودائع العملة المحلية، وكانت نسبة التضخم فى روسيا وأوكرانيا هى الأعلى فى الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال، إذ ارتفعت نسبة الدولرة فيهما بسرعة تراوحت بين ٣٠ و٤٥ فى المائة فى الفترة ٩١-١٩٩٣. بيد أن من المرجح أن تكون هذه الأرقام أقل من نسبة الدولرة الحقيقية بسبب الدولارات " المخبأة تحت البلاطة "، والودائع التى يحتفظ بها السكان فى الخارج. وفى دول البلطيق، بلغت نسبة الدولرة ذروة تقدر بنحو ٦٠ فى المائة فى استونيا (الربع

الثانى من ١٩٩٢) و٥٠ فى المائة فى ليتوانيا (الربـــع الأول مـــن ١٩٩٣) و٣٥ فى المائة فى لاتفيا (الربع الأول من ١٩٩٣). وقد نفذت هـــذه البلـــدان الثلاثة بنجاح برامج لمكافحة التضخم فى ١٩٩٣ أفضت إلى انخفاض ملمـــوس فى نسبة الدولرة فى استونيا وليتوانيا. بيد أن الدولرة انخفضت بشكل طفيف فقط فى لاتفيا، وهو ما يمكن تفسيره إلى حد ما بأن لاتفيـــا وفـــرت بســـبب ســـوق الصرف الأجنبى الحرة فيها " ملاذا آمنا " لسكان الدول الأخرى فـــى الاتحـــاد السوفياتى السابق ذات التضخم المرتفع (مثل روسيا وأوكرانيا).

وكان نمط الدولرة فى منغوليا مشابها لنمط دول البلطيق وبولندا التى ثبتـــت اقتصاداتها بنجاح. فمع تحرير نظام الصرف والتجـــارة فـــى ١٩٩٠ والزيـــادة الحادة فى معدلات التضخم فى مستهل مرحلة الانتقال فى ٩١-١٩٩٢، ارتفعـت نسبة الدولرة فى منغوليا من ٢ فى المائة فى نهاية ١٩٨٩ إلى ما يقـــرب مـــن ٤٠ فى المائة فى منتصف ١٩٩٣. وعند هذا الحـــد، أدى الانخفـــاض الحـــاد فى التضخم جنبا إلى جنب مع ارتفاع أســـعار الفـــائدة الاســـمية إلـــى جعـــل الأصول المقومة بالعملة المحلية أكثر جاذبية، مما تسبب فى تحول سريع عـــن الدولرة.

وحيث إن ودائع العملة الأجنبية يحتفظ بها فى الأغلب من أجل اعتبـــارات الحافظة ــ وليس للأغراض المتعلقة بالصفقات ــ فإن المـــرء قـــد يتوقـــع أن تستجيب نسبة الدولرة للفارق فى سعر الفائدة الحقيقى بين الأصـــول المقومـــة بالعملة المحلية وتلك المقومة بالعملة الأجنبية (أو لفارق سعر الفائدة الاســـمية المصحح لمراعاة التخفيض المتوقع فى سعر العملة، وهو مكافئ لمـــا ســـبق). وينبغى ألا تؤثر التغييرات فى معدل التضخم على نسبة الدولرة إلا بقـــدر مـــا يتأثر بها معدل العائد الحقيقى على الأصول المحلية، وبالتالى يتأثر بها فـــارق سعر الفائدة الحقيقى(*). وفى فترات التضخم المرتفع كثيرا ما تصبـــح العوائـــد الاسمية المصححة لمراعاة المخاطر على الأصول المقومـــة بالعملـــة المحليـــة منخفضة جدا أو حتى سلبية بسبب الكبت التضخمى أو عدم الاستقرار النقـــدى. بل إن معدلات العائد الحقيقية المتناقضة على الأصول المقومة بالعملة المحليـــة،

(*) سعر الفائدة الحقيقى هو سعر الفائدة الاسمى ناقصا معدل التضخم.

والتى تهيمن على التغييرات فى فارق سعر الفائدة الحقيقى خلال فترات التضخم المرتفع، لها دور رئيسى فى تفسير عملية الدولرة فى العديد من بلدان أمريكا اللاتينية. ومن الناحية الأخرى فإن عشرات السنين من التضخم المرتفع جدا والمزمن تتسق تماما مع درجة الدولرة المنخفضة جدا إذا ما تم تصحيح النظام المالى، كما حدث فى البرازيل وأتاح الأصول المقومة بالعملة المحلية ووفرها بالأسعار القياسية، وهو ما يبقى معدلات العائد الحقيقى على الأصول المقومة بالعملة المحلية جذابة نسبيا بالمقارنة بمثيلاتها على الأصول المقومة بالعملة الأجنبية.

وفى المراحل الأولى من برنامج الإصلاح فى الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال، أدت توليفة التضخم المرتفع، وأسعار الفائدة الاسمية التحكمية إلى فوارق سلبية عالية فى أسعار الفائدة الحقيقية فيما بين ودائع العملة المحلية والعملة الأجنبية. وتسبب ذلك إضافة إلى رفع القيود على الاحتفاظ بودائع بالعملة الأجنبية فى ارتفاع الدورة بسرعة. بيد أن عملية الدولرة انعكس اتجاهها بحدة فى أربعة بلدان ـ استونيا وليتوانيا ومنغوليا وبولندا. وفى البلدان الأربعة كلها، أسفر التضخم الأكثر انخفاضا وأسعار الفائدة الأكثر حرية عن عوائد حقيقية ايجابية بشكل عام على ودائع العملة المحلية وعن فوارق ايجابية فى سعر الفائدة الحقيقى بين الأصول المقومة بالعملة المحلية وتلك المقومة بالعملة الأجنبية. وربما تكون منغوليا أبرز الحالات فبعد أن كانت أسعار الفائدة الحقيقية على ودائع العملة المحلية وفارق سعر الفائدة الحقيقى سلبيين بدرجة مرتفعة، أصبحا إيجابيين فى منتصف ١٩٩٣، مما أسفر عن انعكاس مفاجئ فى اتجاه الدولرة، وفى ليتوانيا، تزامن الانخفاض فى نسبة الدولرة الذى بدأ فى أوائل ١٩٩٣ مع تحول أيضا من أسعار فائدة حقيقية سلبية على الودائع إلى عوائد ايجابية بصفة عامة.

ويتناقض انعكاس اتجاه عملية الدولرة فى العديد من الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال مع تجربة أمريكا اللاتينية، حيث ظلت الدولرة مرتفعة حتى بعد انخفاض التضخم. وقد فسرت هذه النزعة بأن عمليات المواءمة المالية التى يطول أمدها تكون مكلفة ــ بسبب التكاليف الغارقة والتعلم بالممارسة. بيد أنه

ينبغى عدم النظر إلى هذا باعتباره أمرا محيرا، إذ أن ما يهم بالنسبة للدولرة هو الفارق فى العائد الحقيقى. فإذا ما انخفضت أسعار الفائدة الاسمية، مثلا، بالمقدار نفسه الذى انخفض به التضخم، فلن تتغير العوائد الحقيقية على الأصول المقومة بالعملة المحلية، ومن ثم الفارق فى سعر الفائدة الحقيقية بين الأصول المقومة بالعملة المحلية والعملة الأجنبية. ومن هنا فليس من الضرورى أن يؤدى برنامج لمكافحة التضخم، فى حد ذاته، إلى ايقاف عملية الدولرة، على عكس ما يقال بصفة عامة. وبذلك فإن تجربة الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال تؤيد الرأى القائل بأن اعتبارات الحافظة لها الغلبة فى تفهم ظاهرة الدولرة وانعكاس اتجاهها. ومن ناحية أخرى فقد يستنتج من تجربة بعض بلدان أمريكا اللاتينية أنه فى ضوء التاريخ الطويل من عدم الاستقرار النقدى والمالى، ربما يستغرق الأمر وقتا طويلا حتى تصبح العوائد المصححة لمراعاة المخاطر على الأصول النقدية المحلية قادرة على المنافسة فى عالم تسوده الأسواق المالية شديدة التكامل.

خامسا : تنامى سيطرة الشركات الأمريكية

تسيطر الشركات الأمريكية عبر القومية على الاقتصاد العالمى وتقوم بتدويل كل من الخدمات والإنتاج. ويعتقد بعض المراقبين أن هذه الشركات متعددة الجنسيات قد انطلقت متحررة من الحدود الضيقة للاقتصاد الأمريكى. وأصبحت بحق " شركات عالمية " وأنها قوى إيجابية للتنمية الاقتصادية والرفاهية والرخاء لكافة المجتمعات، وأن إنشاءها يمثل انتصار الاقتصاد على السياسة، ويعد خطوة رئيسية إلى الأمام نحو الإدارة الرشيدة للاقتصاد العالمى. ولكن هناك آخرين يعتقدون أن هذه المنشآت العملاقة، بمصاحبة التمويل الدولى، يمثلان قمة الرأسمالية العالمية فى أسوأ أوضاعها، وأنها تقوم باستغلال العالم بأسره. ويرى فريق آخر أن الشركات متعددة الجنسيات ليست فى الواقع شركات عالمية على الإطلاق، ولكنها منشآت ذات جنسية معينة قامت بتنظيم إنتاجها، وتوزيعها، وكافة نواحى نشاطها الأخرى عبر حدودها القومية، وأن سلوكها تقرره أساسا

السياسات الاقتصادية والهياكل الاقتصادية، والمصالح السياسية لمجتمع موطنها الأصلي.

وفي خلال أواخر الستينيات والسبعينيات ازداد الاستثمار الأجنبي المباشر للشركات الأمريكية متعددة الجنسيات بشكل كبير. وفي خلال هذه المرحلة، التي سيطر عليها التوسع الخارجي للمنشآت الأمريكية، أصبح الاستثمار في وسائل الإنتاج الأجنبية هو الشكل الذي تزايدت أهميته في التوسع الصناعي. وقد قامت الشركات الأجنبية بصفة عامة ببناء صور مستقلة منها في الخارج (الاستثمار الأفقي) وكان يتم قياس القدرة على المنافسة الدولية بنسبة المبيعات العالمية التي يتم إنتاجها في الخارج.

وفيما بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٠ نما استثمار الشركات الأمريكية في الخارج بمعدل متوسط بلغ ٣٠ في المائة سنويا، وهو ما يعادل أربع مرات نمو الناتج العالمي، وثلاث مرات معدل نمو التجارة. وفي الواقع فإن الاستثمار الأجنبي المباشر كان قد أصبح أحد المحددات الرئيسية لأنماط التجارة عندما تضاعف التدفق السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر ليصبح حوالي ٣٥٠ مليار دولار في نهاية التسعينيات. وأصبحت التجارة في داخل المنشآت الأمريكية ــ أي بين توابع نفس المنشأة ــ تمثل الآن قدرا رئيسيا من التجارة الدولية. ففي عام ١٩٩٤، بلغت التجارة في داخل المنشآت ــ أي العمليات بين المنشآت الأمهات في الولايات المتحدة وفروعها الخارجية ــ نحو ثلث صادرات الولايات المتحدة وخمسي الواردات السلعية، كما أن نحو نصف التجارة بين الولايات المتحدة واليابان هو في الواقع تجارة داخلية في المنشآت. وتجري التجارة داخل المنشآت بأسعار التحويل التي تقررها المنشآت بنفسها وفي نطاق استراتيجية عالمية للشركات.

والاستثمار الأجنبي المباشر للولايات المتحدة موزع بطريقة متحيزة، ذلك أن معظمه كان في أوروبا، بينما ذهبت نسبة صغيرة فقط منه إلى الدول النامية.

ومع ذلك، فإنه في خلال معظم سنوات التسعينيات كان الاستثمار الأجنبي المباشر ينمو بنسبة بلغت نحو ١٥ في المائة سنويا في الدول الأقل نموا، إلا

أن الاستثمار الأجنبى المباشر فى الدول الأقل نموا كان غير متساو إلـــى حـد كبير، وتركز فى عدد صغير من الدول، ضم بعض دول أمريكا اللاتينية خاصة البرازيل والمكسيك، ودول الأسواق الصاعدة فى شرق وجنوب آسيا. وكـــانت الصين هى أكثر الدول الأقل نموا تلقيا للاستثمار الأجنبى المباشـــر، وأصبـح ترتيبها الثانى كاقتصاد مضيف بعد الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة، ففيمـــا بين عامى ١٩٩١ و١٩٩٥ بلغ الاستثمار الأجنبى المباشر المتدفق إلى الداخـــل فى الولايات المتحدة ٥ر١٩٨ مليار دولار، بينما بلغ فى الصين ٣ر١١٤ مليـــار دولار، وبلغ فى المكسيك ٣٢ مليار دولار فقط. وكانت الأسواق الصـــاعدة ذات جاذبية، على الأقل فيما قبل الأزمة المالية لعام ١٩٩٧، بسبب نموها الاقتصادى السريع، وسياساتها الموجهة إلى السوق، والعمالة الرخيصة.

مخاوف البلدان المضيفة

فى كتابه " التحدى الأمريكى " الــذى صـــدر عـــام ١٩٩٨ عكــس جــان سيرفان ـــ شرايبر مخاوف فرنسا الديجولية من قيام الأمريكيين بالسيطرة علـــى الاقتصاد الفرنسى واقتصادات أوروبا الغربيـــة الأخـــرى، واجتــاحت العـــالم الثالث فى خلال السبعينيات اتهامات للشركات الأمريكيـــة متعـــددة الجنسـيات بأنها الوحوش الاستعمارية التى تستغل الدول النامية، وأنـــها تنشـــر التخلـــف فى المحيط الاقتصادى العالمى، كما تم تأميم بعض المنشآت التابعة للشـــركات متعددة الجنسيات.

سادسا : فرض النموذج السياسى الأمريكى

سعت الولايات المتحدة إلى فرض نموذجها السياسى، بأشكال متعددة علـــى مختلف دول العالم، خاصة تلك التى ارتبطت معها بعلاقات سياسية واقتصاديـــة قوية، وإن أغمضت أعينها أحيانا عن نظم مناوئة تماما لما تنادى بـــه إن كـــان ذلك يحقق مصالحها.

ففي موجة انتشار الديمقراطية الغربية، بالأسلوب الأمريكي التي اجتاحت العالم بين منتصف السبعينيات وأوائل التسعينيات، أخذ أكثر من ٣٠ بلدا من ثقافات متنوعة ومواقع جغرافية متنوعة بالنموذج السياسي التي تبشر به الولايات المتحدة ـ حتى وإن تم تعديله بصورة أو أخرى.

والواقع أنه منذ تأسيس بلدهم حرص الأمريكيون ـ ولو بالقوة ـ على انتشار الحكومات الليبرالية، وآمنوا بأن مصير تجربتهم الخاصة في الحكم الذاتي تعتمد إلى درجة ما على مصير الليبرالية في الأماكن الأخرى. وعندما أصبحت الولايات المتحدة دولة عالمية كبرى في القرن العشرين سعت بصورة مستمرة إلى مساندة الديمقراطية الغربية في الخارج، وإن لم تتسق النتائج مع ذلك دائما. بالإضافة إلى أنها كانت، ومازالت، واحدة من الدول القليلة في العالم التي لديها من القوة والتأثير الدولي ما يكفي للتأثير في سلوك الدول الأخرى الأصغر حجما بدون أن تتعرض لمخاطر لا موجب لها. ولذا، فلأسباب ترجع إلى القوة وإلى التاريخ معا، وفرت الولايات المتحدة الطاقة اللازمة لإدراج هدف تعزيز الديمقراطية بالأسلوب الغربي في مكان مرتفع على الأجندة الدولية.

وقد كان هناك ارتباط قوى بين تأثير أمريكا الذي لا نظير له في العالم وبين انتشار الديمقراطية الغربية. وساعدت الهيمنة الأمريكية على إحداث ما أسماه الأمريكيون الثورة الديمقراطية العالمية، التي أدت بدورها إلى تقوية الهيمنة الأمريكية. ولو لم يوجد الحفز والضغط الأمريكي المستمر، ثم التدخل المباشر في بعض الحالات الحاسمة، لأمكن إيقاف هذه الاتجاهات التاريخية العريضة نحو الديمقراطية الغربية. ولمجرد وجودها في مركز النظام الاقتصادي الوحيد القادر على زيادة الثروة لكل المشاركين فيه، جذبت الولايات المتحدة الآخرين إلى مدارها. وبشكل أكثر عمومية، أثبتت الولايات المتحدة باعتبارها نموذجا للنجاح السياسي والاقتصادي، وباعتبارها " الفائز " (للمرة الثانية في أقل من نصف قرن) في صراع عالمي هائل من أجل المستقبل، جدارتها بالنسج على منوالها لدى جميع الدول باستثناء حفنة قليلة.

ولا شك أن انتشار الديمقراطية الغربية خلال هذه السنوات العشرين الماضية كان لصالح الولايات المتحدة خاصة لمساندة أساليب الحكم الديمقراطى فى الخارج باعتبارها جزءا من الاستراتيجية الكبرى الأمريكية. وفى سنة ١٩٩١ نشر صمويل هانتنجتون كتابه الشهير " الموجة الثالثة : الديمقراطية فى أخريات القرن العشرين " الذى أعرب فيه عن اعتقاده بأن " الديمقراطية طيبة فى ذاتها وأن لها آثارا إيجابية على الحرية الشخصية والاستقرار الداخلى والسلام الدولى وعلى الولايات المتحدة الأمريكية ". وأضاف " إن مستقبل الديمقراطية فى العالم له أهمية خاصة للأمريكيين ". وحث الولايات المتحدة على القيام بدور قيادى فى تشجيع الديمقراطية الغربية فى كل أنحاء العالم.

والواقع أنه عندما انضمت الولايات المتحدة إلى الدول الكبرى فى نهاية القرن التاسع عشر، وألقت ببصرها إلى ما وراء القارة الأمريكية التى استكملت غزوها، بدأت على الفور فى التصرف كما تتصرف الدول الكبرى غالبا ــ وهو العمل على تشكيل العالم حولها على صورتها لا ليناسب مصالحها المادية وحدها بل أيضا معتقداتها الفلسفية.

وليس من قبيل المصادفة أن الفترة التى مارست فيها أمريكا قوتها بشكل ظاهر فى أنحاء العالم، منذ بداية الحرب الباردة فى أيام الرئيس ترومان(*) إلى نهايتها فى أيام الرئيسين ريجان(**) وبوش(***)، كانت هى الفترة التى ثبتت فيها الديمقراطية على الطراز الأمريكى أقدامها فى أوروبا الحليفة، وفى ألمانيا، وحتى بصورة باهرة فى اليابان.

(*) هارى ترومان (١٨٨٤-١٩٧٢)، الرئيس الثالث والثلاثون للولايات المتحدة خلال الفترة ٤٥-١٩٥٣ (ديمقراطى).

(**) رونالد ريجان (١٩١١-)، الرئيس الأربعون للولايات المتحدة خلال الفترة ٨١-١٩٨٨ (جمهورى).

(***) جورج بوش (١٩٢٤-)، الرئيس السادس والأربعون للولايات المتحدة خلال الفترة ٨٩-١٩٩٢ (جمهورى).

ولكن الهجوم على سياسة تعزيز الديمقراطية فـي الخـارج تصـاعد فـي أمريكا مع الدعوة لإنقاص التزامات أمريكا فى الخارج. وفى داخـل الولايـات المتحدة بدأ بعض كبار المفكرين فى التنديد بـ " الغطرسة " و " الإمبرياليـة " الأمريكية. وبدا أن هذا يسير بالضرورة جنبا إلى جنب مع الهجوم علـى دور أمريكا كنصير للديمقراطية.

ويظهر هذا فى أوضح صورة فى كتابات صمويل هانتنجتون الذى كان فـي عام ١٩٩٦ بين من يشجبون " الغطرسة الأمريكية ". وفى تناقض شديد مع مـا كتبه منذ سنوات قليلة قبل ذلك، يكتب هـانتنجتون قـائلا " إن الاعتقـاد بـأن غير الغربيين ينبغى أن يأخذوا بالقيم والمؤسسات الثقافيـة الغربيـة، يفضـي إلى نتائج غير أخلاقية ... ومصالح الغرب لا يخدمها التدخل العشـوائى فـي خلافات الشعوب الأخرى.

وانضم إلى هانتنجتون آخرون كثيرون لم يعتقدوا فى أى وقـت مضـى أن تعزيز الديمقراطية يعتبر هدفا سليما للسياسة الخارجية. وأصبحت الدعوة للتخلى عن محاولة فرض النموذج السياسى الأمريكى أقوى حاليا، لأن المطالبة بـالحد من القوة الأمريكية ومن الطموح الأمريكى الطبيعى إلى " إعادة تشكيل العالم " على الصورة الأمريكية يناسب الملل الحالى لدى الأمريكيين ورغبتهم فى تجنب المشاركة فى مخاطر ما وراء البحار. وقد حذر مفكرون مثل أويـن هـاريس من " غطرسة " الجهود الأمريكية المبذولة لفـرض رأى ديمقراطـي مشـترك على الآخرين.

اعتراضات ومغالطات

على الرغم من مزايا العولمة للاقتصاد الأمريكى وما يستفيده مـن زيـادة الروابط الاقتصادية مع البلدان الأخرى، تصاعدت، كما يقـول مؤلفـو كتـاب " جنون العولمة "، الـهجمات مـن عـدة اتجاهـات مختلفـة ضـد العولمـة والسياسات التى شجعتها. وفى الثمانينيات، كـان النقـد محـدودا تمامـا، وإن كان يعد معتدلا بمقاييس هذه الأيام، فقد قيل إن الولايات المتحدة تتنـافس فـي

" ملعب لا تتكافأ فيه الفرص " مع البلدان الأخرى التي تحتفظ بحواجز أعلى بكثير أمام التجارة والاستثمار. وكانت التجارة العادلة، وليس التجارة الحرة، هي شعار ذلك الوقت. وفي التسعينيات، أصبح الاتجاه صوب العولمة بأسره موضعا للهجوم، وتم اتهامه بسلب الأمريكيين وظائفهم وخفض أجورهم، خاصة أجور أقل العمال مهارة. ولم يتوقف كثيرون من النقاد عند ذلك. فهم يزعمون أنه نتيجة لاتفاقية " جولة أوروجواي " التجارية في ١٩٩٤، والتي أنشأت " منظمة التجارة العالمية "، ضحت الولايات المتحدة بجزء من سيادتها. وفي الوقت نفسه، يشير آخرون إلى نوع جديد من الساحات غير المتكافئة، تتسم بتهاون المعايير التي تحكم العمل والبيئة، وليس بالحواجز المفروضة أمام التجارة والاستثمار. ويتساءلون كيف يمكن أن نتوقع أن تبرم الولايات المتحدة صفقات تجارية مع بلدان لا تعترف بالنقابات، وتشغل الأطفال في أعمال غير آمنة، وتفسد البيئة بإهمال لا يبالي ؟

وهناك أسطورة شائعة عن تجارة الولايات المتحدة، تقول إنه في حين تستورد الولايات المتحدة أساسا السلع الاستهلاكية والسيارات، فإنها تصدر أساسا المنتجات الزراعية والمواد الخام. ويثار أحيانا ادعاء بأن اقتصاد الولايات المتحدة قد أصبح " مجوفا بسبب التفريغ للخارج "، لدرجة أنه يتعين على الأمريكيين أن يبادلوا السلع " منخفضة القيمة " مقابل السلع " مرتفعة القيمة " المصنوعة في أماكن أخرى.

لكن الحقائق تبين غير ذلك. ففي عام ١٩٩٦، كانت السيارات والسلع الاستهلاكية معا تشكلان أقل من ٤٠ في المائة من الواردات الأمريكية. وكانت السلع الرأسمالية والإمدادات الصناعية معا ــ أو المواد الخام المستخدمة لإنتاج سلع أخرى هنا ــ تمثل فعلا الحصة الأكبر، نحو ٤٦ في المائة. وتمثل الأغذية والنفط الباقي، نحو ١٧ في المائة.

وفي الوقت نفسه، ليس هناك أي أساس للرأي القائل بأن الأمريكيين يصدرون في الأساس الأغذية والمواد الخام. لا ريب أن هذه الصادرات مهمة، وهي تمثل معا نحو ثلث الإجمالي، لكن السلع الرأسمالية ــ الآلات وغيرها من المعدات الراقية ــ تمثل حصة أكبر من الإجمالي،

يزيد على ٤١ فى المائة. وتمثل السلع الاستهلاكية ومنتجات السيارات معا نحو ٢٢ فى المائة.

ويعتقد البعض أن معظم الواردات الأمريكية تأتى من اليابان والمكسيك. بيد أن اليابان وكل أمريكا اللاتينية معا يسهمان فقط بـ ٣٠ فى المائة من واردات الولايات المتحدة. وترسل كندا وأوروبا الغربية نحو ٤٠ فى المائة، ويقدم باقى العالم ما يزيد على ذلك. ورغم كثرة الحديث عن الحواجز التجارية فى اليابان بصفة خاصة، فإن نحو ١١ فى المائة من صادرات الولايات المتحدة تذهب لهذا البلد، ولا ريب أن هذه الحصة أقل بصورة طفيفة من حصة واردات الولايات المتحدة من اليابان، ولكنها مقاربة.

إن السلع ليست إلا جزءا مما ترسله الولايات المتحدة عبر حدودها. فالخدمات عنصر مهم بصورة متزايدة فى تجارة الولايات المتحدة ـ وهى فئة شاملة تتضمن كل شيء غير مادى يتم الاتجار فيه. وحتى وإن كانت الولايات المتحدة قد عانت من عجز مستمر فى تجارة السلع، فقد حظيت بفائض متزايد باطراد فى تجارة الخدمات.

ولا يستفيد المستهلكون الأمريكيون من التجارة فقط لأن السلع المستوردة يمكن أن تكون أرخص من نظيراتها المنتجة محليا (وهى عادة كذلك)، وإنما يستفيدون أيضا لأن المنافسة التى تثيرها الواردات، أو مجرد التهديد الذى تطرحه الواردات، تحول دون قيام المنتجين المحليين بتحميل السلع بأسعار باهظة. وبالإضافة لذلك، فإن المنافسة من الواردات تشجعهم على الابتكار وإنتاج منتجات وخدمات أفضل بتكلفة أقل. وبالمثل، فإن المنافسة الأجنبية تشحذ مضاء الصناعات المحلية العاملة فى التصدير وقدرتها على المنافسة. والواقع أن أسعار كل من الصادرات والواردات قد زادت فى الواقع منذ ١٩٨٠ بسرعة أقل كثيرا من سرعة زيادة الأسعار فى سائر أنحاء الاقتصاد ككل.

لقد كانت التجارة المحررة شيئا طيبا للمستهلكين فى الولايات المتحدة وفى أماكن أخرى. ويتوقع البنك الدولى أن يكسب المستهلكون قوة شرائية إضافية تتراوح ما بين ١٠٠ و ٢٠٠ مليار دولار سنويا، نتيجة لاتفاقية أوروجواى،

يذهب الثلثان منها للبلدان الغنية، ومنها الولايات المتحدة. كما لابد من أن تتدفق منافع كبيرة إلى المستهلكين من الاتفاقية الأساسية المهمة، التى تم التوصل إليها فى أواخر ١٩٩٧ بين الولايات المتحدة وكثير من شركائها التجاريين لإلغاء الرسوم الجمركية على منتجات التكنولوجيا الراقية، وكذلك من تنفيذ الاتفاقية التى تم التوصل إليها فى مطلع ١٩٩٧، تحت إشراف " منظمة التجارة العالمية "، لتحرير أسواق الاتصالات السلكية واللاسلكية فى مختلف أنحاء العالم. وبالمثل، فإن اتفاقية " منظمة التجارة العالمية " التى استكملت أخيرا والخاصة بالخدمات المالية ــ وبموجبها ستسقط عدة بلدان أخرى، خاصة فى العالم النامى، حواجزها التى تحول دون دخول موردى الخدمات المالية الأجانب ــ سيثبت أنها مفيدة بصورة كبيرة لشركات الخدمات المالية الأمريكية، وهى من بين الشركات الرائدة فى هذا المجال. وتعد الخدمات المالية فى مرتبة الصادرات الرئيسية للخدمات الأمريكية، وبافتراض الوفاء بالالتزامات المقطوعة بموجب اتفاقية " منظمة التجارة العالمية "، لابد أن تنمو حصة الخدمات المالية من كعكة صادرات الخدمات فى المستقبل.

ومن المهم التسليم منذ البداية بأن التجارة والاستثمار الأجنبيين مرتبطان بفعل عوامل اقتصادية أساسية تتراءى فى حساب الدخل القومى. وبحكم التعريف، فإنه فى أى فترة زمنية ينبغى أن يتساوى رصيد الأمة فى " حسابها الجارى " (الذى يشمل كلا من التجارة ومدفوعات التحويلات الخارجية المختلفة) مع رصيدها فى " حساب رأس المال " (التدفق الصافى للأصول إلى البلد ومنه).

ولا يتراءى التطابق المحاسبى بين الحساب الجارى وحساب رأس المال بصورة تامة فى الإحصاءات الحكومية، التى تبين عادة وجود فرق بين الاثنين. ومع ذلك، فإن الحساب الجارى وحساب رأس المال يتحركان بالترادف تقريبا. فعلى سبيل المثال، عانت الولايات المتحدة منذ مطلع الثمانينيات عجزا كبيرا فى الحساب الجارى، مولته بزيادة كبيرة فى صافى اقتراضها من الخارج. ونتيجة لذلك، تحول مركز صافى الأصول فيها بالنسبة لباقى العالم ــ بعبارة أخرى، إجمالى استثمارات الولايات المتحدة فى الخارج ناقصا استثمارات الأجانب فى

أمريكا – من مركز إيجابى (أو دائن صاف) بمبلغ ٢٦٠ مليار دولار فى ١٩٨٢ إلى مركز سلبى (أو مدين صاف) بمبلغ يزيد على ٧٠٠ مليار دولار بنهاية سنة ١٩٩٦.

وبالرغم من الضجيج حول الاستثمار اليابانى فى أمريكا، فإن اليابان تحمل مرتبة ثانى أهم مصدر للاستثمار الأجنبى المباشر فى البلد. فخلال ١٩٩٦، كانت المملكة المتحدة تحتل المرتبة الأولى، واحتلت هولندا المركز الثالث، كما كانت البلدان الأوروبية الأخرى وكندا مصادر أساسية للاستثمار الأجنبى المباشر. وتأتى الصناعة فى المرتبة الأولى من استثمارات الأجانب. وتستحوذ على ما يزيد على ثلث الإجمالى، ويأتى فى مرتبة تالية لها، بصورة وثيقة نسبيا، التمويل والتأمين والعمل المصرفى ويستحوذ على ربع الإجمالى، وتستحوذ على الباقى تشكيلة متنوعة من القطاعات الأخرى.

ويعتمد نمو الاقتصاد الأمريكى إلى سعى رأس المال الأمريكى وراء الاستثمار خارج الولايات المتحدة. إذ يوفر استثمار المحفظة فى الشركات الأجنبية فى الخارج طريقا للحصول على مكافآت مالية جيدة. وهناك عقيدة أساسية للنظرية المالية الحديثة، هى أن المستثمرين يستطيعون الحصول على عائدات أعلى مقابل مستوى معين من الخطر (أو ما يقابل ذلك، يستطيعون الحصول على نفس العائدات بمستويات أقل من الخطر)، عن طريق تنويع استثماراتهم بصورة واسعة عبر الشركات والصناعات. وينطبق المنطق نفسه على تنويع الاستثمارات عبر البلدان. إن الحظوظ الاقتصادية للبلدان المختلفة هى حظوظ مستقلة عن بعضها البعض إلى حد ما. ويستطيع المستثمرون أن يعوضوا الأداء الضعيف فى سوق ما بالاستثمار فى أسواق كثيرة أخرى. ورغم أن المستثمرين الأمريكيين مازالوا بعيدين عن تنويع حيازاتهم من الأوراق المالية على نحو كامل يتفق مع الرشد المالى، فإن نسبة مئوية متنامية من المستثمرين يدركون منافع التنويع عبر البلدان. وفى عام ١٩٧٥، كانت نسبة ١ فى المائة فقط من الأسهم التى يحوزها المستثمرون الأمريكيون هى أسهما أجنبية، وبحلول عام ١٩٩٦ ارتفعت هذه النسبة إلى ١٠ فى المائة.

ويوفر الاستثمار الأجنبى المباشر المتجه للخارج منافع أبعد مدى. فمن قبل، سيطرت على العالم التجارة فى السلع الأساسية التى كانت تتطلب بعد صنعها نقلها إلى مقاصدها فى الخارج. بيد أن كثيرا من تجارة الولايات المتحدة حاليا يتطلب وجودا كبيرا للشركات الأمريكية فى بلدان أجنبية؛ وبغير ذلك فإنها لن تتم، وسيكون ذلك على حساب العمال الأمريكيين فى صناعات التصدير. ذلك أن كثيرا من المنتجات الأمريكية الصنع يحتاج إلى خدمات المبيعات والدعم للعملاء فى الخارج. كما أن كثيرا من الخدمات التى تصدرها شركات أمريكية، خاصة فى مجال الأعمال المالية والقانونية والاستشارية، يتم تسليمها شخصيا إلى حد كبير، من خلال مكاتب فى الخارج. وبالإضافة لذلك، فإن مرافق البحوث والتطوير المحلية تمكن الشركات متعددة الجنسيات من تفصيل المنتجات والخدمات على مقاس الأسواق الخارجية، كما تحيطها علما بالأفكار التى يجرى تطويرها فى الخارج. وبالاستثمار فى الخارج، تغدو الشركات الأمريكية فى وضع أفضل كثيرا لاكتساب المعرفة المحلية التى تحتاجها بغية استثمار الأسواق فى مختلف أنحاء العالم.

وبعض الاستثمار الأجنبى المباشر للولايات المتحدة موجه للبلدان منخفضة الدخل، للمساعدة فى صنع مدخلات تستخدم فى نهاية المطاف للتجمع فى أمريكا أو بلدان أخرى. ولكن الكتلة الغالبة من الاستثمار المباشر فى الخارج الذى قام به الأمريكيون ذهبت إلى بلدان غنية. والواقع، أن دراسة حديثة تقدم وثائق على أنه حتىعام ١٩٩٢، كان الثلث فقط من الشركات متعددة الجنسيات التى يملكها أمريكيون لها نشاط إنتاجى فى البلدان النامية. وبالإضافة لذلك، فإن الأمريكيين يستثمرون فى الخارج فى نفس القطاعات التى يستثمر فيها الأجانب فى الولايات المتحدة، وتأتى الصناعة والتمويل فى قمة القائمة.

وليست السلع ورأس المال وحدهما هما اللذين ينتقلان عبر الحدود القومية، فالناس أيضا يفعلون ذلك، وقد ظلت أمريكا منذ زمن طويل مركز جذب للناس من كل أنحاء العالم، فهى بلد يوفر الحرية السياسية وفرصا اقتصادية بلا حدود كما هو واضح. وقد جاءت موجات متتالية من المهاجرين الذين قدموا لتحسين

حياتهم، وفى الوقت نفسه، لإثراء النسيج الاقتصادى والسياسى للولايات المتحدة.

والادعاء القائل بأن العولمة كلفت الولايات المتحدة سيادتها، فاسد من الناحية الفكرية. فالولايات المتحدة تتضم للصفقات التجارية لتحقيق مصالحها الاقتصادية. بل إن العولمة حاليا عند البعض هى وسيلة الولايات المتحدة لاستنزاف العالم. ولا ريب أن الاقتصاد العالمى يفرض بعض القيود على عملية صنع القرار فى كل من القطاعين العام والخاص، ولكن تكاليف هذه القيود تتضاءل بالمقارنة بالمنافع الاقتصادية التى يحصل عليها الأمريكيون من التجارة الأكثر حرية. ولو كانت الولايات المتحدة أقل تكاملا بصورة وثيقة مع باقى العالم بشأن الأمور الاقتصادية، لكان مواطنوها فى مجموعهم أسوأ حالا.

خاتمة

من كل ما سبق يتضح أن المرحلة الراهنة من العولمة ــ تلك الظاهرة القديمة ــ كما أوضحنا تتم فى الغالب الأعم على الطريقة الأمريكية ولمصلحة أمريكا، من حيث تحديد آلياتها وطرائقها، وقبل كل ذلك أهدافها وغاياتها. ولا يعنى هذا أن الولايات المتحدة كما سلف القول تتصرف على هواها ودون معقب فى كافة شئون العالم. إذ تنازعها قوى قادرة كاليابان والاتحاد الأوروبى، وكذلك المساعى المحمومة لتكوين تجمعات إقليمية سواء من جانب الدول المتقدمة أو النامية. وتعكس الصراعات التى ينتهى اليها صراع الإرادات هذا، توازن القوى الحقيقية على أرض الواقع، الذى تحظى فيه الولايات المتحدة بتفوق بارز فى عدة جبهات. وفى هذا، فإنه حتى وإن لم تنجح الولايات المتحدة فى فرض إرادتها على الآخرين بشأن مسألة ما، فإنها تقيد حريتهم فى التصرف وتجبرهم على مراعاة مصالحها وأهدافها وسياستها وعدم التناطح معها، خاصة بعد أن خلت لها الساحة بزوال الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية، وفى ضوء حقيقة أن اليابان وألمانيا وإن كانا عملاقين اقتصاديين، فإنهما قزمان سياسيا وعسكريا، وفى المسائل الحاسمة يلتزمان بالتوجيهات الأمريكية ولا يشقان عصا الطاعة.

ومما يمكن الولايات المتحدة من مثل هذه الهيمنة، مثلمـــا يقــول ريتشـــارد روزكرانس فى كتابه " توسع بلا غزو "، أن القوة لم تعد كالسابق تتمثـــل فـــى النمو القومى والمكانة والقوة، وإن منتجات العقل تأتى فى المقدمة، بحيث أصبح فى مقدور الأمم المتقدمة أن تنقل إنتاجها المـــادى لمواقـــع تبعـــد عنـــها آلاف الأميال (بحثا كما أوضحناعن العمالة الأرخص والضرائب الأقل، ولتلويـــث بلاد الآخرين، والقرب من الأسواق، الخ)، بينما تصب اهتمامها داخل أراضيها على البحث والتطوير وتصميم المنتجات. ويؤدى هذا إلى شراكة جديـــدة بيـــن الأمم " الرأس " التى تصمم المنتجات والأمم " الجسم " التى تتولـــى تصنيعـــها. وفى ظل الوضع الحالى، فـــإن الولايـــات المتحـــدة هـــى " رأس الـــرؤوس ". ويؤدى هذا إلى قيام ما يسمى الدولة " الافتراضية " أو الدولـــة التـــى تتوســـع بلا غزو، بالسيطرة على الانتاج والتصنيع اللذين يتمان فـــى بـــلاد الآخريـــن، فى حين تتخصص هى فى الخدمات والتكنولوجيا والمعلومات.

والولايات المتحدة هى الأسرع فى التحرك نحو الدولة الافتراضية. إذ يشكل قطاع الخدمات فيها حاليا ٧٠ فى المائة من الناتج المحلـــى الإجمـــالى، بينمـــا لا يزيد نصيب الصناعة التحويلية على ٢٠ فى المائة من هـــذا النـــاتج. وقـــد انتقل زهاء ٢٠ فى المائة من إنتاج الولايات المتحـــدة إلـــى الخـــارج. وتنمـــو الصناعات الخدمية أسرع كثيرا من الصناعات التحويلية سواء كنســـبة مئويـــة من العمالة، أو نسبة مئوية من القيمة المضافة.

وفى حين أكد الأمريكيون أنه ينبغى للدول المضيفة أن ترحب بالاســـتثمار الأجنبى المباشر من جانب الولايات المتحدة لأنه يوفر فرص التوظف للعمـــال، وينقل التكنولوجيا الجديدة، ويضيف إلى قاعدة التصنيع فى المجتمعات الناميـــة، فإن هذا الاستثمار قوبل بالرفض فى الماضى من جانب بلدان كثيرة كـــالبرازيل والمكسيك والهند وغينيا وتنزانيا. إذ اتجهت هذه البلدان فى الســـبعينيات (مـــن القرن العشرين) إلى اتباع استراتيجية للتصنيع تعتمد على إحلال الواردات. وفى حين عمدت كل من البرازيل والبلدان الإفريقية والمكسيك إلى تغيـــير موقفـــها أخيرا، لا تزال الهند تشعر بحساسية شديدة تجاه الاستثمار الأمريكى. ولم تسمح اليابان للاستثمارات الأجنبية المباشرة بدخول أراضيها إلا أخيرا.

وقد تراجعت إلى حد ما، حدة ردود الفعل تجاه الاستثمار الأمريكي؛ لأنه أصبح يخضع لشروط تنافسية من جانب اليابان وأوروبا. وتستطيع " الدول الجسم " الآسيوية أن تؤدي دور " الدول الرأس " تجاه بعضها البعض، مما يزيد من حجم مكاسبها، غير أن الولايات المتحدة لديها فرص استثنائية في هذا الصدد إذ تدرك بلدان أمريكا اللاتينية وآسيا أن الإنتاج الأمريكي الذي يتم فيها يمكن أن يباع في الأسواق الأمريكية وفي أسواقها المحلية على حد سواء. وهكذا يضيف الإنتاج الأمريكي إلى صادراتها. ومن ناحية أخرى، سعت دول شرق آسيا إلى تنويع اقتصاداتها فيما وراء منطقتها المباشرة. وكانت الولايات المتحدة بصفتها قوة غير إقليمية هي البديل للهيمنة الصينية أو اليابانية في المنطقة.

والعولمة الأمريكية لن تكون بأية حال هي " نهاية التاريخ "، ذلك انها ليست دائمة أو أبدية، وأن مصيرها إلى أفول ــ وإن كان على فترة أطول من زوال عمليات العولمة السابقة لها. ذلك أن موازين القوى الدولية ــ وتلك من طبائع الأمور ــ في حالة تغير مستمر. ورغم أن الاقتصاد الأمريكي لا يزال هو الأقوى، فإن إقامة تكتلات عملاقة في أوروبا ــ حول ألمانيا وفرنسا أساسا وبدرجة أقل بريطانيا ــ وفي آسيا (حول اليابان أساسا والصين بدرجة ما، ولكن إن انضمت الدولتان فسيحدث ذلك فرقا هائلا في ميزان القوى الدولي)، ستضعف العولمة الأمريكية. هذا بالإضافة إلى أن العولمة الأمريكية ليست محل رضا وإجماع كافة الأمريكيين، وكثير من الدوائر النافذة في الولايات المتحدة تعارض هذه العولمة وتدعو للعزلة. صحيح أن حدوث هذا أمر صعب، لكن لا شك في أنه قد يضعف وقع العولمة الأمريكية وقد يخفف قبضتها على شئون العالم.

الفصل الرابع

العولمة .. هل تنسف السيادة ؟

حتى فى الولايات المتحدة، التى يتفق الكثيرون على أنها المستفيد الأول من العولمة، هناك من يقولون إن هذه الظاهرة تنال من سيادة بلادهم بل وتنتهكها. إذ يعتبرون أن تملك الأجانب لمشاريع ضخمة وكثيرة فى الولايات المتحدة يجعل القرار للغرباء، وأن وجود مؤسسات دولية، مثل منظمة التجارة العالمية، تملى قواعدها وتفرض الالتزام بها وتوقع عقوبات على المخالفين، عدوان على السيادة الوطنية الأمريكية.

ومن باب أولى، فإن مسألة افتئات العولمة على السيادة الوطنية تثير جدلا وحساسية أشد فى البلدان النامية. وقد يكون للمعترضين على العولمة فى هذه البلدان الأخيرة بعض الحق، ذلك أن ضعفها النسبى يؤدى إلى ضعف موقفها التفاوضى، ويزيد احتمال تعرضها لإملاء الشروط عليها. هذا بالإضافة إلى أن أحابيل وألاعيب الشركات متعددة القوميات وكذلك قوتها الاقتصادية الهائلة، تجعلها فى مركز أقوى كثيرا بالنسبة للبلدان النامية المضيفة، وتمكنها من فرض ما تراه عليها. لأنه إذا كانت الشركات متعددة الجنسيات تتلاعب بدولها نفسها التى نشأت فيها، فهل يتصور أنها لن تحاول اعتصار أكبر قدر من الأرباح من الدول الأخرى والتحكم فى أمورها بما قد ينال من سيادتها.

وكنت قد أشرت فى مقال نشر فى الأهرام فى ٢٣ أبريل عام ٢٠٠٠ إلى التسلط والأخطار المصاحبين للعولمة على النحو التالى :

" تؤدى العولمة إلى انفجار الحروب، وتعميق الصراعات العرقية، وإفقار الملايين من البشر فى أنحاء العالم. مثلما يرى جون جراى المفكر البريطانى وأستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية فى جامعة أوكسفورد فى كتابه الجديد " الفجر الكاذب : أوهام الرأسمالية العالمية ". وفى هذا الكتاب يحذر من

السياسات الاقتصادية التى تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى فرضها على العالم، وهى السياسات التى تدور حول فكرة تحرير الأسواق وفتحها بلا حدود أمام الطموحات التجارية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية. ويؤكد أن فرض السوق الحرة على العالم سوف يؤدى ـ بالضرورة ـ إلى كارثة عالمية، لا تقل فى خطورتها، ولا فى حجمها ولا فى تداعياتها، عن كارثة انهيار الشيوعية السوفيتية، وسوف ترد هذه الكارثة فى شكل حروب مدمرة، وصراعات عرقية مخربة، وإفقار واسع للملايين من البشر فى أنحاء المعمورة.

وبالأرقام يرصد جون جراى بعض الآثار السلبية للعولمة على اقتصادات الدول الناشئة، بما فى ذلك دولة كبرى مثل الصين نفسها، إذ تحول مئات كثيرون من المزارعين الصينيين إلى ما يشبه المتشردين واللاجئين. وفى الدول المتقدمة نفسها أدت العولمة إلى حرمان الملايين من وظائفهم، أما فى الدول الشيوعية سابقا فقد تفاقمت الأوضاع بسبب العولمة إلى أن وصلت إلى حالة من الفوضى، التى تشهد رواج الجريمة المنظمة، وازدياد معدلات الإضرار بالبيئة.

ويؤكد جون جراى أن العولمة تعود بجذورها إلى شعار " دعه يعمل، دعه يمر " الذى قامت على أساسه نظرية السوق الحرة، وهى النظرية التى انطلقت من بريطانيا فى القرن التاسع عشر، وأرست فكرة أن حرية الأسواق أمر طبيعى، وأن القيود السياسية المفروضة على الأسواق هى أمور مصطنعة. ولكن جون جراى يعود لينفى صحة هذه النظرية، وليؤكد عكسها تماما، إذ يقول : إن الأسواق الحرة فكرة مصطنعة، وإن سلطة الدولة هى التى صنعتها، ولا تستمر ولا تبقى إلا إذا استطاعت الدول أن تضمن أمن المواطن، وتحول دون انتقال السيطرة من سيطرة اقتصادية إلى سيطرة سياسية.

ويبدو أنه مع مرور الأيام يزداد انكشاف الجوانب المظلمة من العولمة على أساس أن التحرير المطلق لحركة التجارة وغياب القيم الإنسانية ذات الصلة بالعدالة الاجتماعية، يعنيان خدمة مصالح الأقلية القوية على حساب الأغلبية الضعيفة من شعوب العالم، وتفتح هذه الحقيقة الباب واسعا أمام

موجات غير مسبوقة من الاضطرابات وعدم الاستقرار، احتجاجا على ما يشهده الاقتصاد العالمى من تفاوت وغياب للمساواة والعدالة.

وفى هذا يتضح تراجع عالم الاقتصاد البريطانى المشهور " جون جراى " عن مواقفه المؤيدة للعولمة، والداعية إلى الحرية التامة فى المجال الاقتصادى، حيث إنه كان مستشارا اقتصاديا مقربا من رئيسة الوزراء البريطانية السابقة مارجريت ثاتشر، وكان أحد العقول الفكرية الجبارة وراء سياسات ثاتشر المندفعة نحو اقتصاد السوق وحرية التجارة، لكنه عاد الآن ليقول إن عولمة الاقتصاد وحرية التجارة ظاهرتان من صنع الدول القوية، لخدمة مصالحها، وهو الآن ينادى بما يسميه إعادة بناء النظام العالمى على أسس ديمقراطية، تحفظ سيادة وحقوق الشعوب الفقيرة، ولا تدع زمام الاقتصاد العالمى رهينة تعبث بها أصابع الأغنياء والشركات العملاقة فى الدول المتقدمة.

وفى دورية " فورين أفيرز " كتب عالم الاقتصاد الأمريكى " جاى مازور " مقالة مهمة تناول فيها تأثير العولمة فى حقوق العمال والطبقة العاملة فى العالم. وقد أكد مازور أن سياسات التجارة الحرة التى تتجاهل حقوق واحتياجات العمال سوف تدفع العالم فى طريق التراجع إلى الخلف، بدلا من التقدم نحو الأمام. كما أيد صيحات العمال التى تتعالى، مطالبة بأن يكون لهم نصيب عادل من حصيلة الثروات التى ينتجونها. ومن هنا فإنه يتوجه بالخطاب إلى الحكومات داعيا إياها إلى أن تحترم عمالها، ويرفض الأفكار السائدة فى عدد من الدول الصناعية التى باتت تنظر إلى مطالب العمال على أنها دعوة رومانسية لا مكان لها فى زمان العولمة ! ".

تقويض الاستقلال

من أهم الحجج المضادة للعولمة كما أوضحنا أنها تنسف السيادة الوطنية، وتجعل القرار أساسا فى يد الشركات متعددة القوميات ومراكزها القائمة فى البلدان المتقدمة مما يحرم البلدان الفقيرة من حرية الاختيار، بل ويمضى

المدافعون عن السيادة إلى أن العولمة تضر بالسيادة حتى فى البلدان المتقدمة، عندما تقرر الشركات متعددة القوميات نقل وحداتها الإنتاجية واستثماراتها إلى الخارج، بحثا عن أرباح أكبر وعمالة أرخص وضرائب أقل.

ويؤكد البعض أن ازدياد التكامل بين المجتمعات القومية قد أدى إلى تآكل الاستقلال الاقتصادى، والسياسى، والثقافى للأمم، أو إلى انتهاء السيادة القومية، وأن العولمة تستدعى نهاية الاستقلال الاقتصادى، وتدهور الديمقراطية السياسية. وإضعاف الثقافة القومية عن طريق توحيد الثقافات، وأن المجتمعات المحلية، وحتى المجتمعات بأسرها، ستفقد سيطرتها على أقدارها الذاتية لمصلحة القوى الاقتصادية والتكنولوجية الخارجية.

ويقول المعارضون للعولمة إن " نهاية الدولة " لا تكفل قيام عالم أكثر رخاء وقوة. وإن السوق العالمية قد أصبحت أكثر أهمية وقوة عن الدول والمجتمعات القومية فى تحديد الشئون الاقتصادية بل وحتى الشئون السياسية القومية، وإن السيادة القومية كانت تعنى سابقا سيطرة الحكومات غير المحدودة على اقتصاداتها، فى حين يتم حاليا تقرير الشئون الاقتصادية، عن طريق قوى السوق متعددة القوميات، والشركات متعددة الجنسيات، وإن ازدياد التكامل الاقتصادى للمجتمعات القومية يضعف الاستقلال الاقتصادى، لأن :

(١) احتدام المنافسة التجارية والحاجة إلى تخفيض التكاليف يتطلب تقليصا كبيرا فى حجم دولة الرفاهة؛

(٢) القوة فى المجتمع تتحول من الدولة إلى المنشأة؛

(٣) اختيارات السياسة أصبحت محدودة أمام الحكومات لرغبتها فى جذب رأس المال الأجنبى وخشيتها من هروب رأس المال (بل إن البعض يقولون إن التمويل الدولى هو الذى يحكم العالم الآن)؛

(٤) تكامل الأسواق المالية أنقص من فعالية سياسة الاقتصاد الكلى (المالية والنقدية) فى إدارة الاقتصاد.

ولكن البعض يقلل من تقويض العولمة للسيادة الاقتصادية مؤكدين أن الحكومات فيما مضى لم تكن تمتلك قدرا كبيرا من الاستقلال، وأن الدولة لم

تحظ أبدا بسيادة اقتصادية غير محدودة ولم تكن لها الحرية الكاملة في تحديد وتقرير سياستها الاقتصادية، أى أن الحكومات لم تكن حرة. ووجهة النظر هذه تقوم على أن السياسة الحكومية، فى أواخر القرن العشرين، كانت مقيدة بتزايد تكامل الاقتصادات القومية، وأن التجارة والتدفقات المالية والمنشأة متعددة الجنسيات قد أدت إلى ضياع السيطرة الحكومية على اقتصاداتها المحلية.

والواقع أنه قبل الحرب العالمية الأولى، لم يكن للحكومات الوطنية سوى قُدر قليل من الرقابة أو السيطرة الفعلية على اقتصاداتها. وفى ظل قاعدة الذهب الكلاسيكية لثبات أسعار الصرف، كانت الحكومات مقيدة بشدة بدرجة أكبر مما أصبح عليه الحال فى عالم أواخر القرن العشرين ذى أسعار الصرف المرنة. وقبل الحرب العالمية الأولى كانت المهام الاقتصادية للحكومات، فى كافة أرجاء العالم، محدودة جدا ولا تزيد كثيرا على جهود البنوك المركزية فى المحافظة على قيمة التعادل للعملات. وقد تغير الدور الضئيل والمحدود جدا للدولة في الاقتصاد بشكل جذرى مع نشوب الحرب العالمية الأولى والتطورات الاقتصادية والسياسية التى تلتها.

وعلى امتداد سنوات القرن العشرين، تغيرت العلاقة فعلا بقدر كبير بين الدولة والسوق عندما قامت الحكومة بتسخير اقتصاداتها لمواجهة ما تقوم به من حروب ولمواجهة التطلعات الاقتصادية المتزايدة لمواطنيها وقد أدت الحروب العظمى للقرن العشرين، والمطالب الاقتصادية الضخمة للحرب الباردة إلى زيادة دور الدولة فى الاقتصاد. وفى خلال فترات الاهتمام الشديد بالأمن استخدمت الحكومات أدوات جديدة لإدارة اقتصاداتها وبدأت فى ممارسة سيطرة غير مسبوقة على اقتصاداتها. وأدى الكساد العظيم، وظهور العمالة المنظمة، والتضحيات التى فرضتها الحرب العالمية الثانية على المجتمعات إلى قيام الحكومات الغربية بتوسيع نواحى نشاطها لضمان الرفاهة لمواطنيها. ولعدة سنوات، كان النجاح الذى حققته التجربة الشيوعية عاملا مشجعا أيضا للحكومات على مساعدة " الطبقات الدنيا " وفيما بعد الحرب العالمية الثانية، قامت الحكومات فى كافة الاقتصادات المتقدمة بتولى مسئولية الترويج للعمالة الكاملة، ولمستويات سخية ومرتفعة من الرفاهة الاقتصادية، ومستوى معيشة دائم الارتفاع.

ومع كل هذا، فإنه حتى فى الفترة التالية للحرب العالمية الثانية، ظـــل دور الحكومات الغربية فى الاقتصاد محدودا نسبيا، وقد بالغ الاقتصاديون فـــى دور الحكومة عندما جادلوا بأنها قد تعلمت كيفية استخدام الأســاليب الكينزيـــة فـــى " ضبط إيقاع " الاقتصاد. وكان المطلوب هو تحقيـــق معـدلات عاليـــة مـــن النمو الاقتصادى ونمو الإنتاجية للوفاء بالتوقعات المبالغ فيها للشـــعوب، إلا أن معدلات النمو الاقتصادى ونمو الإنتاجية هبطت بشكل حاد بعـــد عـــام ١٩٧٣ سواء فى الولايات المتحدة أو فى أوروبا الغربية.

ومع نهاية الحرب الباردة، وانتصار العقيدة الاقتصادية المحافظة، على الأقل فى الولايات المتحدة، ازداد الهجوم على تدخل الدولة، واستولت الســوق علــى السيطرة على " القمم الاقتصادية " وحلت فى ذلك محل الدولة وانتـــهت الدولـــة القومية كلاعب اقتصادى أساسى. وقد تكون الدولة فعلا فى سبيلها إلى العـــودة إلى دورها المتواضع الذى كانت تقوم به فى الاقتصاد فى القرن التاسع عشـــر، ويعزى هذا التغير بشكل أكبر إلى التطورات فى نطـــاق المجتمعـــات القوميـــة وفى المحيط السياسى الدولى أكثر مما يعزى إلى آثار العولمة الاقتصادية.

انحدار الدولة مشكلة السيادة القومية

هل تؤدى العولمة إلى انتصار السوق على نظام الدولة القوميـــــة، ونهايـــة السيادة القومية ؟ وهل تنحر القوى الاقتصادية فى الحدود القومية حتـــى تفقـــد الحكومات سيطرتها على اقتصاداتها، وتتقارب النظم الاقتصادية نحـــو نمـــوذج مشترك ؟ يرى أنصار العولمة الذين يؤمنون بنظام السوق أن هذا التطور يشكل لحظة عظيمة فى تاريخ البشرية : وهى أن تفوق سيادة السوق على سيادة الدولة وتفوق الاقتصاد على السياسة إنما يعنى نهاية لمؤسسة بشـــرية وللصراعـــات السياسية المسئولة عن الحروب، والسيطرة، وغيرها من الأضرار الأخرى.

ويرى منتقدو العولمة أن انتصار السوق يعنـــى نهايـــة الدولـــة باعتبارهـــا حامية للضعفاء اقتصاديا فى مواجهة الأقوياء اقتصاديا، وتفوق قـــوى الســـوق التى لا تعرف الرحمة وأولئك الذين يتحكمون فى تلك القوى. كما يخشـــون أن تخضع كـــل قيمـــة، وكـــل مؤسســـة وتشـــريع وفضيلـــة بشـــرية لســـيطرة

المصالح التجارية وارباح الشركات، وأن العولمة تعنـــي إرغـام الحكومـات القومية على التخلص مـــن اللوائـــح المنظمـــة للأعمـــال، والضرائـــب علـــى الشركات، والقيود الأخرى المفروضـــة علـــى القـــدرة التنافســـية للشـــركات، ونهاية دولة الرفاهـــة وشـــبكات الأمـــان لأولئـــك الذيـــن يخســـرون بســـبب التغير الاقتصادى. ويؤكدون أنه بسبب العولمة تفقد الحكومة فعـــلا ســـيطرتها على اقتصاداتها القومية، وتجعـــل الشـــركات العملاقـــة تحـــل محـــل الدولـــة والسياسات القومية باعتبارها المحـــدد الحقيقـــي للشـــئون المحليـــة والدوليـــة. ويرى البعض أن السياسات الاقتصادية ودولة الرفاهة قد تـــم إغراقـــها باســـم زيادة تحقيق أرباح أعلى للشركات وزيادة القـــدرة التنافســـية. ويقولـــون إنـــه بينما كان تحرير التجارة فى الماضى يأتى مصحوبـــا بزيـــادات فـــى التـــأمين الاجتماعى وشبكات الأمن والرفاهة، فإنه منذ الثمانينيات، تم التخلى عن برامـــج الرفاهة الاجتماعية، وتم تخفيض الضرائب على منشآت الأعمال، كمـــا جـــرى إنقاص اللوائح المنظمة لعمل منشآت الأعمال، وتخفيض إجراءات حماية البيئـــة لتشجيع استثمار الشركات المحلية وعدم تشجيع الاستثمار الأجنبى المباشر فـــى الخارج.

وفى نقده لسيادة الشركات متعددة الجنسيات على العالم وامتلاكـــها ســـيادة الدول الوطنية يقول نعوم تشومسكى(*) إن هذه الشركات أصبحت لـــها الكلمـــة العليا من جراء سيطرتها على الاقتصاد العالمى. بما فى ذلك التجـــارة الدوليـــة (للولايات المتحدة ٤٠ فى المائة منها) عن طريـــق الشـــركات التـــى تـــدار مركزيا والتى تتحكم فى التخطيط والإنتاج والاستثمار.

ويقرر البنك الدولى أن بعض الإجراءات التى تتخذها الدول المتقدمة بدعوى التحوط من مخاطر العولمة، مثل الإجراءات الحمائيـــة تـــؤدى إلـــى تخفيـــض الدخل القومى فى الجنوب بما يوازى ضعف قيمة المساعدات الرســـمية التـــى تتلقاها دول المنطقة ــ وهذه المساعدات هى إلى حد كبير لترويج الصـــادرات، ويوجه أغلبها إلى القطاعات الأكثر ثراء (أو الأقل حاجة، ولكنها تمثل عمـــلاء

(*) نعوم تشومسكى أستاذ اللسانيات الشهير فى معهد ماساشوستس للتكنولوجيا. لـــه مؤلفـــات عديدة منها : إعاقة الديمقراطية، ماذا يريد العم سام حقا ؟..

أفضل). وفى خلال العقد الماضى، قامت معظم الدول الغنية بزيادة درجة الحماية، مع وجود المبادئ الريجانية التى غالبا ما كانت تمهد الطريق فى الحرب الصليبية ضد التحرر الاقتصادى. وقد أدت هذه الممارسات، فضلا عن البرامج التى كان يمليها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى، إلى المساعدة فى توسيع الفجوة القائمة منذ الستينيات بين الدول الغنية والفقيرة إلى الضعف. وبلغ حجم الموارد المحولة من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية ما يزيد على ٤٠٠ مليار دولار بين ١٩٨٢ و ١٩٩٠.

ويشير تشومسكى إلى ما يسميه " الحكومة الواقعية العالمية " التى تحكم العالم وتضعف سيادة الدول والتى " تتشكل فى العصر الاستعمارى الجديد " وتتكون هذه الحكومة من صندوق النقد الدولى، البنك الدولى، مجموعة الدول الصناعية السبع، والاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الجات)، والمؤسسات الأخرى التى تعمل على خدمة مصالح الشركات عابرة القوميات، والبنوك ومنشآت الاستثمار.

إن العولمة توقع الاضطراب فى وظائف الدولة، وهو ما يتضح فيما يلى :

الأمـــن

تسهم العولمة وتضاعف التدفقات، فى مسامية الحدود بفعل الضغط المادى للتدفقات واختيار معظم الدول سياسة الانفتاح لهذه التدفقات. ومن ثم فإنها قد تؤثر بشكل غير مباشر على الاعتبارات الأمنية، وتزعزع مهمة الدفاع الوطنى وتصيبها بالاضطراب. وفى عالم مقسم بالفعل بين الدول ذات السيادة من ناحية المبدأ والمتساوية والتى تستفيد من المشروعية الشعبية، يزداد التعدى على سيادة الدول، فى حين تشعر هذه الأخيرة، بما فى ذلك المستفيد الأول من العولمة وهو الولايات المتحدة، أنها مشدودة إلى منافسة متزايدة الحدة ومن ثم تثمن بصورة أشد صرامة عبء دفاعها وحماية أراضيها فى حين يتعين عليها فى الوقت نفسه التكيف مع اللعبة الاقتصادية الدولية. كذلك فإن العولمة تقتضى البحث عن آليات للأمن الجماعى لكن ذلك يسحب من الدولة حق استخدام القوة وتحويله إلى أجهزة دولية.

التشريـــع

تتطلب العولمة وتضاعف المبادلات الحاجـــة إلـــى وضــــع قواعـــد للعبـــة ــ رسمية وغير رسمية ــ بين القوى الفاعلة وهذه القواعد متنوعة ومتداخلــــة لأقصى حد، من بداية قيام تبادل دولى. والبعض منها يتم إبرامه مباشـــرة بيـــن قوى القطاع الخاص وأحيانا يتم وضعه من أجل التخلص مـــن الأثقـــال التـــى تتحملها الدولة. ومثلما تبين جولات التفاوض بشأن الجات، فإن حركة تحريـــر المبادلات اصطحبت بتوسع رهيب فى القواعد الدولية التى تقضم أجـــزاء مـــن المجالات التى كانت داخلية بصورة تقليدية. وحاليـــا تتجـــه الاتفاقيـــات إلـــى تعديل التشريعات الوطنية وإعادة تشكيلها فى كل ماله تأثير على التبادل.

إن العولمة تضع فى موضع المنافسة المشروعات والأفراد وأيضا الـــدول، وبالنسبة لهذه، فإن تدفقات العولمة، تشكل شرطا أساسيا لإثرائها، وتضطر هـــذه الأولوية الدول، خاصة التى بلغت مستوى مقاربا للتنمية، إلى أن تقارن نفســـها بغيرها بدون توقف مع إدراك كل منها أنه إذا قدمت شروطا أقل مواتـــاة مـــن غيرها، فإنها ستحبط مجىء هذه التدفقات وبذلك تعاقب نفسها. ومن ثـــم، فـــإن ما يحدد التشريع هو فى النهاية حتمية التكيف الدائم مع المنافسة الدوليـــة أكـــثر منه إرادة الشعب. وبالإضافة لذلك، فإن كل الدول المشغولة بـــأن تنضـــم إلـــى هذه التدفقات، يتعين عليها أن تثبت للخارج أنـــها واثقـــة ومســـتقرة وبمنـــأى عن الانقلابات الخطيرة فى الأحوال ومـــن ثـــم، فـــإن هـــذه الدولـــة تخضــــع لرقابة مستمرة ومادامت قد توافقت مع القانون الدولى فإنها تدعو للطمأنينة.

التضامـــن الوطنـــى

وضع التدويل واندفاعاته الأساسية وهى العولمة، الدولة أمام معضلة معقـــدة فمن ناحية تتطلب حتمية المنافسة، تخفيف أعباء التضامن الوطنى بهدف عـــدم إحباط ديناميات العولمة ودفع الشركات إلـــى بعـــض " الجنـــات " الضريبيـــة والمالية، ومن ناحية أخرى فإن المهمة الأولـــى للدولـــة هـــى الحفـــاظ علـــى هذا التضامن الوطنى خاصة فى اللحظة التـــى يمـــزق فيـــها تـــأثير العولمـــة

النسيج الوطنى بين حفنة المناطق المحظوظة التى تحابيها الحركة العامة وبين باقى البلاد.

والخلاصة أن الدولة وجدت نفسها وقد نزعت قداستها ولم تعد بالنسبة للفرد أو المشروع، هى الحامى الذى لا ينازع والتى توفر للأول كل حقوقه وتكفل للثانى سوقه. وإذا كان الفرد يتلقى من الدولة العنصر الأول لهويته فإنه يسافر ويقارن وأحيانا يهاجر. وكما هو الحال فى أوروبا الغربية أحد مختبرات الحداثة، فإن هذا الفرد يستطيع أن يقاضى دولته أمام هيئات قضائية دولية ومن ثم تكف الوطنية والثقة العمياء وقبول التضحية السامية عن أن تكون الدين والعقيدة مثلما كانت فى الحربين العالميتين. لقد تغيرت العلاقات بين المشروعات والدول، من جراء تعميم المنافسة. فالمشروعات المسماة بالوطنية لم تعد تأمل فى الحصول من دولتها على فضاء محمى. لقد أصبحت حتى الوظائف السامية للسيادة (الدفاع والدبلوماسية والعدالة..) تخضع لتقييم صارم من حيث التكاليف والمنافع ويمكن أيضا خصخصتها جزئيا وتخبو عظمة الدولة وأسرارها الخفية. وتؤثر العولمة على مشروعية الدولة من أسفل أيضا. فالعناصر المكونة للدولة ـ الأفراد والمجموعات والمشروعات والمناطق ـ إما أنها تنتظر من الدولة أن تحميها من فوضى العولمة أو تحاول التحرر منها (بالهجرة والتدويل والانفصال) أو تهدد بذلك. ومن ثم لا تغدو الدولة كيانا محترما يستنفر الخضوع والتضحية.

لقد أصبح فضاء الأرض مقسما بين نحو ٢٠٠ دولة تتبادل الاعتراف بحدودها، وانتهى عصر فتح الأقاليم والهيمنة الإمبريالية. وفى هذا العالم الذى يزداد اعتمادا على بعضه البعض، لم يعد الأمن والقوة يتمثلان فى الاستيلاء بصورة فظة على الأراضى وإنما على المعالجة الماهرة للتدفقات. فالقوة تتحطم سواء ضد المقاومة الوطنية (أمريكا فى فيتنام فى الستينيات والاتحاد السوفيتى فى أفغانستان فى الثمانينيات) أو ضد المجتمع الدولى (العراق عند استيلائه على الكويت فى أغسطس ١٩٩٠)، ومن ثم يصبح الحق السيادى فى شن الحرب مصابا بالشلل ولم يعد السلام يقوم على توازنات متغيرة دوما بين الدول وإنما على آليات الأمن الجماعى، وأنظمة الأمن العالمية. فما

إن تنتهك دولة القانون حتى تتجمع كـــل الـــدول الأخـــرى لعقابـــها وإعادتـــها للطريق الصحيح الذى جنحت عنه.

التأثير على قدرة الدولة

تؤثر العولمة على سيادة الدولة فيما يتعلق بتوفير الرفاهية وقد أوضح تقرير تم إعداده لمجلس إدارة منظمة العمل الدولية، تـــأثير العولمـــة علـــى الآليـــات والسياسات الداخلية للبلدان وعلى قدرة حكوماتها على حماية ســـكانها بمختلـــف قطاعاتهم، وأكد أن القوى العاملة تواجه من جراء العولمـــة هجومـــا ضاريـــا متزايدا من المنافسة ومعدلا سريعا من التغيرات التكنولوجية، بموارد حكوميـــة متناقصة فى أغلب الأحيان.

وبينما يؤدى تحرير التجارة إلى حفز النشاط الاقتصـــادى وزيـــادة القـــدرة الإنتاجية، فإنه يخاطر أيضا بتوسيع مظاهر التفاوت الاجتماعى فى ظل تقليـص قدرة الدولة على اتخاذ الإجراءات التى تحد من صدمـــات المنافســـة الدوليـــة المتزايدة فى حياة القوى العاملة. ولا تترك ظاهرة العولمة إلا قليلا من البلـــدان أو العمال دون مساس: "وبالمقارنة بحكايات الماضى من التاريخ الاقتصـــادى، تؤثر العولمة على وضع العمال فى جميع المشاريع فى كافة البلـــدان تقريبـــا، فى قطاعات السلع أو قطاعات الخدمات، بينما فـــى المـــاضى، كـــان عمـــال الصناعة وحدهم هم المعنيين عمليا بالمنافسة الدولية."

ويوضح التقرير المشار إليه أن " التجارة الدولية والعولمة مرتبطتان بزيـادة معدل دوران سوق العمل، مما يحدث نتائج ضارة بصفة خاصة بالعمـــال ذوى المهارات المتواضعة القابلة للتحويل ". وبالمقابل فإن إدخال التكنولوجيا الجديدة، استجابة للضغوط المتزايدة للمنافسة الدولية، يؤدى إلى زيادة الطلب على العمالة الماهرة، مما يحدث نتائج ضارة بالعمال غير المهرة. وليس للعولمـــة إلا أثـــر ضئيل فى القضاء على أوجه التفاوت الاجتماعى أو فى تدعيم التقدم الاجتماعى، بل تتجه الفجوات بين الفائزين والخاسرين من العولمة بصفة عامة إلى التعمـــق مع اتساع الفجوات بين الدخول وتناقص موارد الدولة اللازمة لتحسين أحـــوال

المواطنين الأقل ثراء. كما تؤثر العولمة على القدرة المالية للدولة. وتؤكد الدراسات التى أجريت على تأثير العولمة على الضرائب بالوثائق أن هناك اتجاها عاما نحو فرض ضرائب أقل على الدخول المرتفعة، مما يشير إلى أن نظام الضرائب أصبح أقل توجها لإعادة التوزيع. وفيما بين ١٩٨٦و١٩٩٨، شهد ٦٧ بلدا من البلدان الـ ٦٩ التى تمت دراستها " انخفاضا فى معدل الضرائب القصوى على الدخول المرتفعة ". وإذا استمر هذا الاتجاه، فإن الحكومات سوف تحرم قريبا من آلية مهمة يمكن أن تساعد فى تصحيح أوجه تفاوت الدخول المتزايدة.

كذلك تضعف العولمة قدرة أجهزة الدولة فى البلدان النامية على التدخل وتشل فاعليتها وتجعل اقتصاداتها أكثر عرضة لخطر الهزات الدولية، خاصة عندما تكون قواعدها التصديرية ضيقة للغاية وإمكانية تعرضها للتغيرات فى مجال التجارة كبيرة بصورة مماثلة. ويزيد إضعاف سلطة الدولة فى التدخل وترك قوى السوق الدولية لتقرير التطورات الداخلية فى البلدان، الخوف من تقلب تدفقات رءوس الأموال قصيرة الأجل، خاصة فىالبلدان التى قد تكون المؤسسات المالية الداخلية فيها ضعيفة بدرجة لا تستطيع معها تحمل التقلبات الكبيرة فى حركة رأس المال قصيرة الأجل الناشئة عن حرية انتقال رأس المال.

المعلومات تدمر الحدود

ليست الاعتبارات الاقتصادية والسياسية وحدها هى التى تعصف بالسيادة الوطنية، بل إن للتقدم التكنولوجى تأثيره الساحق على السيادة القومية.

فالواقع إن تكنولوجيا الأقمار الصناعية غيرت العالم إلى الأبد. إذ تربط هذه الأقمار الصناعية العالم فى بنية أساسية إلكترونية تحمل الأنباء، والمال، والبيانات، فى أى مكان على ظهر الكوكب بسرعة الضوء لكنها تجعل مقاليد الأمور فى يد المتحكمين فيها. ولا تقوم الأقمار الصناعية فقط بحمل الإرسال التليفزيونى والإذاعى والتليفونى حول العالم، بل بدلت بصورة جذرية " ميزان قوى المعلومات " لصالح الأقوياء اقتصاديا، وفى الصدارة منهم

الولايات المتحدة. لقد خلق تدفق التكنولوجيات الحديثة وأجهزة الكمبيوتر والاتصالات السلكية واللاسلكية البعيدة المدى، وأجهزة تسجيل الفيديو كاسيت، وقواعد البيانات الإلكترونية، والتقنيات التى تزداد رخصا وبساطة لجمع وبث الأنباء وجهاز الفاكس، حلبة عالمية من المعلومات المشتركة لا تولى خطوط الخريطة الجغرافية، والسيادة، أى اهتمام. وفى الوقت الحالى، مثلا، يمكن لـ ٦٠ مليون من أجهزة الكمبيوتر الشخصى فى الولايات المتحدة أن تخزن وتعالج وتبث معلومات عبر شبكات لا تعد ولا تحصى إلى أجهزة كمبيوتر أخرى وإلى آلاف من لوحات بيانات الكمبيوتر فى مختلف أنحاء العالم. ويضع الكمبيوتر الشخصى قوائم بريد ضخمة فى أيدى النشطاء السياسيين ــ ويتم إغراق البريد بعشرات الملايين من مرسلى البريد الذين يؤيدون قضية ما أو مرشحا ما لمنصب. ولم يعد إصدار رسالة إخبارية أو جريدة صغيرة يحتاج إلى استثمار ضخم .

وكل هذا جعل قدسية الحدود القومية منتمية لعصر آخر. فاليوم تتحرك بيانات من كل نوع عبر، وفوق، ومن خلال هذه الحدود وكأنها غير موجودة . إن الحدود لم تعد حواجز إذ جعلتها التكنولوجيا مسامية.

والتاريخ حافل بجهود الحكومات الرامية للسيطرة على المعلومات أو حصرها فى اتجاهات محددة أو طمسها. ومع ظهور كل وسيلة جديدة ابتكرت الحكومات آليات جديدة للسيطرة عليها، لكن هذه السيطرة سرعان ما تضعف.

ومثلما تحرك المعلومات الأسواق المالية فإنها الآن تبدل أيضا الهيكل السياسى لدول العالم وتؤثر فى النزعات السياسية المحلية بدون موافقة الحكومة المحلية. فمنذ أعوام مضت، انتخب فرديناند ماركوس رئيسا للفلبين وتولى المنصب دون وقوع أحداث. وفى الانتخابات الفلبينية فى ١٩٨٦ دخلت كاميرات التليفزيون القرى والأرياف، وعرف العالم بأسره أن الانتخابات كانت مزورة. ورغم تأكيد ماركوس أنه فاز فى الانتخابات، استطاع الرأى العام العالمى، الذى يفرضه التدفق الفورى للمعلومات، أن يطرده إلى المنفى. كما استخدم الكاسيت لطرد الشاه.

وكل تكنولوجيا جديدة تجعل تأثير هياكل السلطة القائمة يتـــآكل. والـــهجوم الحالى على سلطة الحكام المستبدين إنما نشأ أساسا من انتشار المعرفة التى كان من المعتاد أن تبقى محصورة داخل مجموعات صغيرة من الزعماء لكنـــها الآن تنفجر على الشاشات فى كل أنحاء العالم. عندما يتم كسر احتكـــار للمعلومـــات يغدو هيكل السلطة فى خطر. والواقع أن القمر الصنـــاعى المرتبـــط بمحطـــة أرضية الذى يبث الأنباء إلى الناس بأجهزة راديو ترانزستور محمولـــة بـــاليد، يعطى مواطنى المجتمعات المغلقة أساسا لمقارنة قدرهم بأقدار غـــيرهم. وهـــذا خطر واضح وراهن على المستبدين من كل الأنواع، بل وعلى ســـلطة الـــدول عموما.

كل ذلك يؤكد أن السياسة، فى كل بلدان العالم، صـــارت خاضعـــة لثـــورة المعلومات. لقد كانت المعلومات دائما مفتاحا للسلطة السياسية. غير أنه عندمـــا تكثر المعلومات وتفيض على الملأ، ويصبح مجتمع بأكمله مهتما بالاطلاع على ما كان ذات يوم " أسرارا " خاضعة للحراسة عن كثب، فـــإن الاســـتراتيجيات السياسية المبنية على المنع المحكم للمعلومات لا تعود تعمل.

إن "حصار المعلومات" يغدو غير عملى فى كل مكان، وليـــس فقـــط فـــى المجتمعات المفتوحة وحدها، فلم تعد الحدود حواجز أمام المعلومـــات. وعندمـــا لا توجد حدود فعالة يبدأ مفهوم ما يشكل السيادة، بالضرورة، فى التبدل.

وانهيار الحدود أمام المعلومات ليس مسألة تكنولوجيـــة صرفـــة، إذ توجـــد بالفعل سوق عالمية للمعلومات تشمل مشروعات جبارة ويتزايد طابعها الدولـــى تخرب بصورة فعالية سلطة الحكومة. إن هذا التدفق للمعلومات لن يختفى؛ بـــل سوف يزداد. ذلك أن سلسلة جديدة من التجديدات فى معدات البث التليفزيونـــى تقوم الآن بتحويل العالم بأسره إلى سبق صحفى للأنباء المحليـــة. لقـــد تحـــول التليفزيون إلى قوة فى الشئون العالمية وإلى ســـلاح للدبلوماسـيـة. وبصـــورة متزايدة لم تعد الحكومات تضع جدول الأعمال القومى والدولـــى بـــل تصنعـــه وسائل الإعلام.

ومن تدفق البيانات عبر الحدود بين اقتصادات السوق المتقدمة إلى أشـــرطة الفيديو غير المشروعة وراء الستار الحديدى إلى البث التليفزيونى حول العـــالم

بالقمر الصناعى المستقبل علنا أوالمصطاد سرا، تصبح الحدود غير ذات بـــال رغم انها كحواجز كانت أحد أعمدة المفهوم العتيق للسيادة. ومع أن الحدود تحدد السيادة حتى اليوم، فإن عصر المعلومات يفرض إعادة بحث ما يشكل السيادة.

الاعتماد الاقتصادى يقوض السيادة

كما تضعف السيادة الوطنية بفعل الاعتمـــاد الاقتصـــادى المتبـــادل (فـــى التجارة، والتمويل، والاستثمار المباشر). إذ تتحرك الآن بسرعة عبر الحـــدود الوطنية، النقود والسلع، والصور والناس، وأنواع الرياضة والأديان، والبنـــادق والعقاقير، والأمراض والتلوث. وعندما أنشـــئ النظـــام العـــالمى للاتصـــالات بالأقمار الصناعية، أصبح ممكنا إنشاء سوق للنقود يستمر عملها ٢٤ ساعة.

وتواجه الدول ضغوطا بأكثر مما تعودت، مـــن أعلـــى مـــن قبـــل القـــوى الاقتصادية العالمية، ومن أسفل مـــن جـــانب الشـــعوب (الأقليـــات، القبـــائل، الجماعات الإثنية) التى تحرضها المعلومات الواردة من الخـــارج والمقارنـــات التى تطالب بالحقوق، والمشاركة، والاستقلال. وبمجـــرد أن يصبـــح للتجـــارة والاستثمار الأجنبيين حرية عبور الحدود الدوليـــة، يمكـــن للأســـواق الماليـــة العالمية أن تولد ضغطا اقتصاديا يطغى على السيادة الوطنية.

كما تتيح العولمة للشركات خاصة عبر القومية والتـــى لا وطـــن لـــها أن تفصل نفسها عن المرسى الوطنى، وأن تتحرك بعيدا إلى شواطئ نائيـــة عنـــد أقل استفزاز. وخوفا من هـــذا الاحتمـــال، تمتنـــع الحكومـــات القوميـــة عـــن اتخاذ خطوات تفرض مسئوليات اجتماعية أساسية علـــى الشـــركات الكـــبرى. وفى اقتصاد مغلق، يستطيع المجتمع من خلال الحكومة أن يجبر الشركات على دفع أجور الحد الأدنى، وتقديم المعاشات والمنافع الصحية، والوفـــاء بمعـــايير متشددة للبيئة. ولكن فى اقتصاد عالمى بلا حدود، تبتز الشركات الحكومـــات أن الاستثمار سيتدفق خارجا من البلدان التى تفرض معايير متشددة إلى البلدان التى لا تطالب مشروعات الأعمال بقبول مثل هذه المســـئوليات. ومـــن ثـــم، فـــإن التكامل العالمى يحد من قـــدرة المجتمـــع علـــى تمويـــل التقـــدم الاجتمـــاعى وتوزيع الدخل على نحو أكثر إنصافا.

وقد ثبت من وقائع كثيرة أن العولمة سبب رئيسى فى الحد من الإنفاق على الرعاية الاجتماعية، لأن منافع التقاعد السخية ونفقات الرعاية الاجتماعية والصحية، تجعل المنتجين غير قادرين على المنافسة فى الأسواق العالمية ففى اقتصاد مفتوح، تواجه الشركات التى تزيد تكاليفها النسبية بأكثر من المتوسط نتيجة للحماية الاجتماعية الأفضل، منافسة المنتجين فى الخارج الذين لا يتحملون هذه التكاليف. وقد يكون المنافسون الأجانب قادرين على منع الشركات المحلية من تحميل زبائنها كامل مبلغ التكاليف الإضافية المرتبطة بالحماية الاجتماعية. وإذا حدث هذا، فستنخفض الأرباح والعمالة فى الشركات المتأثرة بذلك.

إن العولمة تحد بالفعل من قدرة الحكومات فرادى على إعادة توزيع الدخل وتنظيم سلوك الشركات.

ويدعى البعض أن الرغبة فى جذب رأس المال، تحض البلدان على جعل لوائحها البيئية أكثر تساهلا مما تفضله عمليا، أى أن الانفتاح يشجع على " السباق نحو القاع ". وتفترض هذه المقولة أن رأس المال الدولى يجذبه التنظيم المتهاون.

كما يقول المعارضون إن العولمة تزيد الحراك الدولى للاستثمار المباشر بعيدا عن السيطرة الوطنية، ذلك أن استثمارات المحفظة تتحرك عبر الكرة الأرضية بسرعة البرق، وأن بعض الشركات رحالة، ومن ثم فهى جد حساسة للضرائب وغيرها من التدابير التى ترفع التكلفة، ولهذا فإن معظم الشركات تجد أنه من المجزى لها أن تتوطن حيث تقوم بأعمالها.

الاتفاقيات الدولية والسيادة

لكى يكون لاتفاقية ما، سواء بين فردين أو بين عدة بلدان، معنى، فلابد أن تقيد أعمال الموقعين عليها مستقبلا. ولكن مثلما أن الفرد الذى يوقع عقدا يخسر جزءا من حريته، فإن الدول تخسر جزءا من سيادتها عندما توقع اتفاقية تجارية.

وإضافة إلى القضية الأساسية التى تثيرها اتفاقيات التجارة الدولية وهى أنها تقلل السيادة الوطنية، فإنه يتعين بحث ما إذا كانت الالتزامات والمتطلبات المحددة التى تفرضها على بلد ما أكثر أو أقل من المنافع التى يحصل عليها نفس البلد من تطبيق نفس المتطلبات على الآخرين (إلى جانب تطبيقها على نفسه). وهذه الاتفاقيات تحد من قدرة البلدان على استخدام تدابير حمائية لاعتراض طريق الآخرين إلى أسواقها. ومع ذلك فإن هذه الاتفاقيات تسمح بوجود فروق قومية واسعة فى السياسات المحلية. فالاتفاقيات لا تطالب الدول بتبنى سياسات محددة، ولكنها تلزمها بأن تطبق السياسات بطريقة لا تمارس التفرقة ضد الدول الأعضاء أو فيما بينها.

ونظرا لأن " منظمة التجارة العالمية " تستطيع أن تجبر دولة عضوا على الامتثال لأحكامها، وأنه إذا وجد فريق خبراء المنظمة أن بلدا ما انتهك أى قاعدة من قواعد " الجات "، ورفض تغيير ممارساته أو التخفيف من آثارها بإنقاص حاجز آخر أمام التجارة، فإن البلد الشاكى يسحب الامتيازات التجارية التى كان قد سبق أن قدمها لها، فإن هذه النتيجة تعادل فرض عقوبة تجارية دائمة.

خاتمة

لا جدال فى أن الترتيبات الكونية، والمكانة المميزة للأقوياء والتى تتيح لهم مكاسب أكبر بما يتفق مع قوتهم على حساب الضعفاء وغير القادرين، تضعف سلطة الدولة وتهدد الاستقلال السياسى والسيادة، بل وقد تجعل القرار فى أيدى الآخرين.

لكن العولمة ظاهرة موضوعية، لا تفلح فى مواجهتها شعارات عهد تصفية الاستعمار والسعى إلى الاستقلال رغم أهميتها وإنجازاتها التاريخية. ومن ثم يتعين اتخاذ الترتيبات على المستوى الوطنى والإقليمى والدولى، لجعل هذه العولمة تتسم بأكبر قدر من المساواة والعدالة بين الدول. لن تتحقق عدالة مطلقة أو مساواة مطلقة، بسبب اختلاف موازين القوى بين الدول. كذلك، فإن عوامل

موضوعية توهن أو تبدل أو تغير من مفاهيم ومقاييس ومقومات الاستقلال والسيادة بمعناها التقليدى والتاريخى. لكن ذلك لا يعنى التسليم بالعولمة كما هى وكما يريدها الكبار واعتبارها قضاء وقدرا، فذلك يعنى التخلى عن اتخاذ القرار للغير وإهدار كل شيء، ولكنه يعنى التدبر للاستفادة لأقصى حد ودرء المفاسد والمضار لأقصى حد.

ومن أهم وسائل المقاومة، إنشاء مؤسسات دولية تتسم بالعدالة والإنصاف وتسعى لتحقيق المساواة. لكن أن العولمة تقوض السيادة القومية، فإن هياكل مؤسسات ما بعد القومية التى يجرى بناؤها الآن ــ بهدف تحقيق قدر من المساواة بين الدول خاصة بين الأقوياء والضعفاء ــ مازالت ضعيفة وليست مهيأة لإدارة الأزمات، فمنطقها بطيء وإجرائى، وهى ملائمة للتغيير التدريجى أكثر من ملاءمتها لاتخاذ قرارات كبرى. وفى الوقت نفسه فإن الإحباط يزداد عندما لا تتوافر إلى جانب العولمة وجود مؤسسات قادرة على إدارتها إدارة تدعو للاقتناع. وشعور الاعتماد على الغير يخلق تطلعا إلى الاستقلال بدلا من قبول الاعتماد المتبادل.

وبدون هذه المؤسسات يزداد الأثر السلبى للعولمة، فالهياكل التقليدية للدولة ستزداد ضعفا، ولن تزداد قوة المؤسسات الدولية التى تعتمد قدرتها فى نهاية الأمر على قوة دولها الأعضاء. وسوف يظهر لاعبون جدد يشغلون ما ينشأ عن ذلك من فراغ بدون أن يكونوا مسئولين أمام أحد، وسيزداد تأثيرهم من خلال تضاعف قوة المال والتكنولوجيا الحديثة، وستقوم العصابات الإجرامية بالاستيلاء على الدول الضعيفة، نظرا لأن ظهور السوق الكونية بدون وجود مجتمع كونى يخلق فرصا جديدة للاستفادة من الجريمة.

وفى أنحاء أخرى كثيرة من العالم، فقدت قومية ما بعد الاستعمار قوتها، ولم تؤد الهياكل الديمقراطية إلى خلق شرعية جديدة تحل محلها. فضعف الدولة، أو ما يوشك أن يكون اختفاءها، يخلق مساحات شاسعة تصبح " مجالات مجهولة " جديدة فى عالم ما بعد القومية.

أما الدولة، كجهاز للإدارة والحكم والإدارة الوطنية والتعامل الدولى. فإن التقرير الذى أصدره البنك الدولى عن " الدولة فى عالم متغير " كان محقا فى

تأكيده أن الدولة عموما لم تستطع أن تفى بوعودها : فالاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال اضطرت إلى إجراء تحول حاسم نحو اقتصاد السوق. واضطر كثير من بلدان العالم النامى إلى مواجهة فشل استراتيجيات التنمية التى تسيطر عليها الدولة. وحتى الاقتصادات المختلطة فى العالم الصناعى رأت فى مواجهة فشل التدخل الحكومى أن تتجه بقوة فى اقتصادها المختلط نحو آليات السوق. ورأى الكثيرون أن نقطة النهاية المنطقية لكل هذه الإصلاحات هى أن تقوم الدولة بأقل دور ممكن. فمثل هذه الدولة لا تترتب عليها أضرار، وإن كانت أيضا لا تحقق خيرا كثيرا.

لكن التقرير يرى أن هذا الرأى المتطرف مع شواهد قصص النجاح فى التنمية العالمية، سواء كان ذلك فى التطور خلال القرن التاسع عشر لما أصبح اليوم الاقتصادات الصناعية أو " معجزات " النمو فى شرقى آسيا فى فترة ما بعد الحرب. فهذه النماذج لم تأخذ بنهج الدولة التى تلعب أقل دور ممكن، بل أثبتت أن التنمية تحتاج إلى دولة فعالة، تقوم بدور الحافز والميسر للتطور، وتشجع أنشطة الأفراد ودوائر الأعمال الخاصة وتكملها.

لا شك فى أن التنمية التى تسيطر عليها الدولة قد فشلت. ولكن فشلت أيضا التنمية التى تتم بغير تدخل الدولة. وقد أثبت التاريخ مرارا وتكرارا أن الحكومة الجيدة ليست من قبيل الترف بل هى ضرورة حيوية. فبدون دولة فعالة يتعذر تحقيق التنمية المستديمة، سواء فى جانبها الاقتصادى أو جانبها الاجتماعى.

ويمضى التقرير ليؤكد أن التاريخ، وكذلك التجربة قريبة العهد، أوضحا أن التنمية ليست مجرد الحصول على المدخلات الاقتصادية والتقنية الصحيحة، وإنما تعنى أيضا البيئة المؤسسية الداعمة لها : أى القواعد والأعراف التى تحدد كيفية استخدام تلك المدخلات.

والمسالك المؤدية إلى الدولة الفعالة كثيرة ومتنوعة، لكنها تستند جميعها إلى :

■ تركيز أنشطة الدولة على المجالات التى تتلاءم مع قدرتها، إذ أن كثيرا من الدول تحاول أن تفعل أكثر مما تستطيع وبموارد غير كافية وقدرة

محدودة. فى حين أنه إذا تحسن تركيز جهد الحكومات على الأنشطة العامة التى لا غنى عنها للتنمية فإن ذلك يزيد من فاعليتها.

- البحث مع مرور الزمن عن وسائل لتحسين قدرة الدولة، وذلك عن طريق تنشيط المؤسسات العامة.

الباب
الثالث

الأقلمـــة

الفصل الخامس

الأقلمة
هل هى نفى للعولمة ؟

تؤكد الغالبية العظمى من المفكرين الاقتصاديين أن الأقلمة(*) نقيض تام للعولمة ونفى لها، وأنها تؤدى إلى تقويضها وتخريب عملها. ذلك أنها تؤدى إلى تجزئة (أقلمة) الاقتصاد العالمى ـــ وفق أسس جغرافية فى الغالب، وإن لم يقتصر الأمر على ذلك (مثل منطقة التجارة الحرة فى اتحاد جنوب إفريقيا وأوروبا وانتساب دول إفريقية للسوق الأوروبية المشتركة واتفاقية لومى) ـــ بما يعصف بطابعه الكوكبى ويوهن عولمته. فى حين يرى فريق آخر أنه يمكن أن يقوم بين العولمة والأقلمة نوع من التكامل والتدعيم المتبادل، إذا ما أحسن إدارة كل منهما. فالأقلمة إن كانت مفتوحة على العالم الخارجى، وإن لم تؤد إلى انغلاق منطقة ما على نفسها، تضيف بمجموع أجزائها، ما يزيد كثيرا على ما يقدمه كل جزء منها لباقى العالم. وبالمثل، إن استوعبت العولمة الترتيبات الإقليمية المفتوحة وأقامت معها تعاونا وثيقا، فإنها تساعد هذه الأخيرة على الازدهار وتحقيق أهدافها.

ويشير البعض إلى أن الترتيبات الإقليمية ما هى إلا مسعى لحسن استغلال المزايا النسبية للدول الداخلة فيها، بما يدعم إسهامها فى الاقتصاد العالمى ويحسن قدرتها على المنافسة. ويؤكدون أن أى ترتيبات إقليمية، مهما بلغ ثراء الدول الداخلة فيها، لا تستطيع أن تكتفى بنفسها وتستغنى عن العالم. فالاتحاد الأوروبى، واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، لن يزدهرا ولن يحققا

(*) الأقلمة من إقليم، وتعنى دخول عدة دول من إقليم جغرافى فى منطقة تجارة حرة أو اتحاد جمركى.

أهدافهما إلا بالتعاون مع العالم أجمع. ومثلما فشلت مساعى الدول القومية فى فترات سابقة فى تحقيق أكبر درجة من الاكتفاء وإحلال الواردات، فإن الترتيبات الإقليمية لن تنجح إذا ما حاولت الاستغناء عن الغير.

وتختلف دوافع إنشاء الترتيبات الإقليمية من منطقة لأخرى، وحتى من دولة لأخرى داخل الترتيبات الإقليمية، ولكن يبدو أن هناك مجموعة من العوامل التى تلعب دورا رئيسيا:

- إن الأعضاء قد يرون منافع اقتصادية من تحقيق هيكل إنتاجى أكثر كفاءة (بما فيها استغلال وفورات الحجم الكبير من خلال توزيع التكاليف الثابتة على أسواق إقليمية أكبر)، ومن حفز للنمو الاقتصادى عن طريق الاستثمار الأجنبى المباشر، والتعليم عن طريق الخبرة، وجهود البحث والتطوير.
- إن الأعضاء قد يكون لهم تقدير خاص للأهداف غير الاقتصادية مثل تقوية الروابط السياسية والثقافية بل حتى الدينية، والتحكم فى تدفقات الهجرة.
- قد تسعى الدول الأصغر لزيادة فرص النفاذ إلى الأسواق والحصول على مرافئ آمنة بتكوين ترتيب تجارى إقليمى مع دول أكبر.
- قد ترغب بعض الدول فى عدم إجراء إصلاحات السياسة المحلية منفردة.
- قد يرغب الأعضاء فى تحسين قدراتهم التفاوضية فى المفاوضات التجارية متعددة الأطراف.
- وبتشكيل الدول لترتيبات تجارة إقليمية جديدة أو بتدعيم الترتيبات القائمة، فإن التجارة تتحول عن وضع الدول الثالثة، وهذا قد يوجه الميزان السياسى فى هذه الدول لصالح الانضمام إلى ترتيبات التجارة الإقليمية، حيث تبدأ مصالح المصدرين فى التقدم على مصالح المنشآت التى تنتج سلعا تنافس المستورد. وكلما زادت الدول التى تضم ترتيبات التجارة الإقليمية عانت الدول المستبعدة من مزيد من تحول التجارة.

- قد يرغب الأعضاء فى تنمية صناعات لا يمكن تنميتها دون وجــود ســوق إقليمية مجمعة ــ الصناعات الإقليمية الوليدة ــ إيمانا بأنهــا ســتصبح ذات قدرة تنافسية دولية إذا ما أعطيت الوقت الكافى للنمو.

وقد حدد بعض الاقتصاديين شــروطا للتوفيــق بيــن الأقلمــة والعولمــة، تتلخص فيما يلى :

- ***التواؤم مع منظمة التجارة العالمية*** : ينــص الاتفــاق العــام للتعريفــات والتجارة (الجات) فى المادة الرابعة والعشرين علــى أنــه يتعيــن علــى أية منظمة للتجارة الحرة أو اتحاد جمركى أن يلغيا الحواجز علــى الجــانب الأكبر من التجارة بين أعضائهما (وإن كان معظم ترتيبات التجارة الإقليمية القائمة تستبعد على الأقل جانبا مــن التجــارة مــن التحريــر). وشــمول الترتيبات لمعظم التجارة يدعم الهدف النهائى وهو حرية التجارة العالمية.
- ***رسوم جمركية أقل للدولــة الأولــى بالرعايــة*** : فــإذا كــانت الرســوم الجمركية بين هذه الدول منخفضة أصلا أو خفضت مع تحرير التجارة بيــن أعضاء ترتيبات التجارة الإقليمية فستقل مخاطر تحول التجارة.
- ***شرط حرية الانضمام*** : إذ أن وضع قواعد ميسرة للانضمام إلى الترتيبــات يساعد على تسهيل عملية تحرير التجارة متعددة الأطراف، حيث يتيح ذلــك أن يمتد التحرير إلى أعضاء جدد.
- ***تبسيط قواعد المنشأ*** : هناك حاجة إلى وجود قاعدة للمنشأ لتحديد ما إذا كان المنتج مؤهلا لمعاملة جمركية تفضيلية، وحتى لا تقوم الدول الثالثة ببســاطة بتسريب بضائعها من خلال العضو الذى يضع أقل حواجز أمــــام التجــــارة الخارجية، ولكن يتعين أن تكون القواعد شفافة ولا تختلف بين القطاعــــات، وألا تكون شديدة الصرامة حيث إنها تحمى موردى المدخــلات الإقليمييــن، مما يؤدى إلى تحويل الاستثمار إلى دول ترتيبات التجارة الإقليمية.
- ***تحقيق تكامل قوى*** : إن التكامل القوى، والذى يشتمل على تحرير التجــارة فى الخدمات والاستثمار، وقدر من التنسيق فى القواعــد التنظيميــة (مــع التســليم بــأن المســتويات المفضلــة بشــأن معــايير البيئــة والعمالــة

والسياسة الضريبية ستختلف فى داخل الإقليم) يتيح مجالا أوسع للمكاسب الاقتصادية التى تنتج من التخصيص الأكفأ للموارد بين دول الترتيبات، وإن كانت له آثار تؤدى إلى خلق التجارة وآثار تؤدى إلى تحويلها.

- ***الحد من إجراءات منع الإغراق*** : قد يزيد التحرير الإقليمي من الضغوط لتحقيق الحماية من خلال أساليب أخرى مثل تدابير مكافحة الإغراق — وهى تدابير تهدف إلى عرقلة " الإغراق " (أى التصدير بأسعار أقل من السعر فى السوق الأصلية). ويتعين أن تحظر ترتيبات التجارة الإقليمية استخدام هذه الإجراءات ضد الأعضاء، وألا تستخدم رسوم منع الإغراق ضد غير الأعضاء إلا فى أضيق الحدود.

الظاهرة ونقيضها

فى الوقت الذى أصبحت فيه العولمة هى الظاهرة المهيمنة فى المجالات الاقتصادية والسياسية والحضارية، تنامت ظاهرة الأقلمة وتعددت التكتلات الإقليمية الاقتصادية والسياسية والعسكرية. والأكثر من ذلك، فقد تنامت داخل بعض الدول ظاهرة المحلية، أى التركيز على خصائص مناطق محلية معينة منها. ولنبدأ أولا بتناول النزعة المحلية ثم نعرض لظاهرة الأقلمة.

تنامى الدوافع المحلية

رغم أن العولمة تحد من الاتجاه إلى المحلية، فإنها تحفزها إلى درجة ما. فقد أدى تعدد القواعد والمعايير والاتفاقيات الدولية، والتأثير المتعاظم للوكالات متعددة الأطراف، والشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات غير الحكومية، وقوة الرأى العام العالمى التى زادتها وسائل الاتصال الحديثة إلى إضعاف سلطة الحكومات الوطنية، ومن ثم علا نجم الحكومات دون الوطنية، أو المحلية. كما أدت زيادة الانفتاح أيضا إلى توسيع نطاق الحرية التى تتمتع بها الكيانات دون الوطنية من أجل الاستفادة بفرص التجارة، والحصول على أموال من أسواق

ما وراء البحار، وبذلك أخذت تقيم علاقات مباشـــرة مـــع الوكـــالات والمـــدن الدولية.

وكان من شأن الآثار الاقتصادية للانفتـــاح وســـهولة السـفر أن نشــطت الاقتصادات الحضرية، وبذلك تعززت الحضرنة فـــى الـــدول الناميـــة. وأدى تركز القوة الاقتصادية فى المدن والمناطق إلى تقوية المطالبة باللامركزيـــة ــ المالية والإدارية ــ وهى المطالبة التى اكتسبت قوة دفع من الاتجاهات السياسية فى الدول الصناعية، حيث طفقت قوة الدفع نحو اللامركزية تزداد قوة منذ بعض الوقت. ويجد هذا الآن صداه فى الدول النامية التـــى بـــدأت فيـــها الحكومـــات المركزية فى الاستجابة للضغوط لتفويض السلطة للمستويات الأدنى. ومع ذلـــك فإن قيود الإيرادات تشجع فى حالات كثيرة أيضا الســـلطات المركزيـــة علـــى التخلى عن الالتزامات وإحالتـــها إلـــى الكيانـــات دون الوطنيـــة مـــن خـــلال اللامركزية.

كما أسهم الانفتاح السياسى وازدياد الوعى بالهوية الاثنية والإقليمية فى إلقاء المزيد من المسئوليات السياسية والإدارية على عاتق السلطات المحلية، وازدادت أهمية التنمية المحلية والتنظيم والإدارة المحليين نتيجة لقوة المجتمع المدنى فـــى كثير من الدول. ويؤدى هذا التركيز على التنمية المحلية إلى قـــدر أكـــبر مـــن المشاركة، حيث تكون الحوافز أقوى ونتائج التدابير المتخـــذة أكـــثر وضوحـــا ومباشرة على المستوى المحلى. ولضمان استجابة الحكومـــات المحليـــة التـــى اكتسبت السلطة حديثا حقا للمواطنين فى منطقتها وخضوعها لمساءلتهم، يتطلـــب الأمر الشفافية ووجود حوافز للمشاركة الديمقراطية.

ويعرف المفكرون الاتجاه للمحلية، بأنه المطالبة بالاستقلال الذاتى وإعطـــاء وزن للصوت السياسى الذى يعبر عن الأقاليم والمجتمعات المحليـــة. وللاتجـــاه للمحلية أسباب كثيرة، منها الاستياء من عدم قدرة الدولة على تحقيـــق وعـــود التنمية ، ومنها قوة الهوية المحلية والاثنية، التى يدعمها التعليـــم والاتصـــالات الأفضل، والتركز المتزايد للسكان فى المناطق الحضرية. وفى عالم تقوم فيـــــه العولمة بهدم الاختلافات الثقافية، يوجد سبب ثالث يتمثل فى الرغبة فى تعميـــق الإحساس بالانتماء إلى مكان ما. ويتمثل سبب رابع فى احتدام المنافســـة بيـــن

الوحدات دون القومية فى بيئة مفتوحة، بالإضافة إلى إحجام المجتمعات الأغنى عن تقاسم الموارد مع جيرانها الأقل غنى. (يطالب البعض فى الشمال الإيطالى الغنى بالاستقلال).

ومن المظاهر الأخرى، بروز اللامركزية السياسية والوظيفية المتنامية فى الدول الكبيرة والصغيرة على حد سواء، إذ أن نصف البلدان التى أصبحت لا مركزية سياسيا تقوم أيضا بتفويض سلطات وظيفية رئيسية للمحليات ــ مثل التعليم الابتدائى والثانوى فى بولندا، والرعاية الصحية الأولية وصيانة الطرق المحلية فى الفلبين. وفى كثير من الأحيان، يؤدى هذا التفويض إلى زيادة الحصة دون القومية من الإنفاق العام، إذ زادت مثلا من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٦ من ١١ فى المائة إلى ٣٠ فى المائة فى المكسيك ومن ٢١ فى المائة إلى ٥٠ فى المائة فى جنوب إفريقيا. وحتى فى الاتحادات الكبيرة مثل الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا، يصل نصيب الحكومات المحلية إلى ٢٠ فى المائة.

ويجرى تحقيق اللامركزية فى بلدان فى مختلف أنحاء العالم . ففى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، قامت مصر والأردن وتونس ولبنان والمغرب جميعا بانتخاب حكومات محلية، وفى أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، يجرى تسجيل حقوق ومسئوليات الحكومات دون القومية فى الدساتير، ليس فقط دساتير البلدان الكبيرة مثل روسيا وأوكرانيا بل أيضا دساتير دول صغيرة، منها ألبانيا وبلغاريا والبوسنة وجورجيا وطاجيكستان وكرواتيا وكازاخستان وهنغاريا. واتخذت بلدان صغيرة أخرى فى الإقليم ــ مثل دول البلطيق وجمهورية القرغيز ــ خطوات مهمة لتقوية الحكومات المحلية. وفى إفريقيا، قام ٢٥ بلدا من بين ٣٨ من البلدان التى أجرت انتخابات قومية فى التسعينيات بإجراء انتخابات محلية أيضا، وبعض تلك البلدان ، مثل الرأس الأخضر وموريشيوس، بلدان صغيرة جدا. وفى أمريكا اللاتينية، انتخبت كل البلدان العمد أخيرا.

ومن الظواهر التى تدفع فى الاتجاه إلى المحلية وتسهم فى الإحساس الناشئ بالهوية المحلية، ظاهرة الحضرنة، فمع مجىء القرن الحادى والعشرين، أصبح نصف سكان العالم يعيشون فى مناطق حضرية، ومنذ وقت قريب، عام

١٩٧٥، كانت هذه الحصة أعلى قليلا من الثلث؛ وبحلول عام ٢٠٢٥ ستـرتفع إلى الثلثين تقريبا، وسيحدث أسرع تغير فى البلدان النامية، حيث سيعيش قرابة ثلاثة أرباع الأجيال المقبلة فى مناطق حضرية. ومن المتوقع أن يزيد سكان الحضر بـ ٥ر١ مليار نسمة تقريبا على مدى العشرين سنة المقبلة، وسوف يطرح معدل الحضرنة والأعداد المطلقة المتعلقة بها أحد التحديات الرئيسية للتنمية فى القرن القادم.

يؤكد بعض المفكرين أن العولمة والاتجاه إلى المحلية يعززان آفاق النمو السريع والمستديم فى البلدان النامية، ذلك أن زيادة توافر السلع والتخصيص الأكثر فعالية للموارد، والتداول الأكثر حرية للمعرفة، والأسواق الأكثر انفتاحا وتنافسية، وتحديث أنظمة الإدارة والتوجيه، يمكن أن تسهم جميعا فى النمو الأسرع، غير أن هناك مخاطر أيضا، فالعولمة تفضى إلى تعرض أكثر لتقلبات رأس المال ــ كما أثبتت الأزمة المالية التى تفجرت فى ١٩٩٧. ويمكن أن تؤدى تدابير اللامركزية التى تم إدخالها لتلبية المطالب المحلية إلى عدم استقرار الاقتصاد الكلى إذا لم يتم فرض الانضباط على الطيش المالى من جانب الكيانات دون القومية. وعلاوة على هذا، فرغم أن تركيز الصناعة والمهارات فى المناطق الحضرية المتزايدة يمكن أن يرفع مستويات المعيشة فى هذه المناطق، فقد يتضح أن وعد " وفورات التكتلات " هذا مراوغ فى غياب سياسات قومية مصممة لكبح جماح انتشار الفقر والعنف والقلاقل.

ويتطلب تدعيم الاتجاه إلى المحلية استجابة متعددة الأوجه. وبفضل الخطوات الواسعة الأخيرة فى التفكير التنموى، تم تحديد برنامج عمل براجماتى لبناء المؤسسات ووضع السياسات الضرورية لاستغلال المكاسب واحتواء الأخطار الناشئة عن هذه القوة. وعلى مستويات كثيرة، ستكون المؤسسات المحلية حاسمة فى تحويل التنمية المستديمة إلى واقع ملموس.

والمؤسسات المحلية ــ السياسية والاقتصادية والاجتماعية ــ هى مجموعات من القواعد الرسمية وغير الرسمية المفيدة بطرق شتى. فمثلا، على المستوى دون القومى، تحدد المؤسسات الانتخابية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى كيف

ينظم الناس قواهم لكي يجعلوا تأثيرهم محسوسا. وتحدد القواعد المتعلقة باللامركزية المالية كيف يتم تقسيم المسئوليات بين الحكومات المركزية ودون القومية، وبالإضافة إلى هذا، تضع شتى المؤسسات القومية والمحلية الشروط المتعلقة بالمشاركات العامة والخاصة.

وللاتجاه للمحلية ــ أى إلى لا مركزية سلطة الكيانات دون القومية ــ آثار رئيسية على التنمية. وتتوقف إيجابية النتائج على تسلسل الإصلاحات وأنماط القواعد المستخدمة. والواقع أن نجاح الديمقراطيات الوليدة واستخدام اللامركزية لتحسين نوعية الخدمات يحتاجان إلى طبقات شتى من المؤسسات. فمثلا، تحدد القواعد الانتخابية طابع التمثيل المحلى على المستوى القومي، وتوزيع السلطة بين الفرع التنفيذى والفروع الأخرى. وبصورة مماثلة، يمكن تصميم قواعد الانتخابات المحلية بحيث تزيد مشاركة الناخب وتوجد توازنا فى التمثيل عبر المجموعات الاجتماعية ومجموعات الدخل، ويمكن أن تدعم القواعد الضريبية الاستقلال السياسى عن طريق تحديد أوعية الدخل والمسئوليات ووضع ترتيبات لاقتسام الدخل بين المركز والمحليات.

والتنمية المؤسسية المحلية مطلوبة أيضا بصورة ملحة لجعل المدن أماكن ملائمة للحياة ولجعلها أيضا قادرة على المنافسة من الناحية الاقتصادية. والقواعد التى تنظم استخدام الأراضى، والإسكان، والاستثمار فى البنية الأساسية الحضرية حاسمة، ورغم أن من المرجح أن يبقى للقطاع العام الدور الأكثر أهمية فى التخطيط الحضرى وتوفير الخدمات الأساسية، تصبح المشاركات فى كل مكان فى العالم بين القطاع العام والمنظمات غير الحكومية والكيانات الخاصة مصدرا مهما لرأس المال والمهارات، والإدارة والمبادرة. وتعتمد مشاركات القطاعين العام والخاص على إطار من القواعد العرفية والضمنية التى تخلق البيئة الملائمة لعلاقات أعمال باقية. وفى الولايات المتحدة، يدين تحول فلوريدا إلى ولاية مفعمة بالنشاط بالكثير لقوة المشاركات.

وكل تغير تصحبه مخاطرة، وكانت أزمة شرق آسيا رسالة تنبيه إلى مخاطر العولمة، فى حين تبرز الأزمات المالية التى نشأت عن تصرف الولايات.فى البرازيل مخاطر الاتجاه إلى المحلية، غير أن قوى العولمة والمحلية توفران،

فى الوقت نفسه، الكثير من حوافز التنمية، ولهذا يجب بذل الجهد لتقليل المخاطر إلى حد أدنى ولضمان أن تكون التنمية مستقرة ومستديمة.

تزايد الدوافع الإقليمية

إذ كانت العولمة تتشكل مـــن مجموعـــة عمليـــات الـــترابط بيـــن الـــدول والمجتمعات والبشر فوق كوكب الأرض كله، فإن الأقلمة تشمل إقامـــة أشـــكال متميزة للترابط داخل منطقة ما (أوروبا، إفريقيا، الخ).

ويتبدى التمرد والثورة فى النظام الدولـــى ــ ولأســباب متعـــددة ــ ضـــد الاقتصاد العالمى الذى يتميز بالأسواق المفتوحة، والتدفقات الرأســـمالية غـــير المقيدة، ونواحى نشاط المنشآت متعددة الجنسيات، فى عباءة حمايـــة التجـــارة، وإقامة التكتلات الاقتصادية المغلقة، ومختلف أنواع الأقلمة. وتضغـــط الـــدول فرادى، والجماعات ذات النفوذ فى داخل الدول، التى تعتقد أن الاقتصاد العالمى لا يعمل بطريقة عادلة، ولا يعمل لمصلحتهم، أو الذين يرغبون فى تغيير النظام ليفيدوا أنفسهم وبما يضر بالآخرين، بكل قواهم فى سبيل الأقلمة.

وقد عملت نهاية الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتى على تقليل تـــأثير العوامل العالمية فى سياسات العالم، وزادت من ثقل العوامل الإقليمية التى كانت تعمل طول الوقت تحت سطح المواجهة ما بين القوى العظمى. وهكـــذا، فـــإن السياسات الدولية ترسمها بشكل متزايد الديناميـــات الإقليميـــة، عـــلاوة علـــى الديناميات الوطنية والمحلية. فعملية السلام فى الشرق الأوســـط، علـــى ســـبيل المثال، حركتها الضغوط الإقليمية إلى حد كبير وليس تدخل الولايات المتحدة أو روسيا أو أى قوة كبرى أخرى. والمشروع الروسى لإعادة بناء مجال للنفوذ فى " الجوار القريب " فى رابطة الدول المستقلة تحركه عوامل سياســـية إقليميـــة. وفى أمريكا اللاتينيـــة؛ عمـــل التنـــاقص الكبـــير فـــى التوتـــرات السياســـية والمصروفات العسكرية على تهيئة المجال لحدوث زيادة حـــادة فـــى التعـــاون الاقتصادى الإقليمى. وفى أوروبا، كانت الوحدة الألمانية عاملا محددا حاســـما فى تحفيز التحرك صوب تعميق وتوسيع عملية التكامل الأوروبى.

وآسيا ليست بالاستثناء فى نمو القوى الإقليمية فـــى السياســـات العالميـــة. فالتجارة البينية الآسيوية، وهى تدبير يكثر استخدامه للتكـــامل الإقليمـــي، زادت بدرجة كبيرة فى ثمانينيات القرن العشرين. لقد تجـــول رئيـــس وزراء اليابـــان موايامـا فى كافة أنحاء جنوب شرق آسيا فى أغسطس ١٩٩٤ آملا فى تعميـــق روابط اليابان الاقتصادية مع الإقليم وتخفيف مشاعر القلـــق الإقليميـــة بشـــأن الأمن اليابانى والآسيوى. وساعدت مســـاندة اليابـــان وزيـــر تجـــارة كوريـــا الجنوبية بوصفه المرشح " الآسيوى " المنافس للمرشح " الأوروبى " ومرشـــح " أمريكا الشمالية " على جعل عملية اختيار أول مدير عام لمنظمـــة التجـــارة العالمية بمثابة مباراة فى السياسات الدولية الإقليمية. ويقال إن رابطـــة نشـــاط الأعمال اليابانية العليا " كايدانرين " تنظر فى الموافقة علـــى تشـــكيل محفـــل اقتصادى آسيوى بالكامل لشرق آسيا، وهو المحفل الذى كان قد اقترحه رئيـــس وزراء ماليزيا محاضر محمد لأول مرة فى عام ١٩٩١. وفى تسعينيات القـــرن العشرين، أعرب أشخاص من ذوى المراكز العليا المتميزة فـــى اليابـــان عـــن آراء مماثلة بشكل متزايد التواتر.

فهل ستميل آسيا نحو الانفتاح أم الانغلاق ؟ وهل ستهيمن اليابان عليـــها أو سيجرى تشكيلها بواسطة مراكز نفوذ متعددة ؟ يؤكد منظـــور جديـــد تجـــارى النزعة أن العالم يتحرك صوب الكتل الإقليمية المغلقة نسبيا. ويـــرى أصحـــاب هذا الرأى أن اليابان على وشك إعادة تأسيس جديدة لنطاق الرخـــاء المشـــترك فى آسيا.

وفى إفريقيا، وإن كانت المنازعات بين الدول لا تزال مستعرة، فإن عمليـــة الأقلمة شقت طريقها. وأقيم ما يزيـــد علـــى ١٤ اتحـــادا إقليميـــا ــ للتعـــاون الاقتصادى أساسا ــ إضافة لمنظمة الوحدة الإفريقية التى تحولت إلى اتحاد فـــى يوليو ٢٠٠١.

وحتى الجغرافيا لم تعد مصيرا وقدرا. ففى تســـعينيات القـــرن العشـــرين، كان " الغرب " يضم بين أطرافه، من جملة أمور، أوروبا الغربية والولايـــات المتحدة، علاوة على كندا، ونيوزيلندا وأستراليا، وكان يضم، بلدا بعيـــدا جـــدا، اليابان. ويتصل بذلك أن الدعوة للتعـــاون الاقتصـــادى بيـــن بلـــدان " العـــالم

الإسلامى " لا تستهدف موقعا جغرافيا محددا فى الشرق الأوسط. بل تمتد من إندونيسيا إلى نيجيريا وإفريقيا الشمالية. إن الأقاليم المحددة جغرافيا تتغير على مدار الزمن.

والعوامل العالمية والإقليمية متشابكة بشكل وثيق. وهذا جلى جدا فى مجال الاقتصاد السياسى. إن العولمة وتفكيك القيود المتزايدين فى الأسواق يتسببان فى تآكل الضوابط الاقتصادية الوطنية التى تسعى الدول إلى تعويضها من خلال خطط التكامل الإقليمى. وتختلف هذه الخطط فى أشكالها. ويمكن أن يحدث التكامل الإقليمى بصفة قانونية (كما فى أوروبا) أو بصفة فعلية (كما فى آسيا). كما أنه يحدث فى التجمعات دون الإقليمية داخل الدول وفيما بينها، كما يحدث على سبيل المثال فى جنوب شرق آسيا وعلى طوال ساحل جنوب الصين. ومن ثم فإن الأقلمة الاقتصادية ليست مجرد محاولة لزيادة النمو الاقتصادى أو لتحقيق أغراض اقتصادية أخرى؛ وإنما هى أيضا مجهود لاستعادة درجة ما من السيطرة السياسية على عمليات العولمة الاقتصادية التى قلصت من أدوات السياسة الوطنية. والآثار الاقتصادية للطابع الإقليمى القانونى أو الواقعى إما أن تساعد تنافس الأسواق وتحريرها أو تعوقهما. وعموما، تشير الشواهد القائمة إلى سيادة أشكال خلق التجارة والأشكال المنفتحة للأقلمة فى ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين.

ويعد التكامل الإقليمى جذابا لعدد من الأسباب الاقتصادية:

- أولا، يشجع الجوار على قيام علاقات تجارية واستثمارية كثيفة.
- ثانيا، كثيرا ما لا تتطلب عمليات الأقلمة الاقتصادية مسألة المعاملة بالمثل التى تصر عليها الجات والمنظمة التى خلفتها، ألا وهى منظمة التجارة العالمية. وقد تسبب عدم فعالية نظام الجات العالمى فى التصدى لقضايا اقتصادية مهمة فى ثمانينيات وتسعينيات القرن العشرين فى إكساب الأقلمة قوة دفع إضافية.
- ثالثا، كثيرا ما تتدعم الكفاءة والقدرة على المنافسة على المستوى الإقليمى

من خلال الضغوط الدولية لتفكيك القيود التنظيمية، مما يضعف مباشرة من جاذبية النهج العالمية التقليدية إزاء التحرير.

- رابعا، إن آثار وفورات الحجم الإقليمية والوفورات فى تكاليف النقل يمكن أن تخلق آثارا ديناميكية تسرع أيضا من النمو الاقتصادى.
- خامسا، إن القرب الجغرافى والترابط الوظيفى والتأثيرات الخارجية العابرة للحدود التى تخلقها الأقلمة كان لها تداعيات مواتية بالنسبة للنمو الاقتصادى الإقليمى. فالتركيز الجغرافى للإنتاج يجد دوافع متزايدة من بروز المجمعات والشبكات التكنولوجية للابتكار والإنتاج التى تتيح ميزات أساسية للتكتل الإقليمى. ودروب التنمية التكنولوجية تتوقف على أعمال وتفاعلات القائمين على التنمية والمنتجين والمستخدمين، الذين يتخذون مواقف مختلفة ويتبعون خيارات متباينة فى الاقتصاد الوطنى والعالمى. ومن ثم فإن الابتكارات التكنولوجية عملية لا تتوقف تنشئ مسارات مختلفة فى أجزاء مختلفة من العالم تتجمع فيما بينها على الصعيد الوطنى والإقليمى على حد سواء. كما أن قاعدة العرض الخاصة باقتصاد وطنى ما، والأجزاء والمكونات والنظم الفرعية والمواد وتكنولوجيات المعدات، علاوة على العلاقات البينية فيما بين الشركات التى تتيح كل هذا للأسواق العالمية، تتجمع فيما بينها على الصعيد الإقليمى.

٣ ديناميات للأقلمة

فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، كانت الولايات المتحدة، المنتصر الرئيسى، تريد إقامة نظام كوكبى : يكفل حرية كاملة للمبادلات ونشر الديمقراطية والحفاظ على السلام وذلك عن طريق إقامة منظمة عالمية، منظمة الأمم المتحدة. لكن منتصرا كبيرا آخر، الاتحاد السوفييتى، اعترض هذه الرؤية. وكان لهذا الأخير أيضا رؤية كوكبية : تحويل البشرية إلى الشيوعية، وفى انتظار هذه الثورة العالمية اعتبر الاتحاد السوفييتى نفسه محاصرا وأنه يشكل مع الدول التابعة فى أوروبا الشرقية، قلعة المعسكر الاشتراكى.

وحينئذ انتظم العالم حول التناقض بين الشرق والغـرب، نتـج عـن ذلـك تحالفان، كتلتان ــ الأطلسية والاشتراكية ــ تواجهتا فيما بينهما، وكـل منـهما ينتظر المواجهة الحاسمة، الحرب العالمية الثالثة التى ستقرر ما إذا كان مستقبل البشرية سيكون رأسماليا أو ماركسيا ــ لينينيا. ومن هنا نشـأ شـكل إقليمـى سياسى عسكرى فرضته المعطيات العالمية. وفى هذه الفترة للانقسام بين الشرق والغرب، تبدت ٣ ديناميات مستقلة للأقلمة.

أ) فى أوروبا الغربية، البنيان الأوروبى

ترجع ذخيرة هذا البنيان بجذورهـا إلـى سـياق الانقسـام بيـن الشـرق والغرب : فلكى تواجه الولايات المتحدة التهديد السوفييتى، رغبت فـى إعـادة تعمير وتوحيد أوروبا الغربية تحت قيادتها (مشـروع مارشـال الـذى أقـام أول هيكل لتوحيد أوروبا، المنظمـة الأوروبيـة للتعـاون الاقتصـادى فـى ١٩٤٨). وابتداء مـن ١٩٥٠ تبلـورت عمليـة إقليميـة أوروبيـة صرفـة حـول المصالحـة الفرنسـية الألمانيـة : أوروبـا سـت دول ــ فرنسـا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وإيطاليا والبنلوكس مع الجماعة الأوروبيـة للفحـم والصلب، ثم مع الجماعة الاقتصادية الأوروبية أو السـوق المشـتركة، وقـد حركت هذه العملية أربعة عوامل :

- الخوف من العملاق السوفييتى الذى جعل العداء الألمانى الفرنسى لا محـل له.
- حماية الولايات المتحدة التى طمأنت فرنسا ــ بصفة خاصـة ــ باعتبارهـا القائم بإعادة تعمير وحامى ألمانيا، من أى انتقام من جارتها فيما وراء الرين.
- النمو الاقتصادى القوى فى السنوات الثلاثيـن المجيـدة (١٩٤٥-١٩٧٥) الذى ضاعف المبادلات بين الأوروبيين وأثبت لهم أن أى تقدم يقتضـى أن يعملوا معا.
- حكمة الحكام والشعوب. ويوضح البنيان الأوروبى جيدا التفاعلات المعقـدة بين المعطيات العالمية والمعطيات الإقليمية.

وابتداء من سنوات الستينيات، عدلت تطورات النظام العالمى وكذلك تطورات الهياكل الإقليمية تجاه هذه الأخيرة. وأتاحت علاقات الشرق والغرب التى لانت (الانفراج) وتناقص صرامة الكتل ، لعناصرها المكونة (أساس الدول الأعضاء) حرية حركة أكبر. وتطورت الجماعة الأوروبية وتدعمت، من جراء نزوعها لتأكيد مكانتها كقطب منفرد، أولا فى مواجهة " كفيلها " الولايات المتحدة التى لم ترحب بمقاومة هذه الجماعة التى صاحبت خطواتها الأولى وحمتها حتى وإن كان على استحياء (" الحروب " الزراعية).

ب) فى المعسكر الاشتراكى

تشكلت على أساس إقليمى ــ وفى المحل الأول أيديولوجى ــ الكتلة الاشتراكية، لمواجهة الحصار الرأسمالى من ناحية، وتعزيز التبادل فيما بينها سعيا وراء نوع من الاكتفاء الذاتى وتبادل الخبرات والدعم. وقام الكوميكون (مجلس التعاضد الاقتصادى) لتنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدول الاشتراكية.

جـ) فى العالم الثالث

رفضت الشعوب التى كانت مستعمرة، بعد تحررها، أن تحبس فى إطار الانقسام إلى شرق وغرب، وأخذت تبنى هياكل عالمية خاصة بها (فى ١٩٦١ حركة عدم الانحياز، وفى ١٩٦٣ مجموعة السبعة والسبعين الرامية إلى إقامة مسيرة مشتركة للعالم الثالث فى الميدان الاقتصادى). وكان الصراع ضد الغرب هو ما وحد هذه البلدان : فتصفية الاستعمار ينبغى أن تصل لنهايتها، والرأسمالية العالمية يجب أن تترك مكانا لنظام عادل يجزى على نحو منصف منتجى المواد الأولية.

وفى العالم الثالث لم يتبد أى من الشروط الثلاثة الكفيلة بإطلاق عملية الأقلمة على غرار ما حدث بين الدول المتقدمة من سنوات الخمسينيات حتى سنوات الثمانينيات : فلم توجد دولة قادرة على أن توحد عن طريق القوة أو

الإقناع، فضاء إقليميا، ولا آلية تجمع بين النمو ومضاعفة المبادلات وتقيم الاعتماد المتبادل شيئا فشيئا بصورة متواشجة، وتستطيع أن تدعو لشكل من الوحدة السياسية.

الأقلمة الاقتصادية

يؤكد المراقبون أن قضية الأقلمة ليست قضية جديدة، فأصولها العصرية نشأت فى القرن التاسع عشر بإنشاء الزولفرين الألمانى (اتحاد الجمارك) فى ١٨٣٣، ومعاهدة كولدبين ـ شيفالييه التى عقدت فى ١٨٦٠ بين بريطانيا العظمى وفرنسا التى أتاحت قيام تجارة حرة بين الدولتين.

ويأخذ التأقلم الاقتصادى عادة شكل :

- إقامة منطقة تجارة حرة، حيث تتفق دولتان أو أكثر على السماح للسلع المنتجة محليا بالتدفق بحرية بين بعضها البعض، ولكن جميع المراكز الجمركية تظل قائمة، ويمكن أن تختلف مستويات الرسوم الجمركية بين الدول حول الواردات من الدول غير الأعضاء. وتعتبر اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) مثالا لهذا النوع من التأقلم.
- إنشاء اتحاد للجمارك له رسوم خارجية مشتركة وبالتالى ليس به حواجز جمركية داخلية. وينبغى أيضا وجود روابط سياسية حيث إنه من الضرورى وجود مشاركة فى صنع القرار فى تحديد مستوى الرسوم. ومن الأمثلة الأخيرة لاتحاد الرسوم الجمركية اتفاقية السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية التى أبرمت بين الأرجنتين والبرازيل وباراجواى وأوروغواى فى بداية ١٩٩٥.
- " إقامة السوق المشتركة "، التى تنطوى على حركة حرة لعوامل الإنتاج (العمالة ورأس المال) وكذلك السلع، وتتضمن معاهدة سبرتا، المعقودة بين استراليا ونيوزيلندا بعض ملامح السوق المشتركة، حيث إنها تسمح للعمالة بالتحرك بين البلدين. وينطوى الاتحاد الأوروبى على عملية

التدرج من كونه سوقا مشتركة إلـــى" اتحـــاد اقتصـــادى " يكفـــل اتســـاق السياسات المالية والنقدية. بل إن الاتحاد الأوروبى يمكن أن يصبح " اتحـــادا سياسيا " وهو ما يماثل اتحادا اقتصاديا ولكنه يتضمن أيضا صنع القرار على مستوى فوق وطنى فى المسائل غير الاقتصادية، مثل السياســـة الخارجيـــة والدفاع.

وليس مما يثير الدهشة أنه توجد أمثلة كثيرة لأشـــكال أقـــل تماســـكا مـــن التعاون، ولكن يندر وجود اتحاد سياسى حقيقى.

المجموعات الإقليمية فى التسعينيات

لاحظ تقرير صدر من منظمة التجارة العالميـــة فـــى ١٩٩٥ وجـــود ١٠٩ اتفاقيات للتجارة الحرة تم توقيعها قبـــل إنشـــاء الاتفاقيـــة العامـــة للتعريفـــات الجمركية والتجارة، فـــى ١٩٤٨. ومـــع الاعـــتراف بـــأن اتفاقيـــات مماثلـــة لاتفاقية التجارة بين غانا وفولتا العليا التى عقدت فـــى ١٩٦٢ تنطـــوى علـــى أهمية محدودة للجهات العاملة فـــى الاقتصـــاد العـــالمى، فـــإن المجموعـــات الإقليمية الرئيسية فى التسعينيات ترد فى الجدول التالى :

اسم المجموعة	الأعضاء	السمات
ميثاق الأنديز	بوليفيا، كولومبيـــا، الأكـــوادور، بيرو، فنزويلا	اتفاقية التجارة الحرة عقدت فـــى ١٩٦٩، ولكنها غير فعالة كثـــيرا فى تعزيز التجارة إلى أن نشـــطت فى ١٩٩٢.
منظمة التعاون الاقتصادى لـــدول آسيا والمحيط الهادئ	أستراليا، برونى، كنـــدا، شـــيلى، الصين، هونغ كونغ، إندونيســـيا، اليابان، كوريا، ماليزيا، المكسيك، نيوزيلندا، بابواغينيـــا الجديـــدة، الفلبيـــن، ســـنغافورة، تـــايوان، الولايات المتحدة	العمل على إنشاء منطقـــة تجـــارة حرة بحلول عام ٢٠٢٠.

منظمة دول جنوب شرق آسيا (أسيان) لمنطقة التجارة الحرة	بروناى، إندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايلند وفيتنام.	أنشئت منظمة آسيا كهيئة تأمين فى ١٩٦٧ مع اتفاقية للتجارة الحرة فى ١٩٩٣ بهدف إلغاء القيود على التجارة فيما بين بلدان المنطقة خلال ١٥ عاما.
مجموعة دول كارينز	أستراليا، الأرجنتين، البرازيل، كندا، شيلى، كولومبيا، فيجى، هنغاريا، إندونيسيا، ماليزيا، نيوزيلندا، الفلبين، تايلند وأوروغواى.	أنشئت فى ١٩٨٦ ككتلة تفاوضية خلال جولة أوروغواى لمصدرى المنتجات الزراعية.
اتفاقية التجارة الحرة لوسط أوروبا	بولندا، هنغاريا، جمهورية التشيك الجمهورية السلوفاكية.	تحرير تدفقات التجارة بحلول ٢٠٠١.
اتفاقية علاقات تجارية أوثق	أستراليا ونيوزيلندا	تجارة حرة فى جميع السلع والخدمات تقريبا، مع بعض التنسيق التنظيمى.
الاتحاد الأوروبى	النمسا، بلجيكا، الدانمرك، فنلندا، فرنسا، إيطاليا، إيرلندا، ألمانيا، اليونان، لكسمبورج، هولندا، البرتغال، اسبانيا، السويد، المملكة المتحدة.	اتحاد جمركى مع تحرير تدفقات الاستثمار، وتنسيق تنظيمى، وحرية تحرك العمالة، وكذلك تعاون فى السياسة الخارجية ومؤسسات مركزية قوية.
منطقة الفرنك	فرنسا و ١٤ من دول غرب ووسط إفريقيا.	أسعار التبادل المرتبطة بالفرنك الفرنسى.
مجلس التعاون الخليجى	المملكة العربية السعودية، الكويت، قطر، البحرين، الإمارات العربية المتحدة وعمان.	تحقيق التعاون السياسى والاقتصادى والأمنى.
الاتحاد المغاربى	ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، وموريتانيا.	الهدف هو تحقيق تعاون اقتصادى أكبر، بما فى ذلك اتحاد الجمارك.
منظمة السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية	الأرجنتين، البرازيل ، باراغواى، وأوروغواى.	تم تنفيذ الاتحاد الجمركى فى ١٩٩٥.
اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية	كندا، المكسيك، الولايات المتحدة.	تم تنفيذ التجارة الحرة فى ١٩٩٤.

مجموعة التنمية لجنوب إفريقيا	أنجولا، بوتسوانا، ليسوتو، ملاوى، موزامبيق، ناميبيا، سوازيلند، تنزانيا، زامبيا، وزيمبابوى.	الهدف هو تعزيز حرية التجارة.

ورغم أن هذه المجموعات تسمى مجموعات " إقليمية "، فإن بعض معاملات التجارة الحرة لا تتم فيما بين بلدان نفس المنطقة. وعلى سبيل المثال، فإن الولايات المتحدة وإسرائيل عقدتا اتفاقية للتجارة الحرة فى ١٩٨٥، حتى قبل أن يتم توقيع مثل هذه الاتفاقية مع كندا، وبالمثل، فإنه وفقا لاتفاقية لومى تحظى الصادرات من البلدان النامية فى إفريقيا، والكاريبى، والمحيط الهادئ، بأفضلية الوصول إلى الأسواق الأوروبية.

لكن معظم اتفاقيات التجارة الحرة تتم بين بلدان متجاورة جغرافيا. ولئن كانت هناك أسباب اقتصادية مواتية لذلك فإن ثمة أيضا عوامل غير اقتصادية مثل التأمين، ويلاحظ أن كثيرا من أعضاء المجموعات الإقليمية كانت فى حالة حرب فيما بينها منذ ٥٠ أو ٦٠ عاما مضت، أو منذ فترة قريبة فى بعض الحالات. وهذا يصدق جغرافيا بدرجة أكبر فى أوروبا وآسيا، ولكن إفريقيا وأمريكا اللاتينية شهدتا أيضا صراعات متواترة فيما بين البلدان المتجاورة.

وتختلف درجة الاندماج والتعاون فيما بين المجموعات الإقليمية. وتهدف الاتفاقيات الإقليمية إلى تعزيز حرية التجارة فى السلع فيما بين البلدان الأعضاء (على سبيل المثال كما يحدث فى بلدان منظمة التعاون الاقتصادى لبلدان آسيا الواقعة على المحيط أو منظمة السوق المشتركة فى أمريكا اللاتينية). وتشمل الأهداف الأكثر طموحا للمجموعات الإقليمية، تحرير التجارة فى الخدمات، وتدفقات الاستثمار، وحراك العمال. وتسعى مجموعات أخرى إلى تحقيق تعاون أعمق، مثل تنسيق اللوائح أو اتخاذ معايير للتمييز المتبادل. بل إن أوروبا ذهبت إلى مدى أبعد عندما وضعت تاريخا مستهدفا لإنشاء عملة واحدة تغطى الاتحاد الأوروبى. وعموما فإنه كلما كان مستوى التعاون أعمق، أصبحت المؤسسات المركزية أقوى. وعلى سبيل المثال، كان وجود

بنك مركزى أوروبى ضروريا عندما قرر الاتحاد الأوروبى استخدام عملة واحدة.

وقد شهدت الأعوام الخمسة الماضية عددا غير مسبوق من الاتفاقيات التجارية الإقليمية التى تم عقدها، وكانت أوروبا فى المقدمة صوب الاتجاه إلى التأقلم، كما يتضح من الجدول التالى :

عدد الاتفاقيات التجارية الإقليمية التى أبلغت إلى منظمة الجات

الأعوام	إجمالى الإخطارات	الإخطارات التى شملت البلدان الأوروبية
١٩٥٤-٤٨	٢	٢
١٩٥٩-٥٥	٣	٢
١٩٨٤-٦٠	١٢	٦
١٩٦٩-٦٥	٩	٣
١٩٧٤-٧٠	٢١	١
١٩٧٩-٧٥	١٩	٣
١٩٨٤-٨٠	٦	٤
١٩٨٩-٨٥	٥	٣
١٩٩٤-٩٠	٣٢	٩

ويبين الجدول التالى بعض المعطيات الأساسية عن تدفقات التجارة فى المناطق الثلاث الكبرى فى العالم والتى تبين أن الاندماج الإقليمى ازداد فى الأعوام الأخيرة فى أوروبا وآسيا، بينما ظل ثابتا إلى حد ما فى أمريكا الشمالية.

التجارة داخل الإقليم كنسبة مئوية من إجمالى التجارة

	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٣
شرق أسيا (أ)	٢٣ر٢	٢٧ر٤	٢٧ر٥	٣٥	٣٧ر١	٤١ر١	٤٤ر٥
المجموعة الأوروبية (ب)	٤٧	٥١ر٢	٥٠ر٦	٥١ر٨	٥٢ر٨	٥٨	٥٣ر٥
أمريكا الشمالية (ج)	٣٥ر٩	٣٨ر٨	٣٥ر٧	٣٣ر٢	٣٨ر٤	٣٧ر٢	٤٠ر٦

المصدر : صندوق النقد الدولى، إدارة الإحصاءات التجارية.

(أ) *يشمل شرق أسيا : بروناى، جمهورية الصين الشعبية، هونغ كونغ، إندونيسيا، جمهورية كوريا، اليابان، ماليزيا، الفلبين، سنغافورة، تايوان، وتايلند.*

(ب) *المجموعة الأوروبية المؤلفة من ١٢ دولة قبل التوسع فى ١٩٩٥، باستثناء جمهورية ألمانيا الديمقراطية.*

(جـ) *كندا، المكسيك، والولايات المتحدة الأمريكية.*

ويقول البعض إن الأقلمة تحقق توازن القوى بين الدول الإقليمية والشركات متعددة الجنسية الذى تحول لصالح هذه الشركات فى السنوات الأخيرة. وإنه إذا كانت الدولة قد فقدت السلطة داخل حدودها، فإن تشكيل مجموعة إقليمية من البلدان يجعلها أقوى من مجموع أجزائها، ذلك أن امتلاك مؤسسة مركزية إقليمية يتيح وضع سياسات أقوى للتنسيق. وعلاوة على ذلك، فإن هذا قد يقيد قدرة الشركات متعددة الجنسية على استخدام الحوافز أو الهيكل التنظيمى للحكومة ضد حكومة أخرى فى نفس المنطقة.

تحديات الأقلمة

تمثل الأقلمة الاقتصادية تهديدا متزايدا لقيام اقتصاد عالمى موحد. وفى دراسة شاملة موثوق بها عن الأقلمة، استنتج الاقتصادى الدولى جيفرى فرانكل أن الترتيبات الرسمية الإقليمية تؤثر بوضوح فى أنماط التجارة بما يزيد كثيرا على الاتجاه الطبيعى لدى الجار فى المتاجرة مع جاره. ومع توسع الاتحاد الأوروبى وضمه لأعضاء جدد، ازداد تحول التجارة و/أو التمييز.

كما تقدم اتفاقية السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية وآثارها على واردات السيارات إلى الدول الأعضاء نموذجا أوضح على تحول التجارة، وخضوع قطاعات اقتصادية بصفة خاصة ـ مثل السيارات والمنسوجات ـ لآثار تحول التجارة الناشئة عن الترتيبات الإقليمية. وقد يهدد استمرار هذا الاتجاه نحو الأقلمة الاقتصادية تحول التجارة إلى الاقتصادات العالمية المفتوحة متعددة الأطراف بصورة خطيرة.

وقد دفع انتشار الترتيبات الإقليمية والتهديدات التى تفرضها عددا من الاقتصاديين إلى اقتراح نظام دولى جديد وأكثر فعالية لتنظيم عملية الأقلمة، والمطالبة بقواعد أكثر فعالية تحكم إقامة وطريقة عمل اتفاقات التجارة الإقليمية. على أن إنشاء نظام دولى فعال يحكم الترتيبات التجارية الإقليمية سيتطلب إصلاحا جوهريا كبيرا فى منظمة التجارة العالمية. وفى الوقت الحاضر، فإن قواعد منظمة الجات/ منظمة التجارة العالمية التى تحكم الترتيبات الإقليمية تتضمنها المادة ٢٤ من الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الجات) وتنص على أنه :

(١) يجب إزالة عوائق التجارة فيما بين الدول المشاركة بشكل تام (ولا يوجد تفضيل جزئى) وذلك بالنسبة لكل التجارة التى تتم بين الدول الموقعة على هذا الاتفاق.

(٢) لا يمكن فرض زيادة عامة فى الرسوم أو اللوائح التجارية الأخرى التى تؤثر على الواردات من غير الدول الأعضاء. والمقصود من منع التفضيل الجزئى هو منع استخدام نصوص اتفاقية الجات الأكثر تسامحا فيما يتعلق بالإقليمية لتقنين حماية التجارة فى بعض قطاعات السوق المعينة. وفضلا عن هذا، فإنه يفترض فى القواعد أن تضمن ألا يضر أى اتفاق للتجارة الإقليمية أيا من غير الأعضاء أو النظام التجارى العالمى ككل. ومع هذا، فإن هذه القواعد لم تقدم سوى القليل لحماية غير الأعضاء أو النظام التجارى، بصفة عامة.

ونظرا للاعتقاد بأن الأقلمة الاقتصادية تشكل تهديدا خطيرا ومتزايدا، أوصى الاقتصاديون بوضع قواعد جديدة لتقليل احتمال تحول هذه المنظمات الإقليمية

إلى أحجار عثرة أمام ازدياد التحرير العالمى، منها أن ترحب الترتيبات التجارية الإقليمية بانضمام الأعضاء الجدد الذين يستوفون معايير مثل إزالة كافة الحواجز غير الجمركية، والقيام بإصلاحات إضافية تقوى النظام الدولى الذى يحكم الترتيبات التجارية الإقليمية عن طريق زيادة سلطة منظمة التجارة العالمية على الترتيبات التجارية الإقليمية. ومثل هذه الإصلاحات ستزيد من درجة شفافية الترتيبات التجارية الإقليمية ومن احتمال أن تصبح ترتيبات تجارية إقليمية معينة خطوة نحو التعددية.

ولكن الدول نادرا، ما تهتم بالآثار التى تحدثها الترتيبات التجارية الإقليمية على رفاهة الدول غير الأعضاء، فدول غرب أوروبا لم تهتم بتقدير أثر الوحدة الاقتصادية الأوزوبية على بقية العالم. إذ أنه عندما يتم إبرام اتفاق ما فى نطاق منطقة ما، فإن الأطراف المحلية المشاركة فى صنع الاتفاق تستخدم عادة قوتها ونفوذها لضمان أن تستفيد هى نفسها من القواعد وليس الأطراف الخارجية المنافسة. وقد حدث هذا فى اتفاقية النافتا التى استغلتها الشركات الأمريكية الثلاث الكبرى لصناعة السيارات أسوأ استغلال.

ويقترح بعض الاقتصاديين علاجا لذلك هو الضغط من الأطراف الثالثة المضارة. وهذا الضغط قد يكون أكثر الأسلحة المتاحة فعالية لمنع الاقتصاد العالمى من التمزق إلى ترتيبات إقليمية ولتجنب الانقسام إلى كتل متعادية مثل تلك التى ميزت الثلاثينيات وانتهت إلى الحرب العالمية الثانية. وعلى الرغم من أهمية النظم الدولية كعناصر فى إدارة الاقتصاد العالمى، فإنها لا تكفى فى حد ذاتها للتغلب على جهود الدول القومية فى السعى للحصول على مزايا خاصة بها على حساب الآخرين. وتبين الإحصاءات أن الولايات المتحدة كانت أكثر الدول التى تقدمت بشكاوى إلى منظمة التجارة العالمية من ممارسات بعض الدول، واتهمها البعض باستغلال هذا الحق لفرض شروطها.

ومنذ بداية الجات ذاتها، فإن الاعتبارات السياسية كان لها السبق على مبادئ حرية التجارة مثل المعاملة القومية وعدم التمييز، كما أن هذه الاعتبارات السياسية مازالت تعوق بشكل خطير تلك الجهود التى تبذل للحد من الأضرار التى تلحق غير الأعضاء والتى تسببها ترتيبات التجارة الإقليمية. وعلى سبيل

المثال، فإن الحكومة البريطانية لم تكن لتقبل اتفاقية بريتون وودز لو لم تسمح الاتفاقية باستمرار العلاقات الاقتصادية الخاصة فى نطاق الكومنولث. كما أن الولايات المتحدة أيدت قيام اتفاقية الفحم والصلب، ومن بعدها السوق الأوروبية المشتركة، وتجاهلت مبادئ عدم التمييز والمعاملة القومية، التى كانت تناصرها قبل ذلك نظرا لأن الولايات المتحدة كانت ترغب فى وجود أوروبا الموحدة كحليف لها فى الحرب الباردة. ولم تقم الولايات المتحدة بمهاجمة السياسات التمييزية للسوق الأوروبية المشتركة إلا فى بداية الستينيات. ثم اعترفت أخيرا بعد ذلك بأن مصالحها الاقتصادية الخاصة تضار من جراء التعريفة الخارجية للسوق المشتركة، وبخاصة السياسة الزراعية المشتركة.

الأقلمة تلد أقلمة

إن تزايد الأقلمة فى الاقتصاد الدولى يمثل تحديا خطيرا للإدارة الحكيمة الفعالة للاقتصاد العالمى. ذلك أن اقتصادا عالميا منقسما إلى أقاليم مغلقة نسبيا أمام الواردات والاستثمار من غير الأعضاء قد تكون له آثار سلبية كبيرة على السلام والرخاء الدولى. إن النظم الدولية القائمة والتشريعات الخاصة بالتعاون الدولى وتقديم الإرشادات الخاصة بطريقة عمل الاقتصاد العالمى تقل كفايتها يوما بعد يوم عن الوفاء بالمهام التى وضعت من أجلها، ويجب أن يجرى إصلاحها، وإنشاء نظم جديدة لضمان الوجود المستمر لاقتصاد دولى يقوم على أساس من القواعد التى يمكن أن تعمل على زيادة السلام والرخاء والاستقرار.

إن الفوائد الاقتصادية الضخمة لعالم مفتوح ومتكامل تتعارض مع قيام اقتصاد عالمى ممزق ومقسم إلى عديد من الأقاليم. لقد تطورت الأقلمة الاقتصادية فى التجارة والخدمات والاستثمار منذ منتصف الثمانينيات على نحو غير متوقع. ومع أن بعض المحللين كانوا قد أنكروا إمكان البدء حتى فى عملية الأقلمة، ففى بداية القرن الجديد أصبح العالم منغمسا فى تأثير عدوى الأقلمة حيث أصبحت كل عملية أقلمة تنجب عملية أقلمة أخرى. إن الأقلمة مثلها مثل العولمة يجب أن يتم إرساؤها على أسس سياسية ثابتة.

ويعانى التكامل الإقليمى للاقتصادات القومية من كثير من نفس المشاكل التى ابتليت بها العولمة. كما أن الإقليمية تتطلب أيضا قيادة قوية، وتعاونا فيما بين الدول، ودعما سياسيا محليا، وكل حركة إقليمية صادفت مشاكل فى تلك النواحى. وتقدم الجهود المبذولة لخلق أوروبا الموحدة أمثلة على أن الوحدة الإقليمية يجب أن تتغلب على النزاعات الخطيرة المتعلقة بالتوزيع، وعلى القلق بشأن ضياع الاستقلال المحلى وعلى مشكلة المستفيدين دون جهد. ومادامت كل دولة وكل جماعة من الجماعات المحلية القوية مستمرة فى الاعتقاد بأن مصالحها إنما تتحقق على أفضل صورة بواسطة حكوماتها القوية فإنها ستقاوم وستستمر فى مقاومة التكامل فى نطاق المنطقة بنفس الضراوة والشدة التى تقاوم بها التكامل فى الاقتصاد العالمى.

حتى الآن، كانت الاتفاقات الإقليمية تتم أساسا إما بين البلدان النامية وحدها أو بين البلدان المتقدمة وحدها وفى مرحلة ما بين الدول الاشتراكية وحدها. والأولى، التى يطلق عليها اسم ترتيبات بين الجنوب والجنوب، لا توفر أسبابا قوية للتفاؤل فى حين أن الثانية ويطلق عليها اسم ترتيبات بين الشمال والشمال، تعطى مؤشرات مختلطة.

- **الترتيبات بين الجنوب والجنوب:** أظهر استعراض الموجة الأولى للترتيبات الإقليمية فى إفريقيا وأمريكا اللاتينية إجماعا فى الرأى على أنها لم تتمكن من تحقيق أهدافها الطموح فى تعزيز التكامل عن طريق زيادة التجارة داخل الإقليم. ويوضح الجدول الآتى ضعف التجارة البينية التى حققتها الترتيبات الإقليمية التى تزيد فيها حصة الصادرات داخل الإقليم على ٤ فى المائة من إجمالى الصادرات. وتعد هذه نقطة اختبار متواضعة، ومع ذلك فلم يجتز هذا الاختبار فى إفريقيا وأمريكا اللاتينية سوى خمس من أكثر من عشر من المجموعات الإقليمية، بينما تجتاز جميع التجمعات فى العالم الصناعى هذا الاختبار، وعلاوة على هذا، فإذا وضعنا نقطة الاختبار عند نسبة ١٥ فى المائة، فسنجد أنه لا يجتاز من تجمعات الجنوب ـ الجنوب، سوى، السوق المشتركة لأمريكا الوسطى، ولكن حتى هنا، فإن السوق دفعت التجارة داخل الإقليم لفترة من الزمن ثم عادت هى أيضا ففقدت قوة الدفع. ومن ثم، فإن الحصة المنخفضة والراكدة بصورة

عامة للتجارة داخل الإقليم تشير إلى أن المكاسب التى يمكن تحقيقها من ذلك التكامل ستكون محدودة.

الصادرات داخل الترتيبات الإقليمية

	التأسيس	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠
اتفاقية التجارة للعلاقات الاقتصادية الأوثق بين استراليا ونيوزيلندا	١٩٨٣	٥ر٧[1] (٢ر٤)[2]	٦ر١ (٢ر١)	٦ر٢ (١ر٧)	٦ر٤ (١ر٤)	٧ر٠ (١ر٦)	٧ر٦ (١ر٥)
الاتحاد الأوروبى	١٩٥٧	٣٤ر٥ (٢٤ر٩)	٥١ر٠ (٣٩ر٠)	٥٠ر٠ (٣٥ر٩)	٥٤ر٠ (٣٤ر٩)	٥٤ر٥ (٣٥ر٦)	٦٠ر٤ (٤١ر٤)
الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة	١٩٦٠	٢١ر١ (١٤ر٩)	٢٨ر٠ (٤١ر٩)	٣٥ر٢ (٦ر٣)	٣٢ر٦ (٦ر١)	٣١ر٢ (٦ر٣)	٢٨ر٢ (٦ر٨)
اتفاقية التجارة الحرة لكندا والولايات المتحدة	١٩٨٩	٢٦ر٥ (٢١ر٩)	٣٢ر٨ (٢٠ر٥)	٣٠ر٦ (١٦ر٨)	٢٦ر٥ (١٥ر١)	٣٨ر٠ (١٦ر٧)	٣٤ر٠ (١٥ر٨)
رابطة أمم جنوب شرق أسيا [3]	١٩٦٧	٤ر٤ (٢ر٦)	٢٠ر٧ (٢ر١)	١٥ر٩ (٢ر٦)	١٦ر٩ (٣ر٧)	١٨ر٤ (٣ر٩)	١٨ر٦ (٤ر٣)
تحالف الإنديان	١٩٦٩	٠ر٧ (٢ر٩)	٢ر٠ (١ر٦)	٣ر٧ (١ر٦)	٣ر٨ (١ر٦)	٣ر٤ (١ر٢)	٤ر٦ (٠ر٩)
السوق المشتركة لأمريكا الوسطى	١٩٦١	٧ر٠ (٠ر٤)	٢٥ر٧ (٠ر٤)	٢٣ر٣ (٠ر٣)	٢٤ر١ (٠ر٢)	١٤ر٧ (٠ر٢)	١٤ر٨ (٠ر١)
منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية / رابطة التكامل لأمريكا اللاتينية [4]	١٩٦٠/٨٠	٧ر٩ (٦ر٠)	٩ر٩ (٤ر٤)	١٣ر٦ (٣ر٥)	١٣ر٧ (٤ر٢)	٨ر٣ (٤ر٧)	١٠ر٦ (٣ر٤)
الاتحاد الاقتصادى لدول غربى إفريقيا	١٩٧٥	... ...	٣ر٠ (١ر٠)	٤ر٢ (١ر٤)	٣ر٥ (١ر٧)	٥ر٣ (١ر١)	٦ر٠ (٠ر٦)
منطقة التجارة التفضيلية	١٩٨٧	... ...	٨ر٤ (١ر٠)	٩ر٤ (٠ر٥)	٨ر٩ (٠ر٤)	٧ر٠ (٠ر٣)	٨ر٥ (٠ر٢)

المصدر : اتجاهات التجارة، صندوق النقد الدولى.

١- تقاس التجارة داخل الإقليم بحصة الصادرات داخل الإقليم من إجمالى الصادرات.
٢- حصة مشروع التكامل الإقليمى من إجمالى الصادرات العالمية.
٣- تعد منظمة ثقافية أكثر منها اقتصادية : والتجارة التفضيلية بين بلدانها ضئيلة.
٤- تأسست منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية فى عام ١٩٦٠، ولكنها جددت فى عام ١٩٨٠ باسم رابطة التكامل لأمريكا اللاتينية.

وتبين الدلائل المتوافرة أن التكامل الإقليمى من خلال التجارة التفضيلية بين البلدان النامية ليس مجديا. فلم يكن تنفيذ تلك البرامج سيئا فحسب،

وإنما كانت الأسواق الداخلية لترتيبات الجنوب ــ الجنوب أصغر كثيرا بالمقارنة بأسواق العالم، بحيث لا تصلح أن تكون محركا للنمو.

- **الترتيبات بين الشمال والشمال :** ثار خلاف حاد حول ما إذا كان الاتحاد الأوروبى، قد أسهم فى إيجاد بيئة تجارية أكثر انفتاحا داخل بلدانه الأعضاء وفى العالم ككل. وقال البعض ، إنه بالرغم من أن الاتحاد الأوروبى حقق نجاحا بوجه عام، وبصفة خاصة إذا ما أخذنا فى الاعتبار المنافع السياسية لتخفيف التوتر بين فرنسا والمانيا، فإن سجله ليس بلا شوائب.

ويؤكد هؤلاء أن دور الاتحاد الأوروبى بوصفه نموذج التكامل فى المستقبل، موضع شك. لأن نظرته من بعض النواحى متجهة للداخل، وهو ما أضر بكل من الاتحاد الأوروبى وبقية العالم. واستدلوا على ذلك بتزايد القيود غير الجمركية على المنتجات الصناعية، حيث زادت السلع التى تشملها هذه القيود إلى خمسة أمثالها خلال الفترة ٦٦-١٩٨٦.

والنقاش حول مزايا النزعة الإقليمية ليس أمرا جديدا. فمنذ أكثر من أربعين عاما، قيل إن تقديم معاملة تفضيلية لشريك قد ينطوى على إحلال للواردات من البلد الشريك محل تلك المشتراة من أرخص المصادر، وعندئذ يحدث تحويل للتجارة، لا خلق لها ــ مما ينجم عنه خسارة فى الرفاه.

لكن الذين فضلوا النهج الإقليمى للسياسة التجارية فعلوا ذلك لأسباب ثلاثة رئيسية:

- أولا، إن المفاوضات لتحقيق التجارة الأكثر تحررا، من المرجح أن تنجح بدرجة أكبر عندما تجرى بين تكتلات كبيرة، بأكثر مما يحدث إذا ما جرت بين أكثر من مائة طرف.
- ثانيا، إن مباحثات التجارة الإقليمية قطعت شوطا أبعد من ممارسات خفض التعريفة الجمركية التى تسيطر على المفاوضات متعددة الأطراف، حيث تطرقت إلى مجالات مثل تنسيق السياسات الضريبية ومواصفات المنتجات.

- ثالثا، إن نجاح الاتحاد الأوروبى قد تجاوز الحدود الضيقة لمكاسب الكفاءة من خلال إزالة الاختلالات : فالصراعات الداخلية التى أصابت أوروبا على مدى التاريخ لم يعد ظهورها ممكنا الآن بسبب التكامل الاقتصادى بين القوى الكبرى.

ولكن معارضى النزعة الإقليمية حذروا من أن نظرة تكتلات التجارة الإقليمية كانت تاريخيا متجهة للداخل على الدوام. ومن الأمثلة على ذلك سياسات الحرب التجارية المدمرة خلال الثلاثينيات، عندما استخدمت التكتلات التمييزية لفرض القيود التجارية على غير الأعضاء، واستراتيجية التصنيع القائم على إحلال الواردات فى أمريكا اللاتينية خلال الستينيات، والتى قامت على ترتيبات التجارة الإقليمية. وفى الآونة الأخيرة يرى الكثيرون أن التكامل الأوروبى يهدد بتحول أوروبا إلى " قلعة " مغلقة فى وجه الآخرين، ويؤكدون أن خطر ابتعاد النزعة الإقليمية بالعالم عن التجارة الحرة هو الخطر الأشد، بسبب الاتجاه المتنامى نحو استخدام القيود غير الجمركية على التجارة بوصفها وسيلة لمواجهة الارتفاع المفاجئ فى الاستيراد من الشركاء التجاريين فى ترتيب إقليمى. وهذه الترتيبات، وجميعها أجزاء من " النزعة الحمائية الجديدة " يمكن أن تستخدم بسهولة ــ بطبيعة الأمر ــ ضد غير الشركاء.

وتبنى البعض الرأى المضاد، قائلا إن التكتلات التجارية قد تكون جيدة من حيث المبدأ ولكن من المرجح أن تكون سيئة فى الممارسة. فالآن، وقد أصبحت الولايات المتحدة " عملاقا آخذا فى التضاؤل " ولم تعد قادرة على أن تكون قائدا فعالا فى مباحثات التجارة متعددة الأطراف (على نحو ما كانت عليه بريطانيا فى الجزء الأخير من القرن التاسع عشر والولايات المتحدة فى أوائل الفترة التالية للحرب العالمية الثانية)، فإن تقسيم العالم إلى تكتلات قد يكون أمرا لا مفر منه. فهذه التكتلات قد تكون مفيدة من حيث المبدأ، لأنها إذا ما تعاونت فسيمكنها أن تتفاوض بسهولة حول تخفيض قيود التجارة المتبقية والانتقال سريعا إلى نظام التجارة العالمية الحرة.

لكن النزعة الاقليمية يشوبها فى التطبيق العملى كثير من أوجه القصور لأنها :

- أولا، أبطأ وأقل كفاءة من تعـــدد الأطـــراف (فخــلال الموجـــة الأولـــى، عانت البلدان النامية من النهج الجزئية، وحتى بالنسبة للاتحـــاد الأوروبـــي، استغرق الانتقال إلى سوق موحدة أربعة عقود على الأقل).
- ثانيا، تهدد بالقضاء على التعددية.
- ثالثا، لن تسفر عن نتائج أفضل بالمقارنة بالنهج متعـــدد الأطـــراف حتـــى إذا وافقت الدول الضعيفة على المطالب المحددة للدول القويـــة، فإنـــها لـــن تفعل ذلك بأنسب السبل مـــن وجهـــة نظـــر الكفـــاءة الاقتصاديـــة لنظـــام التجارة العالمى. فعلى سبيل المثال، فإنه علـــى الرغـــم مـــن أن المكســـيك قبلت مطالب الولايات المتحدة بشأن حماية حقوق الملكية الفكريـــة، فليـــس هناك ما يدل على أن الحماية غير الكافية لحقـــوق الملكيـــة الفكريـــة فـــى العالم النامى تمنع من خلق معارف تكنولوجية جديدة.

خاتمـــــة

كما سلف القول فإنه مع بداية القرن الحادى والعشرين تزداد التحديات التـــى تواجه وحدة وتكامل الاقتصاد العالمى من جراء الترتيبات الاقتصادية الإقليمية.

ومع أن الكون يزداد تكاملا سواء من الناحية الاقتصاديـــة والتكنولوجيـــة، فإنه مازال منقسما ومجزأ من الناحية السياسية بيـــن دول مســـتقلة تـــهتم كـــل منها بمصالحها. إن قوى العولمة الاقتصادية ــ من تجـــارة وتدفقـــات ماليـــة ونواحى نشاط الشركات متعددة الجنسيات ــ قد جعلت الاقتصاد الدولـــى أكـــثر اعتمادا على بعضه بعضا. وفى نفس الوقـــت، فـــإن نهايـــة الحـــرب البـــاردة وتقلص الحاجة إلى التعاون الوثيق بين الولايات المتحدة والدول الغربية واليابان قد أضعف بدرجة كبيرة تلك الوشائج السياسية التى كـــانت تربـــط الاقتصـــاد الدولى وتشده إلى بعضه بعضا، وعلى الجانب الآخر، تهاوت أواصر الروابـــط بين دول المجموعة الاشتراكية السابقة. ونتيجة لذلك، تآكلت إلـــى حـــد كبـــير تلك القواعد التى قام على أساسها النظام الاقتصادى الدولى الـــذى وضـــع فـــى مؤتمر بريتون وودز (١٩٤٤). وعلى الرغم من بعض الإصلاحات المهمة التى

أجريت، ومن بينها إنشاء منظمة التجـارة العالميـة فـى عـام ١٩٩٥، فـإن القواعد التى تحكم التجارة، والنقود والموضوعات الاقتصاديـة الأخـرى لـم تعد كافية لاقتصاد عالمى شديد التكامل.

والتناقض بين العولمة والأقلمة يمكن حله، وجعل كل منهما سـندا وعونـا للآخر، إذا روعى فى كل منهما الانصاف فى المعاملة وتحقيق النفع للجميـع، وعدم الاهتمام بالمصالح الخاصة ـ رغم مشروعيتها ـ وحدها بـل وتطـرف البعض إلى حد اتباع سياسة " إفقار الجار " عمدا للحلول محله ونهب ممتلكاته.

إن الأقلمة يمكن أن تكون إضافة كبيرة للعولمة ووسيلة إليـها، إذا كـانت مفتوحة، كما أن العولمة، إذا كانت منصفة، يمكن أن تمكن الأقلمـة مـن أداء الدور المنوط بها.

الفصل السادس

أساطين الأقلمة

استشرت الترتيبات الإقليمية فى كل مكان، لدرجة أن إفريقيا ــ أفقر قارات العالم وأكثرها تخلفا ــ ضمت عددا ضخما منها. ففى وسط إفريقيا، هناك الاتحاد النقدى والاقتصادى لوسط إفريقيا، والاتحاد الاقتصادى لبلدان البحيرات العظمى، والاتحاد الاقتصادى لدول وسط إفريقيا، وفى شرق إفريقيا توجد السوق المشتركة لشرقى وجنوبى إفريقيا (الكوميسا)، واتحاد شرق إفريقيا الاقتصادى، وفى شمال إفريقيا، هناك المغرب العربى، وفى جنوب إفريقيا هناك ٤ منظمات إقليمية : السوق المشتركة لشرقى وجنوبى إفريقيا (الكوميسا) واتحاد التنمية لجنوبى إفريقيا، واتحاد الجمارك لجنوبى إفريقيا، ومنطقة التجارة الحرة فى اتحاد جنوب إفريقيا، وفى غرب إفريقيا توجد ثلاث منظمات، هى الاتحاد الاقتصادى لدول غربى إفريقيا، والاتحاد الاقتصادى والنقدى لغربى إفريقيا، واتحاد نهر مانو. وفى أمريكا الجنوبية، هناك عدة منظمات إقليمية، منها السوق المشتركة لدول أمريكا الجنوبية. وفى آسيا هناك أيضا عدد من التنظيمات الاقتصادية الإقليمية.

غير أن اقوى الاتحادات الإقليمية تدور حول أوروبا والولايات المتحدة واليابان. وبيان ذلك فيما يلى :

أولا ــ التكامل الأوروبى

تحتل أوروبا المتضافرة اقتصاديا مكانة كبيرة فى الاقتصاد العالمى، تمكنها من مناطحة اقتصاد أمريكا الشمالية كلها، وكذلك اقتصاد اليابان والدول التى تلتف حولها فى آسيا المحيط الهادئ. فقد بلغ نصيب أوروبا من الناتج المحلى

الإجمالي للعالم، ١ر٣١ فى المائة، فى حين بلغ نصيب أمريكا الشمالية ٢ر٢٩ فى المائة، ونصيب اليابان ودول الآسيان والصين معا، ٥ر٢٥ فى المائة.

التطور التاريخى للتكامل

كان الهدف الأساسى للدول الأوروبية فى أعقاب الحرب هو إقامة وحدة سياسية، إلا أن الوسائل الأساسية التى تم استخدامها كانت اقتصادية. ورغم أهمية الأهداف الاقتصادية مثل قيام اقتصاد أوروبى ذى كفاءة أكبر، وقدرة أفضل على المنافسة، فإن تلك الأهداف كانت ثانوية بالنسبة للاهتمامات السياسية، ولم يكن يمكنها على الإطلاق أن تحرك ذلك المستوى العالى من التكامل الاقتصادى والسياسى الأوروبى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

ومنذ ابتداء الحركة الأوروبية فى الخمسينيات تغير كل من الهدف السياسى والتكتيكات الاقتصادية تغيرا كبيرا. ففى السنوات المبكرة التى تلت الحرب، سادت الرغبة فى تخليص أوروبا من المنافسة الشديدة بين فرنسا وألمانيا التى كانت مصدرا للنزاع لأجيال طويلة، وبدأت الجهود فى هذا الاتجاه بإنشاء المجلس الأوروبى للفحم والحديد فى عام ١٩٥١، وكان هدفه السياسى، وفقا لمعاهدة باريس، هو " أن يحل محل المنافسات الطويلة، دمج المصالح الأساسية (الاقتصادية) للدولتين" واتخذت مبادرة أخرى فى معاهدة روما (عام ١٩٥٧) أدت إلى إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية (السوق المشتركة) والتى تكونت من فرنسا، جمهورية ألمانيا الاتحادية، إيطاليا، بلجيكا، لوكسمبرج وهولندا. وفى الستينيات بدأت دول غرب أوروبا تفكر فى تحقيق الوحدة النقدية. وكان إنشاء نظام النقد الأوروبى فى عام ١٩٧٩ مبادرة مهمة مبكرة نحو الوحدة النقدية، وتحقيق استقرار الشئون النقدية فى غرب أوروبا وحماية أوروبا من التقلبات العنيفة فى قيمة الدولار. وقد حدث بعد ذلك قدر من التقدم نحو الإقليمية حتى تم توقيع القانون الأوروبى الموحد فى عام ١٩٨٦ والذى حدد هدفا هو إنشاء سوق أوروبية موحدة فى عام ١٩٩٢. ومنذ توقيع القانون الأوروبى الموحد تسارعت الحركة نحو الوحدة الأوروبية.

وفى منتصف الثمانينيات استعادت الحركة نحو تحقيق الوحـــدة الأوروبيـــة الأكبر نشاطها، بتأثير خوف القادة الأوروبيين من خســـارة أوروبـــا الغربيـــة لنفوذها، وقلقهم من أن الأمريكيين والروس كانوا يتباحثون مع بعضهم بعضـــــا فى موضوعات تخص أوروبا الغربية دون التشاور مع حكوماتها الغربية، هـــذا فضلا عن قلقهم من تراجع أوروبا اقتصاديا خلف كل من اليابـــــان والولايـــات المتحدة.

وطالبت الورقة البيضاء التى أصدرتها اللجنة الأوروبية فـــى عـــام ١٩٨٣ تحت عنوان "استكمال السوق الداخلية " بإتمام استكمال إقامة السوق الداخليـــــة، وإزالة كافة الحواجز التى تحول دون حرية حركة رأس المال والسلع والخدمات والأفراد فى داخل الجماعة الأوروبية فى نهاية ١٩٩٤. وقد أصبحت مقترحـــات الورقة البيضاء التى تم تجسيدها فى القانون الأوروبى الموحد (عام ١٩٨٦) هى الأساس لإنشاء سوق ضخمة واحدة لأوروبا الغربيـــة، والاتحـــاد الاقتصـــادى والنقدى الأوروبى.

معاهدة ماستريخـــت

اتخذت الحركة نحو الوحدة الأوروبية منعطفا حاسما فى أوائل التســـعينيات. فقد أدت نهاية الحرب الباردة، وانهيار التهديد السوفيتى، وكذلك إعـــادة توحيـــد ألمانيا ــ بصفة خاصةــ فى عام ١٩٩٠ إلى الاسراع بقبول جدول زمنى سريع للوحدة السياسية والاقتصادية فى قمة ماستريخت (عام ١٩٩١) وتجسد ذلك فـــى معاهدة الاتحاد الأوروبى (معاهدة ماستريخت).

وجاءت هذه المعاهدة التى وقعت فى ديسمبر نتيجة لمبادرة فرنسية ألمانيـــة لخلق تكامل اقتصادى وسياسى لغرب أوروبا. وكان جوهر هذه المعـــاهدة هـــو إنشاء الاتحاد الاقتصادى والنقدى، الذى يتجاوز التنسيق بين أســـعار الصـــرف الذى حققته آلية أسعار الصرف، وخلق عملة نقد أوروبيـــة واحـــدة (اليـــورو) وإنشاء بنك مركزى أوروبى مما يوفر الدعائم لاستكمال سوق أوروبية متكاملة. وكان الهدف النهائى لمعاهدة ماستريخت هو إنشاء نظام سياسى فيدرالى أوروبى له إطار مؤسسى مركزى ويتبع سياسة خارجية وأمنية مشتركة.

لقد استهدفت الجهود الرامية لتحقيق الوحدة الأوروبية ثلاث نواح هي الشئون الاقتصادية والنقدية، والشئون الخارجية والأمنية، والسياسية الاجتماعية. وعلى الرغم من وجود اختلافات أساسية بين الدول الأعضاء على هذه الأهداف، فإن مجرد قبولها على الأقل من ناحية المبدأ، من جانب أغلبية الدول أعضاء الاتحاد الأوروبى يعد خطوة كبيرة للأمام. لقد تمثل الهدف الأول لأوروبا الموحدة فى إنشاء الاتحاد النقدى والاقتصادى الأوروبى عن طريق خلق عملة نقد أوروبية واحدة وإقامة بنك مركزى.

وكان الهدف الثانى هو تحقيق الوحدة فى أكثر النواحى السياسية حساسية فى السياسة الخارجية وشئون الأمن. ويتناول الهدف الثالث، نواحى رئيسية معينة من السياسة المحلية التى تؤثر على حياة الأفراد العاديين.

وبعد معاهدة ماستريخت سيطر الصراع لإقامة وحدة نقد أوروبية واحدة (اليورو) وبنك مركزى أوروبى على كل من الشئون السياسية الأوروبية والسياسات المحلية للدول الأعضاء. وأكد القادة فى كل من فرنسا وألمانيا أن الوحدة الاقتصادية ستتبع بشكل طبيعى من الوحدة النقدية التى يعتبرونها حجر الزاوية لأوروبا الموحدة. وأنها الخطوة الأولى اللازمة نحو تكامل اقتصادى وسياسى أكبر، وأن "التعميق" النقدى يجب أن يحدث قبل "توسيع" أو تكبير الاتحاد كى يضم بعض أو كل الدول الشيوعية السابقة فى شرق أوروبا، وأن العملة الواحدة ستشكل سدا منيعا ضد التضخم والتلاعب بالعملات، وتمنع الدول الأعضاء من استخدام المنافسة فى تخفيض العملات للحصول على مزايا تجارية.

مراحل تحقيق الوحدة

وقد تحققت الوحدة النقدية على ثلاث مراحل :

١- المرحلة الأولى : التى بدأت فى أول يناير ١٩٩٠، وأدت إلى إلغاء الرقابة على رؤوس الأموال، وقدمت إطارا للإشراف الشامل والتنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، كما زادت من درجة التنسيق النقدى.

٢- المرحلة الثانية : والتى بدأت فـــى ينـــاير ١٩٩٤ كـــانت اســـتمرارا لعملية الانتقال إلى الاتحاد الاقتصادى والنقدى عن طريق إدخال قيـــود شـــديدة على عجز الموازنة القومية. وتم إنشاء المعهد النقدى الأوروبى لإدارة النظـــــام النقدى الأوروبى، ولتنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء، ولإعداد طريقـــــة بلوغ سياسة نقدية واحدة فى المرحلة الثالثة.

٣- المرحلة الثالثة : بدأت فـــى أول ينـــاير ١٩٩٩، وتـــم فيـــها تثبيـــت أسعار الصرف لعملات دول منطقة اليورو، وتولى البنك المركزى الأوروبـــــى المسئولية كاملة عن السياسة النقدية الأوروبية. وفى خلال هذه المرحلة، ســـيحل اليورو تدريجيا محل كافة العملات القومية، ويتم نقل الاحتياطيات الرسمية إلـــى البنك المركزى الأوروبى، ويتولى البنك المركزى الأوروبى إدارة سياسة ســـعر الصرف للجماعة الأوروبية.

أرض اليـــورو

فى عام ١٩٩٩، كانت " أرض اليورو " أو منطقـــة اليـــورو التـــى تضـــم ١١ دولة من دول الاتحاد الأوروبى تضم حوالى ٢٩٠ مليون نسمة (أمريكـــــا ٢٩٠ مليونا واليابان ١٢٥ مليونا). وفى عـــام ١٩٩٧، بلـــغ النـــاتج المحلـــى الإجمالى لدول منطقة اليورو ٦ تريليونات دولار (مقابل ٨ تريليونــــــات دولار لأمريكا و ٤ تريليونات دولار لليابان). وقد كانت البيئة العالمية مؤازرة لتحـــول ١١ بلدا عضوا فى الاتحاد الأوروبى إلـــى عملـــة موحـــدة وتحقيـــق أهدافـــها الاقتصادية إذ عمل الطلب القوى من جانب البلدان المتقدمـــة علـــى صـــادرات منطقة اليورو، مقترنا بانخفاض قيمة عملات منطقة اليورو على مدار الســـنوات الثلاث الماضية. على حفز الانتعاش فى منطقة اليورو، وساعد على معادلة آثار الأزمة الأسيوية. بيد أنه مع احتمال تباطؤ النمو فى الطلب من هذه المنــــاطق، فإن الكفاية الذاتية للطلب داخل أوروبا، ستغدو مسالة أكثر أهمية.

التأثير على البلدان المتقدمة

وأثر قيام الاتحاد الاقتصادى والنقدى الأوروبى، وظهور السوق الاقتصادية الواحدة الأكثر قوة، على الاقتصادات الأخرى فى أوروبا الغربية، وعلى البلدان الأخرى التى لديها علاقات تجارية ومالية راسخة مع أوروبا، بما فى ذلك البلدان التى سترتبط عملاتها باليورو. كما تأثرت بقيام الاتحاد النقدى الأوروبى، الاقتصادات التى تمر بمرحلة انتقال فى وسط وشرق أوروبا، وبلدان البلطيق، والبلدان النامية فى حوض البحر المتوسط، وبلدان إفريقيا. كما تأثرت البلدان الواقعة فى آسيا وفى نصف الكرة الغربى، والاقتصادات المتقدمة فى خارج أوروبا، وإن يكن بدرجة أقل، كما يتضح مما يلى:

- فقد استمرت اليونان فى تحقيق تقدم بارز صوب تقارب الاقتصاد الكلى مع البلدان الأعضاء فى الاتحاد النقدى الأوروبى، وأفصحت عن أن هدفها هو الدخول فى الاتحاد عام ٢٠٠١. وفى الفترة المقبلة، ستتبع اليونان سياسات مالية ونقدية متشددة لكفالة وفائها بمعايير معاهدة ماستريخت، والمحافظة على الاستقرار العريض لسعر الصرف فيما بين الدراخما واليورو.

- وفى عام ١٩٩٧، أوفت الدانمرك والسويد والمملكة المتحدة جميعا بمعايير ماستريخت بشأن التقارب فى التضخم وفى سعر الفائدة، وليس لدى أى منها أوجه عجز مفرطة.

- وفى المملكة المتحدة، حددت السلطات مجموعة من خمس علامات قياسية ــ مؤشرات اقتصادية كلية وهيكلية شتى ــ لكفالة أن يكون دخول المملكة المتحدة إلى الاتحاد النقدى متسقا مع هدفها الاقتصادى الرئيسى المتمثل فى تحقيق مستوى عال ووطيد من النمو والعمالة.

- وتواجه البلدان الثلاثة بأجمعها تحديا يتمثل فى تكييف أطر ومواقف سياساتها الاقتصادية الحالية، لكى تكون متوافقة مع عضوية الاتحاد النقدى الأوروبى. ومن غير المحتمل أن يمثل ذلك مشكلة بالنسبة للدانمرك حيث تم ربط الكرون بالمارك الألمانى فى إطار آلية سعر الصرف الخاصة بالنظام النقدى الأوروبى. وقد جرى تعويم الكرونا السويدية والجنيه الإسترلينى ولم يشاركا فى النظام النقدى الأوروبى منذ أزمة عام ١٩٩٢، ولكن ليس من

الواضح ما إن كان ذلك سيشكل عقبة أمام المشاركة فى منطقـــة اليـــورو فـــى المستقبل.

• ورغم أن النرويج وسويسرا ليستا عضوين فى الاتحاد الأوروبى، وليستا مؤهلتين لذلك للمشاركة فيه، فإنهما ستتأثران بشكل مباشر بالاتحاد النقدى بسبب قربهما الجغرافى وعلاقاتهما التجارية والمالية القوية مع منطقة اليورو.

• ومن المحتمل أن يكون لظهور العملة الموحدة وللتطورات الاقتصاديـــــة فى منطقة اليورو قدر أصغر من التأثير المباشر على الاقتصـــــادات المتقدمـــة غير الأوروبية. فبالنسبة لكندا والولايات المتحدة والاقتصادات المتقدمـــــة فـــى آسيا، تمثل التجارة مع منطقة اليورو حصـــــة صغـــيرة نســـبيا مـــن التجــــارة الإجمالية لكل بلد أو من ناتجه المحلى الإجمالى. بيد أن التأثيرات غير المباشرة يمكن أن تكون أهم، خاصة بالنسبة للولايات المتحدة. فمن شأن إعادة توجيـــــه الطلب على الاحتياطيات الدولية من الدولار إلى اليورو أن يقلـــل العجـــز فـــى الحساب الجارى للولايات المتحدة كعنصر مقابل للتأثير السلبى علــــى حســـاب رأس مال الولايات المتحدة. كما أن التحول من الاحتياطيات الدولية المحتفظ بها بالدولارات إلى اليورو من شأنه أن يعيد توزيع بعض إيرادات رســـــوم الســـك الدولية من صندوق الاحتياطى الاتحادى للولايات المتحدة إلى البنك المركـــزى الأوروبى. وإجمالا، فمن المتوقع أن يكون للاتحاد النقدى الأوروبى والتكـــــامل الأوروبى تأثير إيجابى على الولايات المتحدة والبلـــــدان الأخـــرى، حيـــث إن العملة الموحدة والسوق المتكاملة سيسهلان من المعاملات المالية والتجارية.

التأثير على البلدان النامية

وبالنسبة للبلدان النامية التى تمر بمرحلة انتقال من المحتمل أن يأتى التـــأثير الرئيسى للسوق الأوروبية الموحدة من خـــلال الروابـــط التجاريـــة والماليـــة. وسيفضى القيام بنشاط أشد حيوية وتزايد الطلب على الـــواردات فـــى منطقـــة اليورو إلى زيادة الصادرات من البلدان النامية والبلدان التى تمر بمرحلة انتقال، وزيادة الناتج فيها. وبالمثل، سيكون لترتيبات سعر الصرف، والتطـــورات فـــى

الأسواق المالية، وتدفق رؤوس الأموال تأثيرها على البلدان النامية والبلدان التى تمر بمرحلة انتقال، وعلى سياساتها على النحو التالى :

• فستفضى الزيادة فى قوة منطقة اليورو إلى زيادة مباشرة فى الصادرات من الشركاء التجاريين لأوروبا. وبالإضافة إلى ذلك، فمن المحتمل أن يؤدى بدء العمل بالعملة الموحدة إلى تحقيق مزيد من التقدم فى إصلاح أسواق العمل وعلاج المشاكل الهيكلية الأخرى، وبالتالى إلى تحقيق مكاسب متوسطة الأجل فى الناتج. وتشكل التجارة مع منطقة اليورو ما بين ٤٠ و ٥٠ فى المائة من إجمالى التجارة فى السلع بالنسبة لإفريقيا ككل، وتتصدر بلدان شمال إفريقيا ومنطقة الفرنك الإفريقى هذا النمط من النشاط .

• يربط عدد من الأسواق الناشئة ذات العلاقات الوثيقة مع أوروبا عملاته فى الوقت الراهن بالمارك الألمانى أو الفرنك الفرنسى. ومن المتوقع أن تنتقل هذه الروابط إلى اليورو. ويمكن أن تؤثر القيم المتغيرة ما بين اليورو والدولار أو الين على قدرة هذه البلدان على المنافسة الخارجية عندما تحيد عملة، أو سلة لعملات سعر الصرف المستهدف، عن سعر الصرف الفعلى المستند إلى التجارة. وفى نفس الوقت، ستتأثر البلدان التى عليها ديون مقومة بالدولار أو الين: فأى زيادة فى قيمة اليورو ستفيد البلدان التى تربط عملاتها باليورو، لأنها ستقلل من التكلفة التى تتحملها بالعملة المحلية لقاء خدمة الديون المقومة بالدولار. وعلى العكس من ذلك فأى انخفاض فى قيمة اليورو سيزيد من تكلفة خدمة تلك الديون.

• ولمعادلة هذه الآثار، قد تقرر البلدان تصحيح نظمها الخاصة بسعر الصرف، لكى تعكس على نحو أفضل تشكيل روابطها التجارية والمالية أو تغير سياساتها بشأن إدارة الديون، وسيتيسر تصحيح إدارة الدين بعد أن يصبح اليورو مستخدما على نطاق واسع فى التجارة والأسواق المالية وتعزى إليه حصة أكبر من ضمانات الديون. وستستطيع البلدان التى تربط عملاتها باليورو أن تخفض من حدود المخاطر الدولارية، وأن تقلل من التقلبات فى مدفوعات ديونها المقومة بالدولار.

كما يمكن للاتحاد النقدى الأوروبى أن يقلل من تكاليف الاقتراض :

• فسيعمل وجود أسواق مال أكثر عمقا وسيولة فى أوروبا علـــى خفـض تكاليف الإقراض بالنسبة للبلدان الداخلة فى منطقة اليورو والبلـــدان الأخــرى التى تحصل على أموال مقومة باليورو على حد سواء.

• وسيسمح الاتحاد النقدى الأوروبى للمؤسسات الخاصة فى منطقة اليورو، مثل شركات التأمين وصناديق المعاشات، بأن تحــول بعــض حوافظــها إلـــى استثمارات فى الأسواق الناشئة. ونظرا إلى أن قيـــام المســـتثمرين بالاســـتثمار خارج بلدانهم الأصلية، بشرط أن يكون ذلك داخل منطقة اليورو، سيصنف على أنه استثمار بالعملة المحلية، فإنهم سيجدون أن الاتحاد يخفف فعليا مـــن القيـــود التى تفرضها اشتراطات حماية العملة من المخاطر.

• ويمكن أن تستفيد اقتصادات السوق الناشئة من تدفـــق رؤوس الأمـــوال المباشرة ورؤوس الأموال الحافظة إذا ما أدى تقارب عوائد الأصول فى أوروبا إلى قيام المستثمرين العالميين بزيادة حيازاتهم فى الأسواق الناشئة بغية التنويـــع عبر البلدان.

كما يمكن للاتحاد النقدى الأوروبى أن يخلق بعض المخاطر المالية لبلـــدان السوق الناشئة:

• فقيام اتحاد نقدى أوروبى ناجح يزيد من الإنتاجية والنمو قد يجعل أوروبا أكثر جاذبية للمستثمرين، ويزيد من تكلفـــة رأس المـــال بالنســـبة لاقتصـــادات السوق الناشئة.

• وزيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الماليـــة الأوروبيـــة وزيـــادة تعمـــق الأسواق المالية فى منطقة اليورو، قد تدفعان الشـــركات فـــى البلـــدان الناميـــة والبلدان التى تمر بمرحلة انتقال إلى جمع رؤوس الأموال باليورو بـــدلا مـــن عملاتها المحلية، مما يخلق تحديات لأسواق المال المحلية. بيـــد أن ذلـــك قـــد يوفر حافزا لكى تعمل البلدان النامية والبلدان التى تمر بمرحلـــة انتقـــال علـــى تدعيم منشآت الوساطة المالية لديها وبناء نظم مصرفية سليمة.

تحديات الانضمام ·

يجرى توسيع الاتحاد الأوروبى فى الوقت الراهن لكى يضم البلدان التى تمر بمرحلة انتقال فى منطقة بحر البلطيق وأوروبا الشرقية، جنبا إلى جنب مع بلدان أوروبية مختارة فى منطقة البحر المتوسط. ويتعين على البلدان التى تنوى الانضمام إلى الاتحاد أن تظهر تقدما صوب الوفاء بمعايير ماستريخت، على الرغم من أن ذلك ليس مطلوبا للانضمام، كما أنه لا يتوقع من الأعضاء الجدد أن ينضموا تلقائيا إلى الاتحاد النقدى الأوروبى. ويجب على الأعضاء المحتملين فى الاتحاد الأوروبى أن يتغلبوا على عدد من التحديات. إذ يتعين عليهم مواصلة العمل فى مجال الخصخصة، والاستمرار فى تقليل انغماس الحكومة فى أمور الاقتصاد، فى الوقت الذى يعملون فيه على تفكيك الاحتكارات وإزالة القيود التجارية وتنمية أسواق العمل المرنة.

وقد تلقت ستة بلدان ــ استونيا، وبولندا، والجمهورية التشيكية، وسلوفينيا، وقبرص، وهنغاريا ــ آراء إيجابية من اللجنة الأوروبية بشأن طلبات الانضمام التى تقدمت بها، وتجرى المفاوضات المتعلقة بالانضمام، وقد حققت هذه البلدان الستة بالفعل تقدما طيبا صوب الوفاء بالمبادئ التوجيهية المالية لمعاهدة ماستريخت، إلا أن معدلات التضخم فى البلدان الخمسة التى تمر بمرحلة انتقال فى هذه المجموعة لا تزال أعلى من المعدلات القائمة فى منطقة اليورو. ورغم أن تحقيق تقدم فى هذه الجبهة أمر مهم، يبدو أن تحديد أوجه التقارب الاقتصادى فى صورة مجموعة من الاشتراطات الهيكلية والمؤسسية الأعم أمر أكثر أهمية. والتحرير الكامل لحساب رأس المال من بين هذه الاشتراطات، وسيتطلب فى حد ذاته إيجاد قطاعات مالية متينة وقدرات تنظيمية وإشرافية أقوى للمساعدة على كفالة الاستقرار.

ويرى البعض أن الأقلمة الأوروبية تعرقل الجهود التى بذلت بعد الحرب لاستخدام المفاوضات متعددة الأطراف فى خلق عالم متحرر من كافة العوائق الاستيرادية والاقتصادية الأخرى، وتؤثر بالسلب على توزيع الثروة العالمية وعلى رفاهة البشر فى كل مكان. فعلى سبيل المثال، قد يؤدى هذا التكامل الأوروبى الإقليمى، إلى بقاء أو حتى زيادة العوائق التى تحد من

وصول المصدرين الآسيويين والأمريكيين والأفارقـــة وغـــيرهم إلـــى الســـوق الأوروبية.

ومع التسليم بأن السعى لإقامة أوروبا الموحدة هو أكثر الحركـــات أهميـــة نحو الإقليمية، وسيكون لنجاح أو فشل الاتحاد الأوروبى، الذى نشأ فـــى عـــام ١٩٩٣، نتائج عميقة الأثر على طبيعة وعمل الاقتصاد الدولى، إذ سيعود وجود اتحـــاد أوروبـــى مفتـــوح بفـــائدة عظيمـــة علـــى المصدريـــن الأمريكييـــن وغيرالأوروبيين، فإن وجود اتحاد أوروبـــى مغلـــق ســـيلحق ضـــررا بالغـــا بهم. وفضلا عن هذا فإن العملة الأوروبية الموحدة الجديدة (اليورو) قد تكـــون لها آثار سلبية على كل من الدولار والين، كما أن إنشاء الاتحاد الأوروبى قـــد حفز على قيام جهود أخرى للتكامل الإقليمى، بما فى ذلك تلك الموجـــودة فـــى أمريكا الشمالية وآسيا والمحيط الهادئ.

اليورو فى مواجهة الدولار

عند إصدار اليورو، اعتقد كثيرون من القادة فـــى أوروبـــا الغربيـــة أنـــه سيعمل إلى حد كبير على تدعيم مواقفهم فى مواجهة الولايـــات المتحـــدة فـــى المفاوضات الدولية، وخشى كثير من الأمريكيين أن تكون لليورو آثار ونتـــائج سلبية على الأمن الأمريكى وعلى المكانة الدولية للولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن أوروبا الموحدة أصبحت من أقوى اللاعبين على المسرح العالمى، فـــإن اليورو لم يحدث تغييرا كبيرا فى ميزان القوة بين الولايات المتحـــدة وأوروبـــا الغربية، وإن خفض ذلك التمويل التلقائى تقريبـــا لعجـــز مـــيزان المدفوعـــات الأمريكى وحد من الحرب المالية الواسعة التى كانت للولايـــات المتحـــدة فـــى ممارستها لسياساتها الاقتصادية والأجنبية.

ورغم أنه كان من المتوقع أن يحل اليورو محل الدولار فى كافة الوظـــائف التى يقوم بها هذا الأخير، وأن يصبح وسيلة لجذب الاســـتثمارات إلـــى أرض اليورو، فقد حدث العكس، فانخفضت قيمة اليورو، ونزحت التدفقـــات النقديـــة من منطقته. وقد حذر البنك المركزى الأوروبى مـــن تنـــامى حجـــم التدفقـــات الاستثمارية النازحة خارج حدود بلدان منطقة اليورو خلال الربـــع الأول مـــن

عام ٢٠٠١ ولا سيما إلى أسواق المال الأمريكية التى استقطبت القدر الأكبر من تلك الاستثمارات. وألمح إلى أن تلك الأوضاع تعكس تآكل قدرة منطقة اليورو على جذب الاستثمارات التى شرعت فى النزوح إلى السوق الأمريكية التى باتت أكثر جذبا كما أنها تفسر أسباب ضعف اليورو أمام الدولار فى الآونة الأخيرة.

وقال البنك المركزى الأوروبى إن صافى الاستثمارات المالية المتدفقة خارج دول منطقة اليورو خلال الشهور الأربعة الأولى من عام ٢٠٠١ قفز إلى ما يربو على ١٠٠ مليار يورو / ٨٦ مليار دولار أمريكى / وهو ما يزيد على ضعف حجم الاستثمارات فى نفس الفترة من عام ٢٠٠٠ حين سجلت ٤٧ر٤ مليار يورو. ونقلت صحيفة الفاينانشيال تايمز عن اقتصاديين قولهم إن أرقام البنك المركزى فسرت بصورة غاية فى الوضوح أسباب استمرار ضعف قيمة اليورو أمام الدولار كما أن تلك الحقائق كشفت عن ميول المستثمرين بالانجذاب والتفضيل لأسواق المال الأمريكية.بدلا من منطقة اليورو.

وبلغ صافى تدفقات الاستثمارات المباشرة والمحافظ الاستثمارية التى خرجت من دول منطقة اليورو فى الأشهر الثلاثة الأولى من العام الحالى ١٠٦ر٨ مليار يورو.

وفى باريس تزايدت الضغوط على البنك المركزى الأوروبى لحثه على خفض معدل الفائدة على اليورو عقب تراجع معدلات النمو الاقتصادى فى فرنسا التى تعتبر ثانى أكبر اقتصاد فى دول منطقة اليورو بعد ألمانيا.

وتأثير اليورو على الين واليابان أكثر أهمية. إذ خفض اليورو من طموح اليابان فى أن يلعب الين دورا أكبر باعتباره عملة دولية. وفى اقتصاد عالمى مكون من ثلاث عملات رئيسية، يخشى اليابانيون أن ينظر إلى الين على أساس أنه " الرجل المنبوذ ". وقد أدى هذا إلى حفز اليابان على اقتراح إنشاء " ثالوث للعملة " عالمى من الدولار واليورو والين على أن تتم إدارتها بواسطة القوى الاقتصادية الرئيسية الثلاث.

حقيقة أوروبا الواحدة

رغم كثرة الحديث عن " أوروبا واحدة " فإن أوروبا الغربية لا تـــزال فـــى بداية القرن الحادى والعشرين تتميز بوجود دول قومية مستقلة، وقوميات قويـــة تهتم بصفة أساسية بمصالحها الاقتصادية والسياسية الخاصة. وعلى الرغم مـــن الأهداف الرائعة التى تم تحقيقها من خلال الجهود التى بذلت فيما بعد الحـــرب لإنشاء الوحدة السياسية والاقتصادية الأوروبية، فإن الدول القوميـــة الأوروبيـــة غير راغبة فى التضحية بالاستقلال الاقتصادى والاستقلال السياسى من أجـــل قيام اقتصاد أوروبى موحد حقيقة، ومن أجل سياســـة أوروبيـــة قـــادرة علـــى التحدث بصوت واحد فى الشئون الدولية. ومـــع أنـــه لا يمكـــن التقليـــل مـــن الجهود المبذولة والناجحة بشكل عام لإنشاء أوروبا الموحدة، فـــإن " أوروبـــا " لا تزال بشكل أساسى تعبيرا جغرافيا واقتصاديا أكثر منه سياسيا. ومـــع ذلـــك فقد قطعت أوروبا الأكثر توحدا أشواطا طويلة جدا يصعـــب بعدهـــا النكـــوص إلى الخلف، كما أن هناك مصالح قوية تحبذ المضى إلـــى الأمـــام. ومـــع كـــل هذا، فإن الأمر قد يتطلب عدة سنوات، وربمـــا عـــدة عقـــود لتقريـــر المـــدى الذى يمكن أن يذهب إليه التكـــامل الاقتصـــادى والسياســـى والاتجـــاه الـــذى يتحرك فيه، والآثار التى يمكن أن تنشأ نتيجة لـــــه علـــى كـــل مـــن أوروبـــا وبقية العالم.

والواقع أنه لا يمكن إنكار أن أوروبا استعادت أهميتها ومكانتها فى الاقتصاد العالمى بعد أن بلغت الحضيض فى أوائل فترة ما بعد الحـــرب. ففـــى عـــام ١٩٤٥، لم تكن الاقتصادات الأوروبية منهارة فقط، بل كـــانت موجهـــة نحـــو مستعمراتها فى الخارج. وبحلول الثمانينيات، أصبحت تشارك ككيان موحد فـــى الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (الجات) وغيرها، مع نمو العضوية فـــى الجماعة الأوروبية من ستة أعضاء إلـــى ١٥ عضـــوا. وســـواء تـــم التوســـع المنتظر فى الاتحاد الأوروبى أم لا، فإن وسط وشرق أوروبـــا قـــد يصبحـــان أكثر تكاملا مع الاتحاد الأوروبى عن طريـــق الاتفاقـــات الرســـمية المتعـــددة وعن طريق قوى السوق.

ثانيا ــ التكامل الآسيوى

ربما تصبح آسيا النامية هى القاطرة الجديدة للنمـــو الاقتصـــادى العـــالمى خلال السنوات الخمس إلى العشر المقبلة. فى حيـــن، يتباطـــأ ســـير القـــاطرة التقليدية ــ النمو فى مجموعة البلدان السبعة. فقد أخذت حصـــــة شـــرق آســـيا وجنوبها من الناتج العالمى ترتفع بصورة حثيثة، ومن المتوقع أن تغدو أســـرع الأقاليم نموا فى العالم فيما بقى من العقد. ويؤخذ من التوقعات الحالية أن آســـيا النامية ستشكل ما يقرب من نصف الزيادة فى الناتج العالمى حتى سنة ٢٠٠٠.

وعلى مدى ربع القرن الأخير، تضاعف معدل دخل الفرد فى شـــرق آســـيا أربع مرات تقريبا (بمعدل سنوى قدره ٥ فى المائة). وقد اقترن هذا بنقـــص حاد فى الفقر. وكان نمو آسيا رائعا فى عقد السبعينيات وتسارع بأكثر من ذلـــك فى عقد الثمانينيات. وقد استند أداؤها الاقتصادى الراسخ إلى التوجـــه بصـــورة قوية نحو الخارج، وإلى التركيز بوجه خاص على تنمية الموارد البشرية، وإلـــى إطار مؤسسى ناجع جدا. وقد ارتفعت الصادرات بحوالى ١٠ فى المائـــة فـــى السنة خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات، واتسعت صادرات الولايات المتحـدة واليابان والاتحاد الأوروبى ــ الجماعة الأوروبية سابقا ــ المتجهة إلـــى هـــذه المنطقة بنسبة ٣٥ فى المائة بين عامى ١٩٨٨ و ١٩٩١. ومما له أهمية مماثلـــة حقيقة أن التجارة بين بلدان الإقليم نمت بمثلى هذا المعدل ــ أى بنسبة ٧٢ فـــى المائة.

ومع إجراء إصلاحات مستدامة، ومع التدفق الخارجى للموارد دعما لإعـادة الهيكلة، فإن هناك توقعات طيبة جدا بأن تحقق آسيا النامية نمـــوا فـــى النـــاتج المحلى الإجمالى نسبته ٥ر٦ فى المائة من الآن وحتى نهاية القرن. ومن حيـــث القدرة الشرائية، تشكل آسيا النامية ما يقرب من ربع الاقتصـــاد العـــالمى. وإذا تطلعنا إلى خمس أو عشر سنوات مقبلة فإن آسيا النامية ينتظر أن تستمر فـــى تحقيق نمو سريع، وأن تتوسع أسواقها، وأن تتاح لها فرص ممتازة للتصديـــر، وعلى وجه العموم فالأرجح أن تظل المنطقة متســـمة بـــإدارة مســـتقرة علـــى صعيد الاقتصاد الكلى، وبيئته تتحسن بصـــورة حثيثـــة لاســـتثمارات القطـــاع الخاص، وبالمضى فى سجلها النظيف فى خدمة الديون بانتظام.

ويتم التكامل الإقليمى فى آسيا فى الأسواق التى تتغير بسرعة تحت تأثير تلاقى العولمة مع الصلات المتنامية فيما بين الاقتصادات الوطنية. وعلى النقيض من ذلك، فإن التكامل الآسيوى لا يعتبر كبيرا فى المؤسسات الدولية الرسمية. وقد تشكلت عدة ترتيبات إقليمية آسيوية منها رابطة جنوب شرق آسيا، ورابطة دول آسيا والمحيط الهادى وغيرها، وهى كلها تكتسب أهميتها من دولها الرئيسية خاصة اليابان والصين. فقبل جيل مضى، فى عام ١٩٦٠، كان يعزى إلى اليابان وشرق آسيا ٤ فى المائة فقط من الناتج القومى الإجمالى العالمى، مقابل ٣٧ فى المائة للولايات المتحدة وكندا والمكسيك، وفى عام ١٩٩٢، بلغ حجم اقتصادات اليابان والبلدان الحديثة التصنيع والبلدان الأعضاء فى رابطة دول جنوب شرق آسيا والصين مجتمعة ٢٥٫٥ فى المائة من الناتج المحلى الإجمالى للعالم، ليقف بدرجة طفيفة خلف الحجم الاقتصادى لأمريكا الشمالية (٢٩٫٢ فى المائة) أو أوروبا الغربية (٣١٫١ فى المائة). وحيث إنه يعزى إلى آسيا أكثر من نصف النمو الاقتصادى الإجمالى فى العالم، فإن الحجم الاقتصادى النسبى لاقتصادات الولايات المتحدة وأوروبا سيستمر فى الانكماش.

وقد عزز النمو المذهل لاقتصاد " الصين الكبرى " منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين من عملية التكامل الاقتصادى الإقليمى فى آسيا. ويمول ثلاثة أرباع الشركات الصينية ذات أسهم رأس المال الأجنبية والبالغ عددها ٢٨٠٠ شركة، أشخاص من أصول صينية لا يعيشون فى جمهورية الصين الشعبية. ويعزى إلى صينيين يعيشون فى الخارج أربعة أخماس الاستثمار الأجنبى المباشر فى جمهورية الصين الشعبية. ويذكر أحد التقديرات أن عدد الصينيين فى الغربة يبلغ ٤ فى المائة فقط من عدد سكان الصين. غير أنه يقدر أن دخلهم " الوطنى " الافتراضى يصل إلى ثلثى الناتج القومى الإجمالى الصينى. وعلى الصعيد العالمى، يمتلك الصينيون فيما وراء البحار أصولا سائلة تقدر بمبلغ ٢ تريليون دولار، لا تدخل فيها الأوراق المالية، مقابل ما يقدر بمبلغ ٣ تريليونات دولار مودعة فى حسابات المصارف اليابانية.

وقد أصبحت الديناميكية الاقتصادية للاقتصاد الإقليمي لآسيا، التي تغذيها اليابان وصين ما وراء البحار، من السمات المركزية للاقتصاد الدولي.

وقد نمت التجارة فيما بين الإقليم الآسيوي في ثمانينيات القرن العشرين بأسرع من نمو التجارة مع خارج الإقليم. ورغم أن السوق اليابانية استوعبت حصة متزايدة من المنتجات الآسيوية، فإن الولايات المتحدة أخذت من صادرات شرق آسيا في عام ١٩٨٩ ما تبلغ قيمته تقريبا (٩٤ مليار دولار) أي ما يقرب من ضعف ما أخذته اليابان (٥٦ مليار دولار). وتضاعفت تجارة اليابان مع آسيا في ثمانينيات القرن العشرين. وفي حين رسخت اليابان أقدامها كزعيم غير منازع لآسيا فيما يتعلق بالتكنولوجيا والسلع الرأسمالية والمعونة الاقتصادية، فإن روابطها في كافة هذه الأبعاد مع بقية العالم نمت هي الأخرى. ولا يرجع نمو التجارة البينية الآسيوية إلى الاختراق الياباني الاقتصادي التفضيلي لآسيا فحسب ولكن إلى نمو تجارة الاقتصادات الآسيوية الديناميكية، وهو نمو مرتفع بشكل غير عادي.

وفي أعقاب نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن الشركات المتعددة الجنسيات تسيطر الآن على التجارة الثنائية لأي بلد من بلدان آسيا بدرجة لم يسبق لها مثيل. ففي حالة اليابان، مثلا، يعزى إلى التجارة فيما بين الشركات ــ وهي بمقياس ما من ترتيبات الأقلمة ــ نحو أربعة أخماس إجمالي الصادرات اليابانية ونصف الواردات اليابانية إلى الخارج.

وفضلا عن ذلك، تشجع السياسات العامة على بروز تجمعات دون إقليمية، بما في ذلك الروابط القائمة بين سنغافورة ومقاطعة جوهور الماليزية ومقاطعة رياو الإندونيسية، وفيما بين تايوان ومقاطعتي جوانجدونج وفوجينا في الصين، وفيما بين منطقة داليان التصديرية في الصين واليابان وكوريا الجنوبية؛ ويجري التخطيط حاليا لإقامة أربعة تجمعات دون إقليمية إضافية.

والضعف النسبي للمؤسسات السياسية الإقليمية الآسيوية، لافت جدا للنظر. إذ تفتقر آسيا، أو أي من أقاليمها الفرعية، إلى نظائر للمؤسسات المزودة بكامل الصلاحيات القائمة على الصعيد الأوروبي بأكمله، وفي مقدمتها الاتحاد الأوروبي. وقد خبرت الأقلمة الآسيوية في غضون إنشائها للمؤسسات الرسمية

فى العقود الأخيرة سلسلة من البدايات الزائفة. وحتى المؤسسة التى يقال إنها أكثر مؤسسات التكامل الاقتصادى الإقليمى الآسيوى نجاحا، ألا وهى رابطة دول جنوب شرق آسيا، تتحاشى إلغاء الرسوم الجمركية. وكانت تلتزم حتى وقت حديث العهد جدا بالتفاوض فقط حول بعض الهوامش الجمركية التفضيلية بالنسبة للدول الأعضاء بشأن سلع مختارة.

ويرجع تاريخ المؤسسات الإقليمية فى آسيا إلى ما قبل جيل مضى، ففى أوائل ستينيات القرن العشرين، عمل مركز البحوث الاقتصادية اليابانى كساحة للاجتماعات من أجل مناقشة التكامل الإقليمى جمعت ما بين الدارسين والمسئولين اليابانيين علاوة على ممثلين من الولايات المتحدة وكندا وأستراليا ونيوزيلندا. وفيما بعد، صاغ سابورو أو كيتا، الذى أصبح وزيرا لخارجية اليابان فى وقت لاحق، مفهوم التعاون الاقتصادى بين بلدان المحيط الهادئ، واقترح عقد اجتماعات سنوية لممثلى البلدان الخمسة لمناقشة القضايا الاقتصادية والثقافية وغيرها من القضايا التى تحظى باهتمام مشترك. ولم تمض هذه المبادرة اليابانية إلى أبعد من ذلك.

وفى عام ١٩٦٦، أخذت الحكومة اليابانية زمام الصدارة فى إنشاء بنك التنمية الآسيوى فى لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى. ورغم أن اليابان قدمت مساهمة مالية تساوى ما قدمته الولايات المتحدة، فإن مقر البنك، نزولا على رغبة أعضاء البنك، وبما أثار امتعاض الحكومة اليابانية، أقيم فى مانيلا وليس فى طوكيو. وفى السنة نفسها، نظمت الحكومة اليابانية، فى محاولة منها لتقاسم الأعباء الإقليمية مع الولايات المتحدة، هيئة المؤتمر الوزارى بشأن التنمية الاقتصادية فى جنوب شرق آسيا. وكان المقصود من هذه المنظمة أن تساعد على تقديم المعونة اليابانية مقابل الحصول على دعم سياسى عام لسياسة اليابان الخارجية من جيرانها فى جنوب شرق آسيا. غير أن دول جنوب شرق آسيا لم تحب التعامل مباشرة مع اليابان من خلال هذه المنظمة. وبحلول عام ١٩٧٥، كانت المنظمة قد توقفت عن عقد الاجتماعات. وفى عام ١٩٧٦، اقترحت اليابان إنشاء " إطار تعاون لبلدان آسيا والمحيط الهادئ ". ولم تسفر هذه المبادرة السياسية أيضا عن تحقيق أى شىء. وأخيرا، وعقب اقتراح مقدم من رئيس جمهورية كوريا الجنوبية بارك، أنشئ

مجلس بلدان آسيا والمحيط الهادئ في عام ١٩٦٦. وبسبب طابع هذه المنظمة المعادي للصين، فإن التقارب ما بين الولايات المتحدة والصين في عام ١٩٧١ أودى بها إلى حتفها. فبحلول عام ١٩٧٤ كانت المنظمة قد توقفت عن العمل فعليا. وخوفا من أن تترتب على اكتمال الجماعة الاقتصادية الأوروبية في عام ١٩٦٨، تداعيات معاكسة بالنسبة لاقتصادات بلدان المحيط الهادئ، طرح رئيس الوزراء الياباني ميكي في عام ١٩٦٧ اقتراحا يابانيا بشأن منطقة تجارة حرة لبلدان المحيط الهادئ. وفي عام ١٩٦٨، نظم مركز البحوث الاقتصادية الياباني مؤتمرا نظر في هذا الاقتراح، ورفضه. غير أن مبادرة ميكي كانت مفيدة في مساندة مبادرة قدمها رجال أعمال استراليون ويابانيون في عام ١٩٦٨ بشأن تكوين مجلس اقتصادي لحوض المحيط الهادئ، وهي منظمة غير حكومية مفتوحة أساسا لرجال الأعمال من البلدان الخمسة المطلة على المحيط الهادئ، فتحت بعد ذلك أيضا أمام مشاركة رجال الأعمال من دول آسيوية أخرى. وفي الوقت الراهن، ثمة أكثر من ٤٠٠ منشأة عضو تحضر الاجتماعات السنوية. وبالمثل، يسرت مبادرة ميكي إنشاء مؤتمر التجارة والتنمية لبلدان المحيط الهادئ الذي اجتمع للمرة الأولى في طوكيو في عام ١٩٦٨. ودعت هذه الهيئة إلى إنشاء منظمة التجارة والتنمية لبلدان المحيط الهادئ التي جمعت ابتداء من أواخر سبعينيات القرن العشرين ما بين اليابان والولايات المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا والدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا.

وبعد ذلك أنشئ " مؤتمر التعاون الاقتصادي لبلدان المحيط الهادئ " في عام ١٩٨٠ الذي يضم في الوقت الحالي ٢٠ دولة، بما في ذلك جمهورية الصين الشعبية، وروسيا التي تمثل أيضا الأعضاء الآخرين في رابطة الدول المستقلة، والمكسيك، وشيلي، وبيرو. وترسل جميع دول أمريكا اللاتينية الكبرى مراقبين عنها، ويشارك البعض منها في فرق العمل الخاصة. ويقوم الاتحاد الأوروبي برصد المنظمة عن كثب.

وفي نوفمبر ١٩٨٩ تم إنشاء تجمع إقليمي أوسع بكثير، هو " التعاون الاقتصادي لبلدان آسيا والمحيط الهادئ " وتجمع هذه المنطقة ما بين ممثلين حكوميين وغير حكوميين من اليابان والولايات المتحدة وكندا وجمهورية كوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا والدول الست الأعضاء في رابطة دول

جنوب شرق آسيا، وانضمت لها الصين وتايوان وهونج كونـــج وغينيـــا بـــابوا الجديدة وشيلى.

الدور المميز لليابان

منذ منتصف الثمانينيات وحتى الأزمة المالية التى أصابت المنطقة الآسـيوية المطلة على المحيط الهادئ فى خريف عام ١٩٩٧، كان قوس الدول الذى يمتـد من اليابان وكوريا فى الشمال الشرقى إلى إندونيسيا وتايلند وسنغافورة وجنـوب الصين فى الجنوب الشرقى، يضم أسرع مناطق العـالم نمـوا فـى الاقتصـاد العالمى. وقد قدر البعض أن هذه الاقتصادات كانت تنمو ٨ فى المائـة سـنويا. كما أنها كانت تمثل ربع الناتج العالمى ونحو الثلثين من حجم الإنفاق الرأسمالى العالمى. وقد لعبت اليابان دورا مركزيا متزايدا فى المنطقة باعتبارهـا قـوى اقتصادية وبقدر أقل كقوة سياسية. إذ كانت التجارة اليابانية والاستثمار اليابـانى إلى جانب المعونات الرسمية للتنمية عوامل شديدة الأهمية فى الحركة السـريعة والديناميكية للمنطقة. ومع هذا فإن الأثر طويل الأجْل لأهمية المبادرات اليابانية سيتأثر بالدور المستقبل للصين كقوة اقتصادية إقليمية وعالمية وبالنتائج والآثـار النهائية للأزمة الاقتصادية فى منطقة شرق آسيا.

ولكن طموحات القيادة اليابانية لآسيا المطلة على المحيط الهادئ تراجعـت بسبب الأزمة الاقتصادية الآسيوية، وجاء رد الفعل المبدئى للحكومة اليابانية فى مواجهة الأزمة متضاربا ومضطربا. وبينما عبرت الحكومـة اليابانيـة عـن تعاطفها مع مطالب الاقتصادات التى لحقت بها، إلا أنها فى الواقع نفضت يديـها وأخطرت الدول الآسيوية الأخرى أن اليابان لا يمكنها أن تقـدم أيـة مسـاعدة بسبب مشاكلها الاقتصادية الذاتية. وفى نهاية الأمر، مع كل ذلك، قدمت اليابـان مساهمات مالية ضخمة إلى جهود الإنقاذ المتعددة التى قام بها صنـدوق النقـد الدولى، بل إنها أصبحت أضخم دول مانحة. وحافظت اليابان على استمرار مـا تقدمه للمنطقة من المعونات الرسمية للتنمية. وقد قدمت اليابـان فـى خريـف ١٩٩٧ اقتراحا بإنشاء صندوق نقد آسيوى بقيادة اليابان برأس مال يبلـغ ١٠٠ مليار دولار (تستبعد من عضويته الولايات المتحدة الأمريكية) وذلك لمسـاعدة

الاقتصادات المنكوبة على إدارة ديونها، ولكن رفضته بشدة الصين، والولايات المتحدة وآخرون.

والواقع انه منذ انهيار اقتصاد الفقاعة فى أوائل التسعينيات، تعانى اليابان من أزمة شديدة أدت إلى عدم تشجيع كل من الاستثمار والاستهلاك، ويذكر أحد التقديرات أنه فى عام ١٩٩٨ بلغ حجم الديون المعدومة (والمشكوك فيها) فى النظام المصرفى فقط حوالى تريليون دولار. وبعد معاناته من بطء النمو فى خلال معظم سنوات التسعينيات سقط الاقتصاد اليابانى فى وهدة ركود شديد فى بداية الربع الأول من عام ١٩٩٨.

وعندما تولى رئيس الوزراء كيزو أوبوتشى السلطة فى منتصف عام ١٩٩٨، أعلنت الحكومة اليابانية برنامجا لإعادة تنظيم الاقتصاد اليابانى، وأطلق عليه اسم الجهد " الحاسم " للإنقاذ. وقد كانت حزمة الحوافز التى بلغت حوالى ٢٠٠ مليار دولار تتضمن مزيجا من تخفيضات الضرائب، والقروض، والإنفاق الحكومى، وكانت أكبر حزمة فى تاريخ اليابان.

الصين : سوبر يابان

فى عامى ١٩٩٢ و١٩٩٣ بلغ معدل نمو الصين ١٣ فى المائة، قبل أن يرغم التضخم الحكومة على تطبيق بعض الكوابح، وباستخدام إجمالى الناتج القومى كمقياس، أصبح الاقتصاد الصينى ثانى أو على الأقل ثالث أكبر اقتصاد فى العالم، ووفقا لبعض التقديرات فإنه سيتجاوز اقتصاد الولايات المتحدة فى بدايات القرن الحادى والعشرين. ومع نمو اقتصاد الصين وما لحقها من التصنيع، فإن مكانتها الاقتصادية فى المنطقة، وبصفة عامة فى الاقتصاد العالمى أصبحت تفرض نفسها أكثر وأكثر. وبالإضافة إلى هذا فإن " الصين العظمى " (أو ما يضم الاقتصادات التى يتزايد ترابطها مع الصين الأم : هونج كونج، تايوان، والمجتمعات الصينية المغتربة فى جنوب شرق آسيا) أصبحت أيضا قوة اقتصادية مهمة فى جميع أرجاء المنطقة. ومع ازدياد القدرات العسكرية الصينية، وانحدار الوجود العسكرى لروسيا فى شرق آسيا، يبدو أن الصين ستظهر باعتبارها القوة العسكرية الآسيوية المسيطرة.

ونظرا للاضطرابات المالية التى أصابت الاقتصادات الأخرى فى المنطقـــة إلى جانب المتاعب الاقتصادية لليابان، فإن كثيرا من المراقبيـــن يعتقـدون أن الصين أصبحت " يابان أخرى " أو حتى " سوبر يابان ". ولكن الصورة الحقيقية تبين أنه على الرغم من أن الفائض التجارى للصين مـــع الولايـــات المتحـدة يتراوح بين ٤٠ و ٥٠ مليار دولار سنويا وهو يساوى الفائض التجارى لليابـــان تقريبا، فإن النجاح الاقتصادى اعتمد بشدة على حصولـــها علـــى رأس المـــال الأجنبى والتكنولوجيا الأجنبية، وكذلك علـــى درجـــة وصولـــها إلـــى الســـوق الأمريكية، كما أن قدرا مهما من الفائض التجارى مع العالم نتج عـــن منشـــآت غير صينية، كما أن كبار المصدرين من الصين كانوا فى كثير مـــن الحـــالات عبارة عن شركات تابعة لشركات أجنبية متعددة الجنسيات (أمريكية ويابانيـــــة وتايوانية)، وكذلك فإن قدرا كبيرا من الفضل فى النجاح الاقتصادى للصين الأم إنما يعود إلى هونج كونج باعتبارها أكبر مورد لرأس المال إلـــى الصيـــن. إن دينامية الاقتصاد الصينى قد غذاها، إلى حد كبير، الاستثمار الأجنبى المباشـــــر والصادرات وكذلك تراكم رأس المال المحلى و/ أو السوق المحلية الواسعة.

وتمثل المنشآت الأجنبية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، حوالى ثلاثـــة أرباع صادرات الصين. وقد ازداد عدد منشـــآت الأعمـــال الأجنبيـــة، وعـــدد المصانع المملوكة للأجانب زيادة سريعة، وارتفعت الصادرات الصينيـــة مـــن منتجات المنشآت الأجنبية بشكل كبير فيما بين منتصف الثمانينيات ومنتصـــف التسعينيات. وبالتالى، فإن معظم أرباح هذه المنشآت تذهـــب فعـــلا إلـــى دول أخرى، بينما لا تكسب الصين سوى نسبة صغيرة فى شكل ضرائب أو أجور.

وعلى الرغم من هذا، فإن دول الجوار المباشر من مجموعة الآسيان تعتـــبر الصين تحديا اقتصاديا فى الحاضر وتهديدا عسكريا محتملا فى المستقبل. وقـــد شعرت دول الآسيان بالقلق بصفة خاصة من السرعة التى أصبحت بها الصيـــن قوة صناعية، خاصة فى مجال المنتجات عاليـــة التكنولوجيـــا. وعلـــى ســـبيل المثال، قامت الصين فى عام ١٩٩٣ بإنتاج عدد مـــن الســـيارات يفـــوق كـــل ما انتجته الدول الست الأعضاء فى الآسيان مجتمعة، وأصبحت أيضـــا أكـــبر منتج للتليفزيون الملون فـــى العـــالم. كمـــا أن المنطقـــة الجنوبيـــة الســـاحلية للصين تنافس ساحل الآسيان فى منتجات مثل أشـــباه الموصـــلات، والوســـائل

السمعية البصرية وآلات التصوير، وأزاحت الصين تايوان عن مكانها باعتبارها ثانى أكبر منتج للحاسبات الآلية فى المنطقة. وبصفة عامة فإن جيران الصين من دول الآسيان روعهم أن الصين كانت تستوعب الاستثمار الأجنبى المباشر الذى كان سيتوجه إليهم لو لم تكن الصين موجودة.

وقد أصبحت الصين اقتصادا ثنائيا ينتشر فيه ويهدده عدم المساواة، فالمناطق الاقتصادية الخاصة الأربع على ساحل البحر، والتى تركز فيها النمو الاقتصادى إلى حد بعيد، مناطق دينامية مرتفعة التصنيع. فعلى سبيل المثال، فإن جوانجدونج (كانتون) التى تضم ٦ فى المائة فقط من سكان الصين مسئولة عن ٢١ فى المائة من نموها الاقتصادى. أما الجزء الأكبر من الاقتصاد الصينى فلا يزال يعمل فى الزراعة ويقوم به مئات الملايين من الفلاحين الصينيين الذين يعيشون فى الريف. وبينما تتمتع الصين بالمرتبة العالمية الثالثة بين أغنى الدول من ناحية الناتج القومى الإجمالى، فإنها من حيث دخل الفرد لا تزال من أفقر دول العالم.

وحتى أبريل ١٩٩٩، لم تكن الصين قد أصبحت بعد عضوا فى منظمة التجارة العالمية، ومازال طريقها إلى السوق الأمريكية شديد الأهمية بالنسبة لها يعتمد على وضعها باعتبارها " دولة أولى بالرعاية "، ويجب أن يتم تجديد هذا الوضع سنويا بواسطة الكونجرس فى الولايات المتحدة، وعادة ما تتم الموافقة ولكن بعد مناقشات حامية.

ولقد أصبح الخوف من الصين كقوة اقتصادية وعسكرية سائدا فى آسيا وفى العالم أجمع. ذلك أن كثيرا من القادة السياسيين، ومجتمع الأعمال، والتنظيمات العمالية فى عدد من البلاد يشعرون بالقلق بشأن منافسة العمال الصينيين منخفضى الأجور، كما يشير المعارضون لانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية أيضا إلى أن المنشآت الأجنبية التى تعمل فى الصين والمنشآت الصينية ذاتها لا تهتم بأحوال العمال أو المستويات البيئية. ويخشى كثير من المعارضين من أن تمكن عضوية الصين بمنظمة التجارة العالمية الصادرات الصينية الرخيصة من إغراق الأسواق العالمية، وتؤدى إلى بطالة ضخمة فى الغرب، وزيادة أكبر فى الإضرار بالبيئة، بل يخشى بعض القادة السياسيين الأمريكيين من أن الرغبة الشديدة للشركات الأمريكية وغيرها فى الوصول إلى السوق

الصينية التى تسيطر عليها الحكومة قد أدت بهذه الشركات إلى إمـداد الصيـن بالتكنولوجيا مزدوجة الاستعمال، والتى يمكنها أن تستخدم تجاريـا وعسـكريا، فى أغراض مثل تصميم الطائرات، والحاسبات الآليـة، والأقمـار الصناعيـة. ويشير بعض النقاد إلى سلوك الصين الذى ينتهك القواعد التجارية الدولية مثـل القرصنة الفكرية، والحواجز المرتفعة أمام الواردات، وانتهاك الاتفاقية الدوليـة للمنسوجات وغيرها من الاتفاقات، والقيود على الأجانب، والإخفاق فى تقديـم إحصاءات صحيحة عن الاقتصاد. هذا بالإضافة إلى أن الصين لديـها لوائـح دقيقة وصارمة فيما يتعلق بالسرية بشأن موضوعات يعتبرها المجتمع الدولـى من الأمور العادية والمعلومات الاقتصادية.

ثالثا ــ التكامل الأمريكى

اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) هى النمـوذج الأمريكـى للأقلمة. وهى اتفاقية للتحرير الشامل للتجارة والخدمات بين الولايات المتحـدة وكندا والمكسيك، تلغى تدريجيا معظم الحواجز الجمركية وغير الجمركية بيـن هذه البلدان خلال فترة انتقالية بدأت فى أول يناير ١٩٩٤ وتنتهى فى أول ينـاير ٢٠٠٨، كما تحرر وتيسر الاستثمار عبر الحدود وتوسع التعاون بشـأن البيئـة والعمالة.

ويتمثل أهم بنود هذه الاتفاقية فى :

- إلغاء الرسوم على معظم المنتجات عند سريان الاتفاقية. وقد ألغيت معظـم قيود الاستيراد والتصدير، خاصة الحصص وأذون الاستيراد.
- ضرورة أن تحتوى المنتجات على ٥٠-٦٠ فى المائة على الأقل من القيمـة المضافة الإقليمية.
- وضع إجراءات موحدة للجمارك، تنص على شـهادة المنشـأ، وإجـراءات التحقق، والأحكام المسبقة، والمراجعة واستئناف أحكام تحديد المنشأ والأحكام المسبقة، والتعاون الجمركى وإنشاء فريق عمل.

- مد نطاق شمول اتفاقية " النافتا " إلى العديد من الوكالات الحكومية الاتحادية التى لا تغطيها القوانين، وتنهى الاستثناءات السابقة مثل عقود الخدمات والإنشاء، وتحظر المتطلبات للتعويض.
- يسمح بالإجراءات الصحية أو المتعلقة بالصحة النباتية السارية أو التى تدخلها أى دول من دول " النافتا " بشرط ألا تكون قناعا للقيود التجارية وأن تعتمد على المبادئ العلمية وتقييم المخاطر.
- تتفق الأطراف على إلغاء جميع الحواجز غير الجمركية أمام التجارة وتحويلها إلى رسوم جمركية أو المزج بين الحصص والرسوم الجمركية.
- تتضمن الاتفاقية مجموعة شاملة من الأحكام التى تتعلق بحماية براءات الاختراع وحق التأليف والنشر والعلامات التجارية.
- تتعهد كل دولة بالمحافظة على القوانين التى تنظم الممارسات التى تحد من المنافسة.

ويقول روبرت لورانس الاقتصادى الأمريكى، إنه من المرجح أنه كان من المستحيل التوصل إلى اتفاقية من نوع النافتا بدون التصدى للمخاوف المتعلقة بالاختلاف فى الترتيبات التنظيمية القطرية. ويضيف أن لدول " النافتا " حرية اتباع السياسات المحلية، ولكن فى مجالات متعددة مثل إدارة القواعد التجارية وسياسات العمل والبيئة ــ يخضع تطبيق قوانينها الخاصة للفحص الدولى وأحيانا لخطر العقوبات التجارية. وبالرغم من عدم القيام بأى محاولة للوصول إلى مجموعة مشتركة من القواعد والتنسيق المؤسسى، فإنه تم اتخاذ الخطوات، سواء داخل إطار المعاهدة أو بصورة موازية لها، لحماية الملكية الفكرية وتخفيف المشكلات البيئية المرتبطة بالتجارة، والقيام بذلك بدون الاعتماد على الامتثال الوطنى الإختيارى.

وقد ذهبت " النافتا " إلى أبعد كثيرا من اتفاقية جولة أوروجواى فى تحرير التجارة فى مجالات الاستثمار الأجنبى والخدمات وحقوق الملكية الفكرية. وبموجب قواعد الاستثمار فى اتفاقية " النافتا "، فإن القيود على اشتراطات الأداء أكثر شمولا منها فى جولة أوروجواى.

ويرى الدكتور احمد جلال وسحر تهامى أن هذا النـــــوع مـــن الاتفاقيـــات يمد نطاق التحرير إلى أوجه عديدة للبيئة الاقتصادية المحلية التى تؤثـــر علـــى إنتاج السلع والخدمات والاستثمار. وهـــــى تحـــاول التنسـيق بيـــن سياســـات المنافسة والمؤسسات التنظيمية فى أمور مثل المعايير البيئية وقوانيـــــن العمـــل والتوريدات الحكومية وتشريعات محاربة الاحتكار وحقوق الملكيـــــة الفكريـــة، وتقترب مثل هذه الاتفاقيات من الإزالة الكاملة للحواجز أمام تدفقــــات التجـــارة ورأس المال. والمجموعة الحديثة من اتفاقيات التجارة الحرة تقع فى هذه الفئـــة، ويؤكدان أن ميزة اتفاقيات التكامل العميق من نوع النافتا تكمن فى أنها قد تولـــد مكاسب إستاتيكية وديناميكية على حد سواء. وتأتى المكاسب الإستاتيكية نتيجـــة للتخصيص الأفضل للموارد فى ظل بيئـــة أكـــثر تحـــررا. وتـــأتى المكاســـب الديناميكية نتيجة لزيادة الاستثمار وتحسن الإنتاجية وتخفيض تكلفة المعـــاملات. بيد أن التكامل الأعمق لا يعنى دائما تكاملا أفضل. فأحيانا، قد تحابى المعـــايير المشتركة صناعات دولة على حساب صناعات دولة أخرى. ويمكن أيضـــــا أن يكون فرض سياسة تنظيمية لإحدى الدول على دولة أخرى بمثابة حاجز تجارى غير مباشر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جميع الدول ليست على نفـــس مســـتوى التقدم. ونتيجة لهذا، فإن التنفيذ الفورى للاتفاقية قد يحدث تفرقة فى غير صـــالح الصناعة المحلية بالدولة الأكثر فقرا، مما يحرم منتجيها من القدرة على التكيـــف واتخاذ الخطوات اللازمة للمنافسة أمام الصناعات الكبـــيرة الراســـخة متعـــددة الجنسية.

تحفظات كندية

يرى بعض المفكرين الكنديين إنه رغم مزايا النافتا، فإن كندا تعـــانى مـــن بعض نقاط الضعف البارزة التى تتعلق بالارتفاع فى قيمة الدولار، وما يخلقـــه من طلبات مفاجئة على إيرادات إضافية لخدمة الدين العام، واعتماد الشـــركات متعددة الجنسيات ذات الملكية الأجنبية علىالمقاولات من البـــاطن، والتحريـــر التجارى الزائد فى القطاعات الصناعية والتقليدية، والمنافسة المتزايدة من أجـــل الاستثمار العالمى. ويضيفون أن الاتفاقية تفرض أعباء باهظة على حكومة كندا وحكومات المقاطعات والمناطق حاليا للتكيف مع الأحكام التى تفرضها الاتفاقية.

غير أن هناك حاجة لمزيد من العمل لتأكيد الموقف الكندى فى مثل هذه المسائل الحيوية كالوصول للأسواق، ومواصفات المنتجات، ونظم الأمان والبيئة.

ويتوقعون أن تؤدى الاتفاقية إلى زيادة تعقيد مهمة تشكيل وتنفيذ استجابات كندية عامه لقوى التغيير فى السوق الثلاثية، والمحلية، وإثارة المخاوف من انعكاسات الاتفاقية على أوضاع النساء والمساواة بين الجنسين، والتأثير على الثقافة الكندية، وكذلك مخاوف فى مجال السياسات الاجتماعية الناشئة عن استبدال العمال كبار السن وذوى المهارات القليلة نسبيا، وتدهور بعض المجتمعات والمناطق.

ويؤكدون أن الاتفاقية تمارس ضغوطا على الهوية الوطنية، والثقافة، وشبكة الأمان الاجتماعى، والترابط الاجتماعى فى المناطق وبين الجماعات الأقل قابلية لأن تكون جزءا من اتجاه العولمة، مثل ذوى المهارات المحدودة فى القراءة والكتابة، وغير القادرين على تلبية المتطلبات الأساسية للمشاركة فى الاقتصاد المبنى على المعرفة.

ويمكن للضغوط على الأسواق المحلية وعلى المجتمع ـ المتولدة عن النافتا ـ أن تولد استراتيجيات تكيف إيجابية، تستخدم وتستهدف وسائل الدعم الكندية المتاحة بشكل أكثر فعالية، أو يمكنها إيجاد ردود أفعال من شأنها إعادة عقارب الساعة للوراء.

ومن جانب آخر قد يعمل الاندماج الاقتصادى المتزايد لأمريكا الشمالية ضد العولمة حسب التعريف الأوسع لها. ويعنى ذلك أنه يمكن استخدامه كوسيلة تساعد على حماية الشركات الامريكية من التهديدات المرتبطة بالأنصبة السوقية من جانب التكتلات التجارية العالمية، وفقا للنموذج المسمى " حصن أمريكا ". وقد تؤدى هذه العودة للسياسة الحمائية إلى الركود والصراع الداخلى فى المدى الزمنى الأطول.

وللدفاع عن مصالح كندا فى إطار اتفاقية أمريكا الشمالية يطالب المفكرون الكنديون بإجراءات مطلوبة حول كيفية قيام الحكومات الكندية بالتصدى بكل فعالية للمحاولات الناشئة لاستخدام المعايير، والنظم البيئية، والآليات المماثلة فى

الاتفاقية للحد من الاتجاه نحو عولمة المعرفة، والتكنولوجيا، والاستثمار، والتجارة.

وحتى مع تناقص حواجز الرسوم الجمركية بسبب الاتفاق فإن هناك قيودا جديدة تظهر للحد من الوصول للأسواق.

ويقول المعارضون إن الاتفاقية تؤثر على وضع كندا فى السوق العالمية وقدرتها على المنافسة.

تحفظات أمريكية

يضيف نعوم تشومسكى المفكر الأمريكى أن النافتا تهدف ضمن ما تهدف إليه إلى ضمان قيام الشركات الأمريكية المنشأ بفرض رقابة على التكنولوجيا فى المستقبل. بما فى ذلك التكنولوجيا الحيوية، التى يعتمد عليها الأمل فى أن تسمح للمنشآت الخاصة المتمتعة بحماية الدولة أن تقوم بفرض رقابة على الصحة والزراعة وكافة أسباب الحياة على عمومها، تاركة الفقراء مع اليأس وعدم القدرة للاعتماد على النفس. وقد استخدمت نفس الطرق لإضعاف الخدمات الصحية والتى تتصف بالكفاءة، بدرجة تثير الضيق، وذلك من خلال فرض عوائق على استخدام الأدوية العامة غير المسجلة، مما أدى إلى زيادة تكلفة الخدمات بشكل حاد، وزيادة أرباح شركات الولايات المتحدة التى تدعمها الدولة. كما تتضمن اتفاقية " نافتا " فى رأيه مجموعة معقدة لمتطلبات " قواعد المنشأ " ، تستهدف إبعاد المنافسين الأجانب، وهناك مائتا صفحة مخصصة لقواعد تهدف إلى ضمان تحقق نسبة عالية من القيمة المضافة فى داخل أمريكا الشمالية (وهى إجراءات حمائية تنبغى زيادتها وفقا لما يراه بعض معارضى اتفاقية نافتا فى الولايات المتحدة) وفضلا عن هذا فإن الاتفاقيات تتعدى التجارة إلى حد بعيد (وإن لم تكن فى حقيقتها تجارة ولكنها فى معظمها تحويلات فيما بين الشركات كما لاحظنا قبل ذلك). كما أن أحد الأهداف الأولى للولايات المتحدة هو تحرير الخدمات، وهو ما يسمح للبنوك متعدية القوميات بإخراج المنافسين المحليين ومن ثم استبعاد أى تهديد من جانب التخطيط الاقتصادى القومى، والتنمية المستقلة. وتفرض الاتفاقية خليطا من

التحرير والحماية يهدف إلى المحافظة على بقاء الثروة والقوة بشكل حازم فـي أيدي سادة " العصر الاستعماري الجديد "

ويضيف تشومسكي أن اتفاقية " نافتا " هي اتفاق تنفيذي، تم التوصل إليه في ١٢ أغسطس ١٩٩٢، أي في الوقت المضبوط لاستخدامها كأحد الموضوعـات الرئيسية في حملة رئاسة الولايات المتحدة. وقد ذكر هذا بصراحة. وعلى الرغم من أن التغطية الإعلامية مؤيدة للاتفاقية، فإن الجماهير تعارضها بنسبة ٢ إلـى ١ بين نسبة الـ ٦٠ في المائة الذين يبدون آراءهم .

وقد انتهت الدراسات إلى أن الاتفاق التنفيذي للنافتا سـيكون منجـم ثـراء للمستثمرين ولكنه سيؤدي إلى الإضرار بالعمال في الولايات المتحدة وربما فـي المكسيك أيضا. وإحدى النتائج المحتملة هي زيادة الهجرة من المناطق الريفيـة إلى الحضر، نظرا لاجتياح مؤسسات الأعمال الزراعيـة بالولايـات المتحـدة لمزارعي القمح المكسيكيين مع ما يؤدي إليه ذلك من خفـض أكـبر للأجـور التي كانت قد هبطت بشكل حاد في السنوات الأخيرة. والتي يتوقع أن تظل على انخفاضها، بفضل إجراءات القمع القاسية والتي تعتبر عنصـرا أساسـيا فـي " المعجزة الاقتصادية " المكسيكية التي طال التغني بها. وقد انخفـض نصيـب العمل في دخل الفرد في المكسيك من ٣٦ في المائة في منتصف السـبعينيات، إلى ٢٣ في المائة في عام ١٩٩٢، بينما يتحكم عدد يقل عن ٨٠٠٠ حساب (بما في ذلك ١٥٠٠ حساب خاصة بالأجانب) في أكثر مـن ٩٤ فـي المائـة مـن الأسهم المتداولة.

ويلاحظ آخرون أن حقوق الملكية قد جـرت حمايتـها بشـكل جيـد فـي اتفاقية " نافتا " ، بينما تم إهمال حقوق العمال. ومن المحتمل أيضـا أن تكـون للاتفاقية آثار ضارة بالبيئة، نتيجة لتحول الانتاج إلى المناطق التي يتراخى فيـها تنفيذ شروط الاتفاقية. كما أن اتفاقية " النافتا " قد تؤدي إلـى " منـع الأجـهزة المنتخبة ديموقراطيا على (كافة) المستويات الحكومية مـن اتخـاذ إجـراءات لا تراها مسايرة لنصوص الاتفاقية " .

وتزيد الاتفاقية إمكانية تحويل الإنتاج إلى المناطق التي يزداد فيـها القمـع، وذات الأجور المنخفضة وكذلك توجيه الانتاج إلـى القطاعـات المميـزة فـي

الاقتصاد العالمى. إذ تخطط شركة جنرال موتورز مثلا لإقفال ما يقـــرب مـــن ٢٤ مصنعا فى الولايات المتحدة وكندا، ولكنها أصبحت أكبر مســـتخدم خـــاص للعمالة فى المكسيك. كما قامت أيضا بإنشاء مصنع لتجميع الســـيارات بمبلـــغ ٦٩٠ مليون دولار فى ألمانيـــا الشـــرقية. " حيـــث رحـــب العمـــال بـــالعمل لساعات أطول من زملائهم المدللين فى ألمانيا الغربية " ومقـــابل مـــا يعـــادل ٤٠ فى المائة من الأجر ومزايا أقل.

وإضافة إلى انتقادات نعوم تشومسكى يقول روبرت لورنس إن الجدل الـــذى دار حول "النافتا " فى عام ١٩٩٣ بلور القلق بشأن الأجـــور، ولعـــل أفضـــل تصوير لذلك ما وصفه روس بيرو "بالصوت العملاق الذى يمتص " الوظـــائف وهى تتجه إلى الجنوب. كما ألقى اللوم على "النافتـــا " لمـــا يـــراه الكثـــيرون بالولايات المتحدة ظاهرة كبرى وهى "المصانع الهاربة " ، إشـــارة إلـــى قيـــام الشركات متعددة الجنسية بإعادة التوطن فى البلدان المنخفضـــة الأجـــور. بـــل ويشكو آخرون من ان المنافسة مع بلدان لا تحترم معايير العمال لها تأثير سلبى على العمال الامريكيين.

تحفظات مكسيكية

قد تقفل الاتفاقية الباب على الانفتاح الاقتصادى للمكسيك، بحيث لا يمكنـــها أن تعود مرة أخرى إلى أساليب الحمايـــة. والاتفاقيـــة تمكـــن المكســـيك مـــن تحقيق " المعجزة الاقتصادية " بالنسبة للأغنياء وتدمر الغالبية الفقـــيرة. ولعـــل ذلك يؤكد الخطر الذى لاحظته ورشة عمل لاستراتيجية التنميـــة فـــى أمريكـــا اللاتينية عقدت فى البنتاجون فى سبتمبر ١٩٩٠، حيث وجـــدت أن العلاقـــات الجارية مع الدكتاتورية المكسيكية إيجابية بشـــكل اســـتثنائى وغـــير عـــادى، ولم يزعجها تزوير الانتخابات، أو فرق الموت، أو انتشـــار وتفشـــى عمليـــات التعذيب، والمعاملة الفاضحة للعمال والفلاحين،.. وهكذا.

وقد دفعت المكسيك التى وقعت مع كندا والولايات المتحدة اتفاقية للتجـــارة الحرة عام ١٩٩٣ ثمنا غاليا لهذه الحرية فقد انخفض متوسط أجور العمال فـــى المكسيك منذ أن وقعت اتفاقية التجارة الحرة بنسبة ٢٦ فى المائة عمـــا كـــانت

عليه منذ عشر سنوات وأصبح ٧٥ فى المائة من شعب المكسيك يعيش تحت خط الفقر بينما كانت هذه النسبة ٤٩ فى المائة فقط فى عام ١٩٨١.

وحجم التلوث فى المكسيك تضاعف منذ أن وقعت اتفاقية التجارة الحرة — طبقا للدراسة التى نشرها " نادى سيرا " — الذى يضم بين أعضائه مجموعة من المثقفين الكنديين المعادين للعولمة.

ربما تكون اتفاقية التجارة الحرة قد خلقت فرص عمل لكن هذه الفرص أقل كثيرا من التى فقدت فمنذ عام ١٩٩٧ انتقل ٢٧٦ ألف عامل إلى صفوف البطالة ! ..

لقد ضاعفت اتفاقية التجارة الحرة بين كندا والولايات المتحدة والمكسيك بالفعل حجم التجارة بين الدول الثلاث ولكن الفائز بأكبر حجم من " الفطيرة " هو واشنطن ويأتى بعدها بمسافات أوتاوا لكن المكسيك لم تحصل سوى على الفتات !

ورغم أن المدافعين عن العولمة يقولون إن العمالة زادت نتيجة انتقال عدد من المصانع إلى المكسيك وهذا صحيح لكنهم لا يذكرون أن العامل المكسيكى يتقاضى عشر ما يتقاضاه الأمريكى الذى يقوم بنفس العمل.

وكان رئيس المكسيك الجديد " فيسنت فوكس " قد ترجم أحزانه فى حديث أدلى به إلى جريدة " جلوب أند ميل " وذلك قبل حضوره قمة توقيع الاتفاقية، قال فيه إن الاتفاقية التى يجرى " طبخها " فى السر " إذا لم تتضمن معاملة خاصة لفقراء القارة الأمريكية فإنها لا داعى لها فهذه الدول فى أشد الحاجة إلى مساعدات لأنها فى وضع يائس " !

وقد كتبت الكاتبة الاقتصادية المعروفة " لندا ماكويج " قبل أيام من القمة مقالا فى " الناشيونال بوست " تحت عنوان " : اتفاقية التجارة ... فياجرا الشركات " جاء فيه أن المكسيك هى النموذج الصارخ الذى كان بين مستندات الدفاع من أعضاء " قمة الشعوب " ضد حرية التجارة وجرائم الشركات الضخمة. ففى احدى المدن الصغيرة والفقيرة بوسط المكسيك لاحظ الأطباء أن نسبة كبيرة من المواليد مصابون بالتخلف العقلى وتبين أن هذه الكارثة نتيجة مياه الشرب الملوثة بالأحماض السامة المتخلفة عن المصانع لكن العمدة علم أنه

لا يملك اتخاذ قرارا بإغلاق المصنع حتى لو كان ذلك من أجل حيـــاة وصحـــة أبناء المدينة. ففجأة وباسم " حرية التجارة " و" العولمة " تبين أن قراراته مـــن الممكن أن تعارض أمام لجان تحكيم سرية تنعقد فى واشنطن...

وبعد اتفاقية التجارة الحرة عام ١٩٩٣ وتخفيض الجمارك على المنتجـــات أغرقت الحبوب والمنتجات الزراعية الرخيصة القادمة من الولايـــات المتحـــدة السوق المكسيكية مما اضطر آلاف الفلاحين لأن يتركوا حقولهم ليعملـــوا فـــى المصانع الأمريكية مما يؤكد " كذب ادعاء أن التجـــارة الحـــرة هـــى لصـــالح الفقراء ".

وفى دراسة بعنوان " ست سنوات على اتفاقية النافتا " أجريت فى المكســيك جاء أن الأجور الحقيقية فـــى الصناعـــة التحويليـــة المكســيكية خاصـــة فـــى المشروعات المشتركة بموجب الاتفاقية، انخفضت بأكثر من ٢٠ فى المائة منـــذ سريان الاتفاقية فى عام ١٩٩٤. ووصل الهبوط فى الأعـــوام ١٩٩٤ ــ ١٩٩٨ إلى ٣٤ فى المائة، بالنسبة لجميع العمال، وكانت الخسارة فى القـــوة الشـــرائية فادحة، فمنذ ١٩٩٤، حدثت زيادة بلغت ٢٤٧ فى المائة فى تكلفة " سلة السوق " الرسمية من الغذاء والإسكان والخدمات الأساسية. و العديـــد مـــن المنتجـــات أصبحت أكثر تكلفة على الجانب المكسيكى من الحـــدود منـــه علـــى الجـــانب الأمريكى.

و لم تظل الأجور الحقيقية فى حالة جمود بصورة عامة فحسب ، وبالتـــالى أصبحت عاجزة عن ملاحقة التضخم ،بل ان مستويات الأجـــور كـــانت هدفـــا للهجوم . ففى مطلع ١٩٩٨،استجابت حكومة المكســـيك الفيدراليـــة للضغـــوط المنظمة التى مارسها القائمون على الصناعة المشتركة بموجب الاتفاقية عـــن طريق إبرام نوع جديد من التعاقد يحصل الأجراء الجدد بموجبه على ٥٠ بـــيزو فى اليوم (٣٨دولارا أمريكيا فى الأسبوع) . وكان هذا بمثابـــة خطـــوة مـــن جانب واحد أطاحت بمستويات الأجور التى كان قد تـــم التوصـــل إليـــها عـــن طريق التفاوض فى ١٩٨٢، حينما طالب العمال من نقابتـــهم بزيـــادة الأجـــور بنسبة مائة بالمائة، والعمل ٤٠ ساعة أسبوعيا. وما فتئـــت الشـــركات تحـــاول تسريح العمال القدامى واســـتئجار عمـــال جـــدد يعملـــون ســـاعات أطـــول، ويحصلون على أجور جديدة أقل. ولجأ بعض الشركات إلـــى إعطـــاء العمـــال

الذين تصل أقدميتهم إلى ٢٠ سنة، مدفوعات نهاية الخدمة في صورة دولارات، حتى تضفي على الاستقالة الطوعية مزيدا من الجاذبية. وعندما يلتمس هؤلاء العمال العمل لدى مصنع آخر، فانهم يخضعون على نحو تلقائي للتعاقدات الجديدة، حيث تصبح خدمتهم وأقدميتهم لا قيمة لها من الناحية الرسمية.

وفي معظم الحالات، تكون " الحوافز " التي تقدمها الصناعات المشتركة بموجب الاتفاقية، بمثابة منفعة وهمية، لا فائدة منها سوى أنها تتيح للشركات أن تتلاعب بالأيدي العاملة لديها حتى تدفعهم للعمل أكثر. وعادة فإن ما يصل إلى ٥٠ من صافي الأجر الذي يتقاضاه العامل يكون في صورة ما يطلق عليه " حوافز "، أكثر منه في صورة مبالغ تشكل جزءا من أجر ثابت.

وقد كانت وتيرة العمل في الشركات المكسيكية متسارعة دائما، بيد أنه منذ أن دخلت اتفاقية " النافتا " حيز التنفيذ، أصبحت الشركات ـ خاصة المشتركة ـ تتحدى الحدود البشرية للعمال. ذلك أن حصص الإنتاج البالغة الاتساع اندفعت بالعمل اندفاعا محموما وقسريا. فالضغوط مستمرة من أجل زيادة عدد أيام العمل، ومضاعفة عدد النوبتجيات. وعلى الرغم من أنه قيل إن " النافتا " ستمكن دول أمريكا الشمالية الثلاث من أن تتقاسم خير ما فيها، فإن أوضاع العمل في المكسيك لم تشهد تحسنا، بل بالعكس ساءت أكثر. وكان أكثر من قاسى من تسارع وتيرة العمل، أولئك العمال الأكبر سنا من غيرهم، والذين خدموا لفترات زمنية أطول بقليل. ولم يستطع الصمود أمام الاندفاع المحموم للعمل سوى العمال الأكثر شبابا وقوة، غير أنهم بدورهم يتعرضون لإجهاد عصبي هائل.

وتسعى شركات كثيرة إلى بلوغ حصص إنتاج أكبر دون أن تقدم في المقابل أي زيادة في الأجور. وفي السنوات الأخيرة، وصف هذا الوضع المتردي للاستغلال بأنه " ثقافة جديدة للعمل " ، حيث تحرص الشركات على التحايل على نفسية العمال من خلال تحريضهم على تحسين النوعية والإنتاجية.

ويعهد الآن إلى شخص واحد بأداء الأعمال التي كان يقوم بها في السابق اثنان أو ثلاثة أو حتى أربعة من العمال. وآلت المهام التي كانت تقسم

بين الفاحص والمفتش والعامل التنفيذى، إلى العامل التنفيـــذى بمفـــرده، الـــذى لا يتقاضى الأجور التى كانت تدفع للفاحص والمفتش، بالرغم من أنـــه يـــؤدى حاليا العمل الذى كان يقوم به الثلاثة معا. وبالمثل، تحولت خطوط الإنتاج فـــى بعض الشركات خلال العام الماضى إلى "وحدات قياسية "، وفـــى ســـياق هـــذه العملية ألغيت بعض الوظائف، وزاد عدد العمليات التى يؤديها كل فرد. وإضافة إلى هذا، فإن العاملين هناك يتعين عليهم أداء أعمالهم وهم واقفون، بعد أن كانوا يؤدونها فى الماضى وهم فى وضع الجلوس. ولم يحصل هؤلاء العمال أيضـــا على أى زيادة فى أجورهم.

ويتوقع من العمال الذين يضطلعون بعمليات إضافية أن يحافظوا على حجـــم الناتج أو يحققوا زيادة فيه. دون حدوث انخفاض فى الجودة على الإطلاق. وقـــد قللت الشركات من تكاليفها بتقليص المرتبات، إذ يتقاضى العمال الباقون نفس ما كانوا يتقاضونه من قبل، أو حتى أقل منه، مقابل القيام بعمل أكثر.

ومن واقع الممارسة، فإن العمال المكسيكيين فـــى ظـــل النافتـــا مطـــالبون بالعمل وقتا إضافيا بواقع ٩ســـاعات أســـبوعيا، أو أكـــثر، إذا رأت الشـــركة ضرورة لذلك. وينص قانون العمل فى المكسيك على أن يتقاضى العامل ضعف أجره اليومى إذا عمل وقتا إضافيا يصل إلى ٩ساعات، أو ثلاثة أمثـــال أجـــره اليومى إذا زادت الساعات الإضافية على ذلك. ومع ذلك، فإن هذه النصـــوص القانونية لا تحترم.

خاتمـــة

المفارقة أن أكثر الأصوات ضجيجا ضد العولمة، بل حتى وضد الترتيبـــات الإقليمية، تعلو فى الولايات المتحدة رغم أن هناك اتفاقـــا عامـــا عالميـــا فـــى الرأى على أنها هى المستفيد الأول من العولمة والأقلمة الأمريكية علـــى حـــد سواء. وفى الرد على الأمريكيين المتخوفين من العولمة عموما ومـــن النافتـــا خصوصا، يطرح مؤلفو كتاب جنون العولمة النقاط التالية :

- **أولا**، إن الولايات المتحدة قد تعولمت بصـــورة ســـريعة خـــلال الســـنوات الذهبية السابقة لعام ١٩٧٣، عندما كانت الإنتاجية والأجور يزيدان بصـــورة

سريعة، وكان عدم المساواة يتقلص، مما يبين أن مستويات المعيشة يمكن أن تزيد بمعدل صحى بزيادة الولايات المتحدة لروابطها مع باقى العالم.

- **ثانيا،** إنه حتى على الرغم من أن العولمة والنافتا تضر بعض العمال الأمريكيين، فإن العلاجات الحمائية التى يقترحها بعض منتقدى التجارة، هى فى أحسن الأحوال مسكن قصير المفعول، وأنها فى أسوأ الأحوال، ضارة بمصالح طبقة العمال العريضة التى تسعى لمساعدتها.
- **ثالثا،** إن لإقامة الحواجز الجديدة أمام الواردات تأثير خفى يرتد لصاحبه فى صورة كساد الصادرات.
- **رابعا،** إن الهلع من العولمة ومن النافتا يصرف أنظار صانعى السياسة والناخبين عن تنفيذ سياسات تعالج بصورة مباشرة الأسباب الرئيسية لركود أو تدهور الأجور الخاصة بالأمريكيين الأقل مهارة.
- **خامسا،** للأمريكيين فى واقع الأمر مصلحة محققة فى التفاوض على المزيد من تخفيض الحواجز التى تحد من السوق المتاحة للسلع والخدمات الأمريكية. وتضر هذه الحواجز عادة نفس الصناعات التى لأمريكا القيادة العالمية فيها.
- **سادسا،** إن التركيز على أن التجارة المفتوحة تفيد المستهلكين ليس من قبيل المبالغة، فكل حاجز يقام فى طريق التجارة يرفع الأسعار، ليس فقط بالنسبة للواردات المعنية، وإنما أيضا بالنسبة للسلع والخدمات المنتجة محليا التى تتنافس معها.

أما الأقلمة الأوروبية، فمعظم سكان أوروبا متفقون على منافعها، وإن كانت التحفظات البريطانية واضحة. ويرى كثير من بلدان العالم الثالث، أن لها مصلحة فيها، لأنها تخلق عملاقا اقتصاديا يوازن إلى حد ما العملاق الاقتصادى الأمريكى ويناوئه، كما ترى فى اليورو وسيلة لإضعاف سطوة الدولار واستخدامه كأداة للهيمنة.

والأقلمة الآسيوية أقل حظوة بالرضا سواء من قبل أبناء المنطقة نفسها الذين يتحدثون عن الهيمنة اليابانية أو الصينية، أو من الدول الأخرى التى ترى فيــها منافسا لدودا.

والواقع أن الأقلمة وسيلة لإحداث التوازن مع العولمة، وللحد مـــن انفــراد قطب واحد بتقرير شؤون الكون، شرط الا تؤدى للانغلاق أو الأخذ بسياســـات لا تتفق مع الرشد الاقتصادى، وأن تكون خطوة فـــى ســبيل عولمـــة تفضـــل تحقيق مصالح جميع الشركاء.

الفصل السابع

الأقلمة العربية
أشد الترتيبات ضعفا

على الرغم من أن مقومات العمل المشترك بين البلاد العربية أقوى منها بين دول تجمعات إقليمية أخرى، فإن الأقلمة العربية هى الأضعف من نوعها، ولم تزل تسير ببطء شديد وتتعثر لسنوات طويلة. وأسباب ذلك سياسية فى المحل الأول، حيث إن الإدارة السياسية لدى بعض الدوائر صاحبة القرار والحل والربط ، لا تتحمس كثيرا للعمل المشترك سواء كان سياسيا أو اقتصاديا تغليبا لمصالحها الخاصة وحفاظا على نفوذها وسلطتها.

صحيح أن هناك تماثلا فى إنتاج بعض الدول العربية مما قد يخلق بينها نوعا من التضارب والتنافس، لكن هناك أوجه تكامل كثيرة منها تعدد الثروات والمستلزمات وتباينها على امتداد الوطن العربى، ووجود القوى العاملة المؤهلة فى أجزاء منه ورأس المال فى أجزاء أخرى، إضافة إلى أن التلاصق الجغرافى يخفض من تكاليف النقل والسفر ويساعد على إنشاء سوق موحدة أكبر نسبيا، إضافة إلى أن التجمع يكسب بلدان المنطقة قوة تفاوضية أكبر مع الآخرين.

ورغم تعدد صيغ العمل المشترك ليس فقط على نطاق الوطن العربى كله، بل وعلى نطاق أقاليم ومناطق معينة منه وضعت لنفسها ترتيبات خاصة مقصورة عليها، فإنه لم يكن لأى منها لا فاعلية تجمعات الدولة المتقدمة ولا كفاءة بعض تجمعات الدول النامية سواء فى آسيا أو أمريكا اللاتينية، بل حتى فى إفريقيا.

وإضافة لافتقار أصحاب القرار إلى الرغبة، بل والمصلحة، فى إقامة وتفعيل الترتيبات العربية للعمل المشترك، خاصة فى المجال الاقتصادى الذى له

مردود مجز على الجميع بمن فيهم أصحاب القـــرار، فـــإن الضغـــط الشـــعبى والإرادة الشعبية على مستوى الوطن العربى، ليسا فى مستوى نظيريـــهما فـــى أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا. ويجعل هذا أشكال التعاون المطروحـــة للعمـــل العربى أشكالا فوقية فحسب، لا تطالب بها جموع العرب ولا تحظى بتأييدها بل وربما لا تهتم بها أصلا.

المقومات العربية

فى ١٩٩٩، كان العالم العربى يشغل مساحة ٢ر١٤ مليون كيلو متر مربـــع، أو ٢ر١٠ فى المائة من مساحة العالم، ويضم ٢٧٣ مليون نسمة، أو ٥ر٤ فـــى المائة من سكان العالم، من بينهم ٩٨ مليون عـــامل، ويبلـــغ النـــاتج المحلـــى الإجمالى فيه بالأسعار الجارية ٨ر٦٢١ مليار دولار، بمتوسط لنصيـــب الفـــرد يبلغ ٢٢٧٧ دولارا. وبلغ احتياطى النفط المؤكد فيه ٥ر٦٢ فـــى المائـــة مـــن الاحتياطى العالمى، واحتياطى الغاز الطبيعى منسوبا للعالم ٤ر٢٢ فى المائـــة. ووصلت صادراته السلعية الى ٩ر١٦٢ مليار دولار بنسبة ٩ر٢ فى المائة مـــن صادرات العالم، فى حين بلغت الواردات السلعية ٧ر١٥١ مليار دولار، تمثـــل ٦ر٢ فى المائة من الواردات العالمية. وقدرت ديون الدول العربية المقترضـــة بمبلغ ٩ر١٥٥ مليار دولار، وقيمة خدمة الدين ٩ر١١ مليـــار دولار، ونســـبة خدمة الدين إلى حصة الصادرات ١ر١٧ فى المائة ونسبة الدين إلى النـــاتج ٥٨ فى المائة. ويعزى جزء من التحسن فى الأوضاع الاقتصادية أخيرا إلى :

- ارتفاع أسعار النفط العالمية بشكل ملحوظ .
- تزايد نصيب الصناعة الاستخراجية ـــ أساسا النفط والغاز ـــ فـــى النـــاتج المحلى الإجمالى إلى ٦ر١٨ فى المائة، مقابل ١٣ فـــى المائـــة للزراعـــة، و٣٠ فى المائة للصناعة.

عوامل للضعف

يعدد الكتاب الاقتصاديون أسباب الضعف العربي، ويضعون في المقدمة منها :

(١) ضعف تنوع القاعدة الاقتصادية. ويظهر ذلك بأوضح ما يمكن في حالة البلدان المصدرة للنفط، حيث يشكل قطاع النفط أكثر من ٥٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في أحيان كثيرة. ويشكل القطاع الزراعي نسبة مماثلة من الناتج المحلي الإجمالي في الصومال والسودان، ونحو ٢٥ في المائة في إيران وموريتانيا واليمن.

(٢) شدة التأثر بالصدمات الخارجية. فبلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تتميز بكونها أكثر حساسية لتطورات الأسعار الدولية من كثير من البلدان النامية الأخرى. ولا تتصف تقلبات النفط فقط بأن لها آثارا مباشرة على حصيلة الصادرات، وإيرادات الحكومات في البلدان المصدرة للنفط، بل أيضا بأن لها نتائج مهمة ـــ من خلال الروابط القائمة بين سوق العمل ورأس المال ـــ في بلدان أخرى عديدة في المنطقة. وفي الوقت نفسه، يتأثر عدد كبير من بلدان المنطقة ـــ بسبب اعتمادها الشديد على الواردات من المواد الغذائية ـــ تأثرا واضحا بتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية.

(٣) هيمنة القطاع العام وعدم خضوعه للمنافسة واعتماده على التحويلات والإعانات الحكومية.

(٤) وكذلك تأثير التطورات الحادثة في البيئة الخارجية على البلدان فرادى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من خلال أسواق السلع والعمل، وبقدر أقل من خلال تدفقات رأس المال، وتوحي الإسقاطات في الأجل المتوسط بأن المنطقة تواجه تأثيرات خارجية مناوئة. ففيما يتعلق بسوق السلع، من المتوقع حدوث طلب خارجي نشيط على المنتجات غير النفطية التي تشكل ربع صادرات المنطقة.

(٥) تناقص التحويلات المتلقاة من المواطنين العاملين في الخارج التي كانت تسهم في تحسين حساب ميزان المدفوعات لبلدان عديدة في المنطقة، كما تحدث تأثيرا مواتيا على أدائها الاستثماري.

(٦) تباطؤ إجراءات الإصلاح الاقتصادي الكلي وفي القطاع المالي، وغيرها من الإصلاحات التي تشجع عملية تعبئة الأموال من المصادر الدولية.

كما أن التطورات العالمية الأخيرة توحى بأنه سيتعين على بلدان المنطقة الدخول فى منافسة من أجل الحصول على تدفقات من رؤوس الأموال إلى الداخل فى ظل مناخ استثمارى يتسم بقدر أكبر من الحيطة والحذر.

(٧) تعثر الوصول لحلول سلمية للنزاع العربى الإسرائيلى، مما يستنزف إنفاقا عسكريا كبيرا ويعرقل الاستثمار الأجنبى المباشر، ويضعف السياحة.

(٨) تعثر سياسة الخصخصة وإلغاء القيود تعزيزا لاستجابة العرض فى بلدان المنطقة.

(٩) اضطراب المالية العامة، وضعف المدخرات المحلية.

(١٠) مشاكل سوق العمل التى تتسم بالجمود والقصور فى أوجه كثيرة.

(١١) ضعف قاعدة الموارد البشرية، لعدم كفاية التعليم خاصة بالنسبة للإناث.

(١٢) تعقد إجراءات الاستثمار وكثرة الحواجز التى تواجه المستثمرين الأجانب.

(١٣) ضعف أنظمة الوساطة المالية.

(١٤) تعثر تحرير التجارة الخارجية ونظم المدفوعات.

التاريخ الاقتصادى للمنطقة

يقسم الاقتصاديون مراحل التطور الاقتصادى للمنطقة إلى عدة مراحل هى :

ما قبل المسيحية

نشأت فى العالم العربى مراكز حضارية متميزة فى ثلاثة الآلاف أو أربعة الآلاف سنة السابقة على عصر المسيحية، وكان لكل منها هيكله وسياساته الاقتصاديان المتميزان، وهذه المراكز هى : بلاد ما بين النهرين، ومصر، وسورية. وكانت مصر وبلاد ما بين النهرين تتصفان بسمة اقتصادية مشتركة

أساسية : فكلتاهما تعتمدان على الزراعة المروية. وكان ذلك يعني ضرورة العمل على مساندة الجهود المستمرة والمدبرة والمنضبطة للمحافظة على قنوات الري وسدوده ومصارفه، ولم يكن من قبيل المصادفة أن نرى في أودية دجلة والفرات والنيل قيام أول المدن وأول الدول وأول النظم البيروقراطية وأول نظم الكتابة وأول التقاويم وأول المقاييس والحسابات المنتظمة في التاريخ. وأنتجت الزراعة المروية الفائض الذي كان مطلوبا لمؤازرة المدن والبيروقراطيين والجنود والرهبان والعلماء والشعراء والفنانين، وجميع العناصر اللازمة لقيام الحضارة. كما أنها آزرت وجود جماعة كبيرة من الحرفيين، وتظهر المتاحف أنه تم التوصل إلى مستوى عال في المنسوجات والخزف ومنتجات الزجاج والمنتجات المعدنية وأعمال النجارة والعديد من الحرف الأخرى. وفي هذا العصر نشطت التجارة الإقليمية بل ومع الأقاليم الأخرى.

العصر الهيليني

أدخلت فتوحات الإسكندر اليونان، فنونها وأفكارها وتكنولوجيتها التي لا تقارن، إلى قلب الشرق الأوسط. وأنشأ هو أو خلفاؤه مئات من المدن اليونانية ــ من الاسكندرية في مصر إلى الإسكندرية آريون (أي حيرات) في أفغانستان، ومن أنطاكية في سوريا إلى انطاكيا ــ إن ــ بيرسيس على الخليج. وفي الميدان الاقتصادي، شهدت الفترة الهيلينية تطورين مهمين. أولا : تنمية موارد الشرق الأوسط بشكل أكثر رشدا وكثافة من ذي قبل. وثانيا : اتساع نطاق ومجال التجارة فيما بين مختلف أنحاء الشرق الأوسط ومع الأقاليم الأخرى اتساعا كبيرا.

ويمكن رؤية العملية الأولى بشكل أوضح في مصر التي كانت الوفرة فيها أكبر منها في البلدان الأخرى. وقام البطالمة، بمساعدة بيروقراطية ذات كفاءة، بتخطيط وإدارة الاقتصاد بما يعمل على تعظيم ناتجه وتنمية قدراته الإنتاجية على حد سواء. وتم استغلال المناجم بشكل أكثر كثافة. وتحسنت نوعية الحرف اليدوية، وبالأخص الخزف والمنسوجات والمنتجات المعدنية.

وزادت القدرة الإنتاجية للبلاد وناتجها بدرجة هائلة، ويمكن القول إن الطبقة الحاكمة اليونانية استوعبت جل الزيادة وإن من المحتمل أن مستوى جماهير السكان المصريين لم يتحسن كثيرا. ويبدو أن نفس العملية حدثت، بدرجة أقل، فى المناطق العربية الهيلينية الأخرى ــ سوريا وبلاد ما بين النهرين ــ غير أن الهيلينية ضربت بجذورها إلى حد أعمق فى سوريا على الأقل وربما تكون قد جلبت إليها منافع مادية أكبر كذلك.

وازدهرت التجارة الإقليمية ومع الأقاليم الأخرى بفضل وجود الموانئ الممتازة، وأهمها ميناء الإسكندرية بمنارته المشهورة. وكانت الطرق البرية جيدة وتتدفق التجارة عليها بمزيد من الحرية. وجرى سك النقود فى كل مكان، مما جعل المبادلات أسهل؛ وبالإضافة إلى ذلك، كان لدى مصر شبكة من المصارف الملكية، وكان من بين العوامل المواتية الأخرى ذلك الاستخدام الواسع النطاق للغتين: الآرامية فى الهلال الخصيب واللغة اليونانية السائدة فى العالم الهيلينى بأكمله.

وتوسعت التجارة الدولية للمنطقة فى كافة الاتجاهات : أولا فى البحر المتوسط مع اليونان بالدرجة الأولى، وإن كانت سرعان ما توسعت أيضا، وبدرجة متصاعدة، مع قرطاجنة وصقلية وإيطاليا؛ وثانيا، مع الهند والجزيرة العربية وشرق إفريقيا بالجمع ما بين الطرق البحرية وطرق القوافل؛ وثالثا، مع آسيا الوسطى مرتبطة مع قوافل الحرير المتجهة إلى الصين.

العصر الرومانى

وفيه شيدت طرق كثيرة ومشروعات ضخمة منها الصهاريج التى بناها الرومان والتى لا تزال تخدم القرى والمدن فى سوريا وشرق الأردن. وقد امتدت حدود الزراعة إلى أغوار السهول الجرداء.

وفى هذه الفترة، قام الشرق الأوسط بدور رائد فى اقتصاد الإمبراطورية، وفى الاقتصاد العالمى أيضا. ويقدر أن سكان مصر وسوريا وآسيا الصغرى كانوا يزيدون على ٢٠ مليون نسمة، أو حوالى ثلث سكان الإمبراطورية.

وإذا أضيف رقم يبلغ ١٠ ملايين نسمة لسكان العراق وإيران والجزيرة العربية، فإن سكان الشرق الأوسط كانوا يبلغون أكثر من ٣٠ مليونا يمثلون سبع أو ثمن العدد التقديرى لسكان العالم حينذاك، وهى نسبة لم تتحقق منذ ذلك الوقت. وفى الزراعة، كانت مصر تصدر إلى روما ١٤٠ ألف طن من القمح سنويا، وكانت تونس تصدر ضعف تلك الكمية؛ وكانت سوريا وبلاد ما بين النهرين تفيان بحاجاتهما وأكثر من القمح، وكان الزيتون يصدر من تونس إلى الأناضول. وفى مجال الحرف اليدوية، كانت مصر مصدرا كبيرا لورق البردى والكتان والمصنوعات الزجاجية إلى كل من الشرق والغرب، وكانت تجهز التوابل الشرقية وتعيد تصديرها إلى بلدان البحر المتوسط. وكانت سوريا نشيطة بالمثل فى الكتان والمنسوجات الصوفية، وذهب صانعو منتجاتها الزجاجية إلى أبعد من ذلك فصدروا المعرفة الفنية وأنشأوا فروعا فى شتى المقاطعات الأوروبية.

العصر العربى

أفضى الفتح العربى إلى إعادة توجيه جذرية لتجارة المنطقة. فقد انقسم البحر المتوسط، الذى كان حلقة الوصل الرئيسية التى تربط الإمبراطورية الرومانية، إلى نصفين متعاديين، ومتحاربين فى العادة، النصف المسيحى والنصف المسلم. وعمل هذا الانقسام، جنبا إلى جنب مع تفريغ أوروبا من السكان وإفقارها، على تقليل المبادلات الاقتصادية بدرجة كبيرة فيما بين الإقليمين. غير أن الشرق الأوسط عوض ذلك بدرجة كبيرة بتأسيس الإمبراطورية العربية التى امتدت من جبال البرانس إلى آسيا الوسطى والهند وكانت مساحتها تبلغ من تسعة إلى عشرة ملايين كيلومتر مربع، أو حوالى المثلين ونصف المثل من مساحة الإمبراطورية الرومانية؛ بيد أن جزءا أكبر منها كان يتكون من الصحارى وربما كانت المساحة المأهولة بالسكان تبلغ نحو مليونى كيلو متر مربع. وعمل تأسيس الإمبراطورية العربية على النهوض بالتجارة بطريقة أخرى. فقد ألغى العرب بفتوحاتهم الشرقية اثنتين من الحدود: الحدود بين إيران وشمالى الهند، والحدود بين الأمبراطوريتين الإيرانية والرومانية. وكانت الحدود الأخيرة تشكل عقبة كأداء أمام التجارة

لأن الرومان كانوا يجبون رسوما باهظة، تصل فى أحيان معينة إلى ٢٥ فى المائة، على الواردات ووصلت التجارة العربية الى الصين. وكان معظم هذه التجارة تحمله سفن عربية وفارسية. ونشأت مستعمرة تجارة إسلامية فى مدينة كانتون.

كما مارس العرب تجارة نشيطة عبر البر ثم من خلال نهر الفولجا والأنهار الروسية الأخرى مع بلدان البلطيق. ونمت التجارة القائمة بدرجة كبيرة مع شرق إفريقيا بفضل انتشار الإسلام وهجرة العرب والفرس الذين استقروا على طول الساحل وسيطروا على المدن الرئيسية، متوغلين فى مدغشقر وموزامبيق إلى أقصى ما تصل إليه الرياح الموسمية. كما اتسعت التجارة عبر الصحراء الكبرى مع السودان ووسط وغرب إفريقيا. فكانت طرق القوافل الكبرى تعبر شمال إفريقيا بأكمله إلى الغابات المدارية: من سيناء ودارفور إلى مصر.

ومما تجدر ملاحظته أن الصادرات تضمنت قدرا كبيرا من السلع المصنعة، إذ كان المجتمع الاسلامى حضريا به طبقة من التجار والدواوين التى ترعى الحرف اليدوية وتوفر سوقا لمصنوعاتها. ووفرت زيادة السكان سوقا واسعة وقوة عاملة كبيرة . وتحقق قدر كبير من التقدم التكنولوجى فى العديد من المجالات، خاصة المنسوجات.

العصر الأوروبى

منذ وقت مبكر جدا فى التاريخ، كانت تجارة الشرق الأوسط مع أوروبا يحملها التجار الأوروبيون وحدهم تقريبا على سفن أوروبية. وحتى التجار اليهود كانوا نادرا ما يذهبون إلى ما هو أبعد من صقلية وإسبانيا، وكانوا يميلون إلى إجراء صفقات مع التجار المسيحيين وليس مع أقرانهم فى الدين من الأوروبيين. وبحلول عام ١٠٥٠ ميلادية، كان الأوروبيون قد رسخوا سيادتهم فى البحر المتوسط، واحتفظوا بها منذ ذلك الحين إلى حد كبير تقريبا. وبحلول القرن الثامن عشر، أصبحت السواحل التجارية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا فى أيدى الأوروبيين. بيد أن التجارة الشرقية (أى داخل الشرق الأوسط وعبر البر إلى الهند) ظلت فى أيدى المسلمين حتى وقت طويل من القرن التاسع عشر.

كان النقل البحرى أول ميدان من ميادين كثيرة انتقل فيها التفوق الفني والسيادة الاقتصادية من العرب إلى أوروبا. فمنذ القرن الثانى عشر، بدأت أوروبا فى تحسين زراعتها، وإظهار قدر أكبر من الابتكار عما يظهره العرب؛ وفى استخدام القوة الميكانيكية على نطاق أكبر بكثير، وفى اتباع سياسات اقتصادية أكثر فعالية بكثير. وكانت نتيجة ذلك عكسا مذهلا للأدوار بدأت أوروبا أولا بإنتاج المواد التى كانت تستوردها من الشرق الأوسط ثم شرعت بعد ذلك فى تصديرها إلى تلك المنطقة.

ووجهت أوروبا لطمتين أخريين إلى بلدان الشرق الأوسط. فبقيام البرتغاليين بالإبحار إلى غرب إفريقيا، حولوا الكثير من التجارة، فى السلع والعبيد على حد سواء، بعيدا عن طرق الصحراء الكبرى. والأهم من ذلك هو إبحار البرتغاليين حول إفريقيا وصعودهم إلى المحيط الهندى، وهو ما قضى على الكثير من النقل البحرى العربى والفارسى، ودمر، على مدى قرنين، الهيمنة الإسلامية على ساحل إفريقيا الشرقية. وبحلول القرن السابع عشر، كان الهولنديون قد أحكموا سيطرتهم على مصادر بهارات الهند الشرقية، وداروا حول رأس الرجاء الصالح بالتجارة التى حقق الشرق الأوسط منها الكثير جدا من الأرباح على مدى زهاء ألفى سنة.

غير أنه على الرغم من إبعاد الشرق الأوسط إلى حواف الاقتصاد العالمى الهامشية، فقد استمر يمثل عنصرا مهما فى النظام حتى القرن الثامن عشر. فظل المورد الرئيسى للقطن إلى أوروبا إلى أن تم تطوير الإنتاج الأمريكى فى القرن التاسع عشر، وكان مصدرا مهما جدا للحرير حتى بعد نمو التجارة مع الهند والصين. وكان من بين المواد الأخرى التى جرى تصديرها الصوف والجلود غير المدبوغة والبن، والحبوب عندما تكون المحاصيل طيبة. ونظرا إلى الانخفاض الشديد فى الرسوم الجمركية التى كانت الإمبراطورية العثمانية تجتبيها، أصبح الشرق الأوسط سوقا كبيرة أيضا للسلع الأوروبية.

العصر الحديث

شهد القرن التاسع عشر ازدهارا اقتصاديا فى الشرق الأوسط، إذ توسع إنتاجه الزراعى، وزادت تجارته الخارجية. ففيما بين عامى ١٨٠٠ و ١٩١٣،

ارتفعت صادرات مصر أربعين مرة؛ وزادت صادرات سوريا نحـــو عشـــرين مرة، وزادت صادرات العراق فى الفترة من ستينيات القرن التاسع عشر إلـــى عام ١٩١٣، ست عشرة مرة. ويقدر أن إجمالى التجارة العالميـــة ارتفـــع مـــن ٣٤٠ مليون جنيه إســـترلينى فـــى عـــام ١٨٢٠ إلـــى ٨٣٦٠ مليـــون جنيـــه إسترلينى فى عام ١٩١٣، أو زهاء ٢٥ مـــرة؛ ولذلـــك فـــإن حصـــة الشـــرق الأوسط انخفضت من حوالى ٣ فى المائة إلى ما دون ٥ر١ فى المائة.

وأظهر تكون تجارة الشرق الأوسط بعض التغيير، فقد اختفت الصـــادرات من السلع المصنعة تقريبا وركز كل بلد بالتدريج على القليل من المواد الخـــام، بل وحتى مادة واحدة: القطن فى مصر، والقمح والشعير فى سوريا والعـــراق؛ والحرير فى لبنان؛ والبرتقال فى فلسطين؛ والبن فى اليمن. وحدثت زيادة كبيرة فى استيراد المنسوجات والسلع الاستهلاكية المصنعة الأخـــرى التـــى خربـــت الحرف اليدوية القديمة فى المنطقة. وعموما، تباطأت صادرات المنطقة خلـــف وارداتها وتعين عليها تصدير كميات كبيرة من السبائك الذهبية المتراكمة مـــن أجيال سابقة.

كما اجتذب الشرق الأوسط كمية كبيرة نسبيا من الاستثمارات الرأســـمالية. ففى عشية الحرب العالمية الأولى، بلغ إجمالى الاستثمارات الأجنبيـــة الطويلـــة الأجل فى العالم نحو ٤٤٠٠٠ مليون دولار، وكانت حصة الشرق الأوسط منـــه تبلغ حوالى ٥ فى المائة من الإجمالى، وهو رقم كبير بالمقارنـــة مـــع حصـــة المنطقة من سكان العالم (٤٥ مليون نسمة من بين ١٩٠٠ مليـــون نســـمة، أو حوالى ٥ر٢ فى المائة)، وكان أكثر من نصف تدفق رؤوس الأموال فى شـــكل دين عام وتم إهدار الجزء الأكبر من هذا التدفق إلى حد بعيد، وهو ما يعنـــى أن المنطقة كانت مكبلة بدين ثقيل مقابل منافع صغيرة.

ثروة النفـــط

بدأ استخراج النفط فى الشرق الأوسط، فى مصر وإيـــران قبـــل الحـــرب العالمية الأولى بالضبط، ولكن ناتج المنطقة السنوى بلغ عند انـــدلاع الحـــرب العالمية الثانية ١٢٠ مليون برميل فحسب، أو ٦ فى المائة من الإنتاج العـــالمى.

وكان يعزى إلى إيران جل الناتج، يليها العراق فالبحرين فمصر. بيد أنه كان قد اكتشفت فى ذلك الحين رواسب كبيرة فى الجزيرة العربية، وبحلول عام ١٩٦٠ كانت الاحتياطات المؤكدة للشرق الأوسط من النفط التى تبلغ ١٦٣ مليار برميل، قد وصلت إلى ٦١ فى المائة من إجمالى الاحتياطات العالمية، وبلغ ناتج الشرق الأوسط ٢ مليار برميل، أو ٢٦ فى المائة من الناتج العالمى. وبحلول عام ١٩٨٠، ارتفعت احتياطيات الشرق الأوسط إلى ٣٨٦ مليار برميل، إلا أنه بالنظر إلى الاكتشافات السريعة للاحتياطيات فى أماكن أخرى من العالم، انخفضت حصة الشرق الأوسط من الإجمالى العالمى إلى ٦٠ فى المائة. وقد وصل ناتج الشرق الأوسط فى عام ١٩٧٩ إلى ٨ر٦ مليار برميل، أو ٣٧ فى المائة من الإنتاج العالمى. ويعزى إلى الشرق الأوسط فى الوقت الحالى نصف صادرات العالم من النفط.

ومن الطبيعى أن تسفر هذه الزيادة الهائلة فى إنتاج النفط، وفى العوائد التى تتراكم من النفط، عن توسع كبير فى التجارة الخارجية للإقليم. ففى عام ١٩٤٨، وصلت واردات الشرق إلى ٢ر٢ مليار دولار، أو ٥ر٣ فى المائة من الإجمالى العالمى، ووصلت صادراته إلى ٢ مليار دولار، أو ٥ر٣ فى المائة أيضا من الإجمالى العالمى؛ وكان يعزى إلى مصر ثلث تجارة الإقليم. وفى خلال الخمس والعشرين سنة التالية، تواكب النمو فى تجارة الشرق الأوسط مع نمو التجارة العالمية، وأظهرت حصتها المئوية تغيرا طفيفا جدا. بيد أن الارتفاع الحاد فى أسعار النفط فى سبعينيات القرن العشرين أدى إلى زيادة سريعة فى كل من القيمة المطلقة والنسبية. فبحلول عام ١٩٧٥، كانت صادرات الشرق الأوسط قد بلغت ٨٢ مليار دولار ووارداته ٧٢ مليار دولار. وفى عام ١٩٧٧، وصلت الصادرات إلى ١٠٩ مليارات دولار، أو ١٠ فى المائة من التجارة العالمية. مقابل حصته السكانية التى تقل عن ٤ فى المائة بالكاد ـ ١٦٠ مليون نسمة من إجمالى عالمى يبلغ ٤٢٠٠ مليون نسمة. وفى ذلك الحين، كانت أكبر البلدان المتاجرة هى البلدان المنتجة الرئيسية للنفط : المملكة العربية السعودية وإيران والعراق والكويت. وينبغى أن يضاف إلى ذلك أنه، فضلا عن النفط، كانت الأقطان الطويلة التيلة والفواكه الحمضية هما المادتين الوحيدتين اللتين كانت حصة الشرق الأوسط منهما فى التجارة العالمية ذات شأن.

وحسبما ذكرنا آنفا، فبدءا من القرن التاسع عشر، كان لدى الشرق الأوسط عجز مستمر فى موازينه التجارية.

ضعف التعاون العربى

يتضح ضعف التعاون العربى من أن نسبة التجارة البينية إلى إجمالى التجارة الخارجية بلغت ٦ر٨ فى المائة فحسب فى ١٩٩٩ بزيادة قدرها ٧ر٢ فى المائة مقارنة بتراجع نسبته ٨ر٦ فى المائة فى ١٩٩٨، وذلك نتيجة لارتفاع أسعار النفط وزيادة التبادل التجارى خلال العام بين عدد من الدول العربية منها الجزائر وقطر والعراق. والترتيبات المؤسسية للتعاون الاقتصادى العربى تعكس هذا التردى فى التعاون فيما بين العرب. فكما يقول التقرير الاقتصادى العربى الموحد، سبتمبر ٢٠٠٠، الذى أصدرته الجامعة العربية دخلت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عامها الثالث فى التنفيذ، وبحلول عام ٢٠٠٠ بلغت نسبة التخفيضات الجمركية التراكمية ٣٠ فى المائة من الرسوم الجمركية التى كانت سارية فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٧ فى الدول العربية، التى أعلنت انضمامها إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وكان المجلس الاقتصادى والاجتماعى قد أقر فى ١٧ فبراير ١٩٩٧ البرنامج التنفيذى لإقامة منطقة للتجارة الحرة العربية الكبرى. وقد استند البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بصورة أساسية على تفعيل اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى فيما بين الدول العربية. ولذلك، فإن الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يتطلب استيفاء شرطين أساسيين، هما :

- أولا، المصادقة على اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى فيما بين الدول العربية. وقد بلغ عدد الدول العربية التى صادقت على هذه الاتفاقية تسع عشرة دولة عربية حتى الآن، باستثناء الجزائر، وجيبوتى، وجزر القمر.
- والشرط الثانى للانضمام يتعلق بالموافقة على البرنامج التنفيذى.

وقد بلغ عدد الدول العربية التى أوفت بهذين الشرطين كما يقول التقرير حتى الآن أربع عشرة دولة عربية، هى الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، سورية، العراق، عمان، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر والمغرب . وتشكل الدول الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سوقا موسعة يصل عدد سكانها إلى حوالى ١٨٠ مليون نسمة (٦٦ فى المائة من مجموع سكان العالم العربى) . ويبلغ الناتج المحلى الإجمالى لمجموع الدول الأعضاء فى المنطقة ٥٢٢ مليار دولار. أى ما يعادل قرابة ٩٠ فى المائة من الناتج الإجمالى العربى. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه المجموعة تضم أكثر الدول العربية ارتباطا بالعالم الخارجي.

وفى مجال التجارة العربية البينية كانت صادراتها البينية تشكل نحو ٩٠ فى المائة من إجمالى الصادرات البينية العربية فى عام ١٩٩٨، كما تقدر وارداتها البينية بحوالى ٧٦ فى المائة لنفس العام. وبالمقارنة مع عام ١٩٩٧ نجد أن السوق العربية قد ازدادت أهميتها النسبية فى إجمالى صادرات الدول الأعضاء فى المنطقة من ٩ فى المائة فى عام ١٩٩٧ إلى ٦ر١١ فى المائة عام ١٩٩٨. فى حين انخفضت أهمية السوق العربية فى إجمالى واردات الدول الأعضاء فى المنطقة من ٨ر١٢ فى المائة عام ١٩٩٧ إلى ٦ر٨ فى المائة عام ١٩٩٨.

معايير الالتزام

تتمثل معايير الالتزام بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فى :

- **المعيار الأول :** تطبيق التخفيض التدريجى للرسوم الجمركية، وكذلك على الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل التى كانت نافذة فى ٣١ ديسمبر ١٩٩٧.
- **المعيار الثانى :** تطبيق دول الأعضاء "الرزنامة الزراعية" العربية المشتركة وهى ترتيب يتيح للدول العربية فرصة تكييف إنتاجها الزراعى مع عملية التحرير التدريجى للسلع العربية التى يعتمدها سنويا المجلس الاقتصادى والاجتماعى وفق الضوابط المحددة لها والتى تتيح للدول التى تطلب تطبيقها

عدم تطبيق التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية خلال موسم ذروة الإنتاج. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الرزنامة الزراعية لا تعني المنع الكلي لدخول السلعة بأي حال من الأحوال وإنما تعليق التخفيضات الجمركية خلال ذلك الموسم.

- **والمعيار الثالث** : يتعلق بالاستثناءات التي حصلت عليها ست دول أعضاء في المنطقة وبموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهي : الأردن، تونس، سورية، لبنان، مصر، المغرب. كما استفادت دولة البحرين بالإبقاء على قوانينها المحلية بشأن استيراد المركبات لأسباب بيئية ترتبط بالحيز الجغرافي الضيق للبلاد. وتجدر الإشارة هنا إلى أن مجموع الاستثناءات التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي وفق أسس وضوابط صارمة ومحددة تم فيها مراعاة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للدول الراغبة لفرض بعض الاستثناءات.
- **والمعيار الرابع** : يتعلق باللوائح التي تضمنتها بعض الاتفاقيات الثنائية، التي تخالف أو تعطل العمل بأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري وأحكام البرنامج التنفيذي، خاصة بنود بعض اتفاقيات التبادل الحر بين دولتين التي تفوق فترتها الزمنية المدة المحددة في البرنامج التنفيذي، وهي عشر سنوات ابتداء من أول عام ١٩٩٨، أو تضمين هذه الاتفاقية قوائم سلبية أو استثناء لسلع تفرض قيودا تفوق تلك التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويضيف التقرير المشار إليه أنه لا تزال توجد حواجز أكثر إعاقة وتحول دون انسياب ودخول السلع العربية إلى أسواق الدول العربية، أهمها:

أولا : القيود غير الجمركية (الإدارية والكمية)

يأتي على رأس العقبات التي تعرقل حركة التجارة العربية البينية القيود غير الجمركية والإدارية والكمية. فما زالت السلع العربية المستوردة في بعض الدول العربية تخضع لرخص الاستيراد وتحت مسميات مختلفة بجانب القيود النقدية وتعقيد الإجراءات المصرفية المتعلقة بفتح الاعتمادات لتمويل التجارة

العربية، كما أن بعض الدول العربية ما زالت تطبق قوانين تمنع الاستيراد وذلك لحماية المنتج المحلى أو لأسباب دينية أو صحية أو أمنية فى حين أنه قد تم إقرار قائمة السلع التى لا تسرى عليها أحكام البرنامج التنفيذى للأسباب الواردة فيه (الدينية، الأمنية، الصحية) ومن ثم، فإن أى منع خارج هذه القائمة يعتبر مخالفا لأحكام البرنامج التنفيذى.

ثانيا: الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل

تشكل الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل عقبة أمام التجارة العربية البينية، وقد أوضحت دراسة أعدها صندوق النقد العربى عام ١٩٩٨ تعدد هذه الرسوم والأشكال المختلفة لها. والمشكلة الرئيسية لهذه الرسوم أنها غير واضحة ويتم فرضها وتحصيلها من قبل جهات حكومية متعددة، كما أن المستورد أو المصدر ليس على علم بها فى أغلب الأحيان مما يؤثر على القيمة السوقية للسلعة.

ثالثا: عدم استكمال قواعد المنشأ التفصيلية

يتطلب تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى استكمال إعداد قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية. لقد كان غياب مثل هذه القواعد سببا أساسيا فى طلب العديد من الدول العربية الاستثناءات تجنبا لمنافسة السلع غير العربية وتمتعها بما تتيحه المنطقة من امتيازات للسلع العربية، وذلك فى حالة الاستمرار فى تطبيق قواعد المنشأ الانتقالية التى تستخدم قاعدة القيمة المضافة وحدها كما يجرى به العمل حاليا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تحقيق تكامل الإنتاج بين الدول العربية أحد الأهداف المهمة لهذه المنطقة، ولا يتحقق إلا من خُلال اعتماد قواعد منشأ تراكمية تتيح للدول أعضاء المنطقة تحقيق منتج عربى بمشاركة عناصر إنتاج من عدة دول عربية وبخطوات تصنيعية متدرجة.

رابعا: عدم تنسيق قوانين المنافسة

إن تنسيق قوانين التشريعات المحلية للمنافسة وتنظيم الاحتكارات فى الدول الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يعتبر أمرا ضروريا فى

انفتاح الأسواق العربية على بعضها وتحقيق منافسة عادلة فى أسواقها. غير أنه لا توجد لدى الدول الأعضاء قوانين المنافسة وتنظيم الاحتكار باستثناء المغرب وتونس، ويعمل عدد من الدول العربية على إقرار تشريعات فى هذا الصدد مثل مصر والأردن.

خامسا: عدم تحديد كيفية معاملة منتجات المناطق الحرة

من الموضوعات المهمة التى لم يتم استكمالها بعد كيفية معاملة منتجات المناطق الحرة القائمة فى العديد من الدول العربية، إذ تباينت وجهات النظر حوله. ويعود ذلك التباين إلى الاختلاف فى أساليب تنظيم هذه المناطق فى الدول العربية.

سادسا: عدم تحرير تجارة الخدمات

إن البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لم يتضمن تحرير تجارة الخدمات. وتغطى تجارة الخدمات مجموعة واسعة من الأنشطة (المصارف، التأمين، المعلومات، الاتصالات، النقل.. الخ) وقد حددت منظمة التجارة العالمية ما يزيد على ١٥٠ قطاعا فرعيا من الخدمات. وقد نصت الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات على وضع قواعد دولية تكون مقبولة من جميع الدول الأعضاء لتسهيل توريد الخدمات عبر الحدود الوطنية دون حواجز حمائية وعراقيل إدارية.

الاتحاد الجمركى العربى

تجرى الجامعة العربية دراسة متطلبات إقامة الاتحاد الجمركى العربى باعتباره مرحلة متقدمة فى ارتقاء التكامل الاقتصادى العربى لينتقل من إقامة منطقة تجارة حرة إلى إقامة السوق العربية المشتركة. وهناك عدة مداخل لإنشاء اتحاد جمركى عربى. كما أن متطلباته تقتضى إعداد دراسات

تتناول جوانب عديدة منها المنفذ الجمركى، وتوزيع العائدات من الرسوم الجمركية وتحديد الرسم الجمركى الموحد.

الشرق أوسطية

بعدما بدأت عملية السلام فى الشرق الأوسط، تزايدت الدعوة للتعاون الاقتصادى فيما بين دول المنطقة، وانصب التركيز أساسا على التعاون العربى الإسرائيلى، وشجعت الولايات المتحدة ومن حذا حذوها على الترويج لمشروعات وخطط للتكامل الاقتصادى تلعب فيها إسرائيل دور " المخ " ويلعب العرب دور " العضلات " كما يقول التعبير الهزلى. ويؤمن هؤلاء بأن إسرائيل بقدراتها الاقتصادية الكبيرة ستلعب دورا مهيمنا، ذلك أن ناتجها القومى الإجمالى يبلغ ٧٠ مليار دولار وهو ما يعادل الناتج القومى لحوالى ١٥٠ مليون عربى. ويتطلع دعاة الشرق أوسطية إلى أن يسهم الجانب العربى فى السوق الشرق أوسطية بما يلى :

- رأس المال اللازم للمشروعات الاقتصادية، خاصة من دول النفط ؛
- العمل الرخيص المتوافر فى البلاد العربية، سواء البدنى أو العقلى ؛
- السوق الواسعة التى تمكن من تسويق إنتاج المشروعات المقترحة ؛
- الموقع الاستراتيجى اقتصاديا .

وبالطبع يتولى الإسرائيليون دور " المدير " ــ المخطط والموجه ــ وصاحب الدراية الفنية والخبرة التكنولوجية، ويستولى على جزء من الثمار يتفق مع دوره الذى يكثر الضجيج حول أهميته وحيويته. ويوضح الدكتور اسامة الغزالى حرب أنه كانت هناك ــ حتى ما قبل عام ١٩٤٨ ــ ثلاثة مصادر للأفكار الشرق أوسطية :

- **مصدر أوروبى ــ أمريكى** يستهدف الحفاظ على المصالح الأوروبية الأمريكية فى المنطقة وحمايتها.
- **ومصدر يهودى** يتواكب مع جهود زرع إسرائيل فى المنطقة بهدف إدماجها فيها وتقليل العداء المحتمل لها.

- وأخيرا **مصدر عربى** كانت أفكاره تـــدور فقــط حــول المنـــاطق العربيـــة من الشرق الأوسط، تحت لواء الوحدة العربية، وفى إطـــار جامعـــة الـــدول العربية.

غير أنه بقيام إسرائيل عام ١٩٤٨ بدعم أوروبى وأمريكى كامل، ســـقطت الفواصل بين المشروعين اليهودى، والأوروبى ـ الأمريكى ليحكمهما تصـــور واحد.

ويمكن أن تدرج المشروعات الشرق أوسـطية اليهوديـة ـ الأوروبيـة ـ الأمريكية فيما بين ١٩٤٨ و١٩٧٧ فى إطار نوعين من المشروعات :

- أولهما، مشروعات التحالف السياسى والاستراتيجى التـــى بـــدأت تطرحـــها الولايات المتحدة بعد أن تبوأت زعامة العالم الغربى بعد الحـــرب الثانيـــة، بلا منازع.
- أما النوع الثانى من المشروعات الشرق أوسطية فى ذلك الوقت نفسه، فـــهو مشروعات التعاون الإقليمى ـ الاقتصادى أساسا ـ التى طرحتها شخصيات أو هيئات إسرائيلية أو أمريكية (يهودية أساسا) علـــى مـــدار الفـــترة بيـــن ١٩٤٨ و١٩٧٧.

ويبدو أنه فى مقدمة مقترحـــات الشـــرق أوســطية وأكثرهـــا اســتمرارية وإصرارا، كانت تلك التى دأب شيمون بيريز على طرحها منذ ما لا يقل عـــن ٣٠ سنة مضت.

ويوضح يوسى بيلين الوزير الإسرائيلى السابق ويائير هيرشفيلد أستاذ تاريخ الشرق الأوسط فى جامعة حيفا أن للإسرائيليين مخاوفهم من الشرق أوســـطية، فهم يخشون الفجوة فى دخل الفرد باعتبارها مصدر قلق جدى. فإذا اتسعت هـــذه الفجوة وتفاقمت شتى المصاعب الاقتصادية والاجتماعية فى العالم العربى فإنـــها ستكون مصدرا اجتماعيا اقتصاديا لتجدد زعزعة الاستقرار. ومن شأن اليـــأس الاجتماعى واتساع الفجوة الاجتماعية الاقتصادية داخل المجتمعـــات العربيـــة، وكذلك بين المجتمعين العربى والإسرائيلى، أن تؤدى آجـــلا أو عـــاجلا إلـــى مظاهر للعداء. فقد كان اجتماع اليـــأس الاجتمـــاعى والســـخط الوطنـــى فـــى

الماضي سببا فى الكثير من المعاناة. ولذا تتوافر الرغبة فى تحقيق الرخاء والنمو الاقتصادى ليكونا من عوامل الاستقرار. ويشير الكاتبان أيضا إلى خوف المجموعات الاقتصادية الإسرائيلية من التنافس مع العالم العربى لأنه سيكون مصدرا للإضرار بمصالحها الفورية. فجماعات الضغط لصالح المزارعين الإسرائيليين تخشى أن تؤدى الترتيبات التجارية العامة مع العالم العربى إلى الإضرار بالزراعة الإسرائيلية. وتبين الدراسات الإسرائيلية أن تنمية الزراعة فى قطاع غزة والضفة الغربية ستمكن المزارعين الفلسطينيين من إنتاج السلع من النوعية نفسها بتكلفة أقل بنسبة ٤٠-٥٠ فى المائة. وعلى ذلك فعندما تفتح الحدود أمام التدفق الحر للتجارة سوف تحل محل المنتجات الزراعية الإسرائيلية منتجات فلسطينية أو منتجات عربية منافسة أخرى.

وهناك مخاوف مماثلة بين رجال الصناعة الإسرائيليين فى فروع الإنتاج المعتمدة على كثافة الأيدى العاملة. فالمشتغلون بصناعة تجهيز الأغذية والمنسوجات فى إسرائيل يخشون أن يؤدى فتح الحدود، فى نهاية المطاف، إلى انتقال هذه الصناعات من إسرائيل إلى البلدان المجاورة.

وفى المقابل، فإن الجانب العربى يخشى الهيمنة الإسرائيلية فى الشئون الاقتصادية، وأن ترتبط الاستثمارات الخارجية بالاقتصاد الإسرائيلى الأقوى. وفوق ذلك فإن المنتجين والتجار العرب بوجه عام، الأكثر اعتيادا على السوق المحلية لا على السوق الدولية، يخشون من آثار المنافسة الخارجية بوجه عام.

كما يرى بعض المفكرين الإسرائيليين أن الظروف الموضوعية غير ملائمة لقيام سوق شرق أوسطية، فإضافة إلى الصراع الحضارى والعسكرى الذى لم يجد له حلا شافيا، فإن الشرق الأوسط لم يتهيأ بعد لإقامة سوق مشتركة، والمنطقة لا تتوافر فيها البنية الأساسية المادية والتكنولوجية ولا السياسات الملائمة والظروف الاقتصادية المشجعة على القيام بمشاريع تعاونية مختلفة. وقد أقامت دول المنطقة حواجز عالية تحول دون التعامل الحر.

وحتى إذا قررت هذه الدول اليوم أن تنفتح على العالم الخارجي فإن الأمر يتطلب جيلا آخر قبل أن يمكن قيام سوق مشتركة. وفي الوقت ذاته تستمر الفجوة بين البلدان الغنية المصدرة للبترول والبلدان الفقيرة المصدرة للأيدي العاملة في الاتساع.

ويرى بلال الحسن أن قيام سوق شرق أوسطية تعترضه عقبات أهمها :

• **العقبة الأولى :** هي إسرائيل، فقد رسمت إسرائيل لنفسها منذ أن وجدت دورا سياسيا وعسكريا يجعلها دولة من خارج المنطقة، دولة وافدة من أجل التهديد والتوسع والاحتلال، فربطت نفسها مع كل القوى المعادية للمنطقة، فتحالفت مع فرنسا وبريطانيا في حرب السويس عام ١٩٥٦، وتحالفت مع الولايات المتحدة الأمريكية في حرب رمضان ١٩٧٣ عبر الجسر الجوي الشهير الذي انقذ وضعها العسكري.

• **العقبة الثانية :** دعوة الآخرين للمساهمة في الأعباء المالية للمشاريع الإقليمية دون أن يكون لهم مصلحة مباشرة في ذلك، ويبرز هذا جليا في موقف دول الخليج العربي المعارض لفكرة إنشاء " بنك التنمية الإقليمي ". ذلك أن المشاريع تصاغ انطلاقا من قاعدة ضمان مصالح إسرائيل، واندماجها في منظومة الاقتصاد العربي من خلال تلك المشاريع لا من خلال التفاعل الاقتصادي الطبيعي، فلأن إسرائيل تشكو من نقص المياه مثلا فلابد إذن من إنشاء محطات مياه للتحلية تتشارك فيها مع الأطراف العربية، ويكون على هذه الأطراف أن تتحمل مسئولية أساسية في التمويل دون أن تجني من وراء ذلك أي مردود، وكذلك الحال في مشاريع القنوات التي تربط البحر الميت بالبحر الأحمر أو بالبحر الأبيض المتوسط، وكذلك الحال في المشاريع السياحية في خليج العقبة وإيلات، أو في مشاريع وادي عربة الزراعية.

• **العقبة الثالثة :** أن إسرائيل تريد سلاما يحافظ على هيمنتها العسكرية المطلقة.

• **العقبة الرابعة :** عدم حل القضية الفلسطينية التي تسمم الأجواء في المنطقة.

خاتمـــــة

فى البدء ينبغى الإشارة إلى أن الدور العربى فى الاقتصاد العالمى أقل ممـــا تبرره له إمكاناته، ويرجع ذلك لعوامل كثيرة من أهمها ضعف العمل العربـــــى المشترك ــ خاصة فى المجال الاقتصادى، الذى يرجع كما سلف القـــول إلـــى ضعف الإرادة السياسية لأصحاب القرار، وعدم فاعلية ــ أو غياب ــ الضغـــط الشعبى من أجل تحقيق هذا.

إن بلدان المنطقة لا تتبادل فيما بينها سوى كميـــات ضئيلـــة مـــن الســـلع والخدمات، فى حين يذهب جل صادراتـــها إلـــى أوروبـــا وأمريكـــا، ويـــأتى معظم وارداتها من أوروبا وأمريكا، بل ومن الدول الآسيوية، حتـــى الأغذيـــة التى يستطيع الوطن العربى أن ينتج مقادير وافرة منها، إن لم يكـــن للتصديـــر فعلى الأقل لتحقيق الاكتفاء الذاتى منها، بل إن الدول التـــى تســـتورد عمالـــة، تفضلها أسيوية أو إفريقية وتقلل تدريجيا أعداد العاملين العرب بها، ربما لفروق فى الأجور، أو لأن العمالة الأجنبية أكثر امتثالا.

وهناك بعض المشروعات المبشرة التى تنطلق من المسلمات التى لا تقبـــل الجدل فى عالم اليوم وهى أن الاقتصاد هو قاطرة التنميـــة، وطريـــق التكـــامل والتعاون بين الدول، وأنه كلما زادت درجة التفاعل الاقتصادى بين دولتيـــن أو أكثر، سواء فى إقليم جغرافى معين أو حتى عبر عدة أقـــاليم غـــير متلاصقـــة جغرافيا، أسهم ذلك فى زيادة درجة الترابط والتكامل بينها، وزادت أيضا قـــدرة هذه الدول على مواجهة تحديات العولمة التى تزداد حدتـــها يومـــا بعـــد يـــوم، والاتفاق الذى تم توقيعه بين مصر والأردن وسوريا ولبنان بشأن نقـــل وبيـــع وتوزيع الغاز الطبيعى المصرى إلى هذه الدول الشقيقة نموذج للتقارب المثمـــر حتى وإن كان جزئيا فالاتفاق وما ينطوى عليه مـــن تكويـــن شـــركتين يصـــل رأسمالهما إلى نحو مليار دولار، وتعملان فى البلدان الأربعـــة، ليـــس ســـوى نموذج للمشروعات الاستثمارية المشـــتركة التـــى تزيـــد منافعـــها وعوائدهـــا كثيرا على مجرد العائد الاقتصادى المباشر، فنحن أمام عملية تكـــامل متبـــادل فى واحد من أهم المجالات، وهو مجال الطاقـــة الـــذى لا تســـتقيم الحيـــاة أو التنمية بدونه.

إن نموذج التكامل الرباعى فى مجال الغاز ليس هو النموذج الوحيد، فهناك من قبل مشروع الربط الكهربائى الذى يضم أيضا هذه الدول الأربع نفسها، والذى بدأ العمل فيه منذ أكثر من عامين، وكل من الغاز والطاقة الكهربائية بطبيعة الحال عصب الحياة والتقدم، ولا يمكن الاستغناء عنهما فى عالم اليوم. وحين تعتمد عدة دول بعضها على بعض فى هذين المجالين فهذا معناه أنها قد وصلت إلى درجة عالية ومهمة من الاعتماد المتبادل، وتحقيق المصالح المشتركة.

ومثل هذه النماذج تعد تطبيقا أمينا للعمل على تشكيل نموذج متطور وفاعل للتكامل الاقتصادى العربى ــ العربى، وتعبر عن سعى دائم إلى تحقيق حالة من الترابط العضوى بين نهضة الدول العربية وتقدمها.

وهذه المشاريع تغذى السير بخطى حثيثة على طريق إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية، التى تمثل هدفا عزيزا لكل الدول العربية، منذ ما يزيد على خمسين عاما، ومع ذلك فإن الخطوات العملية كثيرا ما واجهت العقبات والصعاب التى عطلت مسيرة التطبيق، وأعاقت الوصول إلى هذا الهدف النبيل، ولذلك كان المخرج أحيانا يكمن فى تفعيل التبادل التجارى الثنائى مع العديد من الدول العربية، وإنشاء لجان عليا لتنظيم التعاون الاقتصادى والفنى بين هذه الدول.

وفيما يتعلق بالشرق أوسطية، فإن تعنت إسرائيل ورفضها إرجاع الحقوق العربية ــ وهى حاليا فى حدها الأدنى بعد ما اقتطعته إسرائيل منها مرارا وتكرارا ــ يحول دون قيام تعاون اقتصادى فى المنطقة، كما أن اختلاف الأهداف والغايات الإسرائيلية يعرقل ذلك. وإضافة لذلك، فإنه مثلما أن هيكل اقتصاد الدول العربية موجه أساسا نحو الغرب وليس نحو التعاون مع بعضها البعض، فإن هيكل الاقتصاد الإسرائيلى موجه هو أيضا لأوروبا وأمريكا. وإذا قيض لشكل أو آخر من التعاون الاقتصادى بين العرب والإسرائيليين، فإنه سيكون ساحة أخرى لصراع من نوع آخر بين الطرفين، صراع اقتصادى، تشعله وتفاقمه عوامل حضارية وسياسية وفكرية ستظل قائمة أبد الدهر، وتحول

دون تحويل الإنفاق العسكرى إلى انفاق انمائى (وهو مـــا يقتضيــه التعــاون الاقتصادى الحقيقى) لاستمرار التربص حتى وإن هدأ ــ أو خمــد ــ العمــل العسكرى.

كلمة أخيرة

لقد ناقشنا قضية العولمة والأقلمة من جميع جوانبها، وأكدنا أنها ليست شرا خالصا أو خيرا صافيا، وأنه لابد من وضع ضوابط لهما لضمان إنصاف الفقراء والنهوض بهم.

وكلما كثر الحديث عن العولمة زادت صعوبة فهمها بالنسبة للمواطنين العاديين فهى تستأثر فى قوائم الكتب الصادرة حديثا بنصيب كبير، ولا يطالع الإنسان صحيفة إلا ويجد مقالة أو أكثر عن العولمة، ولا يجلس مع الأصدقاء إلا ويسمع حوارات صاخبة عنها، البعض يؤيدها وإن كان لا يفهمها، والبعض يعارضها ولا يبالى إن كان يفهمها أو يجهلها.

فعند فريق أن العولمة تعنى إزالة الحواجز السياسية والاقتصادية والاجتماعية، حتى تتحرك رؤوس الأموال والأفكار والسلع والخدمات بحرية.

وعند فريق ثان، فإن العولمة هى الوجه الحديث للاستعمار، والموجة الجديدة من سيطرة الغرب الأوروبى والأمريكى على مقدرات العالم الثالث.

وعند فريق ثالث، فإن العولمة هى المرادف الموضوعى للأمركة، وللهيمنة الأمريكية، ولسيادة نمط الأفكار الأمريكية، والثقافة الأمريكية، والمأكولات والأزياء الأمريكية.

وعند فريق رابع، فإن العولمة ليست إلا ستارا تتحرك تحته الشركات العملاقة متعددة الجنسيات وعابرة القارات، التى لها ميزانيات تفوق ميزانيات العديد من الدول، ولها مصالح لا تتطابق مع مصالح الدول، ولها طموحات لا تقف عند حدود، ومن ثم فإنها ترفع شعار العولمة كى تفسح لنفسها طريق التوغل، وترفع شعار العولمة كى تزيل التشريعات المحلية والمنافسات المحلية، فتنتشر دون أى عائق، بغض النظر عما إذا كانت مصالح هذه الشركات تضر بمصالح الدول الفقيرة فى العالم الثالث.

وينطلق دعاة العولمة من افتراض أن العولمة تتيح فرصا كثيرة لملايين من البشر فى شتى أنحاء العالم، على أساس أنها تسمح بتزايد معدلات التجارة، وزيادة تبادل التكنولوجيات الجديدة، وتدفق الاستثمارات الأجنبية، وتوثق الارتباط بين الشعوب عبر الإعلام والإنترنت، وكل ذلك من شأنه أن يدفع بالنمو الاقتصادى إلى الأمام، وبالتقدم البشرى إلى وضع أفضل يسهم فى القضاء على الفقر فى القرن الحادى والعشرين. فالعالم اليوم ـ مهما تكن السلبيات التى لا ينكرها أحد ـ يستطيع أن يزيد من الثروة المتاحة للبشر، وأن يتوصل إلى المزيد من التكنولوجيا التى تزيد من قدرتهم على استغلال ثروات الطبيعة والانتفاع بها، وكذلك فإن التكنولوجيا الحديثة تمكن الفرد من أن يعيش حياته بصورة أكثر راحة، وأكثر توفيرا للمتعة بعيدا عن المشقة والمعاناة !

وعلى هذا الأساس، فإن دعاة العولمة يعرفونها، بوجود أسواق عالمية، وتكنولوجيا عالمية، وأفكار عالمية، وتضامن عالمي، ويركزون على فكر التضامن العالمي، على افتراض أنه يضفى الطابع الإنساني على العولمة، حتى يكون هناك التزام مبدئى وأخلاقى، بأن تكون عوائد التنمية العالمية متاحة للجميع فى كل أنحاء العالم، وهذا الالتزام الأخلاقى يعد رابطة إنسانية مشتركة تصنع قدرا من التوحد والانسجام بين القيم الإنسانية فى كل الدول، وكل الشعوب.

العولمة والقيم الإنسانية

تتركز القيم الإنسانية فى زمن العولمة، فى عدة مجالات رئيسية مثل قضايا حقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية، وإنصاف المرأة، والتركيز على التنمية الاجتماعية بقصد تحسين أحوال الطبقات المهمشة، ومكافحة الفقر.

والحقيقة أن هذه النقطة بالذات هى مما يسهل الرد عليه بالنقد، فنحن لا نرى من العولمة إلا وجوهها التنافسية الضارية، التى لا يقدر عليها إلا الأقوياء والأثرياء، ولا يصمد فى حلبتها الضعفاء والفقراء، يستوى فى ذلك الدول والشركات والأفراد، ونحن لا نرى من العولمة إلا النهم إلى الربح

والتوسع وغزو الأسواق، وتراكم الأمــــوال، وتركـــيز الـــثروات فـــي أيـــدى البعض دون الآخرين فيملكون كـــــل شــــيء، ويتـــاجرون فـــي كـــل شـــيء، ولا يبالون ــ فى سبيل ذلك ــ بأى شيء !

وحين كتبت أكثر من مرة، مؤكدا ضرورة أن يكون للعولمة وجه إنســــاني، يجعل فقراء هذا العالم يكفون عن الخوف المتزايد منها، حيـــن يرونـــها أكـــثر عدالة، وأكثر رحمة، فقد كنت ومازلت أتابع ما ينشر حـــول العولمــة، حتـــى قرأت الصفحات الأولى من التقرير الصادر عـــن البرنـــامج الإنمـــائى للأمـــم المتحدة، تحت عنوان " العولمة ذات الوجه الإنساني ". حيث يؤكـــد إن الـــثروة الحقيقية لأى دولة هى الناس الذين ينتمون إليها، والغرض مـــن التنميـــة هـــو تهيئة بيئة تمكن الناس من التمتع بحياة طويلة صحيـــة وخلاقـــة، ولكـــن هـــذه الحقيقة البسيطة كثيرا ما تلقى النسيان فى غمار السعى إلـــى تحقيـــق الـــثروة المادية والمالية، وإذا كان الحديث يكثر ــ هذه الأيام ــ عن العولمة، فإن هـــذا لا يعنى أن العولمة وليدة اليوم، وإنما هى ظاهرة تعود إلى الفترة مـــن أوائـــل القرن السادس عشر إلى أواخر القرن التاسع عشـــر، ولكـــن مـــا حـــدث مـــن تطور وجعلها السمة المميزة لحياتنا المعاصرة، هو انكماش المكان، وانكمــــاش الزمان، واختفاء الحدود، مما أدى إلى ارتباط أوثـــق وأعمـــق وأســـرع فـــى حياة الناس فى مختلف أنحاء العالم، بصورة لم تكن معروفـــــة فـــى أى فـــترة سابقة من فترات التاريخ الإنسانى.

خذ مثالا على ذلك، حجم الأموال التـــــى يجـــرى تداولـــها، يوميـــا، فـــى أسواق العملات فى العالم، فهى تزيد على ١٫٥ تريليون دولار يوميـــــا. وخـــذ مثالا على ذلك أيضا من الحجم الذى تطورت إليـــه التجـــارة العالميـــة، فـــهى تستوعب وتستقطب خمس ما ينتجه العالم كله من سلع وخدمــــات كـــل عـــام. وهذان المثالان ليسا هما الوجهين الوحيديـــن للعولمـــة، فالعولمـــة لا تقتصـــر على مجرد تدفق النقود والسلع، وإنما ترقى لما هو أبعد من ذلك، فـــهى تزيـــد من الاعتماد المتبـــادل بيـــن ســـكان العـــالم، بصـــورة تـــؤدى إلـــى إدمـــاج الاقتصاديات وتمتد بتأثيرها إلى باقى مجالات الحياة، فلا تقف عنـــد الاقتصــــاد وحسب، وإنما تتعداه إلى الثقافة والحكم والتكنولوجيا، فما يحدث فى أى مكـــــان من العالم، تتداعى تأثيراته السلبية والإيجابية على باقى الأماكن، فلم تعد هنــــاك

أحداث يقتصر تأثيرها على مجتمعها المحلى، فمثلا لو انخفضت قيمة العملة فى تايلاند (الباهت) ـ كما حدث فى الأزمة الآسيوية ـ فإن هذا ربما يؤدى إلى تصاعد معدلات البطالة فى جنوب شرق آسيا، ثم يؤدى إلى تباطؤ الاستثمار المتاح للخدمات الاجتماعية فى أمريكا اللاتينية، وربما يؤدى إلى ارتفاع مفاجئ فى تكلفة الأدوية التى تحتاجها إفريقيا وتستوردها من الخارج.

صحيح أن العالم منذ قرون عديدة يشهد تحولات ملموسة، تدفع كل الشعوب والدول نحو المزيد من الارتباط والاعتماد المتبادل، ولكن العولمة تترافق مع العديد من وسائط الاتصال التى لم تكن موجودة من قبل، بدءا من أسواق النقد الأجنبى، وأسواق رأس المال التى يتصل بعضها ببعض على الصعيد العالمى، وتعمل على مدى ٢٤ ساعة يوميا، حيث تجرى المبادلات والصفقات بين أقصى الأرض وأدناها، ومن شرقها وغربها، وبين شمالها وجنوبها، وأنت فى مكانك، والطرف الآخر فى مكانه، مهما تتباعد المسافات بين المكانين، وقد تعمق هذا مع وجود شبكات الإنترنت وما صار يعرف باسم التجارة الإليكترونية وأجهزة الهاتف المحمولة، وشبكات الإعلام الفضائى.

مؤسسات العولمة وآلياتها

لم يكن للعولمة أن تأخذ شكلها وملامحها المميزة لها، كما سلف القول دون وجود مؤسسات ذات طابع عالمى، وتمتاز بقدر من الفاعلية والمشروعية، والمثال على ذلك منظمة التجارة العالمية التى لديها صلاحيات وسلطات، تتجاوز صلاحيات وسلطات الحكومات الوطنية. وبالإضافة إلى منظمة التجارة العالمية، هناك ما يعرف باسم الشركات المتعددة الجنسيات أو العابرة للقارات، وبعض هذه الشركات لها مراكز مالية تفوق المراكز المالية لعدة دول مجتمعة.

وعلى الصعيدين الاجتماعى والثقافى، فإن العولمة أخذت تفرض وجودها، عبر ما يعرف باسم الشبكات العالمية للمنظمات غير الحكومية، والعديد من الأنشطة الثقافية والخيرية والإنسانية التى تتجاوز حدود الدول الوطنية، وتعمل على مساحات واسعة جدا أقل وصف لها هو العالمية.

وزاد من ترسيخ العولمة تلك الأطر والقواعد القانونية ذات النطاق العالمى، حيث تم التوصل إلى العديد من الاتفاقيات الدولية التى تنظم شئون التجارة العالمية، والتى تنظم تجارة الخدمات، والتى تنظم الحقوق والواجبات فيما يخص مسائل الملكية الفكرية، خاصة أن هذه الاتفاقيات يتم إسنادها ودعمها بآليات قوة لتنفيذها على صعيد الواقع، حتى لا تكون حبرا على ورق، وهى ذات طابع إلزامى، إذ تلتزم بها الحكومات الوطنية وهذا فى حد ذاته تطور غير مسبوق يضع قيودا على الحكومات الوطنية، وهى تمارس السيادة القومية.

شروط للكسب والخسارة

ليس صحيحا أن العولمة فى حد ذاتها تضمن الخير لكل الناس، وليس صحيحا كذلك أن العولمة فى حد ذاتها تمثل شرا مطلقا، ولكن العولمة لها إيجابياتها التى لا تتحقق إلا بشروط معينة، ولها سلبياتها التى يمكن تفاديها بأساليب معينة.

والحقيقة الواضحة بشأن العولمة، هى أن هناك دولا استفادت بصورة فعلية من العولمة، بينما هناك دول تندفع نحو المزيد من التهميش، على الرغم من أنها مندمجة فى تيار العولمة.

فمنذ منتصف الثمانينيات، بدأ العالم يدرك حقيقة ما بات يعرف باسم النمور الآسيوية التى اخترقت حواجز الفقر، واجتاحت حواجز التخلف، وانطلقت نحو آفاق التصنيع، وظفرت باقتصاد حديث، ترك آثارا إيجابية على كل مجالات الحياة الاجتماعية التى بدأت تشهد بدورها عصرا من الرفاهية والازدهار، يعيش المواطن فى ظلاله متمتعا بدخول مرتفعة، وبمستويات من المعيشة اللائقة، وفوق هذا كله فإن المواطن قد تسلح بالأمان الذى يدفعه نحو تحقيق المزيد من الإنجازات التى تعود عليه بالنفع الذى يرتجيه.

وبالإضافة إلى النمور الآسيوية، هناك دول أخرى ظفرت خلال السنوات العشر الأخيرة بتجارب ناجحة فى الاندماج فى الاقتصاد العالمى

وأدارت عملية الانخراط فى العولمة بأساليب ذكية أتاحت لها أن تحول العولمة إلى عنصر إيجابى يدعم الاقتصاد المحلى، ويزوده بعناصر الازدهار، ويغذيه بفرص التقدم والانتشار، وهذه الدول تتوزع على عدة قارات، وتعكس كل منها ملامح بيئتها الثقافية والاجتماعية، ففى آسيا ــ على سبيل المثال ــ تبرز الهند كنموذج بارز فى الاستفادة الهائلة من إمكانات العولمة، وفى أوروبا الشرقية تجد الأمثلة العديدة بارزة وواضحة مثل بولندا التى كانت الدولة الرائدة فى كسر الستار الشيوعى الحديدى، والتى قادت تجربة غير مسبوقة فى التحول من الاقتصاد الاشتراكى المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق، القائم على حرية التجارة وحرية العرض والطلب وعلى المبادرة الخاصة وعلى حرية تدفق الأموال والخدمات والسلع والعمالة.

ولا تتوقف النماذج التى استفادت من إيجابيات العولمة، على آسيا وأوروبا، وإنما امتدت إلى أمريكا اللاتينية، القارة التى ذاع صيتها فى الفقر والانقلابات العسكرية والاضطرابات الاجتماعية، ومن أبرز النماذج الناجحة فى أمريكا اللاتينية نجد جمهورية شيلى، فقد تمكنت من تنفيذ برامج إصلاحية انتقلت من التعثر الاقتصادى إلى النجاح الذى لا تخطئه العين.

وكل هذه الأمثلة نجحت فى الاستفادة من العولمة بعدة أشكال. وقد حققت الدول التى استفادت من مزايا العولمة، مثل الهند وبولندا وشيلى، هذه الاستفادة بالاندماج فى الاقتصاد العالمى والارتباط به، بصورة مكنتها من تحقيق عدة مزايا، فهى قبل كل شىء تمكنت من اجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية إلى أراضيها، حيث زادت من فرص العمالة، وزادت من الإنتاجية وسمحت بإدخال التكنولوجيا العالمية، وقد ساعدها تحقيق هذا الهدف على تحقيق هدف مماثل لا يقل أهمية، وهو تنويع الصادرات بحيث لا تقتصر على المواد الخام، والمحصولات الزراعية والمنتجات التقليدية، وإنما بدأت المصنوعات الحديثة وعالية الكفاءة تشغل هامشا معقولا فى قائمة صادرات هذه البلاد.

ومع الأسف فإن على الجانب الآخر دولا كلما ازدادت تعلقا بالعولمة ازدادت تهميشا وكلما حاولت الاندماج عادت بالمرارة والخسارة، وربما يكون المثال البارز على ذلك هو روسيا، التى لا تمل من إعلان أنها تتجه نحو

العولمة، وعلى الرغم من ذلك فإن مشكلاتها تزداد حدة، وأزمتها تكاد تتضاعف كل فترة محدودة من الزمن، ومثل روسيا ــ وإن كان بصورة أقل حدة ــ نجــد دولا مثل طاجيكستان فى آسيا الوســطى، وفــنزويلا فــى أمريكـــا اللاتينيـــة، ومدغشقر والنيجر فى إفريقيا.

ومعظم هذه الدول يعد مندمجا بصورة كبيرة فى السوق العالمية، على أساس أن صادرات هذه الدول تمثل ما يتراوح بين ٢٠ و٣٠ فى المائة مـــن إجمـــالى الناتج المحلى، ولكن المشكلة تكمن فى أن هذه الصادرات تعتمد علـــى الســـلع الأولية والمواد الخام، والمعروف أن أسعار هذه الســـلع تتعــرض للانخفــاض بصورة مستمرة، ولم تفلح هذه الدول فى الاتجاه نحو الصادرات الصناعية، التى تعد ذات أسعار أكثر ارتفاعا، كما أنها لم تستطع أن تضع سياسات كفيلة بـــأن تمكنها من جذب الاستثمارات الأجنبية.

والحقيقة أن الأغلبية الكاسحة من دول العالم الثالث، تعانى آثـــار العولمـــة معاناة حادة، فهناك ما لا يقل عن ثمانين دولة فى العالم، يتعرض نصيب الفـــرد فيها من الدخل القومى للنقصان التدريجى طوال السنوات العشر الأخيرة، التـــى ازدهرت خلالها ظاهرة العولمة، بينما ــ فى المقابل ــ نجد أربعين دولة حققت زيادة فى نصيب الفرد من الدخل القومى بنسبة ٣ فى المائة، أو تزيـــد قليـــلا، بصورة سنوية طوال الأعوام العشرة الأخيرة.

ولمن يريد إن يفهم العولمة بصورة واقعية وعملية، بعيدا عن الجدل النظرى والفكر الفلسفى، الذى يمتع ولا يشبع، أقول إن التراجع الذى أصاب ــ وما زال يصيب ــ العديد من العملات مثل اليورو، الجنيه الإسترلينى، والفرنك الفرنسى، والين اليابانى، والمارك الألمانى، والجنيه المصرى، هو شـــاهد حقيقـــى علـــى طبيعة العولمة، وعلى التقدم المذهل فى قوة الدولار الأمريكـــــى، فالعولمـــة ــ ببساطة ــ تعنى حرية انتقـــال وتدفـــق رؤوس الأمـــوال، ورؤوس الأمـــوال لا تنتقل ولا تتدفق إلا حيث تتوقع زيادة الأرباح وارتفاع العوائد.

والسوق الأمريكيـــــة، والاقتصـــاد الأمريكـــى، والتكنولوجيـــا الأمريكيـــة تتضافر معا لجذب رؤوس الأموال إليها، حتـــى مـــن الأســـواق التـــى تمثـــل قوة اقتصادية وتكنولوجية لها قيمتها مثل أوروبـــا واليابـــان. فـــالأموال تنتقـــل

من بريطانيا وفرنسا وألمانيا وأسبانيا واليابان ومن غيرها إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ووفقا للأرقام التي أوردها روبرت ساموليلسون في مجلة " نيوزويك " الأمريكية، فإنه في عام ١٩٩٩ فقط أقبل المستثمرون من كل أنحاء العالم على شراء أسهم وسندات أمريكية تصل قيمتها إلى ٣٣٢ مليار دولار أمريكي.

وأخطر من هذا، فقد أقبل المستثمرون من كل أنحاء العالم على القيام باستثمارات مباشرة داخل الولايات المتحدة الأمريكية وصلت قيمتها إلى ٢٧٦ مليار دولار أمريكي، ومنذ خمس سنوات، على الأقل، والاقتصاد العالمي يشهد حالة من الحماس الزائد الذي يدفع المستثمرين من كل الجنسيات إلى شراء شركات أمريكية، والإقدام على بناء مصانع، ومجمعات تجارية، ومنشآت حكومية، يتكلف إنشاؤها مبالغ خرافية.

وبمرور السنوات فإن التأثير المتراكم لهذه الظاهرة بدأ يعكس نفسه بصورة ملحوظة في معادلة واضحة، طرفها الأول الازدهار المتواصل والشامل في كل مجالات الاقتصاد الأمريكي، بما يزيد من قوة وقيمة وثبات أقدام الدولار كعمدة لسوق العملات العالمية، وطرفها الثاني تراجع الاقتصادات الأخرى، بدءا من اقتصادات الدول المتقدمة نفسها، التي تنتقل وتهاجر منها رؤوس الأموال التي تحلم بالاستقرار في السوق الأمريكية المنتعشة إلى غيرها من الاقتصادات !

ومن المهم أن ننتبه إلى حقيقة قد تبدو غريبة بعض الشيء، وهي أن الضعف المتواصل في قيمة العملة الأوروبية الموحدة " اليورو " لم يسفر عن خسائر جسيمة في الاقتصاد الأوروبي. بل على العكس فقد أسهم هبوط اليورو في تعزيز ودعم النمو الاقتصادي في أوروبا. لماذا ؟ لأن انخفاض قيمة اليورو، أدى إلى زيادة القدرة التنافسية في الاقتصاد الأوروبي في مجال التصدير، حيث أدى لانخفاض الأسعار، ومن ثم ارتفع الطلب، وزادت المبيعات من الصادرات الأوروبية إلى الأسواق الأجنبية.

ولكن، من الناحية النفسية والسياسية لا يجادل أي خبير بالشئون الأوروبية في أن دول الاتحاد الأوروبي تشعر بأن انخفاض اليورو ـ باعتباره

عملتها الموحدة ــ يمثل جرحا يمس كبرياء الاتحاد الأوروبي وينال من هيبته على الساحة الدولية وينتقص من مكانته في الميزان الاستراتيجي وفي معادلات القوة العالمية.

ومن ناحية أخرى، فإن دوائر الاقتصاد الأمريكي التي تشعر بالفخر والاعتزاز، تتجاهل في الوقت نفسه حقيقة أخرى هي أن رؤوس الأموال مثلما انتقلت من أوروبا واليابان إلى أمريكا، فلا يوجد مانع من أن تنتقل ــ في أي يوم ــ من أمريكا إلى مواطنها، أو تذهب إلى حيث تتوقع أن تكون الأرباح، وهذا معناه أن الاقتصاد الأمريكي مرهون في ازدهاره وقوته ببقاء رؤوس الأموال، وهي بطبيعتها لا تعرف البقاء الدائم أو الأبدي، في أي مكان، وتميل إلى الهجرة وتسأم الملل وتحب المغامرة والترحال. وربما لهذا السبب تتعالى الأصوات الحكيمة داخل أمريكا، لتحذر من الانجراف وراء تيار الغرور السائد الآن، لأن الأسواق ليست مأمونة العواقب، ورؤوس الأموال ليست مأمونة الجانب، ورؤوس الأموال التي تركت أوطانها وذهبت إلى أمريكا من أجل الربح، مستعدة لمغادرتها عند أول بادرة تلوح لها فيها فرصة للربح الأفضل !

الأمركة والعولمة

في أذهان الجميع، هناك ارتباط حتمي وثيق، بين العولمة والولايات المتحدة الأمريكية، فلا تذكر إحداهما إلا إذا ذكرت الأخرى، ولذا فإن بعض المحللين يفسر العولمة على إنها تعني ــ في كل الأحوال ــ الأمركة، أي فرض الطابع الأمريكي في التفكير، والنموذج الأمريكي في الاقتصاد، والقيم الأمريكية في السياسة، وأنماط الحياة الاجتماعية الأمريكية، وأخلاق الثقافة والسينما الأمريكية، بحيث يتم تعميمها على العالم، وفرضها عليه بالإغراق، والإغراء، والإلحاح، والضغط الناعم، والتسلل السريع، وهنا يقول جون جراي، المفكر البريطاني وأستاذ الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة أوكسفورد المرموقة " إن أمريكا تعتبر نفسها آخر نظم التنوير، والدول التي تحمل راية الحضارة الإنسانية الجديدة، ولذا فهي ترى أن مصير العالم كله سوف يؤول

إلى حضارة واحدة هى الحضارة الأمريكية، ومـا نشـهده حاليـا مـن تعـدد فى الثقافات الموجودة فى العالم، ليس إلا مرحلـة انتقاليـة يمـر بـها العـالم فى طريقه إلى الحضارة العالميـة الواحـدة علـى الطـراز الأمريكـى، وأن الرأسمالية الديمقراطية هى النظام الذى سوف يتم تطبيقـه فـى العـالم كلـه، وأن السوق الحرة العالمية الواحدة سوف تصبـح حقيقـة موجـودة وملموسـة لا تقبل الشك ولا التشـكيك. ويحـق التسـاؤل : هـل هـذا الارتبـاط بيـن أمريكا والعولمة يعنى أن أضرار العولمـة لا تمتـد إلـى الولايـات المتحـدة الأمريكية ؟ وبعبارة أخرى نتساءل : هل الولايـات المتحـدة سـوف تكـون حالة استثنائية، بحيث تستفيد استفادة كاملة من إيجابيـات العولمـة، وتتفـادى تفاديا كاملا الإصابة بأضرارها ؟

هنا يجيب جون جراى بأنه فى الولايات المتحدة الأمريكية نفسـها تـؤدى سياسات تحرير السوق والتجارة الحرة إلى نوع غير مسـبوق مـن الانـهيار الاجتماعى الذى لم يسبق أن شهدته دولة متقدمة أخرى، ويتمثل هـذا الانـهيار الاجتماعى فى : تفكك الأسرة، وما يرتبط به من انهيار العلاقات الاجتماعيـة، وما يتداعى عنه من تأثيرات سلبية على تنشئة الأطفال وإعداد الأجيال الجديـدة. ثم هناك الظاهرة الأخطر والمترتبة على تفكك الأسرة، وهى امتلاء السجون بما يعنى ازدهار الجريمة، وأن السجون قد أصبحت أداة الضبط الاجتماعى التـى تحمى المجتمع الأمريكى من الانهيار الكامل، وليس أى شىء آخر.

وتسود فى الولايات المتحدة الأمريكية، موجات من القلـق المـتزايد بشـأن العولمة. فبعد أن كانت الولايات المتحدة تبدى حماسا خالصا لها، ينبع من إيمان لا يخالطه أى شك، بأن فكرة العولمة إطار صـالح لاحتـواء أزمـات العـالم المعاصر، ولتطويق كل مشكلات العالم العالقة فى ميـدان العلاقـات الدوليـة. فـإنك يمكـن أن تسـمع الآن أصواتـا داخـل الإدارة الأمريكيـة، وفـى الشركات الدولية، أو فى الإعلام، أو بيـن بسـطاء النـاس، تحمـل مخـاوف وشكوكا من العولمة، لا تقل فى حدتها عن المخاوف والشكوك التـى يحملـها أبناء العالم الثالث، وأبناء الدول النامية تجاهـها. فأزمـة الأسـواق الآسـيوية عام ١٩٩٧ تركت آثـارا سـلبية علـى الاقتصـاد الأوروبـى، والاقتصـاد الأمريكى، والاقتصاد فى دول أمريكا اللاتينية كالبرازيل، حيـث بـدأ العديـد

من البنوك والمصارف والشركات وبيوت المال في هذه الدول وكأنها تترنح تحت مطارق الأزمة الآسيوية على الرغم من أن هذه الأزمة كانت تجرى بعيدا جدا وعلى بعد قد يصل إلى آلاف الأميال !

فقد وقف الرئيس الأمريكى بيل كلينتون، فى أكتوبر ١٩٩٨ يتحدث أمام الاجتماع السنوى لصندوق النقد الدولى معبرا عن قلق عميق من العولمة. وكانت هذه هى المرة الأولى التى يعبر فيها رئيس أمريكى بصورة رسمية ومعلنة عن مخاوفه من العولمة، وهو ما مثل تحولا ملموسا فى موقف الولايات المتحدة التى كانت تصفق وتهلل وتبشر بفكرة العولمة، وربما أيضا تكون هذه هى المرة الأولى التى تشهد فيها قاعات صندوق النقد الدولى نقدا مباشرا للعولمة. لأن المعروف أن صندوق النقد الدولى، كان يروج لفكرة العولمة باعتبارها الدواء الشافى لكل مرض عضال والترياق السحرى لكل أزمات الاقتصاد الدولى. وكأنه لم يكن على أى دولة إلا أن تغمض عينيها وتبتلع جرعة أو أكثر من جرعات العولمة، فإذا باقتصادها يتعافى وإذا بأزماتها تتلاشى.

والواقع أن العولمة أثارت تناقضا محتدما بين الولايات المتحدة وأوروبا، بسبب سعى كل منهما لتسخيرها لحسابه.

ولا شك أن الاتحاد الأوروبى يمثل قوة اقتصادية هائلة، سواء نظرنا إليه فى حد ذاته أو نظرنا إليه بالمقارنة بالقوى الاقتصادية العالمية الأخرى، وأهمها الولايات المتحدة الأمريكية، صحيح أن الولايات المتحدة دولة واحدة، وإن كانت فى حجم قارة، ولكن من الصحيح كذلك أن الاتحاد الأوروبى، وإن كان يضم خمس عشرة دولة قابلة للزيادة، فإنه – فى النهاية – يمثل قارة تعرف كيف تتوحد بعد التفرق، وكيف تنهض بعد التمزق، وكيف تطرح نفسها منافسا قويا فى مواجهة القوة الأمريكية.

ووفقا لإحصاءات عام ١٩٩٨، فإن الاتحاد الأوروبى يستأثر وحده بما يوازى ٢٨ر٦ فى المائة من إجمالى الناتج العالمى، متفوقا فى ذلك – ولو بنسبة محدودة جدا – على الولايات المتحدة الأمريكية التى تستأثر وحدها بما يوازى ٢٧ر٥ فى المائة من إجمالى الناتج العالمى، نحن إذن

أمام قوتين اقتصاديتين هائلتين، تكاد كل منهما تكون متساوية ومتكافئة مع الأخرى، ومن الطبيعي أن نفكر في إدارة مصالحنا الاقتصادية مع كل منهما بحرية تامة، دون تفضيل أى منهما على الأخرى، إلا بالقدر الذى يحقق مصالح شعبنا، ويعود بالرفاهية على الاقتصاد المصرى.

وإذا أردنا أن نتعرف على إمكان التعامل مع كل منهما من زاوية الصادرات والواردات السلعية والخدمية، فإن علينا أن نعرف ـ أولا ـ حجم ووزن كل منهما على صعيد التجارة السلعية على مستوى العالم.

وهنا، نجد لغة الأرقام ظاهرة وواضحة، فالاتحاد الأوروبى يستأثر وحده بنصيب عال من التجارة السلعية العالمية يصل إلى نحو ٤٠ر٥ في المائة من إجمالى الصادرات العالمية، ونحو ٣٨ر٥ في المائة من إجمالى الواردات العالمية، وذلك وفقا لأرقام وإحصاءات عام ١٩٩٨.

وفى هذا، فإن الاتحاد الأوروبى يحرز تفوقا هائلا على الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يتراجع نصيبها من الصادرات والواردات العالمية مقارنة بالاتحاد الأوروبى. فالولايات المتحدة تسهم بنحو ١٢ر٤ في المائة فقط من الصادرات العالمية، وإن كانت حصتها من الواردات تزيد قليلا على الصادرات، وتصل إلى نحو ١٦ر٨ في المائة، وفى كل الأحوال، يظل الاتحاد الأوروبى صاحب الثقل الأكبر في حركة الصادرات والواردات العالمية.

العولمة والعالم الثالث

منذ أن بدأت دول الجنوب أو ما تسمى بدول العالم الثالث النامية في الحصول على استقلالها بعد الحرب العالمية الثانية، والهاجس الرئيسى الذى يشغل جميع الأذهان في هذه الدول هو : كيف يمكن تحقيق التنمية ؟ .. وبعبارة أخرى فإن التساؤل هو : كيف يمكن لهذه الشعوب التى تحررت من ربقة الاستعمار أن تتحرر من ربقة التخلف والجهل، الذى ران على صدورها عقودا، بل قرونا طويلة من الزمن ؟

وهذا التساؤل يعنى أن هذه الشعوب كانت، ولا تزال، تدرك أن التخلص من الاستعمار والحصول على الاستقلال، لا يكفى لتتحول حياة الشعوب من فقر إلى غنى، ومن تخلف إلى تقدم وإنما لابد من إنجاز بشرى هائل يعيد بنــــاء هــذه الدول؛ ويعيد تأسيس مجتمعاتها، عبر ابتكار أساليب رشيدة وعصريـــة لتنميـــة الموارد وزيادة الإنتاج، وتحسين الخدمات، والارتقاء بالثقافة، وبشروط الحيــــاة الاجتماعية والروحية للإنسان.

ولا بد من الاعتراف بأن ما تم إنجازه فى العالم الثالث بشأن التنمية والتقدم، يعد ضئيلا بالقياس إلى فترة الاستقلال التى تقترب من نصف قرن، ويعد هامشيا إذا ما قورن بالقفزات الهائلة والمتسارعة التى يتحرك بها العالم المتقدم، مما زاد من حجم اتساع الفجوة بين الشمال والجنوب، أو بين الدول الاستعمارية ســابقا، ومستعمراتها التى حصلت على استقلالها لاحقا. ولا خلاف كذلك حــول نتــائج وحصيلة عمليات التنمية التى جرت فى الكثير من دول العالم الثالث، والتى تعـد نتائج محدودة وحصيلة غير كافية، إذا ما قورنت بحجم الآمــــال والطموحــات والتطلعات التى رافقتها وتعلقت بها، فهناك إحساس لا تخطئه العين يسود بيـــن القطاعات الواسعة من شعوب العالم الثالث، بأن هنـــاك نوعــا مــن الإحبــاط وخيبة الأمل، من جراء تعثر تجارب التنمية فى هذه الدول.

ولقد لمسنا هذه المشاعر، ونحن نتابع أعمــال القمــة العاشــرة لمجموعــة الـــ ١٥ بالقاهرة، فهناك جامع مشترك يجمع بيـــن كلمــات ومداخــلات كــل الزعماء والقادة الذين تحدثوا أمام القمة، هذا الجامع المشترك هو أن كل هــؤلاء الزعماء والقادة، يحلمون، ويأملون، ويعملـــون مــن أجــل انطلاقــة أفضــل وأكثر نفعا وجدوى لعمليات التنمية من أجل شعوبهم ودولهم.

الواقع أن دول الجنوب وشعوبها فى حاجة إلى استراتيجية سليمة، تمكنــــها من تفادى مخاطر العولمة وتمكنها من الاستفادة مما تحمله من فرص إيجابيـــة، والحقيقة أن مصر قد بلورت هذه الاستراتيجية وعبرت عنها وأعلنتــــها علــى المجتمع العالمى، فى الخطاب المهم الذى ألقاه الرئيـــس مبـــارك فـــى منتـــدى " دافوس " الذى عقد فى سويسرا خلال الفترة من ٢٩ يناير إلى ٢ فبراير مـــن عام ٢٠٠٠. فقد تحدث مبارك عن رؤية دول الجنوب للأوضــــاع الاقتصاديـــة العالمية، مؤكدا أنه ليس من العدالة فى شىء أن ينفرد عدد قليـــل مــن الــدول

المتقدمة، وعدد أقل من المؤسسات المالية الدولية، باتخاذ القرارات المصيرية التى تؤثر على العالم كله، دون أن يجرى نوع من الحوار البناء والتفاعل المتكافئ مع الغالبية العظمى من الدول التى يتم تهميشها. وهنا وضع مبارك خمس حقائق نظن أنها مازالت وستظل تمثل جوهر الأزمة الاقتصادية العالمية.

الحقيقة الأولى : هى أن أعداد الذين يعانون الفقر فى العالم يزدادون بصفة مطردة كل عام، على الرغم من الحديث البراق عن فوائد العولمة.

والحقيقة الثانية : أن هناك إحساسا متناميا لدى الأسواق الصاعدة فى الدول النامية، ومنها مصر، وكثير من دول العالم الثالث، بأن هناك ظلما ملموسا فى النظام الاقتصادى العالمى، وأن هذا الظلم قد يؤدى إلى نسف المكاسب والنجاحات التنموية التى حققتها الدول النامية خلال سنوات من العمل والعرق والجهد والعناء الطويل.

والحقيقة الثالثة : أن كثرة الحديث عن العولمة كواقع لا تعنى استقرار الاقتصاد العالمى، بل هناك حالة من الاضطراب فى الأسواق العالمية، واضطراب مماثل فى أداء المؤسسات المالية، مما ينعكس بالسلب على الأسواق الناشئة فى الدول النامية.

والحقيقة الرابعة : هى ما تنطوى عليه العولمة الاقتصادية من فوضى ظاهرة للعيان، وأبرز دليل على هذه الفوضى هو انعدام الرقابة على أسواق المال، وغياب التنسيق فيما بينها.

وآخر هذه الحقائق، وأكثرها أهمية : هى غياب الحوار الفعال والمنظم بين دول الشمال الغنية، ودول الجنوب الفقيرة.

العرب والعولمة

نحن فى الوطن العربى فى حاجة شديدة لأن نفكر فى المستقبل بعقلية المستقبل، وليس بعقلية الماضى التى لا تزال تسيطر على طريقة تفكير الكثيرين ممن يشتغلون بساحة العمل العام، فالعالم من حولنا يتغير، وطرق التفكير تتطور، ومصادر القوة تشهد تحولات غير مسبوقة، وهناك الكثير من

المجتمعات والدول التى تنتمى ـ تقليديا ـ إلى معسكر الجنوب والعالم الثالث، بدأت تنفض عن نفسها غبار الفكر التقليدى، وبدأت تخترق حواجز التخلف، وتقترب شيئا فشيئا من عضوية نادى التقدم والنهضة المعاصرة التى ترتكز على ثورة المعلومات وتكنولوجيا الاتصال، وما تسمح به من فرص الإنجاز والتفوق.

ووفقا لمعايير ثورة المعلومات، فإن الوطن العربى مازال على الأعتاب، ولم يستطع حتى اليوم أن يدخل بقوة فى غمار هذا التطور الحاسم.

وبالأرقام، فإن عدد أجهزة الكمبيوتر فى الوطن العربى يقدر الآن بنحو ٧٥٠ ألف جهاز كمبيوتر، أى ما يعادل جهازا واحدا لكل ٣٣٣ مواطنا عربيا، وإذا أردت أن تدرك حجم الفجوة الشاسعة بيننا ـ فى العالم العربى ـ وبين العالم المتقدم، فعليك أن تعلم أن فى الولايات المتحدة الأمريكية جهاز كمبيوتر لكل اثنين من المواطنين!

وحسبما يذكر الدكتور رأفت رضوان، فإن سكان العالم العربى، يمثلون ٥ فى المائة من سكان العالم، وعلى الرغم من هذا فإن ما يملكونه من أجهزة كمبيوتر يمثل أقل من ١ فى المائة مما يملكه العالم !

وفيما يخص برمجيات الكمبيوتر، فلدى العالم العربى قدرات متوافرة ـ خاصة فى مصر ـ لتطوير وتعميم البرامج فى الدول العربية، وعلى الرغم من ذلك، لم يتم حتى الآن تحويل هذه القدرات المتوافرة إلى طاقات إنتاجية مؤثرة.

وعلينا، فى العالم العربى، أن ندرك أن صناعة وخدمات الاتصالات، هى مصدر هائل لتحقيق الإيرادات التى زادت قيمتها على تريليون دولار وفقا لإحصاءات عام ١٩٩٨، وهذا يعنى أن مجال الاتصالات يمثل صناعة مهمة لها تأثير قوى مباشر وغير مباشر على كل الصناعات والخدمات الأخرى، وهذا معناه أن مجال الاتصالات يمثل واحدا من المحاور الأساسية للتنمية فى الاقتصادات المعاصرة.

العولمة والعدالة

الحديث عن العولمة، والديموقراطية، والسوق الحرة، لن تكون له قيمة، أو مضمون، ما لم يكن مصحوبا بالحديث عن العدالة، والحديث عن نظام اقتصادى دولى عادل، يضفى قدرا من المصداقية على أحاديث العولمة، وينقذ العالم مما هو مقبل عليه من تفاوت صارخ يقسم سكان الكرة الأرضية إلى أقلية مترفة أشد الترف، وأغلبية فقيرة فقرا صارخا يحط من كرامة الإنسان، ويفقد العالم ما يصبو إليه من تعاون وانسجام واستقرار.

وهذا هو جوهر ما أكده الرئيس مبارك أمام القمة العاشرة لمجموعة الـ ١٥، وهو كذلك جوهر الهم العالمى الذى يحمله الكثيرون من الحريصين على مستقبل البشرية، بما فى ذلك أصوات إنسانية عاقلة ورصينة داخل العالم الرأسمالى نفسه، بل داخل أمريكا وأوروبا الغربية، وليست خافية على أحد دلالات الأحداث الدامية التى انفجرت فى سويسرا وعدد من عواصم أوروبا، ثم فى سياتل الأمريكية، حيث ظهرت موجات واسعة من الاحتجاج على الوجوه السلبية للعولمة، التى بدأت تظهر العديد من وجوه قسوتها، ولن ينقذ العالم منها سوى أن تتكاتف القوى المخلصة للدعوة إلى تأسيس نظام اقتصادى عالمى عادل، لا يكون فيه الثراء الفاحش حكرا على أقلية ضئيلة من رموز الرأسمالية العالمية بشركاتها ومصالحها العابرة للقارات، بينما تعيش أغلبية البشرية فى عوز وفقر بلا حدود.

إن العالم الذى تحول إلى قرية صغيرة، لن يتهيأ له الاستقرار، ما لم يكن العدل شريعة دولية ثابتة ومستقرة، وحرية الأسواق لا تنطوى ــ بالغريزة ــ على قيم العدل، بل هى ــ بطبيعتها ــ تنطوى على قيم الأثرة والأنانية والاستحواذ، وإذ كانت القوى الرأسمالية الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية تروج لفكرة سوق عالمية حرة واحدة، فنحن لا نعترض على ذلك، ولكن نعرض شرطا نستمسك به، ولا نقبل التراجع عنه، وهو أن تكون هذه السوق سوقا عالمية حرة وعادلة أيضا فى الوقت نفسه.

ينبغى أن يكون ترشيد العولمة هو نقطة الانطلاق التى على أساسها نحدد مواقفنا منها، باعتدال وبمنهج علمى دون تزيد أو تشنج. فلا شك أن

العولمة مدت ظلالها على عالم ما بعد الحرب الباردة، ولا شك ـــ كذلـــك ـــ أن هذه العولمة تنطوى على إيجابيات ومكاسب وفرص واعدة، مثلما تنطوى علـــى مخاطر وخسائر وتهديدات محتملة، خاصة لاقتصادات الدول النامية، التى لـــم يتوافر لها الحد الأدنى من الشروط التى تجعلها قادرة على الإبحار فى محيـــط العولمة العاصف، أو أن تكون قادرة على الثبات فى لعبة المنافسة الجارية وسط الأمواج الدولية المتلاطمة ... فها نحن ننظر حولنا فى إفريقيا وآســيا وأمريكـــا اللاتينية، لنرى شعوبا بأكملها يتهددها خطر المجاعة، فلا يجـــد النـــاس فيـــها رغيفا من خبز، أو كوبا مـــن مـــاء، أو جرعـــة مـــن دواء، أو قطعـــة مـــن كساء، وبذلك يكون من غير المعقول أن نتحدث عـــن دخـــول هـــؤلاء النـــاس عصر الثورة المعلوماتية، أو امتـــلاك جـــهاز كمبيوتـــر، أو الاســتفادة مـــن شبكة الإنترنت، والتفاعل معها.

لهذا، فإن مصر وهى تدرس مخاطر العولمة، لا تتحدث عن نفسها فقـــط، وإنما تسعى جاهدة لتكون الضمير الحى الذى يعـــبر عـــن مخـــاوف كـــل دول الجنوب الفقيرة، وشعوبها المغلوبة على أمرها، دون اللجوء إلى صـــدام حـــاد بين آمال وآلام الضمير ـــ وهى مشروعة ـــ وحقائق الواقـــع الـــذى صـــارت إليه العولمة فى الوقت الحاضر، فالمطلوب هو وضع سياسة عمليـــة حكيمـــة، تقاوم الوجه المتوحش من وجوه العولمة، وتدعم الجانب الإيجابى من جوانبها.

فليس هناك مجال لاتخاذ مواقف حادة ومتطرفة كتلك التى تنادى بالاندمـــاج غير المشروط الذى يصل إلى حد الذوبان فى بحـــر العولمـــة، أو تلـــك التـــى تنادى بمقاومتها والانعزال عنها والإصرار على عدم المشـــاركة فيـــها. فكـــل من هذين الموقفين، قد يختلـــف فـــى الشـــكل والمظـــهر، وقـــد يختلـــف فـــى المقومات، ولكنهما يتفقان فى النتائج، وهى ـــ فى كل الأحـــوال ـــ نتـــائج لـــن تكون فى مصلحة الدول النامية، ولـــن تخـــدم طموحـــات شـــعوب الجنـــوب الفقيرة والمحتاجة.

رقم الإيداع ٤٢٢٦ / ٢٠٠٢
I.S.B.N 977-320-078-7

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر



لقد أدركنا منذ البداية أن تكوين ثقافة المجتمع تبدأ بتأصيل عادة القراءة، وحب المعرفة، وأن المعرفة وسيلتها الأساسية هى الكتاب، وأن الحق في القراءة يماثل تماماً الحق فى التعليم والحق فى الصحة.. بل الحق فى الحياة نفسها.

سوزان مبارك

مهرجان القراءة للجميع

للطفل .. للشباب .. للأسرة

جمعية الرعاية المتكاملة

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

السعر ٢٠٠ قرش